

جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria



جامعة غرداية - الجزائر
University of Ghardaia - Algeria

إضافات إقتصادية

دورية دولية نصف سنوية محكمة تنشر الأبحاث و الدراسات
المتعلقة بالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير
تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر



مجلة إضافات إقتصادية
Journal of Economic Additions



Journal of Economic Additions

International Bi-Annual Peer-Reviewed Academic Journal Publishing the Researches and
Studies in the field of Economics, Business and Management Sciences
Issued by University of Ghardaia - Ghardaia (Algeria)

إيداع قانوني رقم : مارس/2017

ردمء : / E-ISSN : 2572-0074 P-ISSN :



Legal deposit N° Mars/2017
P-ISSN : 2572-0074 E-ISSN : /

مجلة إضافات اقتصادية

مجلة نصف سنوية علمية محكمة تهتم بمجالات الاقتصاد والمال والادارة
والمحاسبة وموضوعات التنمية والقضايا الاقتصادية المعاصرة .

المجلد: 5 العدد: 02 سبتمبر 2021

ISSN : 2572-0074

EISSN: 2710-7981

مدير المجلة

أ.د. علماوي أحمد

الرئيس الشرفي

أ.د بن ساسي إلياس

رئيس التحرير

أ.د عبد اللطيف مصيطفى

مدير النشر

أ.د. حجاج عمر

أعضاء لجنة القراءة لمجلة إضافات اقتصادية

أ.د. بوخاري عبد الحميد أ.د. لسلوس مبارك د. روائي بوحفص د. قطيب عبد القادر	أ.د. شنيبي حسين د. أولاد حيمودة عبد اللطيف د. شنيبي عبد الرحيم د. تيمائي عبد المجيد د. دحو سليمان	أ.د. بلعور سليمان أ.د. غزيل محمد مولود أ.د. لعمور رميلة د. شرقي مهدي د. شرع مريم	أ.د بن سانية عبد الرحمان أ.د. مصيطفى عبد اللطيف أ.د. طويطي مصطفى أ.د. علماوي أحمد د. عمي سعيد حمزة
--	---	--	--

أعضاء لجنة التدقيق لمجلة إضافات اقتصادية

أ. برهان نور الدين	د. طالب أحمد نور الدين
--------------------	------------------------

للتواصل والاستفسار: رئيس هيئة تحرير مجلة إضافات اقتصادية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة غرداية

ص ب: 455 النوميترات ولاية غرداية 47000 الجزائر

كل الأعمال والأبحاث ترسل فقط عبر البريد الإلكتروني للمجلة

journal.additions@gmail.com

الهيئة العلمية للمجلة

أ.د مصطفى عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عبد المجيد قدي جامعة الجزائر 3	أ.د محمد عبد الواحد محمد عثمان، جامعة حلوان القاهرة
أ.د معراج هواري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د محمد بن بوزيان جامعة تلمسان، الجزائر	أ.د منير البلومي جامعة سوسة تونس
أ.د بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية، الجزائر	أ.د عزوي اعرم جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د سدراري طارق، جامعة المونستير، تونس
أ.د بلعور سليمان جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د محمد زرقون جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د أسامة السويلم، جامعة مدينة السادات - مصر
أ.د غزيل محمد مولود جامعة غرداية ، الجزائر	أ.د لعمي أحمد جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د عمار أوكيل، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان
أ.د. أحلام بوعبدلي جامعة غرداية، الجزائر	أ.د ابراهيم بختي جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د بلقاسم العباس، المعهد العربي للتخطيط-الكويت
أ.د. عبد الحميد بونخاري جامعة غرداية، الجزائر	أ.د يوسف صوار، جامعة سعيدة، الجزائر	أ.د خليفة أحسنة، جامعة ابن الطفيل ، المغرب
أ.د عجيلة محمد جامعة غرداية، الجزائر	أ.د براق محمد المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	أ.د خالد جعارات، جامعة الشرق الأوسط الأردن
أ.د إلياس بن ساسي جامعة قاصدي مرباح ورقلة	أ.د ناصر دادي عدون، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	P.Sid ali kamel Kaya , Business School Toulouse
أ.د هواري سويسبي ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د عمر لعلاوي، المعهد العالي للعلوم التجارية الجزائر	د. عبد الفتاح علاوي، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
أ.د. علاوي محمد لحسن، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د نصر الدين حمودة، مركز البحث في الإقتصاد التطبيقي من أجل التطوير، الجزائر	د. محمد كنوش، كلية العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تركيا، تركيا
أ.د محمد قويدري جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د. شاهد إلياس جامعة حمه لخضر الوادي	د. يوسف ناصر الجامعة الاسلامية العالمية ماليزيا
أ.د محمد فرحي جامعة عمار ثليجي الاغواط، الجزائر	أ.د عدالة لعجال جامعة مستغانم، الجزائر	د. محضية سمالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د محمد حمزة بن قينة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د صالح تومي، جامعة الجزائر3، الجزائر	د. أحمد بلالي كلية ادارة الاعمال جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية
أ.د سليمان ناصر ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د دحمان بن عبد الفتاح جامعة أدرار، الجزائر	د. صباح الحياوي، معهد الادارة / الصحافة / الجامعة التقنية الوسطى - بغداد - العراق
أ.د بورنان إبراهيم جامعة عمار ثليجي الاغواط	أ.د مقدم عبيرات، جامعة الاغواط، الجزائر	د.عبد الرحمن رشوان، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين
أ.د الشيخ داوي جامعة الجزائر3، الجزائر	أ.د عبد السلام مخلوفي جامعة بشار، الجزائر	د. محمد كنوش، Trakya University
أ.د شعيب شنوف، جامعة امحمد بوقرة بومرداس	أ.د. حسين شنيبي جامعة غرداية، الجزائر	د. عودية مولود، جامعة الحدود الشمالية، المملكة العربية السعودية
أ.د. بوزيد سايج ، جامعة ورقلة، الجزائر	د. خنيش يوسف جامعة الأغواط، الجزائر	د. قاسم النعيمي جامعة دمشق ، سورية
أ.د. اسماعيل بن قانة ، جامعة ورقلة، الجزائر	أ.د. لعمور رميلة جامعة غرداية، الجزائر	د. حبيب بوهورور، جامعة الدوحة، قطر
أ.د مليكة زغيب، جامعة قسنطينة 2، الجزائر	د. مرزم شرع جامعة غرداية، الجزائر	د. عبد الله غالم، جامعة محمد خضرم بكرة، الجزائر
أ.د الهام يحياوي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر	د. أولاد حيمودة عبد اللطيف جامعة غرداية، الجزائر	D. Essia Ries Ahmed, Universiti Sains Malaysia
د. علماوي أحمد، جامعة غرداية، الجزائر	د. عمي سعيد حمزة جامعة غرداية، الجزائر	د. النويران ثامر، جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
أ.د. طويطي مصطفى جامعة غرداية، الجزائر	د. تيمواي عبد المجيد جامعة غرداية، الجزائر	عصام الاطرش، جامعة الاستقلال، فلسطين
د. رواني بوحفص، جامعة غرداية، الجزائر	د. دحو سليمان جامعة غرداية، الجزائر	د. بابكر مبارك عثمان الشيخ ، جامعة نجران، المملكة العربية السعودية
د. محمد زوزي جامعة غرداية، الجزائر	د. شرقي مهدي جامعة غرداية، الجزائر	د. مصطفى عبد الله احمد القضاة، جامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
د. ابو بكر بوسالم المركز الجامعي ميلة	أ.د. عقبة عبد اللاوي جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر	د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار، الجزائر
د. بن عبد العزيز سفيان جامعة بشار	أ.د. على بن ضب، المركز الجامعي عين تموشنت، الجزائر	أ.د. فوزي محيريق جامعة حمه لخضر الوادي، الجزائر

الرؤية العامة

دورية أكاديمية محكمة دولية ومتخصصة، نصف سنوية، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية .ترمي مجلة إضافات اقتصادية إلى الإسهام في تطوير المعرفة ونشرها، وذلك بنشر البحوث العلمية الأصيلة، والمراجعات العلمية في المجالات الاقتصاد والتسيير والتجارة. والمحاسبة والمالية.

اهتمامات المجلة : تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية الرصينة في مجالات التخصص .

شروط وقواعد النشر

مجلة إضافات اقتصادية مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة غرداية دورية علمية محكمة، تصدر عن جامعة غرداية. وتُعنى بنشر البحوث العلمية وفق الضوابط والشروط الآتية:

- (1) تنشر المجلة البحوث العلمية الأصيلة التي تتوفر فيها شروط البحث العلمي وخطواته المتعارف عليها عالمياً. و يتم استلام البحث المستوفي للشروط والمعايير التالية:
 - وقوع موضوع البحث ضمن إهتمامات وأهداف المجلة. .
 - التزامه بقواعد النشر المتبعة في المجلة.
- (2) تتمثل العناصر الرئيسية التي يجب أن يركز عليها أي بحث في:
 - عنوان البحث وملخصا عنه .
 - مقدمة أو خلفية موضوع البحث وأدبياته ومسوغاته وأهميته.
 - مشكلة البحث وتحديد عناصرها وربطها بالمقدمة.
 - منهجية البحث المناسبة لطبيعة المشكلة البحثية وتتضمن الإجراءات والبيانات الكمية أو النوعية التي مكنت الباحث من معالجة المشكلة البحثية ضمن محددات وافتراضات بحثية واضحة.
 - خاتمة تتضمن تلخيصاً للموضوع، والنتائج التي تم التوصل إليها (نتائج البحث ومناقشتها مناقشة علمية مبنية على إطار فكري متين يعكس تفاعل الباحث مع موضوع البحث من خلال ما يتوصل اليه الباحث من استنتاجات وتوصيات مستندة إلى تلك النتائج).
- (3) يجب أن لا يكون المقال منشوراً أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.
- (4) تقبل المجلة المقالات المكتوبة باللغة العربية، الفرنسية أو الإنجليزية على أن يرفق المقال بملخصين، أحدهما باللغة العربية، وأن لا يتجاوز كل ملخص 150 كلمة. كما يجب أن يتضمن ملخصي المقال على: (الإشكالية، المنهجية المتبعة، أهمية المقال والأهداف المرجوة من خلاله).
- (5) يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية لا تقل عن 5 كلمات ترتب هجائياً، بالإضافة للتصنيف حسب نظام JEL (*Journal of Economic Literature (JEL) Classification*)، الصادر عن الجمعية الأمريكية للاقتصاد (*American Economic Association – AEA*) ، والذي يوضع بعد الكلمات المفتاحية لكل ملخص.
- (6) يكون المقال في حدود 20 صفحة، بما فيها الجداول والأشكال والمراجع والملاحق (إن وجدت).

- (7) تكتب كل المقالات المقدمة ببرنامج (MS Word)؛
- (8) بالنسبة للمقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Traditional Arabic) حجم 14، وحجم 12 بالنسبة للهوامش.
- (9) بالنسبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و 10 للهوامش.
- (10) تكتب العناوين بخط غامق، ومسافة 1 بين الأسطر.
- (11) يكون التهميش في آخر المقال (Notes de fin) بطريقة آلية.
- (12) تتضمن الورقة الأولى عنوان المقال، اسم الباحث، اسم المؤسسة التي ينتمي إليها وبريده الإلكتروني.
- (13) تدوين المراجع يكون في آخر المقال باعتماد أسلوب "هارفارد" (أنظر الرابط <http://www.emeraldgroup.com/publishing.com/portal/ar/authors/harvard/2.htm>)، وذلك بإدراج إحالة (Notes de fin) في قلب النص، كما يمكن ذكر صاحب المرجع والسنة بين قوسين في قلب النص، على أن يُدون المرجع كاملاً في قائمة المراجع.
- (14) قبول المقال للتحكيم مرهون بالالتزام الكامل بشروط النشر المذكورة أعلاه. كما يجب على الباحثين الاستعانة بال قالب النموذجي للمقالات (Template) الخاص بمجلة إضافات اقتصادية.
- (15) يحق لهيئة تحرير المجلة إجراء تعديلات شكلية على المقالات دون المساس بمضمونها متى لزم الأمر.
- (16) ترسل المقالات إلى عنوان المجلة الإلكتروني: (journal.additions@gmail.com).
- (17) يخضع البحث المرسل إلى المجلة إلى تحكيم أولي من قبل هيئة التحرير لتقرير أهليته للتحكيم الخارجي، ويحق للهيئة أن تعتذر عن السير في إجراءات التحكيم الخارجي أو عن قبول البحث للنشر في أي مرحلة دون إبداء الأسباب.
- (18) البحث المقبول للنشر يأخذ دوره للنشر حسب تاريخ قبوله للنشر بصرف النظر عن العدد الذي تم تحديده أو العدد الذي أرسل إليه أو في أحد الأعداد التي تليه.
- (19) تعتذر المجلة عن عدم إعادة البحث الذي يتم إرساله إلى المجلة (بكليته أو أجزاء منه) إلى الباحث في حالة عدم قبوله للنشر في أي مرحلة من المراحل.
- (20) المجلة غير مسؤولة عن أية سرقة علمية تتضمنها المقالات المنشورة.
- (21) ما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر الباحث (الباحثين)، ولا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة.
- (22) ترتب البحوث عند النشر في عدد المجلة وفق اعتبارات فنية، وليس لأي اعتبارات أخرى أي دور في هذا الترتيب، كما أنه لا مكان لأي اعتبارات غير علمية في إجراءات النشر.

مجلة إضافات اقتصادية

المجلد: 05 العدد: 02 سبتمبر 2021

المقالات	
الصفحات	عنوان المقال والمؤلفين
08	كلمة افتتاحية العدد أ.د. مصطفى عبد اللطيف
25-09	اختبار مدى قدرة نموذج شيرود (Sherrod, 1987) على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر - دراسة عينة من المؤسسات الصناعية - أحلام بلقاسم كحلولي منال خلخال
26-42	واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية ساسي نورالدين جبوري محمد
43-62	إستراتيجية التمكين ودورها في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة - دراسة ميدانية بمؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلة / الجزائر - برزوق عبد الرفيق
63-83	تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "حالة بنك البركة الجزائري" بن عيسى نوري حسين شنيبي
84-103	النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر خطوي منير بن موسى أعمار
104-126	إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي "دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية" ثامر علي النويران
127-146	دور معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين مستوى جودة العمل في البنوك الإسلامية اليمنية - دراسة ميدانية في محافظة عدن - عبد الرحمن محمد عمر بارحيم سميرة صالح علي إيمادي
147-166	القدرة التنافسية لقطاع السياحة و الأسفار في دول المغرب العربي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس - (دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب) حراث حنان رمضاني محمد فاتحي رضوان
167-187	دواعي تطبيق الضرائب المؤجلة في المؤسسات حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري - دراسة حالات عملية - نقموش عادل

188-208	دور الإبداع التكنولوجي في تحسين القدرة التنافسية للدولة وتحقيق التنمية المستدامة عمير حياة
209-228	معوقات القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر عينة من موظفي مجمع صيدال شيخ عبد القادر زعرور نعيمة
229-247	تطبيقات المحاسبة الخضراء في المؤسسات الصناعية - دراسة حالة شركة الاسمنت الجزائرية «جيك» - ناصر إيمان سمرد نوال
248-268	عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة لعينة من المهنيين- نورالدين عاد رواني بوحفص
269-288	المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية كآلية لتجاوز تحديات جائحة كورونا (عرض تجارب بعض الشركات الدولية) رضا موسى يوسف شرع
289-307	دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات في المؤسسة الطاهر خامرة جيلالي بهاز
308-328	قياس أثر مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عوائد مؤشر السوق فيالبورصات العربية الحدودية،خلال الفترة 2017-2007 عفاري وردة بن سانية عبد الرحمان
329-345	Marketing Ethics and Competitiveness: an Empirical Study of Small and Medium Sized Enterprises (SMEs) in Algeria Hadjira CHIGARA Leila METALI
346-365	Territorial dynamics in the digital age: what role for companies? Case of the cyber park of Sidi Abdellah ALILAT Amel

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

أعزائي القراء من أساتذة وباحثين وطلبة...

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

يتميز هذا العدد من مجلة إضافات اقتصادية بتنوع في المواضيع بثلاث لغات عربية وانجليزية وفرنسية تلقت فيها المجلة خلال الستة أشهر عددا كبيرا من المقالات، وبعد جهد كبير من التحكيم شارك فيه عددا كبيرا من الأساتذة المحكمين من داخل الوطن وخارجه، أفضت فيه عمليات التحكيم إلى قبول ثمانية عشر (18) بحثا وإيدراج مقالات لباحثين من الجزائر والسعودية واليمن، مست جوانب مثل إدارة المخاطر، إدارة التمكين، السياحة، البنوك الإسلامية، النظام المحاسبي المالي، أخلاقيات التسويق، القدرة التنافسية، البيئة المحاسبية والمسؤولية الاجتماعية مما يدل على أن هناك إقبالا داخليا وخارجيا للنشر في المجلة، وهو ما نسعى إليه لكسب ثقة الباحثين وجذب أبحاث ودراسات من باحثين داخل وخارج الوطن .

نتمنى أن تقدم هاته الأبحاث إضافة نوعية إلى صرح الأبحاث الاقتصادية..

كما لا يسعنا في الأخير إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أسرة المجلة والخبراء الذين ساهموا طيلة ستة أشهر في تحكيم المقالات ومراجعتها وتصحيحها وكذا الذين ساهموا في إثراء العدد بأبحاثهم..

رئيس التحرير

ا.د مصيطفى عبد اللطيف

اختبار مدى قدرة نموذج شيرود (Sherrod, 1987) على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في

الجزائر – دراسة عينة من المؤسسات الصناعية-

Test the ability of Sherrod model 1987 to distinguish between economic companies in Algeria – study a sample of industrial companies

أحلام بلقاسم كحلولي، جامعة سكيكدة (الجزائر)، a.belkacem_kahlouli@univ-skikda.dz

منال خلخال*، جامعة سكيكدة (الجزائر)، m.khalkhal@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/16 تاريخ القبول: 2021/08/05 تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قدرة نموذج شيرود على التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة في الجزائر، بالتطبيق على عينة من المؤسسات في قطاع الصناعة، والبالغ عددها (30) مؤسسة، مقسمة إلى (25) مؤسسة ناجحة و(05) مؤسسات فاشلة، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2017.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن نموذج شيرود غير قادر على التمييز بين المؤسسات الاقتصادية في قطاع الصناعة، حيث بلغت دقته التصنيفية (30,83%)، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه في بيئة المؤسسات الجزائرية.

كلمات مفتاحية: فشل مالي، نموذج شيرود، مؤسسات فاشلة، مؤسسات ناجحة، دقة تصنيفية.

تصنيفات JEL: G33، C25

Abstract:

This study aimed to identify the ability of Sherrod model to distinguish between the Algerian successful and failed Companies, applying to a sample composed of (30) companies, divided into (25) successful

* المؤلف المرسّل.

companies and (05) failed companies active in the industry sector during the period from 2014 to 2017.

The study concluded to Sherrod model was unable to distinguish between economic companies in the industry sector, where the total accuracy of it was(30.83%), therefore, can not be relied upon in the Algerian companies environment.

Keywords: financial failure, Sherrod model, failed companies, successful companies, total accuracy.

Jel Classification Codes:G33,C25.

1. مقدمة:

في ظل بيئة متجددة وغير مستقرة تشتد فيها حمى المنافسة وتتميز بحركة سريعة من التطورات والتغيرات، أصبحت المؤسسة تعيش في ظروف اقتصادية مخوفة بالمخاطر، فقد تواجه اضطرابات ومشاكل مالية خطيرة تؤدي بها إلى الزوال في غياب المرونة والتحليل السليم والقدرة على التحكم في المسببات. من هذا المنطلق تجلت أهمية بناء نماذج كمية واعتماد أساليب رياضية لترشيد القرارات المتخذة وتحقيق الحل الأمثل للمشكلات التي تواجه المسيرين في المؤسسات الاقتصادية. ومن أشهر النماذج العالمية المعروفة في هذا المجال نموذج ألتمان، نموذج شيرود، نموذج هولدر وغيرها. وقصد محاولة البحث عن نموذج يتأقلم وطبيعة البيئة الاقتصادية في الجزائر، ويتيح إمكانية اعتماده من طرف الجهات المهتمة ارتأينا تطبيق نموذج شيرود على عينة من المؤسسات الصناعية وتحليل النتائج المتحصل عليها وهو محور إشكالية الدراسة.

مشكلة الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى قدرة نموذج شيرود (Sherrod, 1987) على التمييز بين المؤسسات الصناعية في الجزائر؟

للإجابة على هذا السؤال نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى قدرة نموذج شيرود على تصنيف المؤسسات (المشاهدات) الفاشلة تصنيفا صحيحا في

عينة الدراسة؟

- ما مدى قدرة نموذج شيروود على تصنيف المؤسسات (المشاهدات) الناجحة تصنيفا صحيحا في عينة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة:

- على ضوء السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية تم بناء الفرضيات التالية :
- الفرضية الرئيسية :** نموذج شيروود قادر على التمييز بدقة بين المؤسسات الصناعية في الجزائر .
- ويتفرع عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :
- نموذج شيروود قادر على تصنيف المؤسسات الفاشلة بنسبة عالية في العينة محل الدراسة؛
 - نموذج شيروود قادر على تصنيف المؤسسات الناجحة بنسبة عالية في العينة محل الدراسة.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في الاهتمام المتزايد بموضوع التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية من قبل الباحثين والمختصين في مجال العلوم المالية والمحاسبية، وتوجهاتهم العديدة لتطبيق أو بناء نماذج تسمح بالكشف المبكر عن احتمالات حدوث الفشل المالي، وبالتالي المساهمة في ترقب آثار المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية، وكذا التقليل من اتساع نطاق المؤسسات الفاشلة، وما يترتب عنها من تأثيرات سلبية على اقتصاديات البلدان المتقدمة منها والنامية.

أهداف الدراسة:

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تطبيق نموذج شيروود على عينة من المؤسسات الجزائرية؛
 - فحص القدرة التنبؤية لنموذج شيروود على التمييز بين المؤسسات الجزائرية الناجحة والفاشلة في قطاع الصناعة.

منهج وعينة الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي للإمام بالأسس النظرية المتعلقة بفهم وتحليل ظاهرة الفشل المالي. إضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض أدوات التحليل المالي المتمثلة في النسب المالية لإتمام الحسابات المتعلقة بالنموذج محل التطبيق. وقد غطت هذه الدراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية في قطاع الصناعة، حيث تم الاعتماد على قوائمها المالية، لاستخراج المعطيات وحساب مجموعة النسب المالية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2014 إلى 2017.

2. الدراسات السابقة والإطار النظري:

هناك العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال منها ما تجسد في بناء نماذج كمية للتنبؤ بالفشل المالي ومنها ما كان تطبيق للنماذج العالمية المعروفة على بيانات اقتصادية مختلفة، وفيما يلي نستعرض لبعضها ثم نقدم ورقة مختصرة عن مفهوم الفشل المالي وأهميته بالنسبة لمختلف الأعوان الاقتصادية.

1.2 الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي حاولت بناء النماذج الكمية أو تطبيق تلك النماذج المعروفة للتمييز بين المؤسسات الاقتصادية، نذكر ما يلي:

- **الدراسة الأولى:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها لبناء نموذج للتنبؤ بالفشل في الشركات الصناعية بباكستان، ولتحقيق ذلك تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي متعدد المتغيرات على عينة مكونة من (52) شركة نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة خلال الفترة الممتدة من 1996 إلى 2006، حيث تم حساب (24) نسبة مالية تعبر عن أربع جوانب مختلفة للشركة من ربحية، سيولة، رفع مالي ونشاط. وقد توصل الباحثان في هذه الدراسة إلى نموذج مكون من ثلاث نسب مالية هي: المبيعات/إجمالي الأصول، الربح قبل الفوائد والضرائب/الالتزامات المتداولة، ونسبة التدفقات النقدية. كما بينت النتائج أن هذا النموذج قادر على التمييز بين المؤسسات الناجحة والفاشلة بنسبة دقة تعادل 76,9%(ABDUL & QAISER, 2011, pp. 103- 128).

- **الدراسة الثانية:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فعالية نموذج ألثمان ونموذج شيرود في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة العامة الأردنية، ولتحقيق هذا الهدف تم حساب النسب المالية المكونة للنموذجين على عينة من الشركات المدرجة في بورصة عمان، وعددها عشر (10) شركات نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر خلال الفترة (2010-2011). وقد بينت النتائج أن نموذج ألثمان قادر على التنبؤ بتعثر الشركات في قطاع الصناعة والخدمات، أما نموذج شيرود فقد أظهر القدرة على التنبؤ بتعثر الشركات في قطاع الخدمات فقط، حيث بلغ متوسط القدرة التنبؤية لنموذج ألثمان خلال السنتين الأولى والثانية 84 %، بينما متوسط القدرة التنبؤية لنموذج شيرود بلغ 73 % لنفس المدة الزمنية (ABU ORABI, 2014, pp. 29-43).
- **الدراسة الثالثة:** استخدم الباحث في هذه الدراسة نموذج شيرود (Sherrod) على عينة مكونة من خمسة مصارف تجارية خاصة، للتنبؤ بالفشل قبل حدوثه بسنة أو أكثر والوقوف على مدى نجاحها أو فشلها في السوق العراقية، خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013. وبعد تحليل مؤشر الجودة لشيرود تمكن الباحث من توضيح المؤشرات الإيجابية والسلبية للمصارف عينة البحث من خلال مقارنتها مع المتوسط المعياري للمؤشر، حيث توصل إلى أن مصرف الائتمان العراقي هو أفضل المصارف ومحفظة قروضه من الفئة الأولى وهي خالية من المخاطر، كما جاءت مؤشراته الإيجابية أكثر من السلبية، أما المصارف الأخرى وهي مصرف الاتحاد العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف بغداد ومصرف الشمال، فكانت مؤشرات غير مستقرة، متفاوتة وفي طريق الانحدار لمنطقة الفشل المالي، حيث كانت أغلب قروضها من الفئة الثالثة وهي قروض متوسطة المخاطر يصعب فيها التنبؤ بالفشل، لذلك أوصى الباحث أن تتوخى الحذر من احتمالية تأخير تسديد القروض وأن تقوم بزيادة مخصص الديون المتعثرة (بحيث، 2015، الصفحات 193-220).
- **الدراسة الرابعة:** حاول الباحث في هذه الدراسة بناء نموذج للتمييز بين الشركات الصناعية الأردنية المتعثرة وغير المتعثرة، باستخدام التحليل التمييزي الخطي لعينة مكونة من (38) شركة نصفها متعثر

والنصف الآخر غير متعثر، خلال الفترة الزمنية (2008-2011)، ومن تم اختبار القدرة التنبؤية التمييزية للنموذج ومقارنتها مع القدرة التنبؤية لنموذج ألتمان على نفس العينة. وقد أوضحت النتائج أن النموذج المشتق تمكن من التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة قبل التعثر بسنة وستين وثلاث سنوات، بدقة كلية بلغت 97,74 %، 92,11 %، 71,05 % على التوالي، وبمتوسط دقة تصنيف كلية مقدارها 88,97 %، بينما بلغت دقة التصنيف الكلية لنموذج ألتمان لنفس الفترة 73,68 %، 71,05 %، 55,26 %، وبمتوسط دقة تصنيف كلية مقدارها 66,66 % (القيسي، 2016، الصفحات 97-114).

- **الدراسة الخامسة:** هدفت هذه الدراسة إلى معرفة إمكانية التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين الجزائرية باستعمال نموذجي Kida و Sherrod ولتحقيق ذلك تم تطبيق النموذجين السابقين على الشركة الوطنية للتأمين (Saa) والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (Caar) وذلك بالاعتماد على القوائم المالية للشركتين خلال الفترة 2011 و 2012 وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن اختلاف المؤشرات والنسب المالية المكونة لنماذج التنبؤ والمعاملات الترجيحية المرافقة لها قد يؤدي إلى نتائج مختلفة، حيث وجد أن النموذجين المطبقين غير فعالين في التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين الجزائرية، ومع ذلك قد لا يكون الخلل في النموذجين وإنما في القوائم المالية التي لا تعكس صورة صادقة عن الوضع المالي للشركتين. بناء على ذلك أوصت الدراسة أنه لا يمكن الاعتماد على نماذج التنبؤ بالفشل المالي كمؤشر وحيد للحكم على نجاح أو فشل الشركات (رحيش و شونف، 2019، الصفحات 556-569).

يلاحظ من الدراسات السابقة أن النتائج تختلف من حيث دقة التنبؤ بالنسبة للنماذج المطبقة والمتمثلة في نموذج ألتمان، نموذج شيرود ونموذج كيدا، فبعضها أوصى باستخدام نموذج ألتمان لقدرته على التنبؤ بفشل الشركات الصناعية والخدمية معا على عكس نموذج شيرود الذي أظهر أفضليته فقط في قطاع الخدمات، والبعض الآخر رأى أفضلية نموذج شيرود في توضيح المؤشرات الإيجابية والسلبية في المصارف على اعتبار إمكانية استخدام نموذج شيرود في التنبؤ بفشل المؤسسات من جهة وتقييم مخاطر الائتمان في

المصارف من جهة أخرى. كما أوضحت نتائج الدراسة التي طبق فيها نموذجي كيدا وشيرود على شرطي التأمين الجزائرية عدم فعاليتها في التنبؤ بالفشل المالي، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليهما كمؤشر للحكم على نجاح أو فشل الشركات. ومع كل هذه الاختلافات قد لا يكون الحل في هذه النماذج وإنما في طبيعة البيانات والمؤسسات المطبق عليها. أما بالنسبة لأهم النقاط التي تشترك فيها هذه الدراسات فهي تنبئها لنفس أسلوب التحليل، إضافة إلى أن أغلبها طبق على مؤسسات في قطاع الصناعة.

2.2 تعريف الفشل المالي:

تناول بيفر (Beaver) أحد أهم رواد المدخل الكمي للتنبؤ بفشل المؤسسات، تعبير الفشل على أنه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المالية في تواريخ استحقاقها. وقد ذكر أنه من الناحية العملية تكون المؤسسة فاشلة عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون أو فوائدها أو عدم سداد حسابات البنوك أو عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم الممتازة (BEAVER, 1966, p. 71) بينما أطلق ديكن (Deakin) تعبير الفشل على المؤسسات التي أفلست أو المؤسسات المعسرة أو التي تم تصفيتها لمصلحة الدائنين (عبد الحميد، 1998، صفحة 118).

3.2 أهمية التنبؤ بفشل المؤسسات الاقتصادية:

- للتنبؤ بالفشل المالي أهمية كبيرة لدى العديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة يمكن توضيحها فيما يلي: (رمو و الوتار، 2010، الصفحات 15-16)
- **المصارف أو البنوك:** تهتم وحدات الجهاز المصرفي بالتنبؤ بفشل المؤسسات نظرا للآثار التي تترتب على: قروضها القائمة التي منحت لهذه المؤسسات؛ قروضها قيد الدراسة؛ أسعار وشروط قروضها؛ إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة.
 - **المستثمرون:** يهتم المستثمرون الحاليون والمرقبون بالتعرف على الوضع المستقبلي للمؤسسات والتنبؤ باحتمالات حدوث الفشل المالي لترشيد قرارات الاستثمار والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية. فالحدد الرئيسي للمستثمرين في أسهم وسندات المؤسسة توقعاتهم

حول العائد والمخاطر المحيطة بتحقيق هذا العائد، ولذلك فهم يهتمون بالتعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة والمواقف الحرجة التي واجهتها والأسلوب المتبع في معالجتها، ومستوى ربحيتها وكفاءة نشاطها، وفاعلية سياساتها وقراراتها، وغيرها من الجوانب التي تعتبر سندا قويا لاستمرار المؤسسة ونموها.

- **الإدارة:** تهتم الإدارة بالتنبؤ بفشل المؤسسات لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع مسبباته ومحاولة التحكم فيها، واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لمعالجة المؤسسة قبل تفاقم الوضع واستفحال درجة الفشل. فكتيرا ما يكون العارض أو السبب بسيطا، لكن إهمال الإدارة وعدم مبالاها من شأنه أن يؤدي إلى التغاضي عن الوضع القائم وما يمثله من مخاطر مستقبلية، تنعكس على المؤسسة وتهدد وجودها. لذلك يعتبر التنبؤ بالفشل ضرورة حتمية ولازمة على الإدارة لحماية المؤسسة من الفشل النهائي وتجنب الخسائر.

- **الجهات الحكومية:** يعود اهتمام الجهات الرسمية والسلطات النقدية والاقتصادية بفشل المؤسسات إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد، حرصا على سلامته وتجنبها لوقوع الأزمات في القطاع الخاص أو القطاع العام وانعكاساتها وتأثيراتها على جهات أخرى.

- **مراجعو الحسابات:** ينبع اهتمامهم بالتنبؤ من تلك المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتقهم في تدقيق ومراجعة القوائم المالية لتلك المؤسسات، وإجراء اختبار استمرارية المؤسسة في نشاطها أو إعطاء إنذار مبكر حول فشل المؤسسات.

4.2 تقديم نموذج شيرود (Sherrod, 1987):

يمتاز نموذج شيرود باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك، إضافة إلى دوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة في نشاطها الاقتصادي. وتكتب معادلة النموذج وفق الصيغة التالية: (الشيخ، 2008، الصفحات 101-102)

$$Z = 17 x_1 + 9 x_2 + 3.5 x_3 + 20 x_4 + 1.2 x_5 + 0.1 x_6$$

حيث تمثل:

X_1 : صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول؛

X_2 : الأصول النقدية / مجموع الأصول؛

X_3 : حقوق المساهمين / مجموع الأصول؛

X_4 : صافي الربح قبل الضريبة / مجموع الأصول؛

X_5 : مجموع الأصول / مجموع الخصوم؛

X_6 : حقوق المساهمين / الأصول الثابتة.

وبناء على عدد نقاط (Z) تصنف المؤسسات حسب قدرتها على الاستمرار إلى خمس فئات كما يلي:

- المؤسسة غير معرضة لمخاطر الفشل ($Z \geq 25$)؛
- احتمال قليل للتعرض لمخاطر الفشل ($25 \geq Z \geq 20$)؛
- يصعب التنبؤ بمخاطر الفشل ($20 \geq Z \geq 5$)؛
- المؤسسة معرضة لمخاطر الفشل ($5 \geq Z \geq -5$)؛
- المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الفشل ($Z < -5$).

3. تطبيق نموذج شيرود على عينة الدراسة:

ارتأينا في هذا الجزء حساب النسب المالية المكونة لنموذج شيرود ومناقشة النتائج المتوصل إليها،

لكن قبل ذلك نقدم مجتمع وعينة الدراسة.

1.3 تقديم مجتمع وعينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من (30) مؤسسة تتوفر فيها القوائم المالية لأربع سنوات من 2014 إلى 2017، مسحوبة من مجتمع مكون من المؤسسات الاقتصادية التي تنشط في قطاع الصناعة بمختلف ولايات الجزائر، قسمت هذه العينة إلى مجموعتين الأولى تمثل مجموعة المؤسسات الناجحة وعددها (25) مؤسسة، أما الثانية فتمثل مجموعة المؤسسات الفاشلة والتي تم اختيارها بناء على معيار الخسائر التي منيت

بها في ثلاث سنوات متتالية وعددها (05) مؤسسات. وقد وفرت هذه العينة (120) مشاهدة، (20) منها خاصة بالفاشلة و(100) المتبقية خاصة بالناجحة وهذا خلال سنوات الدراسة.

2.3 إجراء الحسابات المتعلقة بالنموذج: لكي نتمكن من تطبيق نموذج شيرود والتعرف على وضعية مؤسسات العينة، نعتبر أن الفئة الأولى والثانية منطقة نجاح أما الفئة الرابعة والخامسة منطقة فشل، وعليه تصبح المؤسسات التي لها قيمة تمييزية أعلى من 20 هي مؤسسات ناجحة، أما المؤسسات التي لها قيمة تمييزية أقل من 5 فهي مؤسسات فاشلة، وما بين القيمتين (5-20) لا يمكن الحكم على المؤسسة إذا كانت ناجحة أو فاشلة، مما يتطلب دراسة معمقة للتعرف على وضعها في المستقبل. ولتجاوز هذا القصور تم اللجوء إلى الأسلوب التالي لتكون الدراسة أكثر واقعية من حيث المقارنة:

نقطة الفصل = (القيمة التمييزية للمؤسسات الفاشلة × عدد مشاهدات المؤسسات الفاشلة + القيمة التمييزية للمؤسسات الناجحة × عدد مشاهدات المؤسسات الناجحة) / المجموع الكلي للملاحظات.

وعليه تكون نقطة الفصل في نموذج شيرود مساوية إلى (5,17)، ومن تم المؤسسة التي تحقق قيمة أكبر من (5,17) تعد مؤسسة ناجحة، بينما المؤسسة التي تحقق قيمة تمييزية أقل من (5,17) فتعد فاشلة. وبعد إجراء الحسابات المطلوبة تحصلنا على الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): نتائج اختبار القدرة التنبؤية لنموذج شيرود (Sherrod) على عينة الدراسة

حالة المؤسسة	العدد (الملاحظات)	التصنيف فاشلة	التصنيف ناجحة	نسبة الخطأ
المؤسسات الفاشلة	20	20	0	0 %
دقة التنبؤ		100 %	0 %	
المؤسسات الناجحة	100	83	17	83 %
دقة التنبؤ		83 %	17 %	
دقة التصنيف الكلية للنموذج	$120 / (17+20) = 30,83 \%$		نسبة الخطأ الكلية	69,17 %

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج الدراسة

يتضح من خلال الجدول رقم (01) أن نموذج شيروود تمكن من تصنيف 20 مشاهدة (ميزانية) من مفردات المؤسسات الفاشلة تصنيفا صحيحا بنسبة دقة وصلت إلى 100 %، حيث لم يحدث أي خطأ في تصنيف مفردات المؤسسات الفاشلة، بينما صنف مفردات المؤسسات الناجحة إلى 17 ميزانية تصنيفا صحيحا بنسبة دقة وصلت إلى 17%، و 83 ميزانية تصنيفا خاطئا بنسبة خطأ مقدارها 83 %، وهو خطأ من النوع الأول حيث تم تصنيف الحالات الناجحة في مجموعة المؤسسات الفاشلة. وقد استطاع النموذج أن يحقق دقة تصنيف كلية لجميع المؤسسات الناجحة والفاشلة مقدارها 30,83 % ونسبة خطأ كلية مساوية إلى 69,17 %.

3.3 مناقشة الفرضيات:

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي والأسئلة الفرعية المذكورة سابقا، وقد أشارت النتائج أن نموذج شيروود تمكن من تصنيف مفردات المؤسسات الفاشلة تصنيفا صحيحا بنسبة دقة وصلت إلى 100 % وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى القائلة أن نموذج شيروود قادر على تصنيف المؤسسات الفاشلة بنسبة عالية في عينة الدراسة. في حين لم يتمكن النموذج المطبق من تصنيف مفردات المؤسسات الناجحة بنسبة عالية، حيث بلغت النسبة 17% وهي نسبة ضعيفة وبالتالي نكون في وضعية رفض الفرضية الثانية القائلة أن نموذج شيروود قادر على تصنيف المؤسسات الناجحة بنسبة عالية في العينة المدروسة. من جانب آخر أشارت النتائج أن دقة التصنيف الكلية لجميع المؤسسات الناجحة والفاشلة بلغت 30,83 % وهي نسبة محتشمة جدا لا تكفي للقول أن نموذج شيروود قادر على التمييز بين مؤسسات العينة المدروسة بدقة، وهنا نكون عند رفض الفرضية الرئيسية القائلة أن نموذج شيروود قادر على التمييز بدقة بين المؤسسات الصناعية في الجزائر.

4. خاتمة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- أوضحت نتائج تطبيق نموذج شيرود على عينة الدراسة، أنه استطاع أن يصنف المؤسسات الناجحة والفاشلة بدقة كلية مقدارها (30,83%)، وبنسبة خطأ مقدارها (69,17%)، وهذه النتيجة تعتبر غير مقبولة ولا يعتمد عليها في التمييز بين المؤسسات الجزائرية في قطاع الصناعة؛
 - نموذج شيرود طبق في العديد من البيئات الاقتصادية وعدم فعاليته في التمييز بين المؤسسات الصناعية الجزائرية لا يعني عدم صلاحيته للتطبيق، لأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد ومؤسساته، الفترة الزمنية وظروفها القائمة كذلك الشفافية ودقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
- من خلال النتائج المتوصل إليها فإننا نقترح ما يلي:
- نظرا لكون بيئة المؤسسات الجزائرية تختلف عن بيئة مؤسسات الدول الأخرى من حيث الظروف الاقتصادية المحيطة بكل دولة، نوع الصناعة وحجم المؤسسات، فإننا نقترح على المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع الصناعة بتطبيق النماذج المالية، التي تم اشتقاقها من قوائم المؤسسات الجزائرية العاملة في ذات القطاع لأنها ملائمة أكثر من تلك النماذج المستخدمة في بلدان أخرى؛
 - إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال ومحاولة تطبيق نماذج أخرى وبناء نماذج للتنبؤ بفشل المؤسسات في قطاعات اقتصادية مختلفة، ومن ثم المقارنة بين النماذج المبنية والنماذج العالمية المطبقة.

5. قائمة المراجع:

- ABDUL, R., & QAISER, A. (2011). Predicting Bankruptcy in Pakistan. *Theoretical and Applied Economics*, Volume XVIII, No.9 (562), pp. 103-128.
- ABU ORABI, M. M. (2014). Empirical Tests on Financial Failure Prediction Models. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, Vol. 5, No. 9, pp. 29-43.
- BEAVER, W. H. (1966). Financial Ratios as Predictors of Failure. *Journal of Accounting Research*, Vol.04, pp. 71- 111.

- أحمد فارس القيسي. (2016). هل تملك النماذج المبنية على النسب المالية قدرة تنبؤية على التمييز بين الشركات المتعثرة وغير المتعثرة ؟ (دراسة مقارنة بين نموذج مشتق من النسب المالية للشركات الصناعية الأردنية ونموذج ألثمان). مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 43، العدد الأول ، الصفحات 97-114.
- سعيدة رحيش، و شعيب شنوف. (2019). التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Kida و Sherrod دراسة عينة من الشركات الجزائرية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 01 ، الصفحات 556-569.
- صافيناز عبد الحي عبد الحميد. (1998). دور مراجع الحسابات بصدد مشاكل تقييم وقياس المخاطر الملازمة لمنشآت الأعمال (رسالة دكتوراه). مصر: جامعة القاهرة.
- غالب شاكر بجيت. (2015). استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2009-2013)،. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19 ، الصفحات 193-220.
- فهمي مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. رام الله، فلسطين: دون ناشر.
- وحيد محمود رمو، و سيف عبد الرزاق محمد الوتار. (2010). استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: دراسة على عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تنمية الرافدين، مجلد 32، العدد 100 ، الصفحات 09-29.

6. ملاحق:

1 تمثل مؤسسة ناجحة و 0 تمثل مؤسسة فاشلة

الملحق رقم (01): نتائج تطبيق نموذج شيرود

حالة المؤسسة الفعالية	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
1	0,0101	0,0380	0,1911	0,0281	1,2362	0,8705	3,3162
1	0,3430	0,0008	0,4811	0,0126	1,9273	1,3141	10,2174
1	0,5961	0,3021	0,3144	0,1059	1,4585	1,5991	17,9824

24,3985	2,0622	7,1295	0,1087	0,8597	0,1616	0,5294	1
34,6097	3,9643	11,4903	0,1448	0,9130	0,2381	0,7171	1
6,9153	1,0524	1,6510	0,0670	0,3943	0,0232	0,1118	1
9,6409	1,1125	1,1893	0,2027	0,1591	0,3575	0,0161	1
15,8248	0,5610	1,1082	0,0381	0,0976	0,2463	0,6540	1
7,4197	0,6807	1,4867	-0,0086	0,3274	0,1069	0,2137	1
14,7080	1,8117	3,6048	0,0289	0,7226	0,0376	0,3974	1
0,7669	0,2857	1,1167	-0,0322	0,1045	0,0910	-0,0672	1
5,9133	1,2682	1,2173	0,0197	0,1785	0,0574	0,1641	1
5,1725	1,4124	1,3079	0,0093	0,2354	0,0268	0,1301	1
24,4781	3,7005	7,2382	0,0294	0,8618	0,1252	0,6289	1
8,0811	1,7005	1,5140	0,0182	0,3395	0,0086	0,2627	1
11,1100	1,6277	2,1678	0,0267	0,5387	0,0569	0,3185	1
15,1947	1,2750	6,3254	-0,0044	0,8419	0,0004	0,2714	1
5,2724	0,7953	1,8804	-0,0250	0,4682	0,0469	0,0809	1
- 2,4933	0,0285	1,0141	0,0156	0,0139	0,1759	-0,3328	1
15,2814	1,7518	3,2788	0,0232	0,6950	0,1534	0,4056	1
14,6505	1,3044	4,9375	0,0157	0,7975	0,0368	0,3034	1
38,7514	57,5799	10,4349	0,0070	0,9042	0,2293	0,8885	1
- 12,7359	0,1205	1,1319	-0,0048	0,1165	0,0038	-0,8501	1
10,1633	1,0306	2,4266	0,0153	0,5879	0,0405	0,2600	1
- 13,7753	- 69,9832	0,1808	-0,2466	- 4,5299	0,0093	0,8064	1
7,6184	1,4080	1,3870	0,1265	0,2790	0,0223	0,1239	1
10,3743	1,2746	1,8748	0,0075	0,4666	0,0057	0,3625	1
24,2629	2,1754	1,5927	0,1396	0,3721	0,6110	0,7377	1
17,1361	2,1462	3,8718	0,0476	0,7417	0,0497	0,4870	1
38,3130	4,2308	11,8635	0,2214	0,9157	0,4042	0,7284	1
5,4110	1,0051	1,4049	0,0613	0,2882	0,0018	0,0809	1
20,1233	9,0820	1,4229	0,2295	0,2972	0,8202	0,2645	1
13,7156	0,5843	1,1198	0,0402	0,1070	0,2289	0,5338	1
6,6926	0,5096	1,3193	0,0131	0,2420	0,1085	0,1749	1
15,5147	1,9276	3,8434	0,0127	0,7398	0,0566	0,4328	1
1,7691	0,3455	1,1393	0,0290	0,1222	0,0383	-0,0579	1

5,2124	1,3163	1,1769	0,0275	0,1503	0,0038	0,1505	1
6,5908	1,6510	1,3438	0,0419	0,2558	0,0179	0,1716	1
63,7800	3,7253	38,6146	0,0418	0,9741	0,0790	0,7126	1
8,6034	1,4463	1,5846	0,0235	0,3689	0,0049	0,2796	1
17,0150	1,6194	1,5261	0,0222	0,3447	0,3943	0,5778	1
14,4759	1,2508	5,5313	-0,0063	0,8192	0,0352	0,2738	1
4,9638	0,4390	1,6824	-0,0002	0,4056	0,0373	0,0677	1
9,3960	0,7592	1,9995	0,0105	0,4999	0,0643	0,2577	1
12,9928	1,7326	2,8194	0,0051	0,6453	0,0754	0,3762	1
16,7710	1,3658	5,1397	0,0426	0,8054	0,0537	0,3714	1
3,2903	1,1935	1,1916	0,0192	0,1608	0,0391	0,0261	1
- 11,9438	0,0996	1,0981	-0,0152	0,0893	0,0499	-0,8076	1
10,0900	1,0301	2,3357	0,0234	0,5719	0,0867	0,2314	1
33,7768	- 59,2359	0,2349	1,8308	- 3,2571	0,0111	0,8296	1
9,0588	2,9427	1,3619	0,1340	0,2658	0,0119	0,2007	1
10,4882	1,4189	1,7893	0,0284	0,4411	0,0409	0,3365	1
17,3674	1,6034	1,6198	0,0504	0,3826	0,1919	0,6582	1
20,0074	1,8983	4,5237	0,0939	0,7789	0,0567	0,5456	1
37,2521	4,4088	10,9690	0,2082	0,9088	0,4377	0,7273	1
7,1790	1,1804	1,4444	0,0852	0,3077	0,0190	0,1397	1
16,1228	11,6987	1,5119	0,0668	0,3386	0,5949	0,3096	1
9,5596	0,4233	1,1252	0,0365	0,1113	0,0663	0,3795	1
6,6926	0,4559	1,2748	0,0039	0,2156	0,1464	0,1745	1
15,8445	2,0071	3,5367	0,0358	0,7173	0,0844	0,4361	1
2,8290	0,3509	1,0945	0,0215	0,0863	0,0546	0,0151	1
6,0456	1,4556	1,2362	0,0419	0,1911	0,0238	0,1586	1
5,9958	1,8508	1,3422	-0,0049	0,2549	0,0247	0,1873	1
49,0975	4,6071	24,5302	0,0441	0,9592	0,2438	0,7510	1
8,8693	1,2268	1,5422	0,0478	0,3516	0,0547	0,2481	1
11,0308	0,8880	1,3093	-0,0942	0,2362	0,3531	0,4265	1
13,5502	1,2508	4,8931	-0,0009	0,7956	0,0174	0,2724	1
3,0037	0,2280	1,2817	-0,0002	0,2198	0,0149	0,0319	1

6,1129	0,6372	1,7101	-0,0330	0,4152	0,0118	0,1822	1
12,4088	1,7138	2,6566	0,0095	0,6236	0,0588	0,3616	1
16,8160	1,3838	4,3840	0,0877	0,7719	0,0298	0,3938	1
- 0,9934	0,3169	1,0932	-0,0014	0,0852	0,0572	-0,1837	1
5,3154	0,2823	1,2083	0,0863	0,1724	0,0975	0,0371	1
10,2047	1,0132	2,3142	0,0228	0,5679	0,0323	0,2701	1
- 2,6428	- 62,7954	0,2530	-0,0403	- 2,9526	0,0123	0,8448	1
13,8316	4,0068	1,7126	0,2145	0,4161	0,0028	0,3297	1
10,1039	1,3883	1,7359	0,0283	0,4239	0,0154	0,3348	1
15,5028	1,5858	1,5292	0,0564	0,3461	0,0421	0,6347	1
18,2442	1,9811	4,0574	0,0652	0,7535	0,0152	0,5352	1
41,1011	4,3857	14,1268	0,2048	0,9292	0,4071	0,7470	1
7,1812	1,1154	1,4604	0,0755	0,3153	0,0165	0,1503	1
28,4075	24,6331	2,6862	0,4071	0,6277	0,2381	0,6022	1
7,9689	0,3142	1,1177	0,0024	0,1053	0,0275	0,3489	1
7,2131	0,5399	1,4054	0,0133	0,2885	0,0875	0,2005	1
12,3593	1,8602	2,3483	0,0435	0,5742	0,0664	0,3458	1
2,6917	0,3022	1,1275	0,0214	0,1131	0,0158	0,0202	1
3,7826	1,3746	1,2095	-0,0434	0,1732	0,0320	0,1275	1
6,3592	2,0869	1,3198	0,0110	0,2423	0,0200	0,1952	1
50,9621	18,1177	9,3924	0,6590	0,8935	0,8022	0,8442	1
7,6201	0,8381	1,4232	0,0378	0,2974	0,0589	0,2060	1
8,0197	0,4691	1,2172	-0,0731	0,1784	0,2659	0,2916	1
11,2720	1,2203	3,6487	-0,0024	0,7259	0,0002	0,2517	1
2,3033	0,1721	1,2016	0,0001	0,1677	0,0031	0,0134	1
5,9634	0,5469	1,5611	0,0049	0,3594	0,0035	0,1558	1
10,9488	1,6720	2,3224	0,0071	0,5694	0,0112	0,3387	1
15,9912	1,4407	4,1990	0,0583	0,7618	0,0005	0,4101	1
0,1087	0,3427	1,0917	0,0132	0,0840	0,0362	-0,1247	1
3,2949	0,2715	1,2123	0,0349	0,1752	0,0490	0,0036	1
10,5524	1,0619	2,3145	0,0212	0,5679	0,0325	0,2921	1
- 4,5385	- 73,5843	0,2409	-0,0541	- 3,1511	0,0125	0,8546	1
8,8429	0,9237	2,8851	-0,0208	0,6534	0,0299	0,1852	0

9,3908	- 0,8040	0,7223	-0,0547	- 0,3845	0,4194	0,4276	0
6,1676	0,7895	1,4606	0,0233	0,3153	0,0252	0,1494	0
1,9047	- 0,4043	0,7906	-0,0191	- 0,2649	0,0236	0,1232	0
7,7603	0,5298	1,5972	-0,0099	0,3739	0,0707	0,2379	0
9,8225	0,9053	2,4787	-0,0162	0,5966	0,0161	0,2852	0
9,6291	- 1,0315	0,6836	-0,0565	- 0,4629	0,4430	0,4515	0
3,7466	0,4382	1,3244	-0,0870	0,2450	0,0360	0,1572	0
6,8815	0,9262	2,5450	-0,0323	0,6071	0,0219	0,1211	0
6,8813	0,5135	1,5328	0,0181	0,3476	0,0970	0,1493	0
10,5586	0,8813	2,4195	-0,0053	0,5867	0,0623	0,2975	0
9,9280	- 1,2917	0,6506	-0,0598	- 0,5371	0,4695	0,4780	0
- 1,6059	0,0495	1,0248	-0,1720	0,0242	0,0177	0,0209	0
5,2849	0,7079	1,9768	-0,0290	0,4941	0,0213	0,0882	0
5,1714	0,4837	1,3455	0,0011	0,2568	0,1220	0,0876	0
9,2448	0,8481	2,3126	-0,0192	0,5676	0,0089	0,2766	0
6,8064	- 1,8238	0,5591	-0,1964	- 0,7884	0,6137	0,4401	0
2,9564	0,3723	1,2790	-0,0737	0,2182	0,0401	0,1020	0
5,2712	0,6697	1,8226	-0,0028	0,4513	0,0350	0,0693	0
2,6987	0,4083	1,3789	-0,0248	0,2748	0,0250	0,0184	0

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على القوائم المالية

واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية

The reality of the application of the principles of governance in Algerian banking institutions

ساسى نورالدين*، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)، nouredine.saci@univ-saida.dzجبوري محمد، جامعة د. مولاي الطاهر سعيدة (الجزائر)، med_djebbouri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/06/12 تاريخ القبول: 2021/08/16 تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحوكمة البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها على مستوى البنوك الجزائرية، خاصة وأن البلاد شهدت عدة أزمات على مستوى بعض البنوك الخاصة مثل أزمة بنك الخليفة وأزمة الشركة الجزائرية للبنوك، وهي حاليا تشهد وستشهد بعض الأزمات على مستوى البنوك العمومية. هذه الأزمات ستكون نتاجا لمباشرة السلطات الجزائرية إجراءات مكافحة الفساد، حيث خلصت الدراسة أن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولى، إلا أنه يجب تدعيم التجربة خاصة في ظل إنفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة.

كلمات مفتاحية: حوكمة شركات، حوكمة بنكية، كفاءة بنوك، مكافحة الفساد.

تصنيفات JEL: G21، G30، H21.

Abstract:

This study aims to highlight banking governance while noting the reality of its application at the level of Algerian banks, especially since the country has experienced several crises at the level of some private banks such as the Khalifa Bank crisis and the crisis of the Algerian Bank Company, and is currently witnessing and witnessing some crises at the level of public banks. These crises will be the result of the Algerian

* المؤلف المرسل.

authorities initiating anti-corruption measures, as the study concluded that the application of governance in the Algerian banking system is still in its initial phase, but the experience must be strengthened, especially in light of the openness of the banking market and increased competition.

Keywords: Corporate governance, banking governance, bank efficiency, anti-corruption.

Jel Classification Codes: G21, G30, H21.

1. مقدمة:

تحتل الحوكمة مركز العصب في برامج الإصلاح الإقتصادي التي تنفذها الحكومات في الوقت الراهن، إنطلاقا من رؤية إقتصادية حكيمة تهدف إلى نقل إقتصاديات بلدانها إلى مرحلة أكثر عمقا وتنوعا وإستدامة. ولعل أفضل دليل على ذلك هو حصول موضوع "الحوكمة الإقتصادية" على جائزة نوبل في العلوم الإقتصادية سنة 2009 عقب الأزمة المالية سنة 2008.

منذ عام 1997 ومع إنفجار الأزمة المالية الآسيوية، والتي يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة، أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى الحوكمة، وقد كانت المشاكل العديدة التي برزت إلى المقدمة في أثناء الأزمة تتضمن عمليات ومعاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء بين منشآت الأعمال وبين الحكومة، وحصول الشركات على مبالغ هائلة من الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت الذي حرصت فيه على عدم معرفة المساهمين بهذه الأمور وإخفاء هذه الديون من خلال طرق ونظم محاسبية "مبتكرة". كما أن الأحداث خلال السنوات الماضية إبتداء بفضيحة شركة إنرون **Enron** وما عقب ذلك من سلسلة إكتشاف لتلاعب الشركات في قوائمها المالية كان آخرها تلك المتعلقة بالقطب البارز في وول ستريت **برنادر مادوف**، أظهرت بوضوح أهمية حوكمة الشركات حتى في الدول التي كان من المعتاد إعتبارها أسواقا مالية "قريبة من الكمال". وبرزت أهمية الحكومة مجددا مع إرتباط جانب من أسباب الأزمة العالمية 2008 بالتلاعب في بنود المشتقات المالية نتيجة لضعف الرقابة، وكذلك التلاعب في إظهار الأرباح المحققة من المتاجرة في الإستثمارات للحصول على مكافآت أعلى.

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع تطبيق مبادئ الحوكمة على مستوى البنوك الجزائرية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الحوكمة البنكية، مع الإشارة إلى واقع تطبيقها على مستوى البنوك الجزائرية، بعد الأزمات التي شهدتها بعض البنوك الخاصة مثل أزمة بنك الخليفة وأزمة الشركة الجزائرية للبنوك.

منهج البحث:

تم الإعتماد في إنجاز الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كونه أكثر ملاءمة ، وذلك من خلال جمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها.

الدراسات السابقة:

- دراسة عبد الحليم (2005)، "حوكمة المصارف" (عبد الحليم، 2005)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المصارف السودانية للحوكمة المؤسسية وإبراز أهمية تطبيقها على الجهاز المصرفي السوداني، وخلصت الدراسة إلى أن المصارف السودانية تطبق مبادئ الحوكمة المؤسسية الممثلة في مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي وتعليمات البنك المركزي.

-دراسة عفاف إسحق ومحمد أبو زر (2006)، "استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني" (إسحق و أبو زر، 2006)

هدفت الدراسة الى تقديم استراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني من خلال الإبلاغ المالي، وخلصت الدراسة إلى أن هناك قصورا في التقارير السنوية للمصارف الأردنية تتمثل في عدم الإلتزام بالإفصاح عن الحاكمية المؤسسية في ضوء متطلبات لجنة بازل الصادرة سنة 1999، بالإضافة إلى وجود إتساق كبير في القوانين والتشريعات الأردنية مع قواعد ومبادئ الحاكمية الصادرة عن OECD لعام 2004.

- دراسة إبراهيم إسحاق نسمان (2009) ، "دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة" (إسحق نسمان، 2009)

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة في فلسطين، وخلصت الدراسة إلى أن تطوير معايير المراجعة الداخلية يساهم بشكل رئيسي في تحسين تطبيق الحوكمة في المصارف، لإنجاز العديد من الأهداف مثل المساعدة في تحسين التواصل بين

أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للمصرف، وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين للمصرف، للوصول إلى تطبيق أفضل لقواعد الحوكمة في المصارف.

- دراسة فاتح دبله ومحمد جلاب (2012)، "الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر" (دبله و جلاب، 2012)

خلصت الدراسة إلى أهمية الدور الفعال الذي يلعبه مجلس الإدارة في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات من جهة وإدارة المخاطر من جهة أخرى، بالإضافة إلى دور كل من الإدارة العليا ولجنة إدارة المخاطر في عملية إدارة المخاطر.

2. نشأة الحوكمة ومفهوم حوكمة الشركات:

في كتاب "ثروة الأمم" لـ Adam Smith كانت أولى التلميحات لموضوع حوكمة الشركات وتعود جذورها إلى القرن التاسع عشر حيث تناولتها بعض نظريات التنظيم والإدارة وبالتحديد نظرية الوكالة التي يعود ظهورها إلى الأمريكيين Berle & Means في عام 1932 من خلال كتابهما "الشركة الحديثة والملكية الخاصة" حيث كانا أول من تناول فصل الملكية عن الإدارة وأهمية آليات حوكمة الشركات في سد الفجوة التي تحدث بين المدراء ومالكي الشركة نتيجة الممارسات السلبية التي تضر بالشركة وباقتصاد الدولة ككل، وطرح أيضا مشكلة الوكالة في عام 1976 من قبل Jensen وفي عام 1980 من قبل Fama حيث أشارا أن فصل الملكية عن الإدارة سيؤدي حتماً إلى صراع بالشركة، وفي هذا الصدد أكد Monks & Mitchell عام 1996 و Minow عام 2001 على أن التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات يساعد في حل مشكلة الوكالة.

في ديسمبر 1992 أصدرت لجنة الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات (Cadbury) تقريراً بعنوان "الأبعاد المالية لحوكمة المؤسسات" والمعد من طرف مجلسي التقارير المالية وسوق لندن للأوراق المالية، وكان هذا هو البداية الحقيقية للإهتمام بمفهوم حوكمة المؤسسات التي أخذت بعداً آخر بعد حدوث الأزمات المالية وإفلاس العديد من المؤسسات والفضائح المالية في كبريات المؤسسات الأمريكية في نهاية عام 2001، وعلى المستوى الدولي يعتبر التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الإقتصادي بعنوان: "مبادئ حوكمة المؤسسات" هو أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم.

لقد قدمت عدة تعاريف لمصطلح الحوكمة حسب وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين المحاسبين والإداريين والقانونيين والمحللين الماليين لمفهوم حوكمة الشركات ومن بين هذه التعاريف نذكر:

- عرفت مبادرة **Berlin** بأنها "المجموعة الكاملة من الترتيبات التشريعية والمؤسسية التي تحدد الإطار التنظيمي الواقعي والقانوني لإدارة الشركة والإشراف عليها".

- وصف تقرير (Cadbury) عام 1992 حوكمة المؤسسات بأنها: "نظام بمقتضاه تدار المؤسسات وتراقب". (Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance، 1992)

- عرفت الأمم المتحدة الحوكمة في تقرير التنمية البشرية سنة 2002 على أنها "التطبيق الفعلي للنشاط الاقتصادي والسياسي والإداري من أجل إدارة أعمال الدولة على كافة المستويات". (Lakhlef، 2006)

- بنك التسويات الدولية عرف الحوكمة بأنها: الأساليب التي تدار بها المصارف من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح، مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين، وعليه فالحوكمة هي نمط من أنماط الرقابة الإدارية أو الرقابة الذاتية التي تطبقها الشركات مهما كان نوعها، ومعلوم أن الحوكمة هي نمط إداري لا بد أن يطبع الإدارة كلها من أصغر موظف في الهرم الإداري إلى المدير العام أو رئيس مجلس الإدارة.

- كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** بأنها: " ذلك النظام الذي يتم من خلاله توجيه وإدارة الشركات، ويحدد من خلاله الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، كما أنه يحدد قواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة، وكذلك تحديد الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة ووسائل تحقيقها وآليات الرقابة على الأداء". (يوسف، 2009)

- يعرفها معهد المدققين الداخليين على أنها العمليات التي تتم من خلال الإجراءات المستخدمة من ممثلي أصحاب المصالح من أجل توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الشركات والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيمة الشركة من خلال أداء الحوكمة فيه. (الذبية، 2011)

تعرف مؤسسة التمويل الدولية **IFC** الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها".

3. مفهوم الحوكمة البنكية:

1.3 حوكمة الشركات في البنوك من منظور لجنة بازل:

أنشئت لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بعد أزمة البنك الألماني "هيبستات" والبنك الأمريكي "فرنكلين" بقرار من محافظي المصارف المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشرة، وهي مؤلفة من كبار ممثلي سلطات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية لعدد من الدول، وتجتمع اللجنة عادة في مقر بنك التسويات الدولية بمدينة بال السويسرية أين توجد أمانتها الدائمة وأهم ما جاءت به هذه اللجنة هو الإتفاقية التي تم التوصل إليها عام 1988 الخاصة بتحديد معيار لكفاية رأس المال والذي عرف بمعيار لجنة بازل، وكانت أهدافها الرئيسية هي وقف الهبوط المستمر في رأس مال المصارف العالمية الذي لوحظ في القرن العشرين، وتسوية الأوضاع بين المصارف العاملة على المستوى الدولي حيث استهدفت الإتفاقية بالدرجة الأولى كبريات البنوك العالمية، وتطبيق مبادئها يقع تحت مسؤولية السلطات الوطنية لان اللجنة ليس لها صفة الإلزام لتطبيق ما جاءت به.

من أهم ما توصلت إليه اللجنة في بداية الثمانينات هو أن نسبة رأس المال الناشط في البنوك الدولية قد تضاعف بنسبة كبيرة في الوقت الذي تزايد فيه حدة المخاطر الدولية (مشاكل البلدان المثقلة بالديون) مما دفع باللجنة للسعي إلى إيقاف تآكل رؤوس الأموال في البنوك وإيجاد نوع من التقارب في نظم قياس كفاية رأس المال، وعليه ظهر نظام لقياس رأس المال أطلق عليه "اتفاقية بازل 1988 لكفاية رأس المال"، أين حددت نسبة 8% كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في المصارف، وتعني هذه النسبة أن هي توجب على البنك أن يضع 8 وحدات نقدية كإحتياط (الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال) مقابل كل 100 وحدة نقدية يتم اقتراضها. كما عملت لجنة بازل على تعديل بازل I في نهاية التسعينات وإستقر الرأي تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "مكدونا" بأن لا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال بل تنتهز اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر". كما جاء مشروع إتفاق بازل II كأحد أهم المجهودات الخاصة بتقوية ودعم القطاع المصرفي، وقد صدرت الطبعة الأولى من وثيقة المشروع في سنة 1999 وصدرت الطبعة الثانية منه

في سنة 2001 بعد إجراء بعض التعديلات والإضافات ثم صدرت الطبعة الثالثة في أبريل 2003 مركز أعلى ثلاثة محاور هي: المتطلبات الدنيا لرأس المال، عمليات المراجعة الرقابية وإنضباط السوق.

2.3 مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة المصرفية:

أصدرت اللجنة في شهر سبتمبر 1999 نشرة بعنوان "تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك" كجزء من الجهود المستمرة للتطرق لمواضيع الإشراف البنكي لمساعدة مشرفي المصارف لتبني مبادئ الحوكمة، وقد تم استنباطها من مبادئ منظمة OECD التي نشرت في سنة 1999، وقد أصدرت هذه الأخيرة مبادئ الحوكمة المعدلة لعام 2004، وإعترافاً بأن هذا الدليل المعدل يمكن أن يساعد المصارف والمسؤولين في تطبيق وفرض الحوكمة بما يناسب المصارف ووضعها المميز، فقد أصدرت اللجنة المبادئ المعلن عنها في دليل 1999 وقد تم اعتماد الدليل الجديد سنة 2006 . وكانت المبادئ على النحو الآتي: (BIS, 2006)

المبدأ الأول: كفاءة أعضاء مجلس الإدارة: يجب أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين للقيام بوظائفهم ولديهم إدراك واضح وكامل لدورهم، وعدم خضوعهم لأي تأثيرات داخلية أو خارجية، وأن يكون لديهم القدرة على إصدار القرارات المناسبة لإدارة شؤون المصرف.

المبدأ الثاني: صياغة ومتابعة تنفيذ الأهداف: وضع الأهداف الإستراتيجية للمصرف من قبل مجلس الإدارة ومتابعة تنفيذ تلك الأهداف، والقيم المؤسسية التي يتم التعامل بها داخل المؤسسة المصرفية، كما يجب أن تكون معلنة لكل العاملين في المصرف.

المبدأ الثالث: منح الصلاحيات والمسؤوليات: إن منح الصلاحيات والمسؤوليات من قبل مجلس الإدارة ووضع قواعد وحدود واضحة، والمسائلة والمحاسبة داخل المصرف سواء لأعضاء مجلس الإدارة أو لجميع العاملين في المصرف وعلى حد سواء.

المبدأ الرابع: نظام فعال للرقابة الداخلية: على مجلس الإدارة أن يضمن توفر نظام فعال للرقابة الداخلية في المصرف، وإدراك المراقبين لأهمية دورهم.

المبدأ الخامس: مراقبة المخاطر: مراقبة خاصة للمخاطر في المواقع التي تتضارب فيها المصالح، بما في ذلك علاقة الموظفين مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا.

المبدأ السادس: توافق المكافآت والحوافز مع الأهداف: أن تتوافق سياسات المكافآت المالية والحوافز وتطبيقاتها مع الأنظمة المصرفية والثقافة العامة للمصرف ومع الإستراتيجيات والأهداف الإستراتيجية للمصرف.

المبدأ السابع: الشفافية والإفصاح: توافر الشفافية والإفصاح في كافة الأعمال والأنشطة والتقارير الصادرة عنها.

المبدأ الثامن: الالتزام بالقوانين والتعليمات: تفهم أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعليا للبيئة التشريعية التي تحكم عمل المصرف والالتزام الكامل بالقوانين والتعليمات. يمكن توضيح هذه المبادئ وفق الشكل التالي:

الشكل 1: يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق بنك التسويات الدولية BIS



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مبادئ بازل حول الحوكمة والرقابة المصرفية

3.3 مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للحوكمة البنكية:

تهدف مبادئ الحوكمة الصادرة عن هذه المنظمة وفق النسخة المحدثة لعام 2004 الى عرض معايير الممارسات المثالية والشائعة بحيث يمكن تطبيقها في البلدان ذات الثقافات المختلفة والاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية، والتي يمكن توضيحها كالآتي: (OECD، 2004)

المبدأ الأول: ضمان وجود إطار فعال للحوكمة: يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع الأحكام القانونية وأن يحدد بوضوح هيكل المسؤوليات وتوزيع السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

المبدأ الثاني: حفظ حقوق جميع المساهمين: تشمل نقل ملكية الأسهم وإختيار مجلس الإدارة والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في إجتماعات الجمعية العامة.

المبدأ الثالث: المساواة العادلة في المعاملة لجميع حملة الأسهم: وتعني المساواة بين جميع حملة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن الحقوق القانونية والإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة وكذلك حمايتهم من أي عملية إستحواذ أو دمج مشكوك فيها.

المبدأ الرابع: حماية حقوق أصحاب المصالح: وهم الذين لهم علاقة بالبنك مثل البنوك الأخرى والموظفون وحملة السندات والموردين والزبائن، ويشمل احترام حقوقهم القانونية وأي إنتهاكات لتلك الحقوق.

المبدأ الخامس: الإفصاح والشفافية: من خلال تناول الإفصاح بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح عن المعلومات الهامة التي يؤدي عدم التصريح بها أو حذفها إلى التأثير على القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات.

المبدأ السادس: مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية إختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية. يمكن توضيح هذه المبادئ وفق الشكل التالي:

الشكل 1: يوضح مبادئ الحوكمة المصرفية وفق OECD



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مبادئ OECD حول الحوكمة والرقابة المصرفية

كما يشير Andra & Mircea أن مبادئ منظمة التعاون والتنمية التي نشرت سنة 2004 تنص على أنه لا يوجد نموذج موحد للحوكمة الرشيدة للشركات، وأنها مزيج بين التشريع والتنظيم والتنظيم الذاتي، ولذلك فإن المعايير الطوعية في هذا المجال تختلف من بلد إلى آخر، إذ أنه لا بد من الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل بلد، وقد وجدت بعض الخصائص المشتركة مثل: حماية مصلحة المساهمين، حماية أصحاب المصالح، المحافظة على زيادة إهتمام الجمهور بالنظام المصرفي بالإضافة إلى إلزام البنك بتعليمات البنك المركزي والحوكمة وغيرها من السلطات التنظيمية. (Andra & Mircea, 2010)

4. أهمية حوكمة البنوك :

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة البنكية إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومساءلة إدارة المصرف وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين، مع مراعاة مصالح العمل والموظفين والحد من إستغلال السلطة في غير الصالح العام، وتظهر الحاجة إلى حوكمة البنوك نتيجة للفصل بين الملكية والإدارة، فأعضاء مجلس إدارة البنك والمديرين ليسوا بالضرورة أصحاب البنك، ومن ثم قد لا يتحملون أعباء خسائر الإستثمار، أو فقدان فرص الربحية إذا فشل البنك في تحقيق أهدافه.

كما تظهر أيضا الحاجة إلى حوكمة البنوك في الإقتصاد النامي أو الانتقالي أين تتعدى الحوكمة هنا عملية الفصل بين حقوق الملكية والإدارة، حيث تواجه هذه الدول مشاكل خاصة بنقص حقوق الملكية وسوء إستخدام حقوق المساهمين وإنتهاك العقود، ولعل القصور في التشريعات داخل المؤسسات الإقتصادية والسياسية يجعل الأمر أكثر سوء حيث تصبح هذه الأعمال غالبا لا تخضع للمساءلة والعقاب، لاسيما أن تطبيق الحوكمة في البنوك يستدعي وجود تلك المؤسسات والتشريعات.

إضافة الى ما سبق تكمن أهمية الحوكمة البنكية في ما يلي: (Colja, Krstinic, & Morena, 2011)

- تحتل المصارف مركزا مهما في الاقتصاد والنظام المالي خصوصا، هي تقوم بوظائف مهمة تتطلب توفر آليات حوكمة قادرة على تأمين استقرار القطاع المالي.
- تعتبر المصارف مصدر التمويل الرئيسي لمعظم الشركات والمستثمرين، خاصة في البلدان النامية التي تتسم بأسواق مالية غير متطورة.
- تعتبر الوديعة المصرفية مصدر التوفير الإقتصادي في معظم البلدان خاصة النامية منها.
- تطور الإقتصادات في الآونة الأخيرة وتحرر النظام المالي والمصرفي رافقه إرتفاع في درجة المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي، لذلك تعد الحوكمة المصرفية مفهوم بالغ الأهمية للحد من هذه المخاطر.

5. أهداف حوكمة البنوك:

إن التطبيق السليم للحوكمة في البنوك يساعد هذه الأخيرة في جذب الإستثمارات ودعم الأداء الإقتصادي والقدرة على المنافسة في المدى الطويل وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية: (نسمان، 2009)

- وضع الأنظمة الكفيلة التي تقلل من الفساد وتضارب المصالح وجميع التصرفات الغير مقبولة من خلال خلق ثقافة الحوكمة.
- وضع أنظمة الرقابة والتدقيق والمساءلة على إدارات المصارف وأعضاء مجلس الإدارة.
- وضع أنظمة تضبط المسائلة وتوزع الحقوق والمسؤوليات.
- تعزيز ثقة أصحاب المصالح وإذكاء دورهم وتعزيز الممارسات لمجلس الإدارة وتحديد مسؤولياتهم بما يخلق قيمة تنافسية للمؤسسة.

6. محددات حوكمة البنوك:

إن التطبيق الجيد لحوكمة البنوك من عدمه يتوقف على مدى توافر مستوى وجودة مجموعتين من المحددات: محددات داخلية وأخرى خارجية نستعرضها كما يلي:

1.6 المحددات الداخلية:

هي مجموعة القواعد والأسس التي تحدد كيفية إتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة. (Iskander & . Chamlou, 2002)

2.6 المحددات الخارجية:

- تشير إلى المناخ العام للإستثمار في الدولة والذي يشمل ما يلي:
- القوانين المنظمة للنشاط الإقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسة الاحتكارية والإفلاس).
- كفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات.
- كفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية (هيئة سوق المال والبورصة) في إحكام الرقابة على الشركات.
- توفير بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (مثل الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها).
- بالإضافة إلى توافر المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة وشركات التصنيف الائتماني والاستشارات المالية. (Fawzi, 2003)

7. واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية الجزائرية:

رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة المصرفية الجزائرية منذ نشأتها، إلا أنها لا زالت تعاني من جملة من النقائص والسلبيات التي تحد من فعالية تلك الإصلاحات، وتحول بينها وبين تحقيق الأهداف المرجوة منها، مما يقتضي ضرورة تبني مبادئ الحوكمة والعمل بها من أجل الإرتقاء بالمنظومة المصرفية الجزائرية وتأهيلها للإندماج في الإقتصاد العالمي.

فالحوكمة بشكل عام قضية لم تكن مطروحة للنقاش في الجزائر وحتى هذا المصطلح لم يلق الإنتشار الواسع بين المسؤولين وأجهزة الإعلام، ولكن وبعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على المستوى الكلي في إدارة الإقتصاد، أو على

المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لتصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية الفساد وضعف مناخ الاستثمار، أصبح تبني مبادئ الحوكمة يطرح بإلحاح، الأمر الذي دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت "بلجنة الحكم الرشيد" حيث تعتبر ذلك بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبادئ التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم إقتصاديات الدول ومناخ الاستثمار بها، حتى وإن كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء أطراف خارجية.

وفيما يتعلق بمدى تبني تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك الجزائرية فإنها ما زالت لم ترقى إلى المستوى المطلوب رغم وجود بعض الدلالات والمؤشرات التي يمكن تفسيرها بأنها مؤشرات أولية توحى ببداية إدخال هذه المبادئ في إدارة البنوك العمومية الجزائرية، وتتمثل أهم الدلالات في العناصر التالية: (بريش، 2006) - أصبح تعيين مسيري البنوك يتم على أساس الكفاءة العلمية، بالإضافة إلى إبرام عقود نجاعة بين الجهات الوصية وهؤلاء المسيرين من أجل الدفع بتطوير الأداء والحرص على تحقيق نتائج جيدة.

- تمكين الجهاز المصرفي من آليات التحكم الخارجي، والتي تتمثل في الهيئات الرقابية الخارجية، أي تلك المتمثلة في اللجنة المصرفية، وإعطائها صلاحيات واسعة بمراقبة أنشطة البنوك وتحلى ذلك من خلال الأمر 03-11 المؤرخ في 26/08/2003 المعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الذي ألزم البنوك بوضع نظام المراقبة الداخلية، وإنشاء لجان خاصة بإدارة المخاطر، ونشير هنا أن البنوك الجزائرية استفادت من برامج دعم وعصرنة النظام المالي، الذي أقره الاتحاد الأوروبي من أجل مساعدة البنوك على إجراء عمليات التدقيق الداخلي، وإرساء قواعد سليمة تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية ووضعت مخطط مراقبة التسيير.

- إعطاء صلاحيات أوسع لمجلس الإدارة، وتحديد الأطر التي تحكم أعضاء مجلس الإدارة، والوصاية بإعتبار أن الدولة هي المالك الوحيد لرأس المال البنوك العمومية.

وعلى الرغم من هذه الدلالات المشار إليها، فإننا نسجل بعض المؤشرات التي تدل على ضعف تجسيد الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية والتي تظهر من خلال:

- ضعف الشفافية والإفصاح المحاسبي من طرف البنوك الجزائرية،
- عدم الالتزام بنشر البيانات المحاسبية والميزانيات لهذه البنوك.
- عدم التقيد بنشر المعلومات في وقتها والتأخر الملاحظ في إعداد تقارير النشاطات السنوية.
- عدم التزام بنك الجزائر بنشر وضعيته الشهرية كما ينص على ذلك قانون النقد والقرض سواء قانون 90-10 أو الأمر رقم 03-11، وعدم تفعيل آلية مركزية للمخاطر.
- عدم تطبيق القواعد المحاسبية المتعارف عليها دوليا في المحاسبة المطبقة في البنوك الجزائرية.

- عدم تفعيل العمل بمركزية الميزانيات.

8. الأسباب التي دفعت السلطات الجزائرية إلى الإسراع في تبني مبادئ الحوكمة المصرفية:

1.8 أزمة البنوك الخاصة في الجزائر وضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة:

لقد شرعت السلطات العمومية في إجراء تعديلات هيكلية على القطاع المصرفي منذ سنة 1990، من أجل التكيف مع آليات إقتصاد السوق وتحقيق جودة الخدمات المصرفية من جهة وخلق منافسة بين البنوك من جهة أخرى، فوجد أن "بنك الخليفة" و "البنك التجاري والصناعي الجزائري (BCIA)" من بين أهم البنوك التي ظهرت في هذه الفترة، لكن هذه المرحلة تميزت بضعف رقابة بنك الجزائر على هذه البنوك قبل وبعد بداية نشاطها، مما تسبب في وقوع أزمات مالية على مستوى هذه البنوك هزت القطاع البنكي الجزائري.

1.1.8 أزمة بنك الخليفة:

مشكلة هذا البنك كانت نتيجة عدة أسباب أهمها فتح الإستثمار في القطاع المالي لأشخاص لا يمتلكون الخبرة الكافية في المجال البنكي، مثل بنك الخليفة الذي تأسس سنة 1998 من قبل صاحبه الصيدلي "خليفة لعروسي"، حيث قدم هذا البنك خدمات ومنتجات بنكية لم يكن المودعين الجزائريين ليحصلوا عليها، كمعدلات الفائدة العالية على الودائع لأجل، بطاقات بنكية، حسابات بالعملة الصعبة، تسهيلات القروض، بطاقات الشراء تعاد لضعف مرتب الزبون..... الخ، وهذا من أجل جذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، كما قدم هذا البنك عروضاً خاصة ومغرية على الودائع الخاصة بالمؤسسات العمومية والهيئات العامة والضمان الإجتماعي، وحسب ما أشارت إليها للجنة البنكية في إحدى مذكراتها المتعلقة بنشاط الرقابة والتفتيش، فإن أهم سبب لأزمة بنك الخليفة هو سوء الحوكمة من قبل بنك الجزائر والتي تجلت من خلال: (Guernaout, 2004)

- عدم إحترام الإجراءات المحاسبية للبنك.

- التأخر في تقديم التقارير لبنك الجزائر.

- المراجعة الغير منتظمة لملفات التوظيف.

- غياب المتابعة والرقابة.

- عدم احترام قواعد الحذر.

وقد واجه بنك الخليفة وضعية صعبة فيما يتعلق بحركة الودائع والوضعية المحاسبية وبالتالي عدما لقدرة على سداد مستحقات الزبائن، لهذا قامت السلطات باتخاذ قرار تصفية البنك من أجل ضمان

حقوق المودعين، أين قامت شركة ضمان الودائع بتقدير تعويضات بقيمة 600.000 دج لجميع المودعين، وهو ما لم يكن كافياً مما اضطر مصرفيا البنك إلى التطهير الحسابات بتوبيع أصول البنك.

2.1.8 أزمة الشركة الجزائرية للبنوك (CA-BANK):

تحصل هذا البنك على الترخيص من طرف مجلس النقد والقرض في 1999/06/12 وأعتمد من طرف بنك الجزائر في 1999/11/02، وقد أصدرت اللجنة البنكية التي تعد إحدى هيئات بنك الجزائر إلى جانب مجلس النقد والقرض، مقررًا يوم 2005/12/27 يقضي بسحب الإعتماد الممنوح لهذا البنك ووضع قيد التصفية، وتعيين مصفين للقيام بعمليات التصفية. يشير المقرر أن اللجنة عاينت عدم ملائمة هذا البنك التي تفاقمت بإعتراف مساهمي البنك بعدم قدرتهم على تكوين رأس المال المطلوب، وعاينت اللجنة أيضا إستمرارية حالة عدم سيولة البنك وبالتالي أثبتت حالة توقف هذا البنك عن الدفع.

بعد تصفية هذه البنوك شهد القطاع المصرفي العديد من الأزمات إثر إعلان عدم قدرتها على التسديد، حيث قامت اللجنة البنكية ومجلس النقد والقرض بسحب الإعتماد من عدة بنوك، خاصة بعد عمليات الرقابة التي طالت هذه البنوك على غرار: يونيون بنك والبنك الدولي الجزائري وبنك الريان الجزائري..... الخ. وكانت النهاية بزوال جميع البنوك الخاصة ذات الرأس المال الجزائري.

أما بخصوص البنوك العمومية فهي تعاني من سوء الحوكمة، ويظهر ذلك من خلال عمليات الإختلاس التي وقعت ببعض البنوك وبمبالغ ضخمة، فنجد أن هذه البنوك تعاني بإستمرار من إشكالية القروض المتعثرة، خاصة الممنوحة للمؤسسات الإقتصادية العمومية، كما تعاني أيضا من ضعف الرقابة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى عدم تطبيقها لجميع قواعد الحيلة والحذر المعتمدة دوليا، كما نلاحظ في الوقت الراهن وعلى إثر مباشرة السلطات الجزائرية إجراءات مكافحة الفساد، أن هذه البنوك مازالت تعاني من سوء الحوكمة جراء الإختلاسات التي تورط فيها المدراء والمدرء العامون لهذه البنوك، بالإضافة إلى مسؤولين سامون في الدولة بعد منح قروض ضخمة لبعض الأشخاص ذوي النفوذ وحتى بدون ضمانات تحت غطاء الإستثمار، مما يدل على غياب الحوكمة في هذه البنوك تماما وهو ما سيؤثر على كفاءتها إذا لم يتم التعجيل في تطبيق جاد لمبادئ الحوكمة في مثل هذه المؤسسات الحساسة التي تمثل عمود الإقتصاد.

9. خاتمة:

يتبين من خلال الدراسة أن نجاح الحوكمة في إدارة القطاع البنكي إستحوذت على إهتمام كبير إلا أن مفهوم الحوكمة في هذا القطاع مازال لم يلق القدر الكافي من إهتمام الدراسات، وربما يعود ذلك إلى حداثة الموضوع، على الرغم من نشأة البنوك في الجزائر في وقت مبكر وتطورها بشكل كبير ومتسارع لما لها

من أهمية في النشاط الإقتصادي، كما أن التطور التقني في الصناعة المصرفية من ناحية والتطور في إستخدام الوسائل الإلكترونية من ناحية أخرى، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك وتنوعها، ولمقابلة هذا التطور الهائل في الصناعة المصرفية وخاصة المخاطر المرتبطة بها، أصبح من الضروري الإهتمام بمفهوم حوكمة المصارف بإعتباره أداة رئيسية تهدف إلى التنظيم الجيد والإشراف الفعال على جميع أنشطة البنك، بالإضافة إلى أن تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي يعد أمرا في غاية الأهمية لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتحقيق الكفاءة في الأداء ولدعم دوره في خدمة الإقتصاد الوطني.

وفي الأخير يمكننا القول أن تطبيق الحوكمة في المنظومة المصرفية الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية، إلا أنه يجب تدعيم التجربة خاصة في ظل إنفتاح السوق المصرفية وزيادة المنافسة، أين يصبح للحوكمة دور فعال في ضبط الأطر العلمية والأنشطة، من أجل تفادي الإنحرافات وتجنب وقوع الأزمات المالية، وحتى يتم تطبيق معايير الحوكمة بشكل أفضل يعزز من نجاح جهود الإصلاحات الإقتصادية، فإن المطلوب هو مواصلة تطوير بيئة تشريعية ورقابية متكاملة خاصة بالحوكمة في القطاع العام، ومن المهم أيضا بناء قدرات مؤسساتية ورقابة قوية على الآليات المعتمدة للتأكد من سلامة التطبيق على أرض الواقع، وتقوية البنية التحتية لحوكمة الشركات عبر تطوير القوانين وتأسيس نيابات قضائية مختصة للبت في القضايا المالية.

10. قائمة المراجع:.

- Andra, L., & Mircea. (2010). Corporate Governance in Banking Activities. Romania: Alexandru Ioan Cuza University of Iasi, Faculty of Economics Business Administration Iasi.
- BIS. (2006). *Enhancing corporate governance for banking organizations* (éd. Basel Committee on Banking Supervision).
- Colja, T., Krstinic, M., & Morena. (2011). Perspectives of Corporate Governance in Croatian Banking Sector. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 1(3), 78-87.
- Fawzi, s. (2003). *Assessment of corporate governance in Egypt*. Egypt: the Egyptian center for economic studies.
- Guernaout, M. (2004). *Crises financières et faillites des banques algériennes*.Alger: Edition GAL.

Iskander, M., & . Chamlou, N. (2002). *Corporate Governance: A Framework for Implementation*. (s.fawzy, Éd.) Washington: World Bank: Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region.

Lakhlef, B. (2006). *la bonne gouvernance - croissance et d'développement*. Alger: Eddar Alkhaldounia.

OECD, p. o. (2004). *organization for economic Co –operation and development*. (O. p. service, Éd.) PARIS, FRANCE.

Report of the committee on the Financial Aspects of Corporate Governance. (1992). The Financial Aspects Of Corporate Governance. *Burgess Science Press*, 14.

إسحق نسمان، إ. (2009). *دور إدارات المراجعة في تفعيل مبادئ الحوكمة*. غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية.

إسحق، ع. &، أبو زر، م. (2006). *إستراتيجية مقترحة لتحسين فاعلية الحاكمية المؤسسية في القطاع المصرفي الأردني*. عمان، الأردن: جامعة عمان العربية للدراسات العليا.

الذبيبة، ز. ع. (2011). *نظم المعلومات في الرقابة والتدقيق*. (1. éd.) الأردن: دار المسيرة.

بريش، ع. إ. (2006). *قواعد تطبيق مبادئ الحوكمة في المنظومة المصرفية مع الإشارة إلى حالة الجزائر*. إ. إ. للتجارة (Éd.). *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الإقتصاد العالمي*. (01)

دبلة، ف. &، جلاب، م. (2012). *الحوكمة المصرفية ومساهمتها في إدارة المخاطر*. *مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال*. (03)

عبد الحليم، م. (2005). *حوكمة المصارف*. المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والغدارية والإقتصادية. الإسكندرية: كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

نسمان، إ. إ. (2009). *دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة*. غزة، رسالة ماجستير، فلسطين: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

يوسف، م. ط. (2009). *مبادئ وممارسات حوكمة الشركات، حوكمة الشركات والتشريعات اللازمة لسلامة التطبيق*. مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

استراتيجية التمكين ودورها في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة

- دراسة ميدانية بمؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلة / الجزائر -

Empowerment strategy and its role in activating participatory leadership in the organization

-A field study at El Sewedy Cables Corporation, Ain Defla, Algeria-

برزوق عبد الرقيق، جامعة البليدة 02 (الجزائر)، ea.berrezoug@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/22

تاريخ القبول: 2021/07/20

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تعرف المنظمات في الوقت الحالي العديد من المتغيرات في بيئتها الداخلية والخارجية ما جعلها تبحث عن أساليب قيادية فعالة تواكب وتتكيف مع هذه المتغيرات، بحيث بات من الضروري التخلي عن الأسلوب القيادي الذي تركز فيه السلطة بيد القائد لوحده واستبداله بالنمط القيادي التشاركي الذي يعتمد على إشراك المرؤوسين في صنع القرارات وتكريس مبدأ ديمقراطية الإدارة في المنظمة وهو ما يُعرف بالقيادة التشاركية.

لذلك لا بد من الإعتماد على أسلوب التمكين الذي أثبت فعاليته في الوقت الذي أثبتت فيه الأساليب الإدارية التقليدية عدم جدارتها في الإرتقاء بالمنظمات وتطورها. **كلمات مفتاحية:** القيادة التشاركية، القيادة، استراتيجية التمكين، المشاركة، المنظمة.

تصنيفات JEL : M54، L20، L2.

Abstract:

Organizations at the present time know many variables in their internal and external environment, which made them search for effective leadership methods that keep pace with and adapt to these variables, so that it has become necessary to abandon the leadership style in which power is concentrated in the hands of the leader alone and replace it with the participatory leadership style that depends on the participation of subordinates in Decision-making and the dedication of the democratic principle of management in the organization.

Therefore, it is necessary to rely on the empowerment that has proven effective in upgrading and developing organizations.

Keywords: Participatory leadership, Leadership, Empowerment strategy, Participation, Organization.

Jel Classification Codes: M54, L20 , L2.

1. مقدمة:

يعتبر مفهوم المشاركة في عالم الإدارة من أحدث الأشكال والأساليب التي تهتم بالعنصر البشري ولم يكن هذا الإهتمام وليد صدفة بل كان نتيجة منطقية للتطورات الحاصلة في مختلف الأصعدة علاوة على انتشار مفاهيم الديمقراطية في كافة المجالات، حيث يعد الرأسمال البشري الكفاء الثروة النادرة التي تتسابق المنظمات لتوفيرها بالشكل الذي يسمح لها بزيادة كفاءتها وفعاليتها فالمعيار الأساسي للتفرقة بين المنظمات الناجحة والمنظمات الفاشلة يكمن في مدى تحكمها واستثمارها لأهم مورد تمتلكه وهو المورد البشري من خلال تنميته وتفعيله ورفع كفاءته وهذا لا يتم إلا عن طريق تحريك دافعيته واستثارة طاقاته الكامنة.

للقيادة دورا بارزا في نجاح هذه العملية كونها تملك القرار وإمكانية الدعم والتحفيز والتشجيع وغرس مبدأ ديمقراطية الإدارة ونشر روح الفريق، وهذا ما نجده في الأنماط القيادية المعاصرة التي تعتمد على مبدأ المشاركة في إدارة المنظمات ما يجعلها تعتمد على استراتيجيات حديثة تحقق من خلالها التطوير والتحسين المستمر، وباعتبار أن كفاءة القيادة تتحقق عندما يحقق القائد أعلى مستوى للتأثير على الرؤوسين وبأقل الجهود الممكنة وهذا ما يدفعه لتبني العمل بالتمكين الإداري، هذا الأخير يعتبر كمفهوم معاصر لما له من أهمية في رفع الروح المعنوية للأفراد في المنظمة وتحقيق الرضا الوظيفي وشعورهم بالانتماء نتيجة إشراكهم في صنع القرار، بحيث يُعد التمكين الإداري وسيلة جيدة للتعامل مع الموارد البشرية بشكل يحقق التفوق والنجاح للمنظمة كما أنه الأسلوب الأفضل الذي من خلاله تتحقق اللامركزية الإدارية والتي تركز على إعطاء أكثر حرية في التعامل والمشاركة في اتخاذ القرار وتشجيع روح المبادرة والابتكار ورفع مستوى الثقة بين الإدارة والأفراد.

وعلى ضوء ما سبق، يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف تساهم استراتيجية التمكين في تفعيل القيادة التشاركية بمؤسسة السويدي للكابلات بولاية
عين الدفلة ؟

ويندرج ضمن الإشكالية المطروحة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو أثر استراتيجية التمكين على القيادة التشاركية من خلال تفعيل المشاركة في المعلومات ؟
- ما هو أثر استراتيجية التمكين على القيادة التشاركية من خلال تفعيل المشاركة في اتخاذ القرار؟
- ما هو أثر استراتيجية التمكين على القيادة التشاركية من خلال تفعيل مبدأ العمل الجماعي ؟

فرضيات الدراسة:

- تساهم استراتيجية التمكين في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة بالإعتماد على المشاركة في المعلومات.
- تساهم استراتيجية التمكين في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة من خلال إعتماد أسلوب المشاركة في اتخاذ القرار.
- تساهم استراتيجية التمكين في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة من خلال تكريس مبدأ العمل الجماعي.

أهداف الدراسة:

- دراسة انعكاسات استراتيجية التمكين على القيادة التشاركية في مؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلة / الجزائر.
- معرفة أثر القيادة التشاركية من خلال المشاركة في المعلومات واتخاذ القرار والعمل الجماعي في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة.
- التوصل إلى نتائج تساعد القائمين على تسيير مؤسسة السويدي للكابلات في معرفة دوافع العاملين ومواقفهم اتجاه القيادة التشاركية ومدى تأثيرها على الأداء وتحسينه.

حدود الدراسة:

- المجال الزمني: انحصرت الدراسة في الفترة الممتدة من 07 فيفري 2021 إلى 18 أفريل 2021، بحيث تمثل هذه الفترة البداية في توزيع الإستبانة على أفراد العينة إلى غاية استرجاعها.

- الحدود المكانية: ويشمل الحيز المكاني للدراسة والذي كان في مؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلة / الجزائر

تقسيم الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى محورين، بحيث تمثل المحور الأول في الإطار المفاهيمي للدراسة والذي شمل مفهوم كل من التمكين الإداري والقيادة التشاركية، أما المحور الثاني فتطرقنا فيه للإطار الميداني للدراسة والذي تضمن واقع تطبيق استراتيجيات التمكين ودورها في تفعيل القيادة التشاركية على مستوى مؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلة.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة: خصصنا هذا المحور للتطرق إلى مفهوم التمكين الإداري وهذا من خلال تعريفه وتبيان خطواته وكذا عوامل نجاحه ومعوقات تطبيقه، بالإضافة إلى التطرق لمفهوم القيادة التشاركية من خلال تعريفها وإبراز خصائصها.

1.2. مفهوم التمكين الإداري:

1.1.2. تعريف التمكين الإداري:

التمكين لغة هو التقوية أو التعزيز، أما التمكين الإداري في التعريف العملي له هو دعم البيئة التحتية في المنظمة وذلك بتقديم المصادر الفنية وتعزيز الإستقلالية والمسؤولية الذاتية ومشاركة المعلومات والمكافآت والمعرفة بمعنى التركيز على الموارد البشرية الذين يتعاملون مباشرة مع الزبون ويتفاعلون معه. (ملحم، 2006، صفحة 05)

ويعرف أيضا، بأنه تلك العملية التي يساعد بها المديرين الآخرين لإكسابهم القوة التي يحتاجونها لإتخاذ القرار الذي له تأثير عليهم وعلى العمل. (زكرياء، 2009، صفحة 54)

وكتعريف آخر للتمكين الإداري، فهو تزويد الموارد البشرية بالسلطة والمعرفة والمصادر اللازمة لتحقيق أهداف المنظمة. (عودة، 2010، صفحة 140)

وفي السياق ذاته، عُرف التمكين الإداري بأنه حالة من تشجيع الفرد وتحفيزه على روح المبادرة والإبداع من خلال تحريره من القيود. (العريقات، 2011، صفحة 183)

ومن خلال التعاريف السابقة والمتنوعة للتمكين الإداري نخلص إلى إعطاء تعريف شامل، بحيث يعتبر أنه تلك الإستراتيجية التي تهدف إلى تحرير الطاقات الكامنة لدى الموارد البشرية وإشراكهم في عملية بناء المنظمة وتطويرها من خلال زيادة القدرات الفردية والجماعية وتوسيع نطاق تفويض السلطة والعمل الجماعي مع توفير الثقة وإتاحة المعلومات اللازمة.

2.1.2. خطوات تطبيق التمكين الإداري:

باعتبار أن التمكين عملية إدارية لذلك فهو يسير وفق خطوات متتابعة والتي تظهر كالآتي:

أولاً: تحديد أسباب الحاجة للتغيير: خلال هذه المرحلة يجب على الإدارة العليا أن توضح لباقي المستويات سبب تبنيها للتمكين، أي الوضع الذي دفعها للإعتماد عليه على سبيل المثال:

- السعي لتحسين خدمة العملاء وزيادة الإنتاجية.

- العمل على تنمية قدرات ومهارات مواردها البشرية ورفع مستوى الجودة.

وتظهر أهمية هذه الخطوة في كشف الغموض وحالة عدم التأكد لدى العاملين والسعي لتوضيح الهدف المنشود من وراء هذه العملية وما هو المطلوب من العاملين.

ثانياً: التغيير في سلوك المديرين: أحد التحديات التي يجب أن يتغلب عليها المديرين بهدف توفير بيئة عمل مناسبة لتحقيق التمكين هي التعود على التخلي عن السلطة في مجالات محددة، فقبل مباشرة العمل في تنفيذ برنامج التمكين لابد من الحصول على إلتزام ودعم المديرين.

ثالثاً: تحديد القرارات التي يشارك فيها الرؤوسين: تكمن أهمية هذه المرحلة في رسم حدود بين الرئيس والرؤوس فيما يتعلق بالسلطات والصلاحيات المخولة إليه، بحيث يجب على الإدارة أن تحدد طبيعة القرارات التي يمكن أن يشارك فيها الرؤوسين بشكل تدريجي، حيث يجب تقييم نوعية القرارات التي تتم بشكل يومي حتى يُمكن للإدارة العليا تحديد نوعية القرارات التي يشارك فيها هؤلاء الموظفين بشكل مباشر. (صراب، 2012، صفحة 176)

رابعا: اختيار الأفراد المناسبين: حيث يجدر بالإدارة العليا أن تختار الأفراد الذين يمتلكون القدرات والمهارات للعمل مع الآخرين بشكل جماعي ويفضل أن تتوفر للمنظمة معايير واضحة ومحددة الكيفية، وعلى هذا فإن اختيار الفرد الكفاء هو ضروري لضمان التوازن في برنامج التمكين فتكليف فرد داخل المنظمة يفتقر للمؤهلات والقدرات التي تحوله لذلك قد يعطل ويفشل العملية.

خامسا: التقييم والمتابعة: وذلك بتقييم تجربة التمكين والوقوف على جوانب الضعف والقوة والعمل على التغلب على جوانب القصور وتعظيم الإيجابية والاعتراف بإنجازات العاملين وتحفيزهم. (عودة، 2010، صفحة 156)

3.1.2. عوامل نجاح تطبيق التمكين الإداري ومعيقاته:

أولا: عوامل نجاح تطبيق التمكين الإداري:

ينبغي على المنظمات التي تسعى في سياستها لتبني إستراتيجية التمكين أن تعتمد على المرتكزات الأساسية التي تساعدها في تطبيق التمكين والتي من أهمها مايلي :

أ- المعرفة والمهارة: بحيث أن للمعرفة وللمهارة أهمية كبيرة باعتبارها من أساسيات تمكين العاملين ومن خلال توفر هذان العنصرين يمكن منح العاملين حرية التصرف والمشاركة، إذ أنه كلما زادت خبرة الفرد ومعرفته زادت مهارته وقدرته في تأدية مهامه وعمله بكفاءة عالية. (زكرياء، 2009، صفحة 72)

ب- عامل الثقة: إن عامل الثقة هو عنصر جوهري في عملية التمكين باعتبار أن وجوده أكثر من الضروري في العملية والذي يعني استعداد الفرد للتعامل مع الآخرين على أساس كفاءتهم وأمانتهم وصدقهم واهتمامهم بمصلحته وعدم توقع إساءتهم. (الوادي، 2012، صفحة 85)

ج- توفير التدريب: إن الهدف من تدريب الأفراد هو السعي لتحقيق التوافق بين مستوى كل عضو داخل الفريق، بحيث يجب توفير برامج تدريبية داخل المنظمة تتعلق بحل المشكلات وإدارة الصراع، العمل مع فرق العمل وغيرها من الجوانب المهمة، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان نجاح عملية التمكين الإداري وقدرة الفرد على التكيف مع الأوضاع المختلفة والطارئة. (السكرانة، 2010، صفحة 325)

د- وضع برنامج للحوافز المادية والمعنوية: يعد التمكين حافزا يساهم في رفع معنويات العاملين وشعورهم بمعنى أرقى وأسمى لحياتهم المهنية كونه يحسس الفرد بأهميته وقيمته في المنظمة، وعلى اعتبار أن التمكين له منافع للفرد ففيه أيضا مخاطرة ورقابة ومحاسبة على النتائج وتحمل المسؤولية، وفي هذا الصدد يجب أن تقوم المنظمة بتصميم نظام المكافآت والحوافز يتلائم مع سياستها في تبني أسلوب التمكين وهذه الحوافز يجب أن تكون مرتبطة بشكل مباشر بأداء الفرد العامل الممكن وهذا اعتبارا أن أحد عناصر الدعم الأساسية والمساندة للتمكين تتمثل في إيجاد وتقديم مكافآت للعاملين اعترافا بمساهماتهم في نجاح المنظمة. (الوادي، 2012، صفحة 114)

ثانيا: معوقات تطبيق التمكين الإداري:

مما لا شك فيه بأن أي عملية تغيير تسعى إليها المنظمة إلا ويقابلها مقاومة من طرف الأفراد الذين يخشون ذلك التغيير بتوقعهم فقدانهم لامتيازاتهم وما إلى ذلك، وعلى هذا الأساس تظهر معوقات تطبيق التمكين الإداري في المنظمة كالتالي:

- المركزية الشديدة في سلطة اتخاذ القرار بسبب غياب عامل الثقة بين أفراد المنظمة وقادتهم.
- خوف الأفراد من تحمل السلطة والمسؤولية.
- ضعف نظام التحفيز وضعف التدريب والتطوير الذاتي.
- درجة عالية في السرية عند تبادل المعلومات. (الحسيني، 2013 ، صفحة 113)

2.2. مفهوم القيادة التشاركية:

1.2.2. تعريف القيادة التشاركية:

تُعرف القيادة التشاركية بأنها مشاركة العاملين في المسؤوليات الإدارية وفي اتخاذ القرار والمساهمة الفعلية في العملية الادارية من تحديد الاحتياجات والأهداف والأولويات، إلى تنفيذها ومتابعة سيرها (حسين، 2009، صفحة 09)

وتُعرف أيضا بأنها النمط الذي يقوم على المشورة والتعاون والشراكة الفعلية بين القائد والمرؤوس في جميع المجالات الإدارية لتحقيق أهداف المؤسسة. (محمد، 2012، صفحة 14)

وفي نفس السياق، تُعرف بأنها مشاركة المرؤوسين في صنع واتخاذ القرارات المرتبطة بالعمل، حيث يعتمد القائد على تفويض بعض سلطاته للعاملين معه بما يتناسب مع المسؤوليات الممنوحة لهم مع تكريس اللامركزية في القيادة وضمان توفر نظام فعال للاتصالات. (نبيل، 2010، صفحة 37)

ومن خلال ما سبق من تعريفات حول القيادة التشاركية، فإنها تعتبر من الاتجاهات القيادية الحديثة التي تنبع من الثقة العالية بين القائد والمرؤوسين بحيث نستطيع أن نعرفها بأنها ذلك النمط القيادي الذي يعتمد على مشاركة القائد للمرؤوسين في القيام بالعمليات الإدارية واستثمار أفكارهم في عملية صنع القرار بهدف تنمية الجوانب القيادية لديهم واستثمار طاقاتهم وإتاحة المجال لهم للإبداع والابتكار كونها تقتزن بالنمط القيادي الديمقراطي الذي يعتمد على الاتصال الواضح والفعال بين القائد ومرؤوسيه وتشجيعه لهم لتحريك دافعيتهم وكذا تفويض بعض صلاحياته لهم من أجل ضمان تفاعلهم واستجابتهم لمتطلبات العمل.

2.2.2. خصائص القيادة التشاركية: هناك العديد من الخصائص التي تجعل القيادة التشاركية من بين

- الاتجاهات الرائدة في عالم الإدارة والتي نلخصها فيما يلي:
- تفويض السلطة وإشراك المرؤوسين في اتخاذ القرار وتحديد السياسات والبرامج وتنفيذها والثقة العالية بين القائد والمرؤوس.
 - الإهتمام الشديد بمبدأ العلاقات الإنسانية وتقدير الفرد.
 - تحفيز المرؤوسين على العمل بروح الفريق وإثارة دافعيتهم على المبادرة ودعم روح الابداع لديهم.
 - سهولة ووضوح الاتصالات بين القائد والمرؤوس.
 - احترام وإدراك الفروق الفردية بين الأفراد.
 - العمل على تحقيق الشعور بالرضا الوظيفي. (الحري، 2008، صفحة 32)
 - إتاحة فرص النمو المهني والوظيفي للمرؤوسين مع حرية إبداء الرأي والمناقشة دون تعصب.
 - عدم استغلال المنصب لمصالح خاصة بحيث أن الأهداف والنتائج تكون على مستوى المنظمة لا الأفراد.
 - تعمل على الرقابة الذاتية للفرد.

- إشراك الفرد يكون من بداية المهمة إلى نهايتها. (عبد القادر، 2001، صفحة 73)

ويتضح مما سبق أن الخصائص السابقة تؤكد على أن النمط التشاركي القيادي يهتم بمبدأ الشورى ويؤمن بالعلاقات الإنسانية ويؤمن قدرات المرؤوسين كما يُتيح لهم الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرارات والتعبير عن آرائهم والمساهمة في قيادة المنظمة مما يرفع من مردوديتهم ويحسن أدائهم ويوفر لهم البيئة اللازمة لتنمية مهاراتهم والإبداع.

3. الجانب الميداني للدراسة:

خصصنا هذا المحور للتطرق فيه لواقع تطبيق استراتيجية التمكين ودورها في تفعيل القيادة التشاركية في مؤسسة السويدي للكابلات الموجودة في ولاية عين الدفلى وهذا من خلال دراسة ميدانية بالاعتماد على نتائج الاستبانة الموزعة على أفراد عينة الدراسة.

1.3. التعريف بميدان الدراسة:

استطاعت مؤسسة السويدي أن تبني لنفسها اسما بارزا في عالم الصناعة والتخصص في عالم المنتجات الكهربائية، حيث يقود هذا العمل شاب مصري ناجح وهو المهندس أحمد السويدي - رئيس مجلس إدارة الشركة-، كما تملك المؤسسة 25 مصنع حول العالم، من بينها فرع الجزائر الذي تم تأسيسه في إطار العلاقة الجزائرية المصرية بالشكل الذي يسمح بتنمية الشراكة بين البلدين وتحقيق التنمية الاقتصادية. في نفس السياق، أنشئ فرع السويدي بالجزائر عام 2006، حيث يحتل هذا الفرع موقعا استراتيجيا، تتمركز إدارته في مدينة حيدرة بالجزائر العاصمة، أما المصنع فيتواجد بالمنطقة الصناعية في ولاية عين الدفلى، وبدأت مؤسسة السويدي بالعمل الفعلي في أكتوبر 2008، كما أنها تُغطي مساحة قدرها خمسة هكتارات بطاقة إنتاجية تقدر بـ 150 طن من الكابلات النحاسية والألمنيوم وطاقة بشرية تقدر بـ 439 عامل منهم أعوان التنفيذ، أعوان تحكم، إطارات سامية ومدراء.

وأدى تقييم أداء الموارد البشرية بشكل منظم إلى رفع أداء المؤسسة حسب الآلات والمكينات الموجودة في المؤسسة والتي تنتج حوالي 750 طن إلى 800 طن شهريا ومن أهدافها المنشودة وصول الإنتاج إلى 1000 طن شهريا من أجل تغطية السوق المحلية وكذا المشاركة في السوق الخارجية، كما يُعد فرع الجزائر

من أفضل مصانع مؤسسة السويدي الأم من حيث الطاقة الإنتاجية، وذلك راجع إلى التسهيلات والامتيازات التي تمنحها الدولة الجزائرية من إعفاءات جبائية وشبه جبائية في مجال الإستثمار ويتركز نشاط هذا الفرع في إنتاج ثلاثة أنواع من الكابلات وهي، كابلات الضغط المرتفع، كابلات الضغط المتوسط، كابلات الضغط المنخفض.

2.3. منهجية الدراسة:

1.2.3. المنهج المعتمد:

- المنهج الوصفي: اعتمدنا على المنهج الوصفي لوصف إستجابات أفراد عينة الدراسة وتقديراتهم حول أثر استراتيجية التمكين بأبعادها (المشاركة في المعلومات، الإستقلالية والمشاركة في اتخاذ القرارات، العمل الجماعي) وتقييم دورها في تفعيل القيادة التشاركية.
- منهج دراسة حالة: حيث تم من خلاله إسقاط الموضوع ومعالجته ميدانيا على مستوى مؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلى / الجزائر.
- المنهج الإحصائي: من خلاله يمكننا تحويل المعطيات الكيفية إلى بيانات كمية قابلة للقياس.

2.2.3. مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المسؤولين في مؤسسة السويدي للكابلات بولاية عين الدفلى والمقدر عددهم 43 مسؤول والذي يشمل فئة المديرين ورؤساء الأقسام والفروع ورؤساء المصالح، ولقد تم توزيع الإستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة بحيث اعتمدنا على أسلوب الحصر الشامل لكافة المسؤولين في المؤسسة وعليه فإن مجتمع الدراسة هو نفسه عينة الدراسة أي بهذه الطريقة نعطي الفرصة لجميع مفردات المجتمع، وبعد فحص الإستبانة لم يستبعد أي منها نظرا لتحقيق الشروط المطلوبة للإجابة عليها.

3.2.3. أدوات الدراسة:

الإستبانة: قُمت بتحديد محاور الإستبانة ومن ثم أبعادها بحيث انقسمت إلى محورين:

- المحور الأول: يحتوي على البيانات الشخصية لأفراد العينة (الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الرتبة الوظيفية).

- المحور الثاني: يحتوي على أسئلة خاصة بأبعاد استراتيجية التمكين ودورها في تفعيل القيادة التشاركية والذي يتكون من 12 عبارة وزعت على 3 أبعاد والمتمثلة في بُعد المشاركة في المعلومات وبُعد الإستقلالية والمشاركة في اتخاذ القرارات وبُعد العمل الجماعي، وتم تحديد ثلاث مستويات للإجابة عن عبارات الإستبانة وهي (نعم ، لا و أحيانا).

3.3. عرض وتحليل البيانات:

1.3.3. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية:

تمثل الجداول الآتية توزيع أفراد العينة حسب كل من الجنس، السن، المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الرتبة الوظيفية.

الجدول 01: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير الجنس:

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	33	76.74 %
إناث	10	23.26 %
المجموع	43	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق : يتضح لنا من خلال نتائج الجدول 01 أن نسبة الذكور فيعينة الدراسة أكبر من نسبة الإناث حيث بلغت 76.74 % في حين بلغت نسبة الإناث 23.26 % وهذا أمر عادي بالنسبة للنساء لأن الأعمال والأنشطة الممارسة في الشركة ذات طابع صناعي.

الجدول 02: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغير السن:

السن	التكرار	النسبة المئوية
من 20 إلى 28	18	41.86 %
من 29 إلى 35	19	44.19 %
من 36 إلى 40	06	13.95 %
المجموع	43	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق: يتضح من خلال الجدول رقم 02 أن النسبة الأكبر من العينة كانت للفئة العمرية من 29 إلى 35 سنة والتي كانت بنسبة 44.19 % ، تليها الفئة العمرية من 20 إلى 28 سنة بنسبة 41.86 % ، أما النسبة الأقل فكانت للفئة العمرية من 36 إلى 40 سنة بنسبة 13.95 % ، أي أن أغلب أفراد العينة من فئة الشباب، مما يمكن تقديم إجابات منطقية وشفافية.

الجدول رقم 03: توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
شهادة ليسانس	13	30.23 %
دراسات عليا	22	51.16 %
دبلوم متخصص	08	18.61 %
المجموع	43	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق: يتضح من نتائج الجدول رقم 03 أن أغلب أفراد عينة الدراسة لديهم درجات علمية عالية ودراسات عليا بنسبة 51.16 %، وشهادة ليسانس بنسبة 30.23 %، أما نسبة العاملين الذين يحوزون على دبلوم متخصص فقدرت بنسبة 18.61 %، وهذا يدل على وجود رصيد ثقافي عالي، وبالتالي لديهم الكفاءة والقدرة العالية على إنجاز الأعمال كما يمكنهم من فهم و إدراك موضوع الدراسة.

الجدول رقم 04: توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من 1 إلى 3 سنوات	15	34.88 %
من 4 إلى 6 سنوات	13	30.23 %
من 7 إلى 9 سنوات	10	23.26 %
من 10 إلى 12 سنة	04	9.30 %
12 سنة فأكثر	01	2.33 %
المجموع	43	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة

التعليق: يلاحظ من نتائج الجدول رقم 04 أن الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من سنة إلى 3 سنوات يمثلون نسبة 34.88 % ، من مجموع أفراد العينة، أما الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 4 إلى 6 سنوات فيمثلون نسبة 30.23 % ، وبخصوص الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 7 إلى 9 سنوات فيمثلون نسبة 23.26 % ، في حين أن النسبة الباقية فقد توزعت بين الأفراد الذين تتراوح خبرتهم من 10 إلى 12 سنة بنسبة 9.30 % ، والأفراد الذين تزيد خبرتهم عن 12 سنة بنسبة 2.33 % ، مما يدل على أن جزء قليل من أفراد العينة لديهم خبرة طويلة ومتنوعة في الشركة.

الجدول رقم 05: توزيع عينة الدراسة حسب الرتبة الوظيفية

الرتبة الوظيفية	التكرار	النسبة المئوية
مدير	9	20.93 %
مساعد مدير	9	20.93 %
رئيس قسم	11	25.58 %
إطار	14	32.56 %
المجموع	43	100 %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق : يتضح من نتائج الجدول رقم 05 أن النسبة المئوية لفئة مدير تقدر بـ 20.93 % ، وأما رتبة مساعد مدير فهي نفسها بـ 20.93 %، تليها فئة رؤساء الأقسام بنسبة 25.58 % ، وكانت النسبة الأكبر لفئة الإطارات بنسبة 32.56 %، وتفسر عملية توزيع المستويات والمسميات الوظيفية إلى طبيعة المهام والمسؤوليات في بيئة العمل، و التي تتحدد وفقا للمستوى العلمي والخبرة والكفاءة العملية.

2.3.3. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة - فقرات الاستبيان -

تم القيام بتحليل نتائج الإستبانة لكل بُعد من أبعاد استراتيجية التمكين على حدى والتي تمثلت في بُعد المشاركة في المعلومات، الإستقلالية والمشاركة في القرارات أما البعد الأخير كان حول العمل الجماعي وسنوضح ذلك في الجداول التالية:

الجدول رقم 06: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لُبعد المشاركة في المعلومات:

الرقم	العبارة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
01	أقدم للعاملين جميع المعلومات المتعلقة بطموحات المؤسسة وتوجهاتها المستقبلية.	نعم	12	% 27.91
		لا	10	% 23.25
		أحيانا	21	% 48.84
		المجموع	43	% 100
02	أحرص على كسب ثقة العاملين عن طريق إعلامهم بكل ما يحدث بالمؤسسة من مستجدات.	نعم	15	% 34.88
		لا	05	% 11.62
		أحيانا	23	% 53.49
		المجموع	43	% 100
03	أقوم بمصارحة العاملين بجميع إنجازات وإخفاقات ومشاكل المؤسسة.	نعم	15	% 34.88
		لا	03	% 6.97
		أحيانا	25	% 58.14
		المجموع	43	% 100
04	أشجع الاتصالات غير الرسمية والاجتماعات التلقائية مع العاملين لتبادل المعلومات بكل حرية.	نعم	18	% 41.87
		لا	03	% 6.97
		أحيانا	22	% 51.16
		المجموع	43	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن العبارات 1- 4 الخاصة بمحور المشاركة في المعلومات تميل إلى الموافقة بدرجة متوسطة حيث كانت أغلب الإجابات بـ "أحيانا" والتي تظهرها لنا النسب المئوية الخاصة بالإجابة "أحيانا" حيث تراوحت ما بين 48.83 % و 58.13 %، في حين حُددت النسب المئوية الخاصة بالإجابة "نعم" أقل من ذلك بحيث تراوحت ما بين 27.90 % و 41.86 % والتي كانت أعلى نسبة لها، بالمقابل النسب المئوية التي تمثل الإجابة "لا" فكانت ضئيلة جدا بحيث تراوحت بين 6.97 % و 23.25 % كأعلى نسبة لها، هذا ما يدل على أن مؤسسة السويدي للكابلات تسعى جاهدة لإشراك العاملين في حصولهم على المعلومات.

الجدول رقم 07: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لُبعد المشاركة في القرارات:

الرقم	العبارة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
01	أفسح المجال للعاملين للمشاركة في صناعة القرارات المتعلقة بأعمالهم والتعبير عن أفكارهم.	نعم	15	% 34.88
		لا	09	% 20.93
		أحيانا	18	% 41.92
		المجموع	43	% 100
02	أترك الحرية للعاملين لابتكار الأسلوب الذي يرونه مناسباً لأداء عملهم.	نعم	16	%37.22
		لا	06	% 13.95
		أحيانا	21	%48.83
		المجموع	43	% 100
03	يقوم العاملون باتخاذ أي إجراء يجدونه ضروريا لزيادة جودة عملهم دون تدخل مني.	نعم	13	% 30.23
		لا	11	% 25.57
		أحيانا	19	% 44.20
		المجموع	43	% 100
04	أعطي للعاملين سلطات واسعة لمراقبة أعمالهم بأنفسهم دون تدخل مباشر مني.	نعم	18	% 41.89
		لا	04	% 9.30
		أحيانا	21	% 48.83
		المجموع	43	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم 07 أن العبارات 1- 4 الخاصة بُبعد الإستقلالية والمشاركة في القرارات تميل إلى الموافقة بدرجة متوسطة حيث كانت أغلب الإجابات متقاربة بين "أحيانا" و"نعم" حيث تظهرها لنا النسب المئوية الخاصة بالإجابة "أحيانا" والتي تراوحت بين 41.89 % و48.83% كأعلى نسبة، في حين حددت النسب المئوية الخاصة بالإجابة "نعم" أقل من ذلك بقليل بحيث تراوحت ما بين 30.23 % و 41.89 % كأعلى نسبة لها، بالمقابل النسب المئوية التي تمثل الإجابة "لا" فكانت ضئيلة أيضا لكنها ارتفعت قليلا عما سبق في نتائج البُعد السابق بحيث تراوحت

بين 9.30 % و 25.57 % كأعلى نسبة مسجلة لها، هذا ما يدل على أن مؤسسة السويدية للكابلات تحاول منح نوع من الإستقلالية وإشراك العاملين في اتخاذ القرارات في بعض الأحيان.

الجدول رقم 08: نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لبُعد العمل الجماعي:

الرقم	العبارة	الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
01	أدفع العاملين إلى الاهتمام ببعضهم كجماعة وليس كأفراد.	نعم	35	% 81.40
		لا	00	% 00.00
		أحيانا	08	% 18.60
		المجموع	43	% 100
02	أترك المجال للعاملين للمشاركة بشكل جماعي في حل مشاكل العمل.	نعم	16	% 37.21
		لا	06	% 13.95
		أحيانا	21	% 48.83
		المجموع	43	% 100
03	أحرص على تدريب الأفراد على مهارات العمل الجماعي والتفاعل.	نعم	09	% 20.93
		لا	24	% 55.82
		أحيانا	10	% 23.25
		المجموع	43	% 100
04	أحرص على مكافأة العاملين على أفكارهم ومبادراتهم وإنجازاتهم بشكل جماعي.	نعم	19	% 44.20
		لا	03	% 6.97
		أحيانا	21	% 48.83
		المجموع	43	% 100

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الإستبانة.

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن العبارات رقم 1 و 2 و 4 الخاصة بـ بُعد أثر العمل الجماعي تميل كذلك إلى الموافقة بدرجة متوسطة إلى مرتفعة خاصة في العبارة رقم 1 بحيث سُجلت نسبة الأغلبية للإجابة بـ "نعم" بـ 81.40 % ولم تسجل أي نسبة للإجابة بـ "لا" أما باقي النسب والتي قدّرت بـ 18.60 % كانت للإجابة بـ "أحيانا"، وفيما يخص الإجابات في العبارتين رقم 2 و 4 فكانت بنسب متقاربة بين "أحيانا" و "نعم" حيث تظهرها لنا النسب المئوية الخاصة بالإجابة "أحيانا" والتي قُدرت بـ 48.83 % في كلتا العبارتين في حين حُدّدت النسب المئوية الخاصة بالإجابة "نعم" أقل من ذلك بقليل

بحيث تراوحت ما بين 37.20 % و 44.20 % كأعلى نسبة لها، وبخصوص العبارة رقم 3 فشجّلت فيها موافقة منخفضة بحيث كانت أغلب الإجابات بـ "لا" ونسبة مئوية تقدر بـ 55.82 % تقابلها نسبة الإجابات الموافقة للعبارة والتي أجابت بنعم بـ 20.93 % وكانت الإجابات الخاصة بـ "أحيانا" بنسبة منخفضة أيضا حيث سجلت 23.25 %، هذا ما يدل على مدى مساهمة مؤسسة السويدي للكابلات في السماح بالعمل الجماعي في بعض الأحيان غير أنها تفتقد للآليات التدريبية التي تساعد العاملين على العمل الجماعي والتفاعل وهذا ما وضحته نتائج تحليل العبارة رقم 3.

4.3. مناقشة نتائج تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

من خلال ما سبق وبعد الفحص الإحصائي الذي قُمنّا به والذي استطعنا من خلاله للتوصل إلى نتائج تؤكد لنا صحة الفرضيات من عدمها بحيث تبين لنا أن:

الفرضية الأولى: والتي تقول أن استراتيجية التمكين تساهم في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة بالإعتماد على المشاركة في المعلومات، بأنها صحيحة وهذا ما نلمسه في نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لُبعد المشاركة في المعلومات خاصة وخاصة في عبارته الثانية،

أما بخصوص **الفرضية الثانية:** والتي تقول أن استراتيجية التمكين تساهم في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة من خلال الإعتماد على أسلوب المشاركة في اتخاذ القرار. بأنها صحيحة أيضا وهذا ما تثبتته أيضا نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لُبعد الإستقلالية والمشاركة في القرارات خاصة في العبارتين الثالثة والرابعة والتي كانت موافقة بنسبة فوق المتوسط.

وفيما يخص **الفرضية الثالثة:** والتي تقول أن استراتيجية التمكين تساهم في تفعيل القيادة التشاركية في المنظمة من خلال تكريس مبدأ العمل الجماعي، فهي كذلك صحيحة من خلال ما تظهره لنا نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لُبعد العمل الجماعي وخاصة في العبارة الأخيرة.

4. الخاتمة:

في ختامنا لهذا الموضوع نستخلص بأن استراتيجية التمكين هي إحدى أهم الركائز في المؤسسة والتي لا يمكن الإستغناء عنها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة والتي تسعى لتفعيل القيادة التشاركية والتي تصب

بدورها في رفع كفاءة العاملين وتحسين أدائهم وتنميتهم في العديد من الجوانب وكذا الإهتمام بجانب العلاقات الإنسانية في المنظمة، وبُغية تحقيق هذه الأهداف لابد من تبني أسلوب التمكين كأحد أوجه التسيير الفعال في المؤسسات والتي تعبر عن حالة الشراكة والتعاون بين العاملين والقائد نحو تحقيق أفضل النتائج وهذا من خلال اعتبار العاملين بأنهم جزء أصيل في عمليات تحسين أدائهم وتحقيق الأهداف بعيدا عن مبدأ السمع والطاعة كونهم جزء رئيسي في مؤسسة السويدي للكابلات، وهو الأمر الذي ينطبق مع دراستنا التي أبرزنا من خلالها انعكاسات تطبيق التمكين على القيادة التشاركية وخدمتهم وتحقيق حاجاتهم ومتطلباتهم النفسية والإجتماعية من خلال مشاركتهم في اتخاذ القرار والمعلومات والعمل الجماعي داخل المؤسسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة كبيرة بين التمكين والقيادة التشاركية.

ومن بين ما تم التوصل إليه هو تأثير القيادة التشاركية على أساس ما تتيحه من راحة نفسية ومهنية بعيدا عن ضغط العمل من خلال توفير المعلومات وتحقيق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار ومساهمة العمل الجماعي، كما أن ممارسة القيادة التشاركية عند القادة في مؤسسة السويدي للكابلات كفيل بضمان الشراكة والتعاون بين القادة والعاملين كون العمل في المؤسسة يركز على العنصر البشري وبحقق روح الفريق بين القادة والعاملين الذي من شأنه أن يذلل العقبات التي قد تعيق تحقيق أهداف المؤسسة.

ومما نستخلصه من نتائج تحليل البيانات أيضا، هو أن مؤسسة السويدي للكابلات تحرص على مدى مساهمة العاملين لإنجاز أعمالهم ومنحهم قوة التصرف واتخاذ القرارات ومشاركتهم الفعلية في إدارة مؤسساتهم لتحقيق أداء متميز وجودة عالية وانتماء في العمل، غير أن النقص الذي لمسناه خلال دراستنا هو عدم حرصها على تدريب الأفراد على مهارات العمل الجماعي والتفاعل وافتقادها للبرامج التدريبية التي تساعد العاملين على العمل الجماعي والتفاعل وهذا ما تُظهره لنا نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لبُعد العمل الجماعي في الجدول رقم 08.

الإقتراحات والتوصيات:

إن الدراسة التطبيقية التي أجريناها في المؤسسة مكنتنا من تصور مجموعة من الاقتراحات التي نراها مناسبة لإنجاح تطبيق التمكين وتفعيل القيادة التشاركية والتي نلخصها فيما يلي:

- التأكيد على ضرورة تبني أسلوب التمكين وتطبيق القيادة التشاركية بالمؤسسات من خلال تفعيل دور العمال وإشراكهم في صنع القرار.
- العمل على توفير المعلومات للعاملين وهذا من أجل إشراكهم في وضع الخطط المستقبلية ورسم السياسات وتطوير العمل.
- تفعيل تفويض المهام والصلاحيات للمرؤوسين وذلك لما له من أثر إيجابي على روحهم المعنوية والذي بدوره ينعكس إيجابيا على أدائهم ويساهم في تحسينه.
- العمل على ثقافة تنظيمية تشاركية من خلال أداء العمل بكفاءة وفعالية والعمل بروح الفريق الواحد وتقبل آراء الآخرين ومقترحاتهم حول تطوير بيئة العمل وبالتالي تعزيز علاقات التعاون في العمل.

5. قائمة المراجع:

- الحسيني كمال، و إحسان جلاب. (2013). إدارة التمكين والإندماج. عمان: دار صفاء.
- الحلامة محمد عزات، و نافع المدادحة. (2010). المفاهيم الحديثة في علم الإدارة. الأردن: دار إثراء.
- الدوري زكرياء. (2009). إدارة التمكين واقتصاديات الثقة. العراق: دار اليازوري للنشر.
- العرايد أحمد نبيل. (2010). دور القيادة التشاركية بمديرية التربية والتعليم في حل مشكلات مديري المدارس الثانوية بمحافظة غزة. غزة، جامعة الأزهر.
- المعاني أحمد العريقات. (2011). قضايا إدارية معاصرة. الأردن: دار وائل للنشر.
- أيمن عودة. (2010). الإدارة العامة الحديثة. الأردن: دار وائل للنشر.
- بلال السكارنة. (2010). دراسات إدارية معاصرة (الإصدار 02). الأردن: دار المسيرة.
- رافدة الحريري. (2008). مهارات القيادة التربوية في اتخاذ القرارات الإداري. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- عابدين محمد عبد القادر. (2001). الإدارة المدرسية الحديثة. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.
- محمود حسين الوادي. (2012). التمكين الإداري في العصر الحديث. الأردن: دار الحامد.

- نور الدين صراب. (2012). مستويات التمكين وعلاقتها بأنماط القيادة الإدارية - دراسة تطبيقية بمديرية الري لولاية أم البواقي. مجلة الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، المدرسة الوطنية للإحصاء والاقتصاد التطبيقي ، 13 (02)، 163-184.
- يحي ملحم. (2006). التمكين كمفهوم إداري معاصر. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- الرفاعي محمد حسين. (2009). الإدارة بالمشاركة وأثرها على العاملين والإدارة. جامعة سانت كليمانس العالمية: بريطانيا.
- عسكر عبد العزيز محمد. (2012). القيادة التشاركية وعلاقتها بالثقافة التنظيمية لدى مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة من وجهة نظر المعلمين. الجامعة الإسلامية، غزة.

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "حالة بنك البركة الجزائري"

Evaluating the extent to which Islamic bank employees adhere to ethical controls "Case of the Algerian bank al-baraka"

بن عيسى نوري*، جامعة غرداية (الجزائر)، naouri.benaissa@univ-ghardaia.dz

حسين شنيني، جامعة غرداية، (الجزائر)، hoci78@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/19

تاريخ القبول: 2021/08/05

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام موظفي بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية، وتحديد أهم العناصر التي تساهم في تحسين الأداء الأخلاقي، وبعد تطبيق الدراسة على بنك البركة الجزائري باستعمال أداة الاستبيان لجمع البيانات، وبعد التحليل توصلنا إلى أن هناك مستوى عال من الالتزام بالضوابط الأخلاقية لدى موظفي البنك خاصة فيما يتعلق بأبعاد: الموضوعية والعدل، المشروعية والسلوك الإيماني، الثقة والأمانة. أما بالنسبة لبعد الكفاءة والسلوك المهني، فكان مستوى التقييم أقل، وخلصت الدراسة إلى ضرورة اهتمام إدارة المصرف أكثر بتلك الجوانب المتعلقة بالكفاءة المهنية لأجل تحسين الالتزام الأخلاقي بها.

كلمات مفتاحية: مصارف إسلامية، ضوابط أخلاقية، التزام أخلاقي.

تصنيفات JEL: F39، G21.

Abstract:

This study aimed to identify the extent to which the employees of Al Baraka Bank Algeria adhere to the ethical controls, and to identify the most important elements that contribute to improving the ethical performance.

* المؤلف المرسل.

That there is a high level of commitment to ethical controls among the employees of the Bank, especially in relation to the dimensions of : objectivity and fairness, objectivity and justice, trust and honesty. As for the efficiency and professional behavior, the level of evaluation was lower, so the bank's management should pay more attention to this element.

Keywords: Islamic banking, Ethical controls, Ethical commitment.

Jel Classification Codes: F39, G21.

1- المقدمة:

لقد كان لظهور المصارف الإسلامية ونجاحها في الانتشار السريع الأثر الدور البارز لجعلها محط للأنظار والمراقبة، إذ أن منافستها للبنوك التقليدية يجب أن يكون على كل المستويات وبخاصة الجانب الأخلاقي، حيث إن الممارسات التسويقية ومنذ فترة تتعرض للكثير من الانتقادات، خاصة ما تعلق منها باتهامات للعاملين باعتماد ممارسات غير صحيحة أو أحيانا غير أخلاقية، سواء لغرض تحقيق أهداف تتعلق بزيادة المبيعات بالتلاعب بالمنتجات من حيث جودتها أو كفاءة أدائها، أو الرفع من الربحية من خلال الضغط على الأسعار بالارتفاع مستغلة تكاليف تكون في العادة وهمية أو غير مبررة أو السيطرة على السوق من خلال ممارسات غير مشروعة للتخلص من المنافسين، إن المصارف الإسلامية وفي ظل التوجه الجديد اليوم نحو معرفة الزبون بحقوقه وكذا الكشف عن تلك الممارسات يضع تلك المؤسسات أمام مسؤولياتها الأخلاقية والاجتماعية والقانونية أيضا، وحيث أن الجهود التي تبذلها المؤسسات لتقويم سلوكيات العاملين فيها في العادة هي إجراءات تصحيحية تكون نتيجة لظهور هذه المشكلات، وبالنظر للقيم والضوابط التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي إلى أي مدى يمكن تجنب تلك المشاكل قبل وقوعها بتقويم سلوكيات الموظفين وضبطها أخلاقيا.

1-1 إشكالية الدراسة: إن الالتزام بالضوابط الأخلاقية للعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية صار يشكل اليوم أهم الأسس الواجب التقيد بها أثناء ممارسة المصارف الإسلامية لنشاطاتها، خصوصا وأنها تعتمد أساسا على منظومة من القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم نشاطها، فالسؤال الرئيسي للدراسة يتمثل في: ما مدى التزام موظفي بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية للعاملين في المصارف الإسلامية؟

ومن خلال السؤال الرئيسي يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى التزام موظفي بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية إجمالا.

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

- ما مدى التزام موظفي بنك البركة الجزائري بأبعاد الضوابط الأخلاقية.
- هل هناك توجد فروق في إجابات المبحوثين حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

2-1 فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات هذا البحث في:

1. يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية بأبعادها (الثقة والأمانة، المشروعية والسلوك الإيماني، الموضوعية والعدل، الكفاءة والسلوك المهني).
2. يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالثقة والأمانة.
3. يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالمشروعية والسلوك الإيماني.
4. يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالموضوعية والعدل.
5. يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالكفاءة والسلوك المهني.
6. لا توجد فروق في إجابات المبحوثين حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى إلى المتغيرات الشخصية.

3-1 أهداف الدراسة: من خلال هذا البحث نهدف إلى:

- التعرف على الصيرفة الإسلامية.
- تشخيص واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- إيضاح أهم الضوابط الأخلاقية للعاملين في المصارف الإسلامية.
- تقييم مدى التزام موظفي بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية.

4-1 أهمية الدراسة: تتجلى أهمية هذا البحث من خلال التوصل إلى معرفة مدى التزام العاملين

بالضوابط الأخلاقية للعاملين في المصارف الإسلامية، وهذا بعد تسليط الضوء على أهمية تلك القيم والضوابط الأخلاقية، من خلال تقييم واقع الموارد البشرية في المصارف الإسلامية. فالمصارف الإسلامية تسعى إلى بناء علاقات عملاء متينة ومستدامة وذات قيمة تبادلية، يجب عليها الاهتمام بالجانب الأخلاقي من العملية التبادلية، فتشخيص المشكلات الأخلاقية واكتشافها بعد وقوعها والعمل على علاجها أمر حسن، لكن الأفضل من ذلك هو تجنب وقوعها أصلا بتوفير الأسباب الأخلاقية لنجاح العملية وسلامتها من البداية .

1-5 المنهج المتبع في الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بناء على آراء المبحوثين من موظفي بنك البركة الجزائري، مع الاعتماد على المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة.

1-6 الدراسات السابقة:

دراسة (الحنيطي، 2016)، مقال بعنوان: "أخلاقيات الأعمال في العمل المصرفي الإسلامي"، هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم الأخلاق من حيث الإيجابيات والسلبيات في العمل المصرفي الإسلامي، وكذا التحديات والعقبات التي تواجه أخلاقيات الأعمال في العمل المصرفي الإسلامي، والبحث في كيفية تجنب الممارسات الخاطئة التي تسيء إلى عمل المصارف الإسلامية من قبل العاملين فيها وتنمية الأخلاق الإيجابية للمحافظة على المعايير والمبادئ الأخلاقية المستمدة من الشريعة الإسلامية، من خلال تبيان أخلاقيات العاملين في المصارف الإسلامية.

وقد توصلت الباحثة لعدة نتائج كان من أهمها، أن الإسلام حض على العمل وإتقانه وأدائه بمهارة وإحكام، واحترام الآخرين حيث يعتبر جزء من احترام الذات، فمن واجب الموظف استشعار الأخوة مع زملائه، والتعامل معهم على هذا الأساس، ما يقتضيه ذلك من النصيحة والمودة والحلم. ومنه منع قيام الموظف بالأعمال المحظورة وإساءة استعمال السلطة واستغلال نفوذها وإفشاء الأسرار، حيث أن التقوى والمال الصالح والعمل الصالح أساسيات الالتزام بأخلاقيات العمل في المال والمصارف.

دراسة (Ibrahim & Kamri, 2016) ، مقال بعنوان:

The commitment to Islamic work ethics among Islamic banking employees in Aceh.

"الالتزام بأخلاقيات العمل الإسلامية بين موظفي البنوك الإسلامية في أتشيه"

هدفت الدراسة إلى فحص مستوى الالتزام بأخلاقيات العمل الإسلامية بين موظفي البنوك الإسلامية في أتشيه، وهذا بمقارنة مستوى التزام الموظفين في ثلاث مؤسسات من الخدمات المصرفية الإسلامية في Aceh، وهي البنك الإسلامي التجاري، ووحدة الأعمال الإسلامية، والبنك الإسلامي الريفي، وتم استخدام في هذه الدراسة المنهج الكمي في جمع البيانات، حيث تم توزيع الاستبيان على 268 موظف، 208 منها فقط كانت قابلة للاستخدام الإحصائي والتحليل.

كشفت النتائج أن موظفي البنوك الإسلامية المختارة في أتشيه يلتزمون بشدة بتنفيذ أخلاقيات العمل الإسلامية في روتينهم اليومي، حيث يُظهر تحليل الفئات المصرفية أن الموظفين الذين يعملون في وحدة الأعمال الإسلامية، لديهم أعلى التزام في ممارسة أخلاقيات العمل الإسلامية في وظائفهم اليومية، ويختلفون إحصائيًا عن أولئك الذين يعملون في الفئتين الأخريين.

2- الإطار النظري للدراسة:

1-2 مفاهيم حول المصارف الإسلامية:

1-1-2 تعريف المصارف الإسلامية:

بداية نحاول التطرق لأهم التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالمصرفية الإسلامية، حيث لم يتفق الباحثون والمنظرون لفكرة الصيرفة الإسلامية، على وضع تعريف محدد ودقيق يعبر عن المعنى الحقيقي للبنك الإسلامي، وهذا راجع لاختلاف زوايا النظر إلى البنوك الإسلامية من حيث تعدد وظائفها وأوجه النشاط التي تمارسها. إلا أن التعريف الشائع للمصرف الإسلامي أنه مؤسسة مصرفية لا تتعامل بالفائدة (الربا) أخذًا وعطاءً، وهذا التعريف قاصر، إذ إنه غير جامع ولا مانع، فهو غير جامع، لأن المصرف الإسلامي لا يقتصر عمله على مجرد التعامل بدون فائدة، بل له غايات وأهداف ونشاطات أخرى، كما أنه غير مانع، لظهور مصارف لا تتعامل في الربا (العربي، 2020). ويعرف كذلك البنك الإسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية (العزغزي، 2012، صفحة 15).

2-1-2 خصائص المصارف الإسلامية:

للمصارف الإسلامية وبحكم طبيعة عملها، والتي تتمثل أساساً من اعتماد أحكام الشريعة الإسلامية كمرجعية لعملها، عدة خصائص والتي تميزها عن غيرها من المصارف ومنها (قادري و آخرون، 2014، صفحة 29):

استبعاد الفوائد الربوية: إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية استبعاد كافة المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل أساس المصارف الربوية، وينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها.

الاستثمار في المشاريع الحلال: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.

ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان اهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلاً من أصول الدين الإسلامي، وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية. إن المصرف الإسلامي باعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة

مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع.

المساهمة في إحياء ونشر فقه المعاملات: لا أحد ينكر أن كثير من أدوات التمويل وفقهها قد تم نشره في العقود الثلاثة الأخيرة بمساهمة فعالة من المصارف الإسلامية، فبعد أن كان فقه مثل هذه المعاملات محصوراً في علماء الفقه وخريجي كليات الشريعة، أصبح الآن مشهوراً ومنتشراً بين عدد كبير من المسلمين الذين يتعاملون مع المصارف الإسلامية أو يعملون فيها، وذلك من خلال النشرات والإعلانات والندوات والدورات التي تساهم فيها المصارف الإسلامية مساهمة فعالة (الوادي و سمحان، 2012، صفحة 47).

1-2-3 أهداف المصارف الإسلامية: إن البنوك الإسلامية ليست بنوكاً لا تتعامل بالربا، وتمتنع عن تمويل السلع والخدمات المحرمة فحسب، وإنما هي منظمات تبنى علي العقيدة الإسلامية تستمد منها كل مقوماتها ولهذا فإن عليها دوراً رئيسياً في التنمية الاقتصادية، وهكذا فإن هدفها ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق القيم الروحية المرتبطة بوظيفة الإنسان في عمارة الأرض وأداء رسالته عليها. وتمثل هذه الأهداف في: (المغربي، 2005، صفحة 87)

إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية: حيث تهدف هذه البنوك إلى تحقيق منهج الله على أرضه فيما يختص بجانب هام من جوانب الحياة وهو المال، وطالما أن هذا المال يمثل نعمة وابتلاء وفتنة وزينة، فيجب أن يكون الهدف تهذيب سلوك الأفراد ووجود المنظمة التي تساعد علي حسن الاستفادة من هذه الأموال عند زيادتها وتوافرها أو الحاجة إليها.

تحقيق آمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به: فالمساهمون قد استثمروا أموالهم بالأسلوب الشرعي الصحيح، والعاملون يقومون بأعمال لا شبهة فيها، وينتظر الجميع عائداً طيباً، ويمكن أن تحقق البنوك الإسلامية ذلك بالوصول إلى قدر مناسب من الأرباح للمساهمين، وتعزيز موقفها في السوق المصرفية.

إشباع حاجات الأفراد المالية: يهتم البنك الإسلامي بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في ميدان التمويل والاستثمار والخدمات المصرفية بتطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي الإسلامي، وكذا توفير التمويل اللازم للقطاعات المختلفة في مجالات الإنتاج ومراعاة القواعد الإسلامية.

رعاية متطلبات ومصالح المجتمع: يعمل البنك الإسلامي علي توفير المناخ الطيب لمعاملات الأفراد، فتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة الصدق والطهارة في المعاملات وتحقيق العائد العادل

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

والتعاون بين مختلف الفئات، من خلال تحقيق التكافل الاجتماعي بين الأفراد من خلال الأنشطة الاجتماعية المختلفة.

2-2 الضوابط الأخلاقية للعاملين في المصارف الإسلامية

إن الأخلاق الطيبة مطلب إنساني يحرص عليها كل صاحب عقل ورشد ويكره ضدها، ما لم تنحرف فطرته. وذلك لما في الأخلاق الكريمة من فضل وشرف ومنزلة تطمح إليها النفوس العالية، وتعرف عموم الحاجة إليها، وتدرّك مدى توقف كمال الإنسان ونجاته وسعادته عليها، ومدى ارتقان التماسك الاجتماعي والنمو والتقدم والنهضة بها، وهذا ما يؤكد علماء الإسلام بقولهم (الدين المعاملة) أي أن الدين قائم على علاقتين: الأولى، علاقة الإنسان بربه توحيداً وعبادة وطاعة له في أحكامه التشريعية. والثانية، علاقة الإنسان بالخلق، بالتعامل معهم وفق الأخلاق الصالحة والسلوكيات الإيجابية (الغامدي، 2010، صفحة 07).

إن قواعد السلوك الأخلاقي للعاملين بالمؤسسات المالية الإسلامية تعد من أهم الضوابط التي تحكم سلوكيات العاملين، فهي تحدد تلك الأسس التي يتوجب أن يتحلى ويلتزم بها موظفي المؤسسات المالية الإسلامية خلال ممارستهم لمهامهم، وتمثل هذه القواعد في:

أولاً: الثقة والأمانة

إن خلقي الثقة والأمانة يعتبران من أهم الأسس التي يبني عليها المسلم بصفة عامة، والعامل بالمصرف الإسلامي بصفة خاصة تصرفاته، فالتحلي بهما يمكن الموظف من تأدية واجباته على الوجه المطلوب، مع كل الأطراف ذات العلاقة، من زملاء وإداريين بالمصرف، العملاء وكذا المساهمين. فعلى الموظف عرض وتقديم المعلومات والأحكام والآراء المهنية بأمانة وصدق وشفافية كافية، سواء كان المضمون إيجابياً أم سلبياً. مع المحافظة على سرية المعلومات التي يتاح له الإطلاع عليها في أثناء تأدية واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية، وعدم الكشف عن هذه المعلومات إلا في حدود الإفصاح وفقاً للمعايير أو تنفيذاً لمتطلبات قانونية. وتجنب استغلال المعلومات الخاصة بالمؤسسة أو العميل مما يتاح الإطلاع عليه أثناء تأدية الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية من أجل نفع شخصي أو لمصلحة الغير، مع وجوب الامتناع عن أي سلوك أو تصرفات تهدد بشكل صريح أو مستتر تحقيق وصيانة الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة (أيوبي، 2015، صفحة 1209). ويرتبط خلق الأمانة بالصدق تماماً، حيث أن

الصدق يكون في القول أما الأمانة فهي المعاملة، فيجب على المتعاملين أن يتحروا الأمانة في كل معاملاتهم (شحاتة، 2008، صفحة 25).

ثانيا: المشروعية والسلوك الإيماني والأخلاقي

على الموظف أن يفني بمسؤوليته أمام الله تعالى على الوجه الأكمل مقدما ذلك على أية مسؤوليات، موقنا أن الوفاء بمسؤوليته أمام الله تعالى كفيل بتحقيق مسؤولياته الأخرى في الوقت ذاته. فالموظف مسئول عن الإلمام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تتعلق بفقه المعاملات المالية، وعلى الجهات المنوط بها تأهيل الموظف أن تضمن المناهج القدر الكافي له من فقه المعاملات المالية. كما أن الموظف مسئول عن التثبت من مشروعية الأعمال المنوطة به في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، وأن يتحرى الالتزام بها في كل ما يصدر عنه من أفعال وأقوال أثناء تأديته لواجباته وخدماته الوظيفية والمهنية. فالموظف مسئول عن الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حسبما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، باعتبار الشريعة الإسلامية هي المرجع المعتمد في الحكم على مشروعية المعاملات والأفعال والسلوكيات المتصلة بأداء واجباته وخدماته الوظيفية والمهنية، وأن يعتبر كل من يخالفها غير مشروع حتى وإن لم يكن مخالفا لأحكام القوانين الوضعية أو الأعراف المهنية السائدة (أيوبي، 2015، صفحة 1210).

ثالثا: الموضوعية والعدل

ووفقا لهذا البعد فعلى العامل في المصرف الإسلامي عدم قبول أية عطايا أو هبات أو خدمات تقدم له مما قد ينتقص من موضوعية حكمه المهني. مع تجنب ما يضعه في موقف تعارض مصالحه مع مصالح من يقدم لهم الخدمة، مثل وجود علاقات عائلية أو شخصية مع العميل مما قد يهدد موضوعيته واستقلالته (أيوبي، 2015، صفحة 1211). كما يجب على المتعاملين بصفة عامة التحلي بخلق العدل والقسط، وإعطاء كل ذي حق حقه بدون بحس أو ظلم (شحاتة، 2008، صفحة 26).

رابعا: الكفاية المهنية وإتقان العمل

ويتجلى دور الالتزام بهذا الخلق من خلال اكتساب الموظف مستوى رفيع من التأهيل العلمي والعملية، والتفقه الديني في المعاملات المالية، والخبرة المهنية، والحفاظ على ذلك المستوى من خلال التأهيل والتدريب الجيد، والتنمية المتواصلة لمعارفه الفنية، والمتابعة الواعية للتطورات الفنية التي تطرأ على وظيفته. وكذا عدم قبول القيام بأية أعمال أو واجبات وظيفية أو مهنية إلا إذا توفرت لديه القدرة التامة على أدائها بالمستوى الملائم من الكفاءة والإتقان، أو إذا أمكنه الحصول على المشورة والخبرة الفنية الملائمة التي تمكنه

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

من أداء ما يناط به من واجبات وأعمال بكفاءة عالية. وتأدية الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية بإتقان، بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، والقوانين واللوائح الوضعية المحلية منها والدولية التي لا تخالف تلك الأحكام. وهذا كله بالموازاة مع وضع خطة متكاملة لكيفية أداء الواجبات والخدمات الوظيفية والمهنية (أيوبي، 2015، صفحة 1212).

3 الدراسة التطبيقية:

3-1 تقديم بنك البركة الجزائري

يعرف بنك البركة الجزائري على أنه : بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً أو إعطاءً. ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية (عبدو، 2009، صفحة 58). ويعتبر بنك البركة الجزائري كأول مصرف برأس مال مختلط (عام وخاص)، تم إنشائه في 20 ماي 1991 برأس مال 500.000.000 دج، وبدأ بمزاولة نشاطاته بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991 (الجزائري م.، 2019).

أما في ما يخص المساهمين ، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة المصرفية البحرينية، وفي إطار قانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات البنكية من تمويلات واستثمارات، وذلك تماشياً مع مبادئ أحكام الشريعة الإسلامية، وللبنك 30 فرعاً بالجزائر مع نهاية سنة 2018، بعد أن كان العدد في عام 2007 يبلغ 20 فرعاً فقط.

3-2 تقديم الاستبيان : ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على الاستبيان والتي تعد أداة من أدوات البحث العلمي وهذا لأجل جمع البيانات من أفراد العينة المبحوثة، وذلك من خلال الاعتماد على قائمة من الأسئلة المتعلقة بموضوع الدراسة، والتي تم إنجازها من طرف الباحثين.

3-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل الإحصائي:

تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها أساليب الإحصاء الوصفي، وأساليب الإحصاء التحليلي وذلك على النحو التالي: (أحمد و حميدي، 2018، صفحة 66)

أولاً: الإحصاء الوصفي

تم استخدام الإحصاء الوصفي في الدراسة لتحليل البيانات، وذلك لإظهار الاتجاهات العامة للإجابات، واستخدام في ذلك البرنامج الإحصائي SPSS وتضمن هذا التحليل عدد من أساليب التحليل الوصفي

مثل التوزيعات التكرارية أين تم تحديد التكرارات والنسبة المئوية للتكرارات التي تحصلت عليها كل إجابة من الإجابات الخاصة بأسئلة الاستبيان. وكذا المتوسط الحسابي حيث استخدم المتوسط الحسابي لتحديد اتجاه ردود المشاركين حول فرضيات الدراسة.

ثانيا: الإحصاء التحليلي

وهذا من خلال الاختبار (T-Test)، حيث تم استخدام هذا الاختبار لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية، وذلك عند مستوى معنوية 0.05 أين يتم رفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) أقل من مستوى المعنوية 0.05 أو قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية، ولا ترفض فرضية العدم إذا كانت القيمة الاحتمالية (P) أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أو قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الجدولية.

كما تم الاعتماد على اختبار (T) وتحليل التباين الأحادي One Way Anova في اختبار الفرضية المتعلقة بوجود الاختلافات في آراء المبحوثين حول أسئلة البحث.

3-3 معامل الثبات الفا كرونباخ: كما تم الاعتماد على معامل الفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة حيث وجد أن هذا المعامل قيمته 0.927 مما يعطي استنتاج على أن أداة الدراسة تتمتع بمعامل ثبات جيد وهو ما يلاحظ حسب الجدول رقم (01).

الجدول (01) تحليل الثبات (Alpha de Cronbach)

عدد الفقرات	Alpha de Cronbach
20	0.927

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

3-4 مجتمع وعينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من مجموع موظفي بنك البركة الجزائري، إذ أننا اعتمدنا على أسلوب أخذ العينات التي تمثل بصدق للمجتمع الأصلي، وذلك من خلال مراعاة نوع العينة التي سنطبق عليها الاستبيان من حيث طبيعتها وما هي النسب التي نحتاجها في هذه الدراسة، حيث تم الاستعانة بعينة ملائمة بنسبة 10% من مجموع موظفي الهياكل المركزية لبنك البركة الجزائري والمقدر عددهم ب: 358 موظف في نهاية سنة 2016 (الجزائري، 2017، صفحة 13).

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

3-5 توزيع عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة : يبين الجدول (02) حيث بلغ عدد الاستثمارات الموزعة 50 استثمار، بينما تم استرجاع 47 استثمار بنسبة 94% من المجموع الكلي الموزع.

الجدول (02) عدد الإستثمارات الموزعة والمسترجعة

عدد الاستثمارات	الموزعة	المسترجعة	الصالحة	النسبة المئوية
	50	47	47	94%

من إعداد الباحثين بالاعتماد على استمارات الاستبيان الموزعة والمسترجعة

3-6 دراسة خصائص العينة :

تشير البيانات من الجدول (03) أن نسبة الذكور أعلى بين أفراد العينة أي نسبة 72.3%، بينما الإناث نسبة 27.7%، من أفراد العينة، ومن جهة أخرى فإن الفئة العمرية (من 40 إلى 49 سنة) تمثل 31.9%، تليها فئة (من 30 إلى 39 سنة) بنسبة 27.7%، وتليها فئتي أقل من 30 سنة بنسبة 23.4%، تليها فئة أكبر من 50 سنة بنسبة 17% من مجموع الأفراد. وبالنسبة للمستوى التعليمي فذوي مستوى الدراسات العليا يشكلون ما نسبته 53.2% و يليهم أصحاب المستوى الجامعي بنسبة 46.8%، أما بالنسبة للمسمى الوظيفي فنجد أن حوالي نصف الموظفين هم إداريون بنسبة 48.9%، ويليهم فئة مدير ومدير مساعد بنسبة 25.5%، وتليها فئة المكلفون بالزبائن والتسويق بنسبة 14.9%، ومن ثم وظائف أخرى بنسبة 10.6%، وبخصوص الخبرة المهنية فأصحاب الخبرة أكثر من 10 سنوات يمثلون أكثر من نصف حجم العينة بنسبة 51.1%، يليهم فئة من سنة إلى 5 سنوات بنسبة 34.6%، ثم فئة من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 12.8%، ومن ثم فئة أقل من سنة بنسبة 2.1% من مجموع الموظفين. وبالتالي فالطابع الغالب هم الموظفون الذكور أصحاب مستوى الدراسات العليا والأكثر سناً والأكثر خبرة مهنية. إذ أن الصناعة المصرفية تتطلب المعرفة العلمية والخبرة المهنية المعتبرة.

الجدول (03): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية

الرقم	المتغير	الفئة	أفراد العينة	النسبة المئوية
1	الجنس	ذكر	34	72.3%
		أنثى	13	27.7%

المجموع	47	100%
2	السن	أقل من 30 سنة
		من 30 إلى 39 سنة
		من 40 إلى 49 سنة
		من 50 سنة فأكثر
المجموع	47	100%
3	المستوى التعليمي	أقل ثانوي أو
		جامعي
		دراسات عليا
المجموع	47	100%
4	الوظيفة	مدير ، مدير مساعد
		رئيس قسم أو وكالة
		مكلف بالزبائن أو التسويق
		موظفين إداريين
		وظائف أخرى
المجموع	22	100%
5	الخبرة المهنية	أكثر من 10 سنوات
		من 6 إلى 10 سنوات
		من سنة إلى 5 سنوات
		أقل من سنة
المجموع	47	100%

من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss

4- النتائج والتوصيات:

4-1 عرض وتحليل النتائج الإحصائية:

من خلال النظر في الجدول رقم (04) نلاحظ أن الاتجاه العام لردود المشاركين في الدراسة يشير إلى موافق بشدة ومتوسط 4.378 وهي إشارة جيدة حول مدى قوة التزام موظفي بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية، أما على مستوى فقرات الأبعاد الواردة في الجدول فنجد أن رأي المشاركين يشير بقوة إلى التزام عال بالضوابط الأخلاقية، وذلك يبدو واضحا من خلال ما يلي:

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

بالنسبة لبعد: "الموضوعية والعدل" جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية، وكان الاتجاه العام يشير إلى موافق بشدة وبمتوسط 4.489 ، كما كانت أغلب العبارات تتجه إلى الموافقة بشدة باستثناء عبارة: "الموظف لديه استقلالية ولا يتأثر بالآخرين في تكوين الأحكام وأداء مهامه" فكانت باتجاه موافق وبأقل متوسط بين عبارات البعد، مما يوجب على إدارة البنك تجنب العامل للضغوط والتأثيرات التي يمكن أن تؤثر على استقلاليتهم أثناء عملهم.

أما فيما يخص بعد "المشروعية والسلوك الإيجابي" جاء في المرتبة الثانية من حيث الأهمية، وكان الاتجاه العام يشير إلى موافق بشدة وبمتوسط 4.438 ، كما كانت أغلب العبارات تتجه إلى الموافقة بشدة باستثناء عبارة: "يوفر البنك كل السبل لمعرفة الأحكام الشرعية لجميع الأعمال المصرفية" فكانت باتجاه موافق وبأقل متوسط بين عبارات البعد، مما يوجب على إدارة البنك الاهتمام أكثر بتوفير سبل معرفة الأحكام الشرعية للموظفين.

أما بعد "الثقة والأمانة" فجاء في المرتبة الثالثة من حيث الأهمية، وكان الاتجاه العام يشير إلى موافق بشدة وبمتوسط 4.387 ، كما كانت جميع العبارات تتجه إلى الموافقة بشدة، مما يؤكد على التزام موظفي البنك بالثقة والأمانة أثناء تأديتهم لمهامهم.

وبخصوص بعد: "الكفاءة والسلوك المهني" جاء في المرتبة الرابعة والأخيرة من حيث الأهمية، وكان الاتجاه العام يشير إلى موافق وبمتوسط 4.196 ، كما كانت أغلب العبارات تتجه إلى الموافقة بشدة باستثناء عبارة: "ضوابط السلوك المهني تحترم وفق المعايير المنظمة لذلك" فكانت باتجاه موافق وبأقل متوسط بين عبارات البعد، مما يوجب على إدارة البنك العمل على فرض الالتزام بقواعد السلوك المهني وفق القواعد المنظمة لذلك، لأجل تحسين مستوى الالتزام بالكفاءة والسلوك المهني للموظفين.

إن نتائج التحليل الوصفي السابقة التي تم التوصل إليها حول بيانات ردود المشاركين في الدراسة هي نتائج تتعلق بعينة الدراسة، ولا يمكن أن تعمم على مجتمع الدراسة إلا من خلال اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بمدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية، وذلك باستخدام الاختبار T-Test للحكم على مدى مصداقية فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض.

الجدول (04): التكرار والنسب المئوية لأبعاد الالتزام بالضوابط الأخلاقية

الرقم	العبارات	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
-------	----------	-------------	-------	-------	-----------	-----------------	-----------------	-------------------	---------

			التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	التكرار	
			النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	النسبة %	
01	يتسم موظفي البنك بالثقة وتقدم النصيحة للعملاء	20	24	2	1	0	43%	51%
		18	28	1	0	0	38%	60%
02	يتم أداء الخدمات الوظيفية والواجبات المهنية في البنك بكل أمانة	17	28	2	0	0	36%	60%
		29	14	4	0	0	62%	30%
03	تحرص إدارة البنك على وجوب التحلي بخلق الصدق والنزاهة	22	22	2	1	0	47%	47%
		22	22	2	1	0	47%	47%
04	يحافظ موظفي البنك على سرية بيانات البنك والعملاء	البعد الأول: الثقة والأمانة						
05	يحرص موظفي البنك على مصداقية المعلومات المقدمة للعملاء	24	21	2	0	0	51%	45%
		24	19	3	0	1	51%	40%
06	تقوم هيئة الرقابة الشرعية للبنك بدورها في الإفتاء للموظفين في تساؤلاتهم الشرعية التي يواجهونها أثناء قيامهم بعملهم	33	13	1	0	0	70%	28%
		33	13	1	0	0	70%	28%
07	أحرص كموظف في البنك على أن تكون تصرفاتي متوافقة مع القيم الدينية والأخلاقية	14	24	4	4	1	30%	51%
		14	24	4	4	1	30%	51%
08	كموظف بالبنك أنا ملتزم باحترام وتطبيق الضوابط الشرعية المتعلقة بجميع معاملات البنك	البعد الثاني: المشروعية والسلوك الإيماني						
09	يوفر البنك كل السبل لمعرفة الأحكام الشرعية لجميع الأعمال المصرفية	28	19	0	0	0		
10	كموظف ببنك إسلامي يجب أن	28	19	0	0	0		
11		28	19	0	0	0		

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة

الجزائري

بشدة			0%	0%	0%	40%	60%	أتحلى بخلق العدل وعدم التحيز	
موافق	0,503	4,553	0	0	0	21	26	نسعى باستمرار لتجنب تعارض	12
بشدة			0%	0%	0%	45%	55%	المصالح عند تقديم الخدمات	
موافق	1,043	4,000	1	5	4	20	17	الموظف لديه استقلالية ولا يتأثر	13
			2%	11%	9%	43%	36%	بالباحرين في تكوين الأحكام وأداء مهامه	
موافق	0,496	4,596	0	0	0	19	28	نلتزم بالعقود والعهود لضمان	14
بشدة			0%	0%	0%	40%	60%	استقرار المعاملات	
موافق	0,462	4,702	0	0	0	14	33	نسعى دائما لتقديم أفضل صورة	15
بشدة			0%	0%	0%	30%	70%	عن قيم البنك الإسلامي	
موافق	0,490	4,489	البعد الثالث: الموضوعية والعدل						
بشدة									
موافق	0,821	3,979	0	4	4	28	11	يملك موظفي البنك الكفاءة	16
			0%	9%	9%	60%	23%	المناسبة لانجاز المهام الموكولة لهم	
موافق	0,663	4,319	0	1	2	25	19	يحرص موظفو البنك على أداء	17
بشدة			0%	2%	4%	53%	40%	الأعمال المطلوبة منهم بإتقان	
موافق	0,690	4,213	0	1	4	26	16	يستشعر موظفي البنك المسؤولية	18
بشدة			0%	2%	9%	55%	34%	المهنية والأخلاقية تجاه كل متعاملي البنك	
موافق	0,711	4,128	0	1	6	26	14	ضوابط السلوك المهني تحترم وفق	19
			0%	2%	13%	55%	30%	المعايير المنظمة لذلك	
موافق	0,522	4,340	0	0	1	29	17	إدارة البنك تحرص على التزام	20
بشدة			0%	0%	2%	62%	36%	الموظفين بقواعد السلوك والواجبات المهنية	
موافق	0,562	4,196	البعد الرابع: الكفاءة والسلوك المهني						
بشدة									
موافق	0,429	4,378	الالتزام بالضوابط الأخلاقية (إجمالاً)						

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss 26

2-4 اختبار فرضيات الدراسة:

إن نتائج التحليل الوصفي السابقة التي تم التوصل إليها حول بيانات ردود المشاركين في الدراسة هي نتائج تتعلق بعينة الدراسة، ولا يمكن أن تعمم على مجتمع الدراسة إلا من خلال اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بمدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية، وذلك باستخدام الاختبار T-Test للحكم على مدى مصداقية فرضيات الدراسة من حيث القبول أو الرفض. (أحمد و حميدي، 2018، صفحة 74)

أولاً: اختبار فرضيات مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية (الفرضيات الخمسة الأولى)

الجدول (05): نتائج اختبار (T) لفرضيات مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية

الرقم	الفرضيات	مقارنة المتوسط النظري بمتوسط العينة باستخدام (T)			
		المتوسط النظري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (T)
01	يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية (بأبعادها إجمالاً)	3.000	4,378	0,429	22,018
02	يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالثقة والأمانة	3.000	4,387	0,496	19,178
03	يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالمشروعية والسلوك الإيجابي	3.000	4,438	0,515	19,138
04	يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالموضوعية والعدل	3.000	4,489	0,490	20,857
05	يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالكفاءة والسلوك المهني	3.000	4,196	0,562	14,591

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss 26

من خلال الجدول السابق يمكننا اختبار الفرضيات الخمسة الأولى كما يلي:

- الفرضية الأولى: يتبين من الجدول أن قيمة $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة T المحسوبة 22.018 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.009، ومنه نقبل الفرضية التي مفادها: "يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالضوابط الأخلاقية (إجمالاً)".

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

- الفرضية الثانية: يتبين من الجدول أن قيمة $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة T المحسوبة 19.178 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 0.000، ومنه نقبل الفرضية التي مفادها: "يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالثقة والأمانة".
- الفرضية الثالثة: يتبين من الجدول أن قيمة $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة T المحسوبة 19.138 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.009، ومنه نقبل الفرضية التي مفادها: "يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالمشروعية والسلوك الإيماني".
- الفرضية الرابعة: يتبين من الجدول أن قيمة $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة T المحسوبة 20.857 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.009، ومنه نقبل الفرضية التي مفادها: "يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالموضوعية والعدل".
- الفرضية الخامسة: يتبين من الجدول أن قيمة $P = 0.000$ وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، وقيمة T المحسوبة 14.591 وهي أكبر من قيمة T الجدولية 2.009، ومنه نقبل الفرضية التي مفادها: "يلتزم موظفو بنك البركة الجزائري بالكفاءة والسلوك المهني".

ثانيا: اختبار فرضية الفروق (الفرضية السادسة)

تم الاعتماد على اختبار (T) وتحليل التباين الأحادي One Way Anova من أجل اختبار الفرضية السادسة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ في إجابات المبحوثين حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية في بنك البركة الجزائري تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة في البنك، عدد سنوات الخبرة). والجدول التالي يبين لنا نتائج اختبار الفرضية السادسة والتي مفادها: "توجد فروق في إجابات المبحوثين حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى إلى المتغيرات الشخصية".

الجدول رقم (06): نتائج تحليل اختبار (T-Test) وتحليل التباين الأحادي One Way Anova

المتغير	البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig	الدلالة الإحصائية
الجنس	ذكر	34	4.384	0.406	0.143	0.546	غير دالة

المتغير	البيان	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة F	مستوى الدلالة Sig	الدلالة الإحصائية
السن	أقل من 30 سنة	11	4,414	0,564	0.129	0.942	غير دالة
	من 30 إلى 39 سنوات	13	4,315	0,437			
	من 40 إلى 49 سنوات	15	4,387	0,365			
	من 50 سنة فأكثر	8	4,413	0,390			
المستوى التعليمي	ثانوي	0	-	-	0.263	0.611	غير دالة
	جامعي	22	4,343	0,447			
	دراسات عليا	25	4,408	0,419			
الوظيفة	مدير، نائب مدير، رئيس قسم، رئيس وكالة	12	4,250	0,359	0.506	0.680	غير دالة
	مكلف بالزبائن أو التسويق	7	4,464	0,404			
	موظفين إداريين	23	4,420	0,433			
	وظائف أخرى	5	4,370	0,644			
عدد سنوات الخبرة	أكبر من 10 سنوات	24	4,381	0,343	1.538	0.218	غير دالة
	من 6 إلى 10 سنوات	6	4,108	0,526			
	من سنة إلى 05 سنوات	16	4,438	0,487			
	أقل من سنة	1	4,950	-			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الإحصائي Spss 26

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

- مستوى الدلالة (Sig) لقيمة (T) كانت أكبر من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد $\alpha \leq 0.05$ ، أي أنه لا تختلف إجابات عينة الدراسة من الموظفين اختلافا معنويا حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى لمتغير الجنس.
- مستوى الدلالة (Sig) لقيمة (F) كانت أكبر من مستوى الدلالة المعنوية المعتمد $\alpha \leq 0.05$ ، أي أنه لا تختلف إجابات عينة الدراسة من الموظفين اختلافا معنويا حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى لمتغيرات (العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة في البنك، عدد سنوات الخبرة).

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

- وبالتالي قبول الفرضية السادسة والتي نصت على انه: "لا توجد فروق في إجابات عينة الدراسة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة في البنك، عدد سنوات الخبرة)".

3-4 نتائج الدراسة:

- تلعّب الأخلاقيات دورا هاما في العملية التسويقية، وخاصة في المصارف الإسلامية التي تتبنى مبادئ الشريعة الإسلامية التي تعتمد أساسا على القيم الأخلاقية، ولأجل حفاظها على عملائها وإقامة علاقات طويلة معهم يجب عليها أن تبني إستراتيجياتها على تعظيم قيمة العميل والحفاظ على أعلى مستوى من الأداء الأخلاقي. ومن أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث نجد:
- نجد أن رأي المشاركين يشير بقوة إلى التزام عال بالضوابط الأخلاقية لدى العاملين ببنك البركة الجزائري، وكانت الأبعاد الأكثر أهمية بالترتيب: الموضوعية والعدل، المشروعية والسلوك الإيماني، الثقة والأمانة. أما بالنسبة للبعد الأخير الكفاءة والسلوك المهني، فكان مستوى التقييم أقل.
- موظف البنك ليست لديه استقلالية كاملة، ويتأثر بالآخرين في تكوين الأحكام وأداء مهامه.
- لا يوفر البنك كل السبل لمعرفة الأحكام الشرعية لجميع الأعمال المصرفية بشكل كبير للموظفين.
- ضوابط السلوك المهني لا تحترم بشكل كاف وفق المعايير المنظمة لذلك من قبل لموظفين.
- لم تكن هناك فروق في إجابات عينة الدراسة حول مدى التزام الموظفين بالضوابط الأخلاقية تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة في البنك، عدد سنوات الخبرة)".

4-4 توصيات الدراسة:

- لذا فعلى إدارة المصرف الاهتمام أكثر بهذا البعد من خلال التوصيات التالية:
- على إدارة المصرف أن تحرص على وجوب امتلاك موظفي البنك الكفاءة المناسبة لانجاز المهام الموكولة لهم، فهذا الشرط أساسي لنجاحهم في مهامهم. مما يسهم في أداء الأعمال المطلوبة منهم بإتقان، وهذا سواء من خلال استقطاب الكفاءات المناسبة أو من خلال التدريب المناسب.
- الحرص على ترسيخ شعور موظفي البنك بالمسؤولية المهنية والأخلاقية تجاه كل متعاملي البنك، من خلال احترام قواعد وضوابط السلوك، وهذا بإلزام الموظفين بقواعد السلوك والواجبات المهنية.

- تكثيف الدورات التدريبية لموظفي البنك من خلال برامج التكوين التأهيلي المستمر، خاصة ما تعلق منها بالمهارات الفنية.
 - تعزيز المسؤولية الأخلاقية لدى موظفي البنك في كل تعاملاتهم، من أجل الحفاظ على صورة المصرف تجاه جميع متعامليه.
 - على إدارة البنك تجنيب العاملين للضغوط والتأثيرات التي يمكن أن تؤثر على استقلاليتهم أثناء عملهم.
 - يتوجب على إدارة البنك الاهتمام أكثر بتوفير سبل معرفة الأحكام الشرعية للموظفين.
 - على إدارة البنك العمل على فرض الالتزام بقواعد السلوك المهني وفق القواعد المنظمة لذلك، لأجل تحسين مستوى الالتزام بالكفاءة والسلوك المهني للموظفين.
- فمن خلال هذه الإجراءات يمكن تصحيح الانحرافات وتحسين مستوى الأداء الأخلاقي لدى العاملين مما يؤدي في النهاية للحفاظ على احترام القيم الأخلاقية للبنك الإسلامي وتعزيز صورته لدى المتعاملين معه.
- 5- قائمة المراجع:**

- إبراهيم المهدي أحمد، و وسف ممدو حميدي. (2018). ما مدى التزام مراجعي الحسابات في ليبيا بقواعد وأخلاقيات مهنة المراجعة دراسة تحليلية من وجهة نظر المحاسبين والمراجعين بديوان المحاسبة بمنطقة مرزق. *Journal of Academic Finance* ، الصفحات 55-77.
- بنك البركة الجزائري. (2017). التقرير السنوي لسنة 2016. الجزائر.
- حسين حسين شحاتة. (2008). الاقتصاد الإسلامي بين الفكر والتطبيق. القاهرة: دار النشر للجامعات.
- سعيد بن ناصر الغامدي. (2010). أخلاقيات العمل: ضرورة تنمية ومصلحة شرعية. مكة المكرمة: إدارة الثقافة والنشر، رابطة العالم الإسلامي.
- شهاب أحمد سعيد العززي. (2012). إدارة البنوك الإسلامية. عمان: دار النفائس.
- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي. (2005). الإدارة الاستراتيجية للبنوك الإسلامية. جدة: المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب.
- عيشوش عبدو. (2009). تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية. رسالة ماجستير . باتنة الجزائر: جامعة باتنة.
- كمال رزيق. (2012). تقييم تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر. ملتقى الخرطوم للمنتجات المالية الإسلامية ، النسخة الرابعة ، 5-6 أفريل 2012. الخرطوم ، السودان.

تقييم مدى التزام موظفي المصارف الإسلامية بالضوابط الأخلاقية "دراسة حالة بنك البركة الجزائري"

- محمد الطاهر قادري، و آخرون. (2014). المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول. بيروت: مكتبة حسن العصرية.
- محمود حسين الوادي، و حسين محمد سمحان. (2012). المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية. عمان: دار المسيرة.
- محمود عبد الكريم أحمد أرشيد. (2007). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الإسلامية. الأردن: دار النفائس.
- موقع البنك العربي. (2020). <https://www.arabnak.com>. تاريخ الاسترداد 02 09، 2020
- موقع بنك البركة الجزائري. (. (2019). <https://www.albaraka-bank.com>. تاريخ الاسترداد 28 09، 2019
- هناء محمد هلال الحنيطي. (2016). أخلاقيات الأعمال في العمل المصرفي الإسلامي. المجلة العالمية للتسويق الإسلامي ، الصفحات 92-105.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أيوفي. (2015). معايير المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات. الرياض: دار الميمان.
- Ibrahim, A., & Kamri, N. ' (2016). The commitment to Islamic work ethics among Islamic banking employees in Aceh. *Shariah Journal* , pp. 93-114.

النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

Islamic windows as a mechanism to activate Islamic

خطوي منير*، جامعة البليدة2 (الجزائر)، em.khatoui@univ-blida2.dz

بن موسى أعمر، جامعة غرداية (الجزائر)، benmoussa.omar@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/30

تاريخ القبول: 2021/08/20

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع تقديم البنوك التقليدية في الجزائر لعمليات الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية، والوقوف على العراقيل والتحديات التي تقف دون تحول هذه البنوك لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

وقد خلصت نتائج الدراسة أن عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة إيجابية لتشجيع انتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر، والذي يتطلب بالأساس تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمليات الصيرفة الإسلامية على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

كلمات مفتاحية: بنوك تقليدية، نوافذ إسلامية، صيرفة إسلامية.

تصنيفات JEL : E44، G10، G20

Abstract:

This research paper aims to shed light on the reality of conventional banks in Algeria providing Islamic banking operations by opening Islamic windows, and standing on the obstacles and challenges that prevent these banks from providing Islamic banking services.

The results of the study concluded that the process of opening Islamic windows in conventional banks is a positive step to encourage the spread of

* المؤلف المرسل.

Islamic banking in Algeria, which basically requires the amendment and issuance of many laws that support Islamic banking operations, such as tax laws, commercial law and the insurance system, because of the impact of these laws on the development of Islamic banking in Algeria.

Keywords: conventional banks, islamic windows, islamic banking.

Jel Classification Codes: E44, G10, G20.

1. مقدمة:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية العديد من النجاحات خلال السنوات الأخيرة وزيادة الاهتمام بالتمويل الإسلامي، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لسنة 2008، مما أدى إلى بروز ظاهرة تحول العديد من البنوك التقليدية لتقديم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من خلال إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية إلى جانب تقديمها لخدماتها المصرفية التقليدية.

وبهذا أصبح لزاما على البنوك التقليدية في الجزائر مسايرة هذا التطور والتحول نحو عمل المصرفية الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية من أجل تنويع مصادر التمويل وامتصاص الكتلة النقدية المتواجدة في السوق الموازية، وأيضا استجابة لرغبات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية، وعليه سنحاول في هذه الدراسة أن نبرز واقع ومستقبل النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في الجزائر بعد صدور النظام رقم 20-02 المتعلق بالمصرفية الإسلامية.

1.1. إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث حول التعرف على مساهمة عملية فتح النوافذ الإسلامية داخل البنوك التقليدية في التحول للمصرفية الإسلامية وتفعيلها في الجزائر، ومن خلال هذا البحث سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: ما مدى جاهزية البنوك التقليدية في الجزائر للتحول نحو المصرفية الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية؟

2.1. فرضيات البحث

للإجابة على إشكالية البحث، يمكن اقتراح الفرضيات التالية:

- تعتبر عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية مدخل مناسباً ومقبولاً لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- يساهم توفر المتطلبات القانونية، الشرعية والإدارية في نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية؛

- البيئة القانونية من أهم العقبات التي تعوق فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية بالجزائر؛

3.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في توجه السلطات في الجزائر نحو زيادة بالاهتمام للصيرفة الإسلامية والمالية الإسلامية عموماً لمحاولة استقطاب جزء من الكتلة النقدية المتداولة خارج القطاع المصرفي وخاصة في السوق الموازية، من أجل تقديم قيمة إضافية للاقتصاد الوطني وتساهم بطريقة أفضل في عملية التنمية والتي تعول عليها الحكومة، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، واستجابة لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري التي تفضل المعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي.

4.1 أهداف البحث:

تتلخص أهداف البحث في النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للصيرفة الإسلامية؛

- عرض واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛

- محاولة التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع اقتراح نموذج لذلك؛

- عرض لأهم التحديات والمعوقات التي تواجه نجاح عملية النوافذ الإسلامية في الجزائر.

2. طبيعة وخصائص الصيرفة الإسلامية:

هناك تفاوت في الاهتمام بالبنوك الإسلامية من قبل الأفراد والمؤسسات والدول من حيث تبني

الصيرفة الإسلامية، وبين الرغبة في الكشف عن ماهية البنوك الإسلامية وآلية عملها وأسباب تميزها عن البنوك التقليدية.

1.2 مفهوم الصيرفة الإسلامية :

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم حول الصيرفة الإسلامية وتنوعت تنوعا كبيرا، واختلفت من مؤلف

لآخر، وسيتم التطرق لبعض هذه التعاريف فيما يلي:

- هي آلية لتطبيق العمليات المصرفية على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة أخذا أو عطاء، لأن ذلك يعتبر ربا محرما في الإسلام. (ناصر، 2015، صفحة 155)

- هي كل أشكال الخدمات المصرفية القائمة على أساس المبادئ الإسلامية التي لا تسمح بأخذ أو دفع فوائد ربوية، والقائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر (الرفاعي، 2009)، وتركز على تحقيق عوائد من خلال أدوات استثمارية تتوافق و أحكام الشريعة.

- وتعرف في التشريع البنكي الجزائري أنها كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 3).

نستنتج مما سبق أن الصيرفة الإسلامية هي تقديم خدمات مصرفية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ومنع التعامل بنظام الفوائد الربوية أخذا أو عطاء.

2.2 عوامل انتشار البنوك الإسلامية:

هناك مجموعة من العوامل والمزايا التي جعلت البنوك الإسلامية تنتشر بصورة سريعة في أنحاء العالم

حيث أنها امتازت بالآتي:

- بأن لها القدرة على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المصرفية الإسلامية مما أدى إلى انتشارها بسرعة، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل؛

- أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك لأن منهجية عمل الصيرفة الإسلامية تبنى على أساس المشاركة (أي اقتسام المخاطر) وليس الإقراض والاقتراض؛

-زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات .

-ذات كفاءة عالية في إدارة الأزمات المالية وهو أثبتته الأزمة المالية العالمية الأخيرة (2008) أن البنوك الإسلامية أقل تأثراً بالصدمات، وهذا راجع لطبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر المالية مع عملائها، وبالتالي تصبح أقل عُرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية؛ -وجود جالية إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم، وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.8 مليار مسلم أي ربع (24%) سكان العالم.

3. واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تتمثل الصيرفة الإسلامية في الجزائر في بنكين إسلاميين هما بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 1990/12/02 كأول مؤسسة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر، وبنك السلام الجزائري الذي تم افتتاحه بتاريخ 2008/10/20، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي في السوق المصرفية الجزائرية، بالإضافة إلى قيام بعض البنوك التقليدية الخاصة بفتح نوافذ إسلامية على غرار بنك الخليج - الجزائر وبنك الإسكان للتجارة والتمويل.

1.3 بنك البركة:

بنك البركة الجزائري هو إحدى الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية السعودية ومقرها البحرين، حيث تنتشر في 12 دولة وتدير نحو 300 فرع، لقد تم افتتاح البنك رسمياً في 1991/05/20، وبدأ نشاطه فعلياً في 1991/09/01، ويعتبر أول مؤسسة بنكية تأسست على ضوء قانون النقد والقرض الذي صدر في 1990/04/14، وهو بنك مختلط بين الشريك الجزائري "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" (44%) والشريك السعودي "مجموعة البركة المصرفية" (56%). (غربي، 2010، صفحة 10)

2.3 مصرف السلام الجزائر

تأسس بنك السلام الجزائر بتاريخ 2006/06/08 كثمرة للتعاون الجزائري الإماراتي، وقد تم

اعتماده من قبل بنك الجزائر بتاريخ 2008/09/10، ليبدأ مزاوله نشاطه بتاريخ 2008/10/20 مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، بدأ بنك السلام الإسلامي الخاص بممارسة نشاطاته في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية، ليكون بذلك ثاني بنك إسلامي يفتح السوق الجزائرية، ويقدر رأسمال بنك السلام بـ 72 مليار دينار جزائري 100 مليون دولار، ليصبح أكبر البنوك الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا (باخويا ، 2017، صفحة 236).

3.3 النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK (2016)، وترست بنك الجزائر TRUST BANK (2018)، وبعد صدور النظام 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشريعة الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري BNA (59) القرض الشعبي الجزائري CPA (31) والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (16).

4. الاطار القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر

منذ سنة 1990 وبعد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر "بنك البركة الجزائري"، ظلت البنوك الإسلامية في الجزائر تعمل وفق القوانين ذاتها التي تنظم العمل المصرفي التقليدي (قانون النقد والقرض 90-10 وصولا إلى الأمر رقم 03 - 11 المتعلق بالنقد والقرض لسنة 2003) والذي يُعتبر قانونا تقليديا بحثا لا يُراعي خصوصية نشاط الصيرفة الإسلامية، رغم سماحه بإنشاء هذا النوع من البنوك.

صدر النظام رقم 18-02 المؤرخ في 2018/11/04 المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يعتبر هذا التنظيم أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر بحيث يهدف إلى تحديد شروط الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر للبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة للقيام بالعمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.

كما صدر ثاني نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في البلاد، وهو النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، ليحل محل النظام السابق 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية ويلغيه، حيث يعتبر نسخة معدلة عن هذا النظام السابق ويشبهه في نقاط كثيرة ويختلف معه في بعض النقاط الأخرى.

1.4 النظام 18-02

يعتبر النظام رقم 18-02 المتعلق بالصيرفة التشاركية أول نص قانوني ينظم الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ الاستقلال، بالرغم من وروده مختصراً وفي 12 مادة وخطوة إيجابية نحو التأطير القانوني للعمل المصرفي الإسلامي، وهذا من خلال:

1.1.4 العمليات المصرفية الإسلامية المسموح في الجزائر

عرف النظام رقم 18-02 في مادته (2) العمليات المصرفية التشاركية "أنها كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات المالية التي تتمثل في تلقي الأموال وعمليات توظيف الأموال وعمليات التمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد، وتخصّ هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المراجعة، المشاركة، لمضاربة، الإجارة، الاستصناع، السلم، والودائع في حسابات الاستثمار".

ما يعني أن البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية في الجزائر لا يمكن لها أن تطبق صيغ التمويل الإسلامية الأخرى، خاصة في تمويل قطاع الزراعة: كالمزراعة، المساقاة، المغارسة (ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 5).

2.1.4 شروط تقديم منتجات مالية إسلامية

لقد تضمنت مواد النظام رقم 18-02 من المادة (3) حتى المادة (7) مجموعة من الشروط الأساسية

لتقديم منتجات مالية إسلامية في المؤسسات المالية والمصرفية بالجزائر، والتي نوجزها فيما يلي:

أ. موافقة بنك الجزائر

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مالية تشاركية عليه الحصول على

ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم المعلومات التالية:

- بطاقة وصفية للمنتوج.

- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية.

- تبين الإجراءات الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للشباك عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

لم يشر التنظيم هنا ضمن المتطلبات إلى الإطار البشري المؤهل الذي يجب توفيره والإشارة إليه داخل ملف الطلب وكيفية إثبات ذلك.

ب. مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية

بعد الحصول على الترخيص المسبق من طرف بنك الجزائر، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية

الحصول على شهادة مطابقة المنتوج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانوناً.

أولاً- لم يشر التنظيم هنا إلى طبيعة الهيئة المذكورة، تركيبها، تبعيتها لأي جهة ... إلخ (ناصر، قراءة عامة في التنظيم 18-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 6).

ثانياً- الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتوج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة، لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

2.4 النظام 20-02

صدر النظام رقم 20-02 في 2020/03/15 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة

الإسلامية وقواعد ممارستها في البنوك والمؤسسات المالية، والذي يشبه كثيراً النظام السابق رقم 18-02

الصادر في 04 نوفمبر 2018 والمتعلق بالصيرفة التشاركية، حيث يتم عرض أهم النقاط الواردة في هذا النظام الجديد والتي لم تكن في النظام السابق كما يلي:

- سمي هذا النظام في مادته الأولى: "تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والقواعد المطبقة عليها، وشروط ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية"، والملاحظ استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية بدل الصيرفة التشاركية الواردة في النظام السابق رقم 18-02 والمتعلق بالصيرفة التشاركية.

- يشترط هذا النظام الترخيص المسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الإسلامية، ويتضمن هذا الترخيص الحصول على شهادة المطابقة الشرعية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، وهي بمثابة الهيئة العليا أو المركزية وقد سماها الوطنية، والتي من مهامها مطابقة طلبات ترخيص المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية قبل الرفع لبنك الجزائر (النظام رقم 20-02، 2020، الصفحات 33-34).

- يتعين على البنوك والمؤسسات المالية ترغب في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية مثل باقي البنوك الأخرى العاملة في الجزائر. (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33)

- حصر هذا النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية وعرف كل منتج بالتفصيل وهي: المراجعة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33).

- يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك، ويتعلق الأمر هنا أكثر بالبنوك التقليدية التي ترغب في فتح نوافذ إسلامية، لأن البنوك الإسلامية لها هيئة رقابة شرعية خاصة بها. (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)

- نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية والإدارية للنوافذ الإسلامية عن الهياكل الأخرى للبنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي عن باقي أنشطة البنك من حيث إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم

النوافذ الإسلامية، والفصل الإداري من خلال وجود هيكل تنظيمي مستقل وموظفين متخصصين في الصيرفة الإسلامية. (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)

5. النوافذ الإسلامية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعد عملية فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية خطوة تمهيدية لتفعيل الصيرفة الإسلامية، وهذا بعد إطلاق السلطات الجزائرية النصوص التنظيمية والقانونية لتنظيم نشاط الصيرفة الإسلامية، خاصة بصدر النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، وتفضيل شريحة واسعة من المجتمع الجزائري للمعاملات المصرفية الإسلامية كبديل شرعي للعمل المصرفي التقليدي، وهذا في ظل التداعيات الاقتصادية الحالية بسبب اغتيال أسعار النفط، حيث سيتم التعرف على المتطلبات الضرورية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر مدخل النوافذ الإسلامية والوقوف على العراقيل والتحديات التي تواجه نجاح هذه العملية.

1.5 متطلبات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام هيكل ضمن بنك التقليدي مكلف بتقديم الخدمات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ففي الجزائر تم فتح النوافذ الإسلامية في ثلاث بنوك خاصة وهي بنك الخليج AGB (2009)، بنك الاسكان للتجارة والتمويل الجزائر HOUSING BANK (2016)، وترست بنك TRUST BANK (2018)، وبعد صدور النظام رقم 20-02 في 2020/03/23 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، حيث قام البنك الوطني الجزائري BNA يوم 2020/08/04 بإطلاق نافذة للصيرفة الإسلامية بعد أن استوفى الشروط والمتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية المحددة في النظام رقم 20-02 المتعلق بالصيرفة الإسلامية، لتصبح أول نافذة للصيرفة الإسلامية في بنك عمومي تقدم تسعة (09) منتجات موافقة للشرعية الإسلامية، وبحلول سنة 2021 وصل عدد النوافذ الإسلامية بالبنوك العمومية حوالي 106 نافذة موزعة بين البنك الوطني الجزائري BNA (59) القرض الشعبي الجزائري CPA (31)

والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP (16) (مديره الاتصال والتسويق لـ BNA، 2020)، وعليه تتمثل المتطلبات الضرورية لفتح هذه النوافذ من خلال النقاط التالية:

1.1.5 موافقة بنك الجزائر

يتعين على كل بنك أو مؤسسة مالية يرغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية عليه الحصول على ترخيص مسبق من بنك الجزائر بذلك، وهذا من خلال تقديم الوثائق التالية: (النظام رقم 02-20، 2020، صفحة 34)

- شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية مسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية؛
- بطاقة وصفية للمنتوج؛
- رأي مسؤول رقابة المطابقة داخل البنك أو المؤسسة المالية؛
- تبين الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية للنافذة عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية.

2.1.5 الالتزام الشرعي

يعد الالتزام بالعامل الشرعي من أهم عوامل النجاح لأي بنك يرغب بالعمل بالنشاط المصرفي الإسلامي، فمتى ما تم تعيين هيئة رقابة شرعية وأحكمت الرقابة على عمليات النوافذ الإسلامية وطبيعة المنتجات والخدمات التي تعمل على تقديمها، وتم التأكد من سلامة عقودها؛ هذه الحالة نستطيع القول إن النافذة الإسلامية لديها التزام شرعي وهو معيار ومطلب أساسي وضابط مهم لضمان سير العمل بالشكل المطلوب، والذي يسهم في تكوين انطباع جيد عن طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية. (المرطان، 1999، صفحة 9)

أ. مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية

قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية، يتعين على البنك أو المؤسسة المالية الحصول على شهادة مطابقة المنتج لأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية (النظام رقم 02-20، 2020، صفحة 34)، والتي

تقوم بمهمة دراسة الملفات المقدمة من طرف المؤسسات المالية والمصرفية التي تعترم تقديم منتجات مصرفية إسلامية، في حين الرقابة الشرعية لا تقتصر على اعتماد المنتج في البداية فقط، بل هي رقابة مستمرة لأنها تشمل الرقابة أثناء التطبيق وتشمل أيضاً ما بعد التطبيق أي سلامة التنفيذ وهو ما يعرف بالتدقيق الشرعي.

ب. إنشاء هيئة رقابة شرعية

يتعين على البنوك التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية وجود هيئة رقابة شرعية والتي تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يعينون من طرف الجمعية العامة للبنك (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34)، وهو ما يجعل هذه الهيئة لها استقلالية عن البنك بحكم شرط التعيين من الجمعية العامة، وتختص هذه الهيئة بفحص وتقييم مدى مطابقة عمليات النافذة الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية بالاعتماد على مختلف الفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة عنها، وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل وخارج البنك. (ناصر، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر، 2019، صفحة 11) والتدقيق الشرعي يكون في البداية داخلياً، بمعنى أن يقوم به جهاز إداري داخل البنك وبالنظر لقواعد الحوكمة يكون له نفس المستوى الإداري للتدقيق الفني الداخلي، ولهذا فهو عادة يتبع مجلس الإدارة إدارياً، ويتبع هيئة الفتوى فنياً (أحمين، 2015، صفحة 158).

ج. التدقيق الشرعي

تقتضي الحوكمة الشرعية وجود التدقيق الشرعي الداخلي الذي يقوم بمراقبة عمليات النوافذ الإسلامية التابعة للبنك ومدى مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفق قرارات الهيئة الرقابة الشرعية بهدف التأكد من تحقيق أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، والذي يرفع تقريره إلى مجلس إدارة البنك، ويستحسن أن يتبع العملية تدقيق شرعي خارجي مستقل، ويمكن أن تقوم بالتدقيق الخارجي شركات متخصصة، وإن كان هناك من يرى أن التدقيق الشرعي الداخلي يكون أكثر فعالية من الخارجي، ذلك لأن الثاني يكون غريباً عن المؤسسة وغير محمي من هيئة الرقابة الشرعية وبالتالي قد يقع في التساهل مخافة إلغاء العقد معه (أحمين، 2015، صفحة 159).

3.1.5 الاستقلالية

نصت المادتين 16 و 17 من نظام رقم 20-02 المؤرخ في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية على استقلالية النوافذ لإسلامية، وكما يلاحظ فإن هذا الاستقلال حسب النصوص مالي ومحاسبي، وعلى مستوى العمليات.

أ. الاستقلالية المالية والمحاسبية

نص هذا النظام على ضرورة الاستقلالية المالية للنوافذ الإسلامية عن باقي فروع البنك، من خلال الفصل المالي والمحاسبي لأنشطة هذه النوافذ عن باقي أنشطة البنك، بما في ذلك إعداد ميزانية تبرز أصول وخصوم النوافذ الإسلامية، وكذا مداخيله ونفقاته ذات الصلة، يعني أن يكون للنافذة الإسلامية دليل حسابات تفصيلي خاص، ومستقل عن دليل الحسابات الخاص بالبنك التقليدي، وسينجم عن هذا حسابات خاصة بعمليات الصيرفة الإسلامية بدءاً من القيود وانتهاءً بحسابات الأستاذ العام.

ب. استقلالية العمليات

أن تكون للنافذة الإسلامية مستقلة على مستوى العمليات، وهذا ظاهر عندما نص على استقلالية حسابات الزبائن، فلا ينبغي خلط هذه الحسابات بحسابات الزبائن في البنك التقليدي وهذا يعزز استقلالية مصادر الأموال سواء على مستوى رأس المال، أو حسابات الزبائن، ويتطلب هذا بالضرورة استقلالية نظام المعلومات الخاص بالنافذة عن نظام المعلومات الخاص بالبنك، لأن الإجراءات الآلية للتوثيق لا تتطابق مع تلك المماثلة على مستوى العمليات التقليدية، وهذا يعني أن يكون تعامل البنك التقليدي مع النافذة كتعامله مع بنك مستقل؛ ففي حال احتاج أي منهما للآخر على مستوى السيولة أخذاً أو عطاءً أو في حال الدخول في مشروعات مشتركة.

4.1.5 الإطار الإداري والتنظيمي

يتطلب فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية إضافة إلى المتطلبات القانونية والشرعية وجود المتطلبات الإدارية التالية:

أ. وجود تنظيم إداري مؤهل

كما يشترط في فتح النوافذ الإسلامية وجود هيكل إداري ضمن البنك أو المؤسسة المالية مكلف

بالصيرفة الإسلامية، ومقتضى هذا تحديد مسميات خاصة بالوظائف العاملة في النوافذ الإسلامية وفي مقدمتها مدير عام نافذة الصيرفة الإسلامية بشكل مستقل عن إدارات البنك وأنشطته الأخرى ويتبع هذا المدير مديري الإدارات الوظيفية التي تفي باحتياجات أداء أنشطة الصيرفة الإسلامية والقصد من ذلك التأسيس لوجود مستخدمين مخصصين حصريًا لهذه النوافذ الإسلامية (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 34).

ب. تأهيل الإطارات البشرية

ويقتضي هذا تحديد صلاحيات واختصاصات ووظائف تتلاءم مع أنشطة الصيرفة الإسلامية وتخصيص عدد ملائم من المستخدمين يتلاءم مع تعدد وحجم هذه الأنشطة في البنوك التقليدية التي تقدم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية عبر فتح نوافذ إسلامية بها، والتي تحتاج كغيرها من البنوك إلى التدريب المستمر والرفع من كفاءة موظفيها عبر إعداد مناهج وبرامج تدريبية المتخصصة تعد من قبل خبراء التدريب وخبراء في مجال المالية الإسلامية لتأهيل الكوادر البشرية بما يتناسب مع احتياجات السوق المصرفية الإسلامية، ويكون هذا التدريب من داخل البنك عن طريق الاستعانة بالكفاءات التدريبية والقيام بإنشاء وحدات مستقلة متخصصة بالتدريب المصرفي الإسلامي، أو عن طريق الاستعانة بمراكز تدريب متخصصة أو مكاتب استشارية ذات صلة وثيقة بالبنك وتربطها به علاقات عمل، أو يكون التدريب من خارج البنك وذلك بإرسال الموظفين للتدريب في بنوك إسلامية أو إلى مراكز تدريب خارجية (مفيد و تشي عبد الله، 2019، صفحة 168).

2.5 تحديات ومعوقات نجاح النوافذ الإسلامية في الجزائر

بعد التطرق للمتطلبات الضرورية لتنفيذ الصيرفة الإسلامية في الجزائر عبر التحول الجزئي للبنوك التقليدية للعمل المصرفي الإسلامية عبر مدخل النوافذ الإسلامية، إذ يواجه عملية فتح هذه النوافذ في الجزائر مجموعة من التحديات والصعاب التي يمكن أن نوجزها فيما يلي :

1.2.5 البيئة القانونية

تواجه عملية تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر عدة تحديات قانونية ناتجة عن البيئة التشريعية التي

تعمل بها البنوك التي ترغب في تقديم منتجات مصرفية إسلامية نتيجة عدم ملائمة بعض قوانينها لطبيعة عمل الصيرفة الإسلامية، هذا بالرغم من صدور النظام 20-02 في 2020/03/15 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، إذ يبقى هذا النظام غير كاف، في ظل دعوات لتعديل قانون النقد والقرض ليتضمن تنظيمًا أكبر وأعمق للصيرفة الإسلامية. ومن أهم التحديات القانونية نذكر:

أ. العلاقة مع بنك الجزائر

تواجه البنوك التي تقدم منتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر مثل بقية البنوك الإسلامية التي تعمل في إطار النظام القانوني الموحد مشكلة علاقتها بالبنك الجزائر وآليات الرقابة على أنشطة النوافذ الإسلامية، على غرار نسبة الاحتياطي القانوني، وتعامل مع بنك الجزائر كملجأ الأخير للإقراض، هذا بالإضافة إلى كيفية حساب بعض المعدلات التي تدخل ضمن ما يسمى قواعد الحيلة والحذر، خاصة منها نسبة ملاءة أو كفاية رأس المال حسب النظام رقم 14-01 الصادر في 2014/09/25 المتضمن نسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، والذي يحدد كيفية حساب النسبة المذكورة بطريقة مشابها لنسبة ملاءة المحددة عالميا من طرف لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة وفق نماذج أعدت لهذا الغرض لتطبق من جميع البنوك العاملة في الجزائر، دون مراعاة خصوصية هذه النوافذ التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

ب. النظام الضريبي

في إطار القانون الذي يحكم نشاط البنوك التجارية في الجزائر فإن الضريبة المفروضة عليها تخص الفوائد المحصلة جراء عمليات الإقراض وحيث الاختلاف الواقع في طبيعة نشاط البنك الإسلامي الذي يقوم على التي تقوم بها الممارسة التجارية شراء وبيعا وعمليات نقل الملكية وما تتطلبه من تسجيل في عقدين مستقلين وهوامش الربح المتحققة منها، فإنه من المفروض أن تختلف المعالجة الضريبية لأرباح البنك الإسلامي عن فوائد البنك التقليدي؛ إلا أن عدم تمييز القانون الجزائري بين ممارسات البنك التقليدي عن نظيرة الإسلامي جعل هذا الأخير يستفيد ولو بغير قصد من نفس المعاملة الجبائية والضريبية للفوائد

المصرفية. وهو ما يرفع إشكالا عن أنشطة وأعمال البنوك الإسلامية لاعتبارها بنص قانون النقد والقرض ممارسة ائتمانية وليست تجارية (شودار، 2015، الصفحات 357-358).

2.2.5 التحديات الشرعية

تواجه عملية فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر العديد من التحديات في الجوانب الشرعية، والتي نوجزها في الآتي:

أ. التبعية وعدم الاستقلال التام

يوجد العديد من التحديات التي تعيق عمل النوافذ الإسلامية كونها تابعة لبنك تقليدي، فهناك من العملاء من يتحفظ عن التعامل مع بنك يقدم نشاطات مصرفية مزدوجة، مما يؤثر على مصداقية النشاطات الإسلامية التي تعمل بها النوافذ الإسلامية التابعة للبنك التقليدي. ومن الأمور التي تشوب عمل هذه النوافذ أيضا والتي تقلق كثيرا الهيئات الشرعية ما قد يحدث من اختلاط أموال النوافذ الإسلامية بأموال البنك الرئيسي والفروع الأخرى التقليدية، إذ غالبا ما يتم تحويل فائض السيولة لدى النوافذ الإسلامية إلى البنك الرئيسي الذي يقوم باستخدامه في تعاملاته الربوية إلى غاية احتياج النوافذ الإسلامية إليه، على الرغم من تأكيد النظام رقم 20-02 الخاص بالعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية حول ضرورة استقلالية النوافذ الإسلامية عن البنك التقليدي، ومن عدة جوانب (إدارية، مالية، ومحاسبية، وتنفيذية).

ب. الاختلاف الشرعي حول المنتجات

تواجه البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية عدة مخاطر تشغيلية في حال الخطأ باستخدام بعض الصيغ التمويلية، وتزداد هذه المخاطر عند اختلاف آراء الفقهاء وتضاربها حول الحكم الشرعي لهذا المنتج، ويؤدي ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية إلى تضارب كبير في الفتاوى الشرعية المتعلقة بصيغ تمويلية معينة، وفقدان الثقة بالمرجعية الفقهية، حيث نجد هذه الخلاف حتى بين المؤسسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي حول بشأن شأن منتج معين كفتوى أو كمييار، وكمثال ذلك عملية التورق دائما ففي الوقت الذي نجد فيه معيار صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

بالبحرين ينظم عملية التورق وهو المعيار رقم 30، نجد بالمقابل فتوى تحرم التورق صادرة من مجمع الفقه الإسلامي لمنظمة المؤتمر الإسلامي فكيف نلزم البنوك الإسلامية بالمعيار والفتوى في نفس الوقت؟! (ناصر، التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، 2015، صفحة 5)

3.2.5 ضعف وندرة الاطارات البشرية

تعاني الجزائر نقصا كبيرا في المصرفيين والتنفيذيين المؤهلين لتسيير نشاط المصرفي الإسلامي، حيث تواجه البنوك التقليدية التي ترغب في التحول للعمل المصرفي الإسلامي الكثير من العقبات فيما يتعلق بتأهيل الكوادر البشرية وتدريبها بالشكل الذي يتناسب مع طبيعة النشاطات المصرفية الإسلامية، وكذلك قلة أصحاب الخبرة والاختصاص وعدم معرفتهم بمبادئ التمويل وصيغ التمويل الإسلامي بشكل الكاف، وهذا لأن جل الموظفين بالنواذ الإسلامية يتم استقطابهم من البنوك التقليدية، وبالتالي افتقارهم للمؤهلات الكافية حول المعاملات المصرفية الإسلامية مما يجعلهم عرضة للأخطاء الشرعية التي تضر بسمعة البنك ككل.

4.2.5 محدودية المنتجات الإسلامية:

حصر النظام رقم 20-02 الذي يحدد عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمان (8) صيغ وذكرها بالتفصيل وهي (المراجحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار) (النظام رقم 20-02، 2020، صفحة 33)، والتي تمثل أمهات الصيغ الشرعية، في حين تم استثناء الصيغ الإسلامية الأخرى والخاصة بتمويل قطاع الزراعة، المساقاة والمغارسة، والملاحظ أن هذا النظام حدد ما لا يمكن تحديده، ما دام الأمر متعلق بالحصول على شهادة المطابقة الشرعية للمنتج المسلمة من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، حيث يشكل هذا التحديد قيда من الناحية العملية للابتكار.

6. الخاتمة:

تعتبر تجربة الجزائر في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية تجربة لا بأس لها وواعدة رغم التأخر في التأسيس والانتشار، حيث لا تمتلك الجزائر سوى بنكين إسلاميين وعدد محدد من النوافذ الإسلامية والتي لا يتعدى مساهمة أصول الصيرفة الإسلامية نسبة 3% من حجم السوق المصرفية الجزائرية، ومع هذا يمكن للجزائر أن تصبح من التجارب الرائدة في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية لما تمتلكه من مقومات التطور والنجاح خاصة بعد قيام الجزائر مؤخرا باتخاذ بعض الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تساعد في تفعيل الصيرفة الإسلامية عبر فتح النوافذ الإسلامية بالبنوك التقليدية، خاصة العمومية منها وهذا ما يتناسب وطبيعة النظام المصرفي الجزائري الذي تسيطر عليه البنوك التقليدية العمومية، مما يسمح بتوفير خدمات إسلامية مباشرة وعلى أوسع نطاق باستخدام شبكة فروعها الكثيرة الموجودة في كامل أنحاء البلاد، ويمكنها بتجنب التكاليف المرتبطة بتأسيس بنك إسلامي مستقل وكذلك تجنب المخاطر المتعلقة بالسيولة من خلال استغلال العمليات المصرفية التقليدية، كما يسمح لهذا النوافذ الإسلامية أن تتنافس بسهولة على تسعير المعاملات وخلق روح المنافسة لدى البنوك الإسلامية المستقلة، مما يؤدي الى تطوير الخدمات الصناعة المصرفية الإسلامية وتحسن شامل في ادائها.

1.6. النتائج:

- على ضوء ما سبق في هذه الورقة، تم التوصل إلى جملة من النتائج التالية:
- يمكن التحول التدريجي للصيرفة الإسلامية في البنوك التقليدية من خلال التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في هذه البنوك، في ظل وجود رغبة الحكومة في السماح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية إلى جانب المعاملات المصرفية التقليدية؛
 - التوسع في فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية خطوة ايجابية وفرصة مشجعة للتحول للعمل المصرفي الإسلامي من طرف هذه البنوك في ظل صعوبات وعراقيل إنشاء مصارف إسلامية بالكامل؛

- التحول إلى الصيرفة الإسلامية يتطلب تعديل وإصدار العديد من القوانين المساندة للعمل المصرفي الإسلامي على غرار القوانين الضريبية، والقانون التجاري ونظام التأمينات، لما لهذه القوانين من تأثير على تطور وانتشار الصيرفة الإسلامية في الجزائر؛
- على الرغم من صدور النظام رقم 20-02 المحدد للعمليات الخاصة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها، والذي يعتبر كخطوة أولى لتأطير العمل المصرف الإسلامي في الجزائر، إلا أن غياب قانون خاص ينظم عمل الصناعة المصرفية الإسلامية أدى إلى تسجيل تأخر كبير في هذا المجال.

2.6. التوصيات:

- بناء على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الورقة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- ضرورة إصدار قوانين خاصة بالمؤسسات المصرفية التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بدل القيام بتعديلات في القوانين القائمة؛
- العمل على تسهيل إجراءات فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية العاملة في الجزائر خاصة بما يتعلق بمنح التراخيص من طرف بنك الجزائر؛
- التوسع في فتح المزيد من النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية الستة والتي تسيطر على 80% من حجم السوق المصرفية في الجزائر؛
- العمل على تأهيل الإطارات العاملة في النوافذ الإسلامية، ووضع خطط وبرامج تكوين متخصصة مع تبني سياسة ابتكارية حديثة لتلبية رغبات العملاء وزيادة ثقتهم في الخدمات المصرفية الإسلامية؛
- العمل على تنمية الوعي لدى العملاء بطبيعة وفلسفة عمل الصيرفة الإسلامية وضوابطه الشرعية؛
- محاولة الاستفادة من نماذج رائدة في مجال الصيرفة الإسلامية عموما والنوافذ الإسلامية بشكل خاص.

7. قائمة المراجع:

- باخويا ادريس، (2017)، المالية الإسلامية بالجزائر بين مقتضيات النصوص القانونية وواقع الممارسة الفعلية، ملتقى الشارقة الدولي الثاني في الاقتصادي الإسلامي حول البيئة الصديقة لمؤسسات التمويل البنكي الإسلامي، جامعة الشارقة، الامارات.

- النظام رقم 20-02، (2020)، العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 16 بتاريخ 2020/03/24.
- الرفاعي حسن محمد، (2009)، دور الصيرفة الإسلامية في إدارة الأزمة الراهنة، مؤتمر تداعيات الأزمة الاقتصادية على منظمات الأعمال، جامعة الزرقاء، الأردن.
- شوارح حمزة، (2015)، الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، ص ص 303-376.
- المرطان سعيد سعد، (1999)، ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية في البنوك التقليدية: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي، منتدى الاقتصاد الإسلامي، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق احكام الشريعة الإسلامية، الكويت.
- ناصر سليمان، (2015)، التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ناصر سليمان، (2015)، التقنيات البنكية في عمليات الائتمان، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناصر سليمان، (2019)، قراءة عامة في التنظيم 02-18 المتعلق بالصيرفة الإسلامية في الجزائر. الملتقى الدولي للصيرفة الإسلامية حول "مكانة الصيرفة الإسلامية في النظام المالي الجزائري ومدى مساهمتها في إنعاش الاقتصاد الجزائري، مؤسسة صبرا للمؤتمرات والندوات، الجزائر.
- ناصر سليمان، (2019)، نحو بيئة ملائمة لعمل البنوك الإسلامية في الجزائر. الملتقى الدولي الرابع للصناعة المالية الإسلامية حول تحديات الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين طموحات السياسة المالية والممارسات البنكية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.
- مفيد سهى أبو حفيظة، و تشي أحمد سفيان عبد الله، (2019). إنشاء النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية في فلسطين: الفرص والتحديات، مجلة بيت المشورة، العدد 11، الصفحات 37.
- غربي عبد الحليم، (2010)، تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية، الندوة العلمية الدولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، جامعة سطيف 1، الجزائر.
- محمد أحين. (2015)، مدخل إلى الرقابة الشرعية، لبنان، دار بن حزم.

إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي

"دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية"

**A Credit Risk Management in the Saudi Banking Sector:
Comparative Study between Islamic and Conventional Banks.**

تامر علي النويران ، جامعة شقراء (المملكة العربية السعودية) ، talnwairan@su.edu.sa

تاريخ الاستلام: 2021/02/21

تاريخ القبول: 2021/08/08

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لبيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي، بالإضافة لإجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في هذا المجال، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع البنوك السعودية، أما عينة الدراسة فتكون من (320) مستجيباً من العاملين في إدارات مخاطر الائتمان في أربعة بنوك سعودية، وقد خلصت الدراسة لوجود فروق في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، وفي مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، وذلك بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، كما أظهرت النتائج أيضاً أن البنوك التقليدية أكثر إدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الإسلامية، في حين كانت البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية وأكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية، وقد أوصت الدراسة بضرورة زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغيرات المستمرة في البيئة المصرفية.

كلمات مفتاحية: ائتمان، إدارة مخاطر ائتمان، بنوك سعودية، بنوك إسلامية، بنوك تقليدية.

تصنيفات JEL: E5، G32

Abstract:

This study aimed to show the status of credit risk management in the Saudi banking sector and to compare between Islamic and conventional banks in

this filed. The study community included all Saudi banks, while the sample of the study consisted of (320) respondents working in credit risk departments in four Saudi banks. The study concluded that there are differences between Islamic and conventional banks in understanding and comprehending credit risks and analysis, in assessing credit risk, and in the use of credit risk mitigation methods. The results also suggest that conventional banks are more aware of the credit risks than Islamic banks. On the other hand, Islamic banks were more efficient in assessing and analyzing credit risks and better in using credit risk mitigation methods than conventional banks. The study recommended the need to increase Saudi banks interest in providing an integrated framework for risk management by relying on modern methods that adapt to the continuous changes in the banking environment.

Keywords: Credit, Credit Risk Management, Saudi Banks, Islamic Banks, Conventional Banks.

Jel Classification Codes: E5, G32

1. مقدمة:

تؤدي المصارف بشكل عام دوراً مهماً في الاقتصاد من خلال قيامها بدور الوساطة بين وحدات العجز ووحدات الفائض في الاقتصاد، حيث يشارك هذا القطاع في توفير السيولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، مما يجعله الركيزة الأساسية لتطوير البنية الاقتصادية لأي دولة، إلا أن هذا الدور يعتمد على مدى كفاءة هذا النظام وقدرته على تحقيق أهداف الاقتصاد المختلفة، وتواجه المصارف أثناء قيامها بنشاطاتها المختلفة مخاطر متعددة يأتي في مقدمتها مخاطر الائتمان، حيث يُعد الائتمان أحد أهم أنشطة تلك المصارف، فمن هذا النشاط يأتي الجزء الاغلب من أرباحها، وتشير الدراسات المتخصصة في أسباب حدوث الازمات المالية إلى أن أحد أهم أسباب حدوث العديد من الازمات المالية يعزى لعدم تطبيق الممارسات السليمة فيما يتعلق بمعايير ومبادئ الاقراض الجيد، لذا ولتفادي تلك المشاكل فإن على البنك تقدير حجم وطبيعة المخاطر المرتبطة بالائتمان الممنوح للآخرين ووضع الاجراءات المناسبة للحد منها، وذلك من خلال ما يسمى بإدارة مخاطر الائتمان.

وعند النظر للبنوك بشكل عام فإن المراقب يلحظ أنها تتعرض لمخاطر مختلفة كنتيجة لاختلاف الأنشطة التي تقدمها، فالبنوك التقليدية تتعرض لمخاطر تختلف عن المخاطر التي تتعرض لها البنوك

الاسلامية، كنتيجة لاختلاف الانشطة وطرق التعامل مع مخاطر الائتمان، لذا يمكن القول أن المخاطر الائتمانية التي تتعرض لها البنوك الاسلامية هي أشد تعقيداً منها في البنوك التقليدية، فمثلاً لا يمكن للبنوك الاسلامية فرض غرامة تأخير عند عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته، وعليه فأنة من المتوقع أن تكون إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية أكثر فعالية كنتيجة لتعدد المخاطر التي قد تتعرض لها.

وقد جاءت هذه الدراسة للوقوف على واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف تحليل هذا الجانب وبما يدعم كفاءة إدارة مخاطر الائتمان والارتقاء بها لتحسين أداء تلك البنوك والوقوف على أوجه الخطر والقصور والخلل أن وجد.

1.2 مشكلة الدراسة: يواجه القطاع المصرفي بشكل عام العديد من المخاطر التي تؤثر عليه، والتي كانت سبباً في حدوث العديد من الازمات المالية على المستوى الدولي، ولعل أهم تلك المخاطر المرتبطة بالائتمان أو سوء إدارة مخاطر الائتمان، وتختلف المخاطر في القطاع المصرفي بين البنوك الاسلامية والتقليدية بسبب اختلاف طبيعة عمل تلك المصارف، فالمصارف الاسلامية تعتمد على آليات مختلفة فيما يتعلق بجذب المدخرات أو إعادة منحها للقطاعات المختلفة من خلال تحريم الربا، ووجود العديد من الصيغ التمويلية، بالإضافة لعملية تقاسم المخاطر بين الاطراف المختلفة، وعليه فتلك البنوك تتعرض لمخاطر أكثر من المخاطر التي تتعرض لها البنوك التقليدية، لذا فقد جاءت هذه الدراسة لبيان واقع ادارة المخاطر في البنوك السعودية، بالإضافة لإجراء مقارنة فيما يتعلق بإدارة مخاطر الائتمان بين البنوك الاسلامية والتقليدية، وقد صيغت مشكلة الدراسة بالسؤالين الرئيسيين التاليين:

السؤال الأول: ما هو تقدير الباحثين حول واقع إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي السعودي؟
السؤال الثاني: هل يوجد فروق في إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية؟

1.3 فرضيات الدراسة: تمت صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:

- الفرضية الاولى **HO**: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في فهم وادراك مخاطر الائتمان وتحليلها.
- الفرضية الثانية **HO**: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها.

■ الفرضية الثالثة **HO**: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في مستوى استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

1.4 أهداف الدراسة :

تشمل عملية إدارة مخاطر الائتمان بصورة عامة العديد من القضايا المختلفة، كفهم وتحديد المخاطر الائتمانية، وتقييمها وتحليلها، واستخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية، وكما أشرنا سابقاً فإن هناك اختلاف في طريقة عمل البنوك الإسلامية والتقليدية، مما أوجد اختلاف بينهما أيضاً فيما يتعلق بإدارة المخاطر الائتمانية، لذا جاءت هذه الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1- بيان واقع إدارة مخاطر الائتمان في البنوك السعودية من خلال بيان إدراك وفهم العاملين في وحدات إدارة مخاطر الائتمان لمخاطر الائتمان وتحليلها، بالإضافة لعمليات تقييم وتحليل مخاطر الائتمان، وأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

2- إجراء مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بمدى الإدراك والفهم للمخاطر الائتمانية، وتقييم وتحليل المخاطر الائتمانية، واستخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية.

1.5 أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تناقشه والمتعلق بمخاطر الائتمان، ويمكن الإشارة لأهمية هذه الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

1- يعتبر النشاط الائتماني للبنوك نشاطاً مهماً وحيوياً، فهو النشاط الرئيسي لها، كما أنه يعد أكثر الأنشطة ربحية.

2- تعتبر مخاطر الائتمان من أكثر المخاطر التي تهدد عمل البنوك بشكل عام، لذا وجب دراسة هذا الموضوع وتقديم توصيات حول الاجراءات المتخذة بهذا الشأن.

3- طبقت هذه الدراسة على القطاع المصرفي السعودي مما يعطيها أهمية خاصة كون هذا القطاع يعتبر من أكبر القطاعات المصرفية في العالم العربي وأكثرها تأثيراً.

4- تهم هذه الدراسة بأجراء مقارنة فيما ما يتعلق بمخاطر الائتمان بين البنوك الإسلامية والتقليدية، مما يعطيها أهمية خاصة.

1.6 الدراسات السابقة: أهم الدراسات البحثية المرتبطة بموضوع الدراسة:

أولاً: دراسة (زاير، 2015)، بعنوان "تطبيق نظام التامين على الودائع في العراق ودورة في سلامة أداء المصارف التجارية"، وقد هدفت الدراسة لبيان مدى تأثير وجود نظام لتامين الودائع في البنوك العراقية على استقرار الجهاز المصرفي العراقي، وقد توصلت الدراسة إلى أن انشاء نظام التامين على الودائع في النظام المصرفي العراقي يعتبر من أفضل الاساليب الهادفة لتحقيق الاستقرار المصرفي، وزيادة قدرات المصارف على جذب المدخرات المحلية وزيادة ثقة المودعين، وقد اوصت الدراسة بضرورة انشاء نظام التامين على الودائع لما له من آثار ايجابية على القطاع المصرفي ككل.

ثانياً: دراسة (أبو كرش، 2016)، بعنوان "إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الاسلامية"، وقد هدفت الدراسة لبيان أهم الاساليب المتبعة في إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي الاسلامي، حيث توصلت الدراسة إلى أن المصارف الاسلامية بشكل عام تتعرض لمخاطر متعددة مما يحتم عليها إيجاد إدارات متخصصة وكفؤة لإدارة مخاطر الائتمان في تلك المصارف، لتجنب حالات الفشل التي قد تتعرض لها كنتيجة لتلك المخاطر، وقد أوصت الدراسة بضرورة اختيار الكفاءات الادارية المناسبة للعمل في تلك الادارات.

ثالثاً: دراسة (عليش، 2016)، بعنوان "مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية"، وقد هدفت الدراسة لتوضيح وبيان مخاطر التمويل في المصارف الاسلامية السودانية، ومعرفة ابعادها واسبابها والاثار المرتبة عليها، وقد توصلت الدراسة لوجود العديد من المخاطر التي قد تتعرض اليها المصارف الاسلامية وأهمها فشل المشروعات الممولة من قبل المصارف الاسلامية، وعجز العميل عن سداد قيمة التمويل، وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد نظام تشريعي للبنوك السودانية يحدد أسس منح التمويل، بالإضافة لضرورة أخذ الضمانات الكافية من العملاء.

رابعاً: دراسة (Saeed and Zahid، 2016) بعنوان **"The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks"** ، وقد هدفت الدراسة لتحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية بعض البنوك في بريطانيا، حيث توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ايجابية بين مؤشر مخاطر الائتمان وربحية البنوك. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بقياس المخاطر التي تعترض عمل البنوك وبما يحقق مصالح الاطراف ذات العلاقة.

خامساً: دراسة (Muriithi and Waweru، 2017)، بعنوان **"Liquidity Risk and Financial Performance of Commercial Banks in Kenya"** ، وقد هدفت الدراسة لبيان أثر مخاطر السيولة على الاداء المالي للبنوك التجارية في كينيا خلال الفترة من عام

2000-2015، حيث توصلت الدراسة لوجود تأثير واضح لمخاطر السيولة على ربحية البنوك محل الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمخاطر السيولة ووضع مؤشرات واضحة لقياسها وتحديد الآثار التي تحدثها في القطاع المصرفي.

سادساً: دراسة (العويمر، 2018) بعنوان "إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على عينة من المصارف الإسلامية في الامارات"، وقد هدفت الدراسة لبيان الطرق المستخدمة في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الإسلامية الاماراتية ودورها في منع حالات الفشل، حيث توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها أن المصارف الإسلامية الاماراتية تهتم بإدارة مخاطر الائتمان، وأن المؤشرات المتعلقة بتلك المخاطر تشير لوجود كفاءة في إدارة المخاطر الائتمانية، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء دراسات مستقبلية حول مخاطر الائتمان وذلك لبيان فعالية الجهات المسؤولة عن إدارة مخاطر الائتمان.

سابعاً: دراسة (كريم، 2019)، بعنوان "قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية" وقد هدفت الدراسة لبيان دور قياس ومراقبة مخاطر الائتمان في التنبؤ بحالات التعثر المالية، وقد استخدم الباحث مجموعة من المؤشرات التي طبقت على عينة من المصارف العراقية، حيث توصلت الدراسة إلى أن عملية قياس مخاطر الائتمان تلعب دوراً مهماً في معرفة المصارف التي قد تتعرض مستقبلاً للتعثر المالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة اهتمام المصارف العراقية بإدارة مخاطر الائتمان بصورة أكثر فعالية.

1.7 مميزات الدراسة: بعد استعراض الدراسات السابقة يتبين أن هذه الدراسة تتميز بأنها دراسة متخصصة في القطاع المصرفي السعودية، كما أنها دراسة تركز على إجراء دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والتقليدية، هذا بالإضافة لحدثة الدراسة والتي اجريت عام 2020.

1.8 منهجية وأسلوب الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة على تساؤلاتها أستخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج المناسب لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث تم استخدام المنهج الوصفي فيما يتعلق بالإطار النظري للدراسة من خلال الرجوع للأدبيات المختلفة التي تطرقت لموضوع الدراسة في الكتب والمقالات والرسائل الجامعية والنشرات المختلفة، أما المنهج التحليلي فقد استخدمه في الجانب التطبيقي للدراسة وذلك من خلال استخدام أداة الاستبانة، وتحليلها من خلال برنامج (SPSS).

1.9 حدود الدراسة

- الحدود الزمانية: اجريت الدراسة خلال النصف الثاني من عام 2020.
- الحدود المكانية: اقتصرت هذه الدراسة على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على بحث موضوع مخاطر الائتمان في الجهاز المصرفي، وإجراء مقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.

1.10 هيكلية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة فقد تم تقسيم البحث لما يلي:

- المبحث الأول: الإطار العام للدراسة: ويشمل مشكلة الدراسة وأسئلتها، أهمية الدراسة، أهدافها، فرضياتها، المصطلحات الإجرائية، حدود الدراسة، والدراسات السابقة، ومميزات الدراسة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة ويشمل: الائتمان المصرفي، مخاطر الائتمان، إدارة مخاطر الائتمان.
- المبحث الثالث: إجراءات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

2. الائتمان المصرفي.

2.1 تعريف الائتمان المصرفي.

يعرف الائتمان المصرفي بعدد من التعاريف منها أنه "مبادلة قيمة حاضرة بقيمه أجلة" (سميرين، 4، 2018)، أو هو "مبلغ من المال يضعه البنك تحت تصرف العميل وذلك لغرض محدد ومعلوم مقابل تعهد من العميل بإرجاء المال بوقت محدد" (كريم، 5، 2019)، كما يعرف أيضاً بأنه "الثقة التي يوليها المصرف لجهة ما بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد بشروط محددة لقاء عائد مادي متفق عليه وضمائنات" (الزبيدي، 2016، 17).

2.2 أهمية الائتمان المصرفي.

تتضح أهمية الائتمان من خلال دورة في نشاط البنوك وذلك من خلال ما يلي (ناجي، 2015):

- 1- يعتبر الائتمان الاستثمار الأكبر في نشاطات البنك والأكثر تحقيقاً للأرباح.
- 2- عمليات الائتمان هي جوهر عمل البنك، وذلك من خلال قيامه بوظيفته الرئيسية كوسيط بين وحدات الفائض والعجز في الاقتصاد.
- 3- للائتمان دور في تلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني وزيادة معدلات النمو.

2.3 أنواع الائتمان المصرفي.

يقسم الائتمان المصرفي بشكل عام لعدد من التقسيمات حسب اعتبارات متعددة ومن أهمها ما يلي (بلعجوز، بشيري، 2016) :

- 1- **من حيث المدة:** ويقسم الائتمان حسب هذا المعيار إلى:
 - الائتمان قصير الاجل: وهو الائتمان الذي تقل مدته عن عام واحد.
 - الائتمان متوسط الاجل: والذي تتراوح مدته من عام إلى خمسة أعوام على أكثر تقدير.
 - الائتمان طويل الاجل: وهو الائتمان الذي تزيد مدته عن خمسة سنوات.
- 2- **من حيث الغرض:** ويقسم الائتمان حسب الغرض لما يلي:
 - الائتمان الاستثماري: وهو الائتمان الذي يمنح للمشاريع الانتاجية الجديدة أو لتوسعة مشاريع قائمة.
 - الائتمان التجاري: وهو الائتمان الذي يستخدم لغايات الاستيراد والتصدير وتنشيط عملية تبادل السلع والخدمات.
 - الائتمان الاستهلاكي: وهو الائتمان الموجه لغايات شراء السلع الاستهلاكية بشكل عام.
- 3- **من حيث الضمان:** ويقسم الائتمان بحسب هذا المعيار لما يلي:
 - الضمان الشخصي: وبحسب هذا النوع فإن البنك لا يطلب من العميل ضمانات بل يكفي بالوعد بالسداد، وذلك لوجود ثقة بين الطرفين.
 - الائتمان العيني: وفي هذا النوع يطلب البنك من العميل تقديم ضمانات عينية لإتمام عملية الاقراض.
- 4- **من حيث جهة الاقراض:** ويقسم الائتمان بحسب هذا التقسيم إلى:
 - ائتمان مصرفي خاص: وهو الائتمان الذي يمنح لأشخاص، ويعتمد على ملائتهم المالية.
 - ائتمان مصرفي عام: وهو ذلك الائتمان الذي يمنح للمؤسسات.

3. مخاطر الائتمان.

تعرف المخاطر بصورة عامة بأنها احتمالية التعرض لخسائر غير متوقعة كنتيجة لتذبذب عائد استثمار معين (عيساوي، 2020)، أو هي الصعوبات التي تواجه البنوك والتي من الممكن أن ينتج عنها خسائر، أو أنها الخسارة التي قد تنتج عن عدم قدرة العميل على تنفيذ التزاماته تجاه البنك وفقاً للشروط المتفق عليها، وبشكل عام فإن البنوك تواجه عدداً من المخاطر كالمخاطر الائتمانية، والسوقية، ومخاطر السيولة (Mekasha، 2013).

3.1 أنواع المخاطر الائتمانية.

تقسم المخاطر التي تواجه المؤسسات المصرفية للمخاطر التالية (عبد الباري، 2016):

1- **المخاطر المالية Financial Risks**: وهي المتعلقة بالنشاطات المالية للبنك وكيفية إدارته لأصوله وخصومة مثل: مخاطر السوق: وهي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في ظروف السوق المختلفة، ومخاطر الائتمان أي عدم قدرة العميل على السداد، ومخاطر السيولة المصرفية والتي تشير لعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه العملاء بكفاءة، ومخاطر تغير سعر الفائدة، ومخاطر أسعار العملات، ومخاطر الملاءة المالية.

2- **مخاطر التشغيل Operation Risks**: وهي المخاطر التي تنشأ نتيجة لأنشطة البنك اليومية. وتشمل هذه المخاطر العمليات التشغيلية للبنك، وعدم الكفاءة فيها، ومخاطر التكنولوجيا، والمخاطر الادارية.

3- **مخاطر الاعمال Business Risks**: مثل المخاطر القانونية كانتهاك القانون وعدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات، والمخاطر السياسية وهي مخاطر ترتبط بالقوانين والتشريعات مثل فرض ضرائب جديدة، وتغيير السياسة النقدية، وحدوث اضطرابات، ومخاطر الدولة.

4. إدارة مخاطر الائتمان.

كما أشرنا سابقاً فإن البنوك وأثناء قيامها بأعماله المختلفة فأنها تتعرض لأخطار مختلفة، لذا يتوجب عليها أن تحاول منع تلك الاخطار من خلال وضع استراتيجيات تمكنها من إدارة المخاطر المختلفة، وهذا ما يطلق عليه بإدارة مخاطر الائتمان والتي تعرف بأنها "تنظيم متكامل يهدف لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك بأفضل الطرق وأقل التكاليف من خلال محاولة اكتشاف الخطر وتحليله ومواجهته وضمن بقائه في حدوده الدنيا"، (الجبوري، الربيعي، 2018، 26) أو بعبارة أخرى فإن عملية إدارة المخاطر تشمل تحديد وقياس ومراقبة الاخطار التي يتعرض لها البنك (الجبوري، 2017).

4.1 المخاطر التي تواجه البنوك الاسلامية.

تواجه البنوك الاسلامية نوعين من المخاطر، نوع تشترك فيه مع البنوك التقليدية كمخاطر الائتمان بشكل عام ومخاطر السوق ومخاطر السيولة، ومخاطر اخرى تنفرد فيها البنوك الاسلامية كنتيجة لاختلاف طبيعة عملها ومكونات أصولها وخصومها، وأهم تلك المخاطر هي مخاطر المتعلقة بطبيعة صيغ التمويل الاسلامي: كمخاطر بيع المراجحة للأمر بالشراء، ومخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة والاستصناع والسلم

والتورق، وهذه المخاطر ترتبط أساساً بعدم قدرة البنوك الإسلامية على فرض غرامات تأخير على العملاء في حال التأخر في عملية السداد نتيجة عدم شرعية ذلك الاجراء، هذا بالإضافة إلى أن الصيغ السابقة تشمل على اجراءات متعددة تقوم على الشراكة بين الطرفين مما يعني تعدد المخاطر التي قد تتعرض لها، هذا بالإضافة للمخاطر المتعلقة بالبنية الداخلية للبنك الإسلامي، والمخاطر المتعلقة بالاطر الاقتصادي والسياسي الذي تعمل فيه تلك البنوك(عنانزة، 2014)¹.

5. إجراءات الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

5.1 مصادر جمع البيانات: لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على مصدرين لجمع المعلومات وهما: **المصادر الثانوية:** وقد تم استخدامها لتغطية الجانب النظري من الدراسة اعتماداً على الكتب والمجلات والدوريات والرسائل الجامعية.

المصادر الأولية: حيث تم تصميم استبانة لجمع البيانات من أفراد مجتمع الدراسة، ومن ثم تحليلها للخروج بنتائج حول متغيرات الدراسة.

5.2 أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استبانة لهذا الغرض، وذلك بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات السابقة المتعلقة بموضوعها (سمرين، ناجي، مخلوي، عيساوي)، حيث تم تقسيمها لقسمين رئيسيين، تناول الجزء الأول منها المعلومات الأساسية للمبحوثين مثل: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، والمسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة، والتخصص، أما الجزء الثاني فقد خصص لأسئلة الدراسة المختلفة وقد شملت على ثلاث مجالات، الأول يتعلق بقياس مستوى فهم وادراك المبحوثين بمخاطر الائتمان وذلك من خلال 5 أسئلة، والمجال الثاني خصص لقياس مستوى تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية ويحتوي على 7 أسئلة، أما المجال الثالث فقد خصص للحديث قياس أساليب تخفيف مخاطر الائتمان ولها 7 أسئلة. كما تم تقسيم أفراد عينة الدراسة لمجموعتين رئيسيتين، الأولى خصصت لموظفي البنوك الإسلامية والثانية خصصت لموظفي البنوك التقليدية، وذلك بهدف بيان فيما إذا كان هناك فروق فيما يتعلق بمجالات عمليات إدارة مخاطر الائتمان. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي المكون من

¹ - للمزيد حول المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية راجع: عبد الرحمن، خالد، البنوك الإسلامية والتحديات المستقبلية للصناعة المصرفية، دار العلم

الحديثة للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2018

- هاشم، اسماعيل، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، دار الحرية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2016.

خمس درجات (1-5) وذلك لتحديد درجة موافقة الباحثين على أسئلة الدراسة حيث تم إعطاؤها الأوزان النسبية كما في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) الأوزان النسبية لإجابات الباحثين

المقياس	الدرجة المعيارية	الوزن النسبي
أُتفق بشدة	5	100%
أُتفق	4	80%
محايد	3	60%
لا أُتفق	2	40%
لا أُتفق بشدة	1	20%

5.3 مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك السعودية، والتي يبلغ عددها 13 بنكاً، والجدول رقم (2) يوضح مجتمع الدراسة.

جدول رقم (2) مجتمع الدراسة

الرقم	البنك	رأس المال (مليار ريال)
1	البنك الأهلي التجاري	30
2	البنك السعودي البريطاني	20
3	البنك السعودي الفرنسي	12
4	البنك الأول	11
5	البنك السعودي للاستثمار	7.5
6	البنك العربي الوطني	15
7	بنك البلاد	7.5
8	بنك الجزيرة	8
9	بنك الرياض	30
10	مجموعة سامبا	20
11	مصرف الراجحي	25
12	مصرف الانماء	15
13	بنك الخليج الدولي	7.5

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي.

عينة الدراسة: تم اختيار عينة مكونة من 320 موظفاً في أربعة بنوك سعودية وهي: البنك الاهلي التجاري، وبنك الرياض، وبنك البلاد، ومصرف الراجحي، حيث روعي عند اختيار هذا العينة وجود بينكين تقليديين وهما البنك الاهلي التجاري وبنك الرياض، وبنكين اسلاميين وهما بنك البلاد ومصرف الراجحي، وذلك لغايات إجراء مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، حيث تم توزيع استبانة الدراسة خلال الفترة من بداية شهر حزيران عام 2020 ولغاية منتصف شهر آب 2020، وقد تم استرداد جميع الاستبانات الموزعة.

5.4 الاساليب الاحصائية المستخدمة: تم استخدام عدة أساليب احصائية لتحقيق أهداف الدراسة وهي :

- مقاييس النزعة المركزية: كالوسط الحسابي والانحراف المعياري والتوزيع التكراري، وذلك لمعالجة البيانات الوصفية، كما تم تقسيم مستويات فئات الوسط الحسابي اعتماداً على مقياس ليكرت الخماسي كما يلي: (1-2.49) ضعيف، (2.5-3.49) متوسط، (3.5-5) عالي.
- اختبار معامل بيرسون للارتباط.
- اختبار معامل الفا كرونباخ.
- تحليل التباين الاحادي.
- اختبار T test للعينة الاحادية.
- اختبار T للعينات المستقلة.

6. نتائج التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات

6.1 الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة

- اختبار تحيز عدم الاستجابة: حيث تم مقارنة بيانات أول 25 استبانة مع بيانات آخر 20 استبانة، وقد أظهرت النتائج عدم وجود تحيز في هذا المجال.
- اختبار الصدق المنطقي: وذلك من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين لأخذ آرائهم حول مدى مناسبة أسئلة الاستبانة لأهدافها، وبعد أن تم إجراء بعض التعديلات عليها بناءً لآراء السادة المحكمين، قام الباحث بحساب معامل الاتفاق بين استجابات المحكمين، حيث أتفق 86% من المحكمين على دقة صياغة أسئلة الاستبانة وارتباطها بأهدافها.

- اختبار صدق المحتوى: وذلك من خلال قياس العلاقة بين كل فقرة في الاستبانة والبعد الذي تنتمي اليه، باستخدام معامل الارتباط سبيرمان حيث تم اعتماد علاقة الارتباط التي تزيد عن 30% (قدرى، 2017) والجدول رقم 3 يوضح نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم 3 اختبار معامل الارتباط الخاص بقياس صدق المحتوى لفقرات أداة الدراسة

التسلسل	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاول	ادراك مخاطر الائتمان	5	0.835	0.007
الثاني	ممارسات تحليل المخاطر الائتمانية	7	0.697	0.001
الثالث	طرق تخفيف المخاطر الائتمانية	7	0.748	0.003

يتضح من نتائج الاختبار السابق وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة ($0.01 \geq \alpha$) بين فقرات المجال، مما يشير لوجود صدق بنائي لتلك الفقرات.

- ثبات الاستبانة: حيث تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي الفا كرونباخ لإجابات عينة الدراسة وذلك لمعرفة مدى الاعتماد على أداة الدراسة، حيث تعد القيمة المقبولة احصائياً هي 70% فأكثر (Secaran and Bougie, 2016) والجدول رقم 4 يوضح ذلك.

جدول رقم 4 معامل الاتساق الداخلي الفا كرونباخ لأداة الدراسة ومجالاتها

رقم المجال	عنوان المجال	أرقام الفقرات	معامل الثبات (الاتساق الداخلي)
1	ادراك مخاطر الائتمان	1- 5	0.856
2	طرق تحليل مخاطر الائتمان	6-12	0.805
3	اساليب تخفيف المخاطر الائتمانية	13-19	0.771
المعدل العام للأداة ككل		19	0.793

تشير النتائج السابقة إلى أن نتائج قيم الفا كرونباخ كانت مرتفعة مما يشير لنسبة ثبات عالي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال أداة الدراسة.

6.2 التحليل الاحصائي لبيانات الدراسة

6.2.1 خصائص عينة الدراسة

كما اشرنا سابقاً فقد تكونت عينة الدراسة من 320 فرداً من العاملين في إدارة الائتمان في البنوك السعودية، والجدول رقم (5) يوضح خصائص عينة الدراسة.

جدول رقم (5) خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	294	91.8%
	أنثى	26	8.2%
العمر	أقل من 25	3	1%
	من 25 - 35	176	55%
	من 36 - 45	83	26%
	أكثر من 45	58	18%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	298	93%
	ماجستير	19	6%
	دكتوراه	3	1%
	غير ذلك	0	0%
	مدير دائرة	59	18.5%
المسمى الوظيفي	رئيس قسم	213	66.5%
	موظف	48	15%
	أقل من 5 سنوات	29	9%
سنوات الخبرة	من 5 - 10	137	43%
	من 11 - 15	101	31.5%
	أكثر من 15	53	16.5%
	علوم اقتصادية	302	94%
التخصص	تخصصات أخرى	18	6%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يظهر الجدول رقم (5) أن معظم الباحثين هم من فئة الذكور حيث شكلوا حوالي 92% من عينة الدراسة ويعود ذلك بحسب رأي الباحث لطبيعة الأعمال المصرفية، وتفوق الذكور على الإناث في مجال العمل بشكل عام في المجتمع السعودي، أما بخصوص أعمار الباحثين فيلاحظ أن 55% منهم من الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 25-35 سنة، ثم الفئة العمرية من 36-45 سنة ونسبة 26%، في حين كانت نسبة الباحثين الذين يحملون شهادة البكالوريوس 93% مما يشير لوجود كفاءة علمية لدى عينة الدراسة تؤهلهم للإجابة على أسئلة الدراسة بشكل صحيح.

أما بخصوص المسمى الوظيفي فقد بلغت نسبة من يشغل وظيفة رئيس قسم حوالي 67 %، والمدراء حوالي 19 %، و 15 % للموظفين العاديين مما يشير لتنوع فئات عينة الدراسة ويدعم الثقة في المعلومات المقدمة من أفراد عينة الدراسة، كما يوضح الجدول أن 43 % من أفراد عينة الدراسة لديه خبرة تتراوح من 5- 10 سنوات، وحوالي 32 % لمن تبلغ خبرتهم من 11- 15 سنة وهذا الامر يعكس قدرة أفراد عينة الدراسة على فهم الموضوع ومن ثم القدرة على الإجابة على أسئلة الاستبانة بطريقة تعطي نتائج قريبة للواقع، كما تشير النتائج أيضاً إلى أن معظم المبحوثين هم من أصحاب التخصصات الاقتصادية وبنسبة 94 % الامر الذي يشير لوجود تخصص في شغل الوظائف ويساعد في إعطاء الثقة في البيانات المقدمة من أفراد عينة الدراسة.

6.3 تحليل وعرض نتائج الدراسة

المجال الأول: قياس مستوى فهم وإدراك المبحوثين بمخاطر الائتمان؟

والجدول رقم (6) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارات الائتمان في البنوك السعودية.

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الاول

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	ترتيب الأهمية
1	يوجد إدراك عام لإدارة مخاطر الائتمان لدى موظفي البنك.	3.846	0.779	مرتفعة	2
2	مسؤوليات إدارة مخاطر الائتمان محددة ومفهومة بشكل واضح.	3.705	1.074	مرتفعة	4
3	المساءلة عن إدارة مخاطر الائتمان محددة وموضوعة بشكل واضح.	3.717	0.759	مرتفعة	3
4	يعتبر البنك إدارة مخاطر الائتمان عملية مهمة لنجاحه.	3.923	0.839	مرتفعة	1
5	لدى البنك تقنيات متعددة لإدارة مخاطر الائتمان.	3.384	1.289	متوسطة	5
المجموع للمجال الأول		3.715	0.632	مرتفعة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن اتجاهات المبحوثين حول مستوى الفهم والادراك للمخاطر الائتمانية لدى العاملين في البنوك السعودية قد كان مرتفعاً وتراوح ما بين (3.384-3.923)، كما أن اتجاهات المبحوثين ايجابية نحو فقرات هذا المحور وذلك لان المتوسطات الحسابية لجميع أسئلة المحور هي أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي والذي يبلغ (3)، وقد جاءت الفقرة "يعتبر البنك إدارة مخاطر الائتمان عملية

مهمة لنجاحة" في الرتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 3.923 وانحراف معياري 0.839 ومستوى أهمية مرتفع، بينما جاءت الفقرة "لدى البنك تقنيات متعددة لإدارة مخاطر الائتمان" في الترتيب الأخير، وبمتوسط حسابي بلغ 3.348 وانحراف معياري 1.289، ومستوى أهمية متوسطة، بينما كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمجال ككل هو 3.715 و 0.632 على التوالي وبمستوى أهمية مرتفع، مما يعني وجود مستوى عالي لفهم وإدراك العاملين في البنوك السعودية لمخاطر الائتمان، بالإضافة لعدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الثاني: ما مدى ممارسة تقييم وتحليل مخاطر الائتمان في البنوك السعودية؟

والجدول رقم (7) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارات الائتمان في البنوك السعودية.

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثاني

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	ترتيب الأهمية
6	يقوم البنك بتقييم احتمالية حدوث مخاطر في الائتمان.	3.154	0.913	متوسطة	7
7	يقوم البنك بإجراء عملية تحليل للجدارة الائتمانية قبل الموافقة على منح التمويل.	3.719	0.971	مرتفعة	2
8	يقوم البنك قبل منح التمويل بتقييم محدد للعميل.	3.666	0.952	مرتفعة	3
9	يقوم البنك بتحليل لشخصية العميل قبل منحه الائتمان.	3.485	1.044	متوسطة	4
10	يقوم البنك قبل منح التمويل بتقييم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته.	3.215	0.839	متوسطة	6
11	يقوم البنك قبل منح التمويل بتحليل الضمانات المقدمة من العميل.	3.365	0.856	متوسطة	5
12	تقوم إدارة البنك بانتظام بمراجعة أداء الجهات المسؤولة عن إدارة الائتمان.	3.745	0.754	مرتفعة	1
المجموع للمجال الثاني		3.478	0.548	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن اتجاهات الباحثين حول ممارسات تقييم وتحليل مخاطر الائتمان في البنوك السعودية قد كان متوسطاً، وقد تراوح ما بين (3.145 - 3.745)، كما أن اتجاهات الباحثين الإيجابية

نحو فقرات هذا المحور وذلك لان المتوسطات الحسابية لجميع أسئلة المحور هي أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي والذي يبلغ (3)، وقد جاءت الفقرة "تقوم إدارة البنك بانتظام بمراجعة أداء الجهات المسؤولة عن إدارة الائتمان" في الترتيب الاول بمتوسط حسابي بلغ 3.745 وانحراف معياري 0.754 ومستوى أهمية مرتفع، بينما جاءت الفقرة "يقوم البنك بتقييم احتمالية حدوث مخاطر في الائتمان" في الترتيب الاخير، وبمتوسط حسابي بلغ 3.154 وانحراف معياري 0.913، ومستوى أهمية متوسطة، بينما كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمجال ككل هو 3.478 و 0.548 على التوالي وبمستوى أهمية متوسطة، مما يعني وجود مستوى متوسط حول ممارسات تقييم وتحليل مخاطر الائتمان في البنوك السعودية، بالإضافة لعدم وجود تشتت كبير في إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال الثالث: ما مدى استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية في البنوك السعودية؟
والجدول رقم (8) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لهذا المجال من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة من العاملين في إدارات الائتمان في البنوك السعودية.

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجال الثالث

الرقم	السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الأهمية	ترتيب الأهمية
13	تهتم إدارة الائتمان بتوثيق جميع إجراءاتها وعملياتها المختلفة.	3.651	0.648	مرتفعة	1
14	تقوم إدارة الائتمان بتزويد العاملين بدليل مفصل حول إدارة المخاطر .	3.415	0.741	متوسطة	4
15	تهتم إدارة الائتمان بتأهيل العاملين من خلال برامج تدريبية متخصصة.	3.612	0.662	مرتفعة	2
16	يهتم البنك برفد إدارة الائتمان بعاملين مؤهلين.	3.290	0.847	متوسطة	7
17	يلتزم البنك بتطبيق اتفاقية بازال في إدارة الائتمان.	3.332	0.514	متوسطة	6
18	في أثناء عمليات تقييم مخاطر الائتمان تقوم إدارة الائتمان باستخدام أساليب تحليل كمية لهذا الغاية.	3.410	0.489	متوسطة	5
19	في أثناء عمليات تقييم مخاطر الائتمان تقوم إدارة الائتمان باستخدام أساليب تحليل نوعية لهذا الغاية.	3.541	0.886	مرتفعة	3
المجموع للمجال الثالث		3.464	0.662	متوسطة	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن اتجاهات المبحوثين حول أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية في البنوك السعودية قد كان متوسطاً، وقد تراوح ما بين (3.290-3.651)، كما أن اتجاهات المبحوثين ايجابية نحو فقرات هذا المحور وذلك لان المتوسطات الحسابية لجميع أسئلة المحور هي أكبر من المتوسط الحسابي الافتراضي والذي يبلغ (3)، وقد جاءت الفقرة "تتسم إدارة الائتمان بتوثيق جميع اجراءاتها وعملياتها المختلفة" في الترتيب الأول بمتوسط حسابي بلغ 3.651 وانحراف معياري 0.648 ومستوى أهمية مرتفع، بينما جاءت الفقرة "يهتم البنك برفد إدارة الائتمان بعاملين مؤهلين" في الترتيب الاخير، وبمتوسط حسابي بلغ 3.290 وانحراف معياري 0.847، ومستوى أهمية متوسطة، بينما كان الوسط الحسابي والانحراف المعياري للمجال ككل هو 3.464 و 0.662 على التوالي وبمستوى أهمية متوسطة، مما يعني وجود مستوى متوسط حول أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية في البنوك السعودية، بالإضافة لعدم وجود تشتت كبير في اجابات أفراد عينة الدراسة.

6.4 اختبار الفرضيات: من أجل إجراء المقارنة بين البنوك الاسلامية والتقليدية في مجال إدارة المخاطر الائتمانية فقد تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة Independent Sample T-Test، حيث سيتم قبول الفرضية العدمية (H0) ورفض الفرضية البديلة (H1) في حال كانت T المحسوبة أصغر من T الجدولية، وذلك عند مستوى معنوية (5%)، أما في حال كانت T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية فسيتم رفض الفرضية العدمية (H0) وقبول الفرضية البديلة (H1).

اختبار الفرضية الاولى: والتي تنص على "لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها"، وكما أشرنا سابقاً فقد تم استخدام اختبار Independent Sample T-Test لهذه الغاية، حيث يوضح الجدول رقم (9) نتائج ذلك الاختبار.

جدول رقم (9) اختبار الفرضية الاولى

النوع	الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
البنوك الاسلامية	3.483	3.825	1.671	0.012	رفض الفرضية
البنوك التقليدية	3.947				العدمية H0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة T المحسوبة بلغت 3.825، بينما بلغت قيمة T الجدولية 1.671 لذا يتم رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أنه "يوجد

فروق ذات دلالة احصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها"، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة المعنوية والذي بلغ 0.012 وهو أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما يمكن ملاحظة أن الوسط الحسابي للبنوك التقليدية بلغ 3.947 وهو أكبر من الوسط الحسابي للبنوك الاسلامية، مما يعني أن البنوك التقليدية السعودية أكثر إدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الاسلامية.

اختبار الفرضية الثانية: والتي تنص على " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها"، حيث تم استخدام اختبار Independent Sample T-Test لهذه الغاية، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (10) اختبار الفرضية الثانية

النوع	الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
البنوك الاسلامية	3.795	3.145	1.671	0.002	رفض الفرضية
البنوك التقليدية	3.161				العدمية H0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة T المحسوبة بلغت 3.145 ، بينما بلغت قيمة T الجدولية 1.671 لذا يتم رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أنه "يوجد فروق ذات دلالة احصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها"، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة المعنوية والذي بلغ 0.002 وهو أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما يمكن ملاحظة أن الوسط الحسابي للبنوك الاسلامية بلغ 3.795 وهو أكبر من الوسط الحسابي للبنوك التقليدية، مما يعني أن البنوك الاسلامية السعودية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية.

اختبار الفرضية الثالثة: والتي تنص على " لا يوجد فروق ذات دلالة احصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان"، حيث تم استخدام اختبار Independent Sample T-Test لهذه الغاية، ويوضح الجدول رقم (11) نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (11) اختبار الفرضية الثالثة

النوع	الوسط الحسابي	T المحسوبة	T الجدولية	مستوى الدلالة	نتيجة الاختبار
البنوك الاسلامية	3.558	3.825	1.671	0.003	رفض الفرضية
البنوك التقليدية	3.370				العدمية H0

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الاحصائي.

يلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة T المحسوبة بلغت 3.825، بينما بلغت قيمة T الجدولية 1.671 لذا يتم رفض الفرضية العدمية H0 وقبول الفرضية البديلة H1 والتي تنص على أنه "يوجد فروق ذات دلالة احصائية عن مستوى الدلالة (0.05) بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان"، ويؤكد ذلك مستوى الدلالة والذي بلغ 0.003 وهو أقل من مستوى المعنوية (5%)، كما يمكن ملاحظة أن الوسط الحسابي للبنوك الاسلامية بلغ 3.558 وهو أكبر من الوسط الحسابي للبنوك التقليدية، مما يعني أن البنوك الاسلامية السعودية أكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية.

7. النتائج :

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي السابق عدداً من النتائج، والتي يمكن الإشارة إليها فيما يلي:

- 1- يوجد فروق في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتحليلها، بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.
- 2- يوجد فروق في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها، بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.
- 3- يوجد فروق في مستوى استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان، بين البنوك الاسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية.
- 4- البنوك التقليدية أكثر إدراكاً وفهماً لمخاطر الائتمان من البنوك الاسلامية في المملكة العربية السعودية.
- 5- البنوك الاسلامية أكثر كفاءة في تقييم وتحليل المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.
- 6- البنوك الاسلامية أكثر استخداماً لأساليب تخفيف المخاطر الائتمانية من البنوك التقليدية في المملكة العربية السعودية.

8. التوصيات : في ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- لابد من زيادة اهتمام البنوك السعودية بتوفير إطار متكامل لإدارة المخاطر الائتمانية، بالاعتماد على أساليب حديثة تتلاءم مع التغييرات المستمرة في البيئة المصرفية.
- 2- الاهتمام بتنوع قنوات الائتمان، من خلال تنوع القطاعات التي تُمنح الائتمان، والتأكد من معرفة قدرة العميل على السداد.
- 3- المحافظة وبصورة دائمة على جميع الاجراءات التي تضمن توفير بيئة ملائمة لإدارة المخاطر، ووضع اليات ومعايير واضحة تضمن سلامة عملية منح الائتمان للعملاء، ومراقبة المخاطر.
- 4- الالتزام بتعليمات مؤسسة النقد العربي السعودي بهذا الخصوص.
- 5- زيادة الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل للكوادر العاملة في إدارة الائتمان.
- 6- ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول عمليات إدارة مخاطر الائتمان لزيادة فعاليتها.

المراجع

- أبو كرش، سليمان، (2016)، إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الاسلامية، مؤتمر الاستثمار والتمويل الاجنبي، مركز تطوير القدرات المجتمعية، البحرين.
- الجابري، أحمد (2017)، ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية اليمنية، مجلة القلم، جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، عدد 7، ص 262-282.
- الجبوري، مهدي، الربيعي، أمير، (2018)، أثر ادارة المخاطر الائتمانية في الاداء المصرفي، دراسة تطبيقية لعينة من البنوك الأهلية التجارية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، جامعة بابل، العدد 14.
- الزبيدي، حمزة، (2017)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الاردن، مؤسسة الوراق.
- الزعنون، محمد، (2017)، أثر تأمين الودائع على إدارة مخاطر الائتمان في البنوك: دراسة مقارنة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس، مجلد 8، عدد 1، 412-438.
- العنزي، خالد، (2017)، البنوك الاسلامية، جدة، دار جدة للنشر.
- العويمر، عبد الوهاب، (2018)، إدارة مخاطر الائتمان في المصارف الاسلامية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك الاسلامية في الامارات، مجلة البحوث الادارية، مجلد 16، عدد 4، ص 114-149.

- بلعجوز، حسين، بشيري، عفاف، (2016)، إدارة مخاطر الائتمان للمحافظ الاستثمارية باستخدام تنوع ماركويتز دراسة حالة مجموعة البركة المصرفية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، جامعة الشهيد حمه لائحضر الوادي، الجزائر، المجلد 7، العدد 1، 195-2015.
- زاير، علي، العبيدي، نهاد، (2015)، تطبيق نظام التأمين على الودائع في العراق ودورة في سلامة أداء المصارف التجارية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10 العدد 33، ص 1-22.
- سمرين، عبد الوهاب، (2018)، تقييم عمليات إدارة الائتمان في البنوك، دراسة تحليلية، القاهرة، دار الفجر الجديدة للنشر.
- عبد الباري، محمد، (2016)، إدارة المخاطر الائتمانية كمدخل لجودة الائتمان دراسة ميدانية على البنوك الخاصة العاملة في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس. مجلد 7 عدد 3 ص 108-155.
- عبد الناصر، هندي، (2018)، إدارة البنوك، الاسكندرية، مكتبة النشر الحديث.
- عز الدين، عنانزة، (2014)، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية الأردنية، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، مجلد 6، عدد 12، 203-234.
- عقيل، دخيل، كريم، (2019)، قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعرض المالي للمصارف العراقية دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 9، عدد 2، 237-250.
- عليش، صالح، (2016)، مخاطر التمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة الجزيرة، السودان.
- عيساوي، سهام، (2020)، إدارة المخاطر التمويلية في البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، مجلد 3، عدد 4، 39-55.
- قدرى، حسن، (2017)، الاحصاء للعلوم الإدارية، القاهرة، دار الجامعة الجديدة للنشر.
- مخلوفي، عائشة، 2017، إدارة مخاطر الائتمان المصرفي وأثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.
- ناجي أحمد، (2015)، تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 11، عدد 33.

المراجع الاجنبية

- Saeed, S. & Zahid, N. (2016). The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Banks. Journal of Business & Financial Affairs, 5(2), 1-7.
- Muriithi, Jane, Muturi, Willy, Waweru, Kennedy (2016). The Effect of Market Risk on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. Journal of Finance and Accounting. 4(4), 225-233.
- Mekasha, G., 2013 Credit Risk Management and Its Impact on Performance on Ethiopian commercial Banks. Thesis of Master, Addis Ababa University, Ethiopia.
- Secaran, Uma Bougie, Roger. (2016). Research Methods for Business: A Skill-building Approach. 11th Edn., New York: John Wiley and Sons Inc.

دور معايير المحاسبة الاسلامية في تحسين مستوى جودة العمل في البنوك الاسلامية اليمنية

- دراسة ميدانية في محافظة عدن -

**The role of Islamic accounting standards in improving the quality of
Yemeni Islamic banks' performance:
A field study in Aden Governorate**

عبد الرحمن محمد عمر بارحيم*، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، abdobarahim@gmail.com

سميرة صالح علي إمبادي، كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، sameeraembadi@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/09/27

تاريخ القبول: 2021/08/17

تاريخ الاستلام: 2021/01/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور معايير المحاسبة الاسلامية في تحسين مستوى جودة العمل في البنوك الاسلامية اليمنية، من خلال التأكد من مدى تطبيق البنوك الاسلامية لمعايير المحاسبة الإسلامية، وهل لهذا التطبيق دور في تحسين مستوى الجودة وتقييم الأداء المصرفي.

للإجابة على إشكالية الدراسة تم اجراء مسح ميدانية على عينة استطلاعية تقدر بـ 48 مستجيب من موظفي البنوك الاسلامية في محافظة عدن.

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الاسلامية اليمنية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية بدرجة متوسطة في محافظة عدن، وأن لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى الجودة وتقييم الأداء المصرفي في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن.
الكلمات المفتاحية: معايير محاسبة، جودة، تقييم أداء، معلومات محاسبية.

Abstract:

This study aims to show the role of Islamic accounting standards in improving the quality of work in Yemeni Islamic banks. By ascertaining

* المؤلف المرسل.

the extent to which Islamic banks apply Islamic accounting standards and whether this application has a role in improving the level of quality and evaluating banking performance.

To answer the problem of the study, a field survey was conducted on an exploratory sample of 48 respondents from the employees of Islamic banks in the governorate of Aden.

The study concluded that Yemeni Islamic banks apply Islamic accounting standards to a moderate degree in the governorate of Aden, and that the application of Islamic accounting standards has a major role in improving the quality level and evaluating banking performance in Yemeni Islamic banks in the governorate of Aden.

.Key words: Accounting Standards, Quality, Performance Evaluation, Accounting Information.

1. مقدمة:

شهدت الصناعة المصرفية الإسلامية في الآونة الأخيرة تطوير صيغ تمويل إسلامية تستخدمها البنوك الإسلامية، للنهوض بوظيفة الوساطة المالية ضمن النطاق المباح وبعيداً عن الرباء. إضافة إلى التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية والتي تتمثل بالمخاطر التي تتخلل صيغ التمويل والعمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، فضلاً على أن البنوك الإسلامية قد تتحمل مجموعة واسعة ومتعددة من المخاطر تفوق تلك التي تواجه البنوك التقليدية نظراً لما تتميز به صيغ التمويل الإسلامية عن نظيراتها في البنوك التقليدية. الأمر الذي ترتب عليه اصدار معايير إسلامية دولية تحمي البنوك الإسلامية من المخاطر التي تواجهها في حال التزمت بتطبيق هذه المعايير.

تقوم معايير المحاسبة الإسلامية في البنوك الإسلامية بتحديد الإطار المنهجي للعرض في القوائم المالية والافصاح عن المعلومات التي تتضمنها تلك القوائم، ولكي تكون القوائم المالية مفيدة وتحقق أهداف مستخدميها لابد وأن تتسق مع متطلبات معيار العرض والافصاح العام.

بدأ الاهتمام المتزايد في وضع قواعد محاسبية من قبل الهيئات المهنية منذ بداية النصف الثاني من القرن الماضي، حيث لم يكن هناك قواعد مشتركة علمية يجري تطبيقها من قبل ممارسي مهنة المحاسبة، وكانت كل هيئة في كل دولة من الدول الصناعية تصنع القواعد المحاسبية الخاصة بها، والتي ترى أنها تتلاءم

مع مفاهيمها المحاسبية، ولقد تم الثبات على استخدام القواعد المحاسبية المتعارف عليها كقاعدة عند المحاسبين ومدققي الحسابات، ومفهوم القواعد المحاسبية يشمل كل ما هو متفق عليه في علم المحاسبة ومقبول من الشركات والمؤسسات حتى ولو اختلفت في طريقة معالجة نفس الموضوع، حيث تعرف المحاسبة والتدقيق أو مراجعة الحسابات.

أما بالنسبة للمعايير الاسلامية فقد أوجدتها حاجة الدول والمجتمعات الاسلامية التي تواجهها البنوك والمؤسسات المالية التي تتبع الشريعة الاسلامية في تعاملاتها بعيداً عن الفوائد الربوية، ونظراً لتلك الحاجة قامت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية AAOIFI التي أنشأت في مارس 1991م بوضع معايير تضمن سلامة العمل المصرفي الاسلامي بغرض وضع معايير تضمن سلامة العمل المصرفي الاسلامي متماشية مع مثيلاتها في اتفاقية بازل للبنوك التقليدية.

وتقدم المعايير الاسلامية الادوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الاسلامية. كما أن هذه المعايير تقدم موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفر لهم اساس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، بما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية، كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي.

وجاءت هذه الدراسة للتعرف على دور معايير المحاسبة الاسلامية في تحسين مستوى جودة العمل

في البنوك الاسلامية اليمنية.

2 منهجية الدراسة:

1.2. مشكلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الرئيسية في السؤال التالي هل يوجد دور لمعايير المحاسبة الاسلامية في

تحسين مستوى جودة العمل في البنوك الاسلامية اليمنية - دراسة ميدانية في محافظة عدن - والذي يمكن

الاجابة عليه من خلال التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في محافظة عدن؟

2. هل لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى الجودة وتقييم الأداء المصرفي في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؟
3. هل لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؟
4. هل لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة خدمة العملاء في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؟

2.2. فرضيات الدراسة الرئيسية: تتمثل فرضيات الدراسة فيما يلي:

1. تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في محافظة عدن؛
2. أن تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية له دور كبير في تحسين مستوى الجودة وتقييم الأداء المصرفي في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؛
3. أن تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية له دور كبير في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؛
4. أن تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية له دور كبير في تحسين مستوى جودة خدمة العملاء في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن.

3.2. اهداف الدراسة:

- أن هدف الدراسة الرئيسي هو التعرف على دور تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في البنوك الاسلامية اليمنية على جودة العمل فيها. ولتحقيق هذا الهدف لابد من التعرف على الآتي:
1. التأكد من أن البنوك الاسلامية اليمنية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية؛
 2. التعرف على دور تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في تحسين مستوى الجودة وتقييم الأداء المصرفي في البنوك الاسلامية اليمنية؛
 3. التعرف على دور تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الاسلامية اليمنية؛

4. التعرف على دور تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في تحسين مستوى جودة خدمة العملاء في البنوك الاسلامية اليمنية.

3. الدراسات السابقة: نقوم بعرض بعض الدراسات السابقة، والتي تم ترتيبها تاريخيا كما يلي:

1.3. دراسة جبر. رائد جميل سعد وآخرون (2005م) بعنوان (تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة على البنوك الاسلامية القسم الثالث) تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى كفاءة وفاعلية تحقيق الاهداف التي يسعى نظام الرقابة بكل ابعاده في البنوك الاسلامية إلى الوصول إليها، ولهذا السبب كأن لابد من تجزئة نظام الرقابة إلى عناصره الاساسية أي أبعاده الرئيسية. بافتراض أن التطبيق السليم لهذه الابعاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة فاعلية وكفاءة عملية الرقابة، ومن ثم تحقيق الأهداف المحققة والمربوب الوصول إليها، وأهم التوصيات التي خرجت بها هذه الدراسة هي: ضرورة التنفيذ السليم لأبعاد الرقابة المتبعة في البنوك الإسلامية، وأهمية إحداث تنسيق بين مكونات العملية الرقابية الداخلية والخارجية وضرورة استقلالية هيئة الرقابة الشرعية لضمان التطبيق السليم للرقابة الشرعية والحاجة إلى تطويره بعد الرقابة المحاسبية الخارجية لتتناسب مع المسؤولية تجاه المودعين الذين يتحملون مخاطر الخسارة مثل المساهمين، وضرورة وضع ضوابط محاسبية متخصصة تراعي خصوصية العمل المصرفي الإسلامي.

2.3. دراسة طمبل، أبوبكر محمد أحمد (2008م) بعنوان (أثر معايير المحاسبة المالية لمؤسسات المالية الإسلامية على القوائم المالية بالتطبيق على البنوك الإسلامية في السودان) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى استخدام معايير المحاسبة المالية للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في السودان، وكذا إمكانية قياس نتائج الأعمال المصرفية وتطورها باستخدام معايير موحدة داخل القطاع المصرفي، وتحليل متطلبات معيار الإفصاح العام وقياس مدى كفاية الإيضاحات والبيانات المرفقة بالقوائم المالية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كأن أهمها: أن النظام المصرفي الإسلامي في السودان بدأ في ظل عدم وجود معايير ودون إعداد السياسات والمعايير المهنية، لذلك لا تزال تواجه مشاكل العرض والافصاح وعدم الشفافية في قوائمها المالية، وكانت أهم التوصيات أن يستخدم بنك السودان المركزي قوته وسلطاته

في فرض الأمر الواقع على البنوك وإلزامهم بتطبيق المعايير الإسلامية بما فيها معيار العرض والافصاح العام للقوائم المالية.

3.3. دراسة إبراهيم، اسيل إبراهيم عبد الجليل (2013م) بعنوان (أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي - دراسة حالة-) لهذه الدراسة عدد من الأهداف وهي: التعرف على أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي خلال الفترة (2004 - 2006)، وكذا خلال الفترة (2009 - 2011)، إضافة إلى التعرف على الفروقات بين الفترات التي طبقت فيها المعايير المحاسبية الدولية، والفترات التي طبقت فيها المعايير المحاسبية الإسلامية في بنك الكويت، أيضاً التعرف على أثر المقارنة بين معايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية في القوائم المالية لبنك الكويت الدولي، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مجمل الربح وصافي المبيعات والربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب وصافي الربح بعد الضريبة، ومجمل الموجودات وتوزيعات الأسهم الممتازة ومجمل حقوق المساهمين العاديين ومعدل دوران الموجودات في بنك الكويت في الفترة التجارية والإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية.

4.3. دراسة العازمي؛ محمد حمود محسن (2015م) بعنوان (أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية: دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي) هدفت هذه الدراسة إلى قياس ومقارنة الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية كبنوك تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتطبق معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، والأداء المالي للبنوك التقليدية كبنوك تطبق معايير المحاسبة الدولية وذلك باستخدام بعض النسب المالية مثل: (نسب السيولة، ونسب الربحية، ونسب النشاط، ونسب السوق). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتحليل البيانات المالية للبنك موضوع الدراسة، حيث أظهرت نتائج التحليل وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة ونسبة السوق للبنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، أما بخصوص نسب الربحية ونسب النشاط فقد أظهرت النتائج عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين البنوك الإسلامية والبنوك

التقليدية باستخدام أياً من هذه النسب، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب على البنوك الإسلامية الاستمرار في توفير السيولة التي تساعد في تغطية الالتزامات المترتبة عليها عند الضرورة، على أن لا تضيق الفرص الاستثمارية الأخرى التي تساعد في تحقيق عائد أكبر.

5.3. دراسة بابكر؛ الخيام موسى مصطفى وآخرون (2016م) بعنوان (دور معايير بازل ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقويم أداء البنوك السودانية: دراسة ميدانية على عينة من البنوك الإسلامية السودانية)، تهدف هذه الدراسة إلى شرح معايير بازل للرقابة المصرفية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية، مع بيان أثرها على تقويم الأداء للبنوك السودانية ودراسة تطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية على البنوك السودانية، وكذا تقويم الأداء المالي للجهاز المصرفي السوداني للفترة المذكورة وأخيراً شرح مكونات معيار كاييل (CAEL)، ومن أهم نتائج هذه الدراسة تطبيق معايير بازل للرقابة المصرفية أدى إلى قياس درجة السيولة والربحية ورأس المال بصورة صحيحة والوقوف على حقيقة الموقف المالي في البنوك محل الدراسة.

6.3. دراسة عبد الرحمن؛ حرم عبد الرحمن أحمد (2016م) بعنوان (معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصاريف العاملة بالسودان) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق المعايير الإسلامية في تقويم الأداء المالي والإداري للبنوك العاملة في السودان. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في تحليل بيانات الاستبانة واختبار الفرضيات، وأثبتت الدراسة تحقق جميع الفرضيات، وقد توصلت إليها الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أدى تطبيق المعايير الإسلامية إلى زيادة نسبة كفاية رأس المال المصرفي والالتزام بالمبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر، تبليغ المعلومات المحاسبية الدقيقة للمستخدمين ووضع القواعد التي تحكم الإثبات والقياس والمعالجات المحاسبية، ووجود مراجع ملتزمة بمبادئ الشريعة الإسلامية. أوصت الدراسة بضرورة تدريب المحاسبين والمصرفيين مهنيًا وعلميًا، والإشراف الدوري والمتابعة الدقيقة من قبل بنك السودان المركزي للبنوك الملتزمة بتطبيق المعايير الإسلامية وتخفيفها.

4. نتائج الدراسة الميدانية:

لغرض تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، قام الباحثان بإعداد استبانة تم توزيعها على عينة قوامها بعد استبعاد الاستبانات غير الصالحة للتحليل 48 مستجيب اختبروا بشكل عشوائي من موظفي البنوك الإسلامية من محافظة عدن، ومن لهم علاقة بموضوع الدراسة، وقد تم الاستعانة في تحليل بيانات الدراسة بحزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package For) SPSS Social Science للحصول على نتائج أكثر دقة، وقد كانت أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة :

- معامل كرونباخ ألفا ومعامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية لاختبار ثبات أداة الدراسة؛
- التكرارات والنسب المئوية؛
- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري؛
- اختبار كولموجروف سميونوف للتوزيع الطبيعي؛
- اختبار ويلكوكسون.

وفيما يلي تحليل لأهم النتائج التي توصلوا إليها:

1.4. اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرضها في صورتها المبدئية على مجموعة من المحكمين المتخصصين، وقد قام الباحثان بإجراء التعديلات التي اتفق عليها 80% من المحكمين والتي جاءت في اضافة وحذف بعض الفقرات، وكذلك بإعادة صياغة بعض الفقرات، أما ثبات الاداة فقد تم التأكد منه باستخدام معاملي كرونباخ الفا وسبيرمان - براون للتجزئة النصفية والتي كانت أهم نتائجها موضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم (1) نتيجة اختبار الفا كرونباخ و معامل سبيرمان- براون للتجزئة النصفية

معايير الدراسة	عدد الفقرات	معامل كرونباخ الفا	معامل سبيرمان- براون للتجزئة النصفية
تطبيق المعايير المحاسبية	10	0.89	0.86
الجودة وتقويم الأداء المصرفي	6	0.88	0.90
جودة معلومات القوائم المالية	12	0.94	0.94
جودة خدمة العملاء	7	0.88	0.87
الاستبانة بشكل عام	35	0.96	0.88

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS22)

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول اعلاه أن جميع معاملات الثبات عالية وهو ما يدل على أن

الاداة تتمتع بثبات ويمكن تطبيقها.

2.4. خصائص عينة الدراسة:

جدول رقم (2) توزيع أفراد العينة بحسب الخصائص الشخصية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية %
الجنس	ذكور	38	79.2
	أناث	10	20.8
	الاجمالي	48	100.0
العمر	اقل من 30 سنة	4	8.3
	من 30 إلى اقل من 35 سنة	6	12.5
	من 35 إلى اقل من 40 سنة	11	22.9
	من 40 سنة فاكتر	27	56.3
	الاجمالي	48	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	13	27.1
	دبلوم عالي	3	6.3
	ماجستير	17	35.4
	دكتوراه	13	27.1

4.2	2	اخرى	
100.0	48	الاجمالي	
58.3	28	محاسبة	التخصص العلمي
20.8	10	ادارة اعمال	
12.5	6	علوم مالية ومصرفية	
4.2	2	اقتصاد	
4.2	2	اخرى	
100.0	48	الاجمالي	
10.4	5	مدير بنك/فرع	المسمى الوظيفي
4.2	2	نائب مدير بنك/فرع	
16.7	8	مدير ادارة	
18.8	9	رئيس قسم	
4.2	2	مدقق داخلي	
4.2	2	مدقق خارجي	
41.7	20	اخرى	
100.0	48	الاجمالي	سنوات الخبرة
10.4	5	اقل من 5 سنوات	
16.7	8	من 5 إلى اقل من 10 سنوات	
25.0	12	من 10 إلى اقل من 15 سنة	
14.6	7	من 15 إلى اقل من 20 سنة	
33.3	16	من 20 سنة فاكتر	
100.0	48	الاجمالي	مكان العمل
33.3	16	الادارة الرئيسية للبنك	
16.7	8	ادارة الفرع	
50.0	24	اخرى	
100.0	48	الاجمالي	

المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS22)

3.4. اختبار فرضيات الدراسة:

قبل الشروع باختبار فرضيات الدراسة قام الباحثان باختبار كولموجروف - سميرونوف للتوزيع الطبيعي والتي كانت نتيجته أن البيانات غير موزعة طبيعياً، وعليه فقد تم استخدام اختبار Wilcoxon اللامعلمي والذي يعد بديلاً ملائماً لاختبار t للعينة الواحدة في حال عدم توفر شروط استخدام اختبار t ، حيث تعد نتيجة الاختبار معنوية اذا كانت قيمة مستوى الدلالة (Sig) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05 والعكس صحيح .

فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي بين 3-4 وكانت الفروق بين هذا المتوسط والمتوسط الفرضي للدراسة (3) معنوية فأن ذلك يشير إلى الموافقة العالية للمبحوثين على الفقرة، في حين اذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أعلى من الـ 4 وكأن الفرق معنوي فأن ذلك يشير إلى الموافقة العالية جدا للمبحوثين، أما إذا كانت قيمة المتوسط بين 2-3 وكأن الفرق بين هذا المتوسط والمتوسط الفرضي معنوي فأن ذلك يشير إلى الموافقة الضعيفة للمبحوثين على الفقرات، وكذلك الحال اذا كانت قيمة المتوسط الحسابي أقل من 2 فأن ذلك يشير إلى عدم الموافقة اطلاقاً على الفقرة.

أما في حالة أن قيمة المتوسط الحسابي بلغت 3 أو أعلى أو أقل من الثلاثة وكأن الفرق بينها وبين المتوسط الفرضي غير معنوي، فأن ذلك يشير إلى الموافقة المتوسطة للمبحوثين، وفيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها الباحثان :

1.3.4. الفرضية الرئيسية الأولى:

تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في محافظة عدن؛

كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم (3) نتائج اختبار Wilcoxon لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين

حول فقرات محور تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية وبين المتوسط الفرضي للدراسة (3)

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Wilcoxon قيمة (Z)	Sig.	درجة التطبيق
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار	3.27	.9840	1.828	0.068	متوسطة

العرض والافصاح في القوائم المالية .					
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار المراجعة والمراجعة بالأمر بالشراء.	3.56	.9650	3.499	0.000	كبيرة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار التمويل بالمضاربة	3.10	.9050	0.791	0.429	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار التمويل بالمشاركة	3.17	0.953	1.279	0.201	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار الافصاح عن اسس توزيع الارباح بين اصحاب حقوق الملكية واصحاب حسابات الاستثمار	3.19	0.891	1.483	0.138	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار حقوق اصحاب حسابات الاستثمار .وحكمها	3.17	1.059	1.114	0.265	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار السلم والسلم الموازي	2.94	.9540	0.513	0.608	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار الاجارة والاجارة المنتهية بالتملك	3.25	1.062	1.551	0.121	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار الزكاة	3.27	1.026	1.864	0.062	متوسطة
تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتطبيق معيار الاستصناع والاستصناع الموازي.	3.10	.8810	0.849	0.396	متوسطة
المتوسط الحسابي العام للمحور	3.20	.8020	1.571	0.116	متوسطة

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS22)

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول رقم (3) أن جميع فقرات هذا المحور حازت على درجة موافقة متوسطة عدا فقرة واحدة فقط حازت على درجة موافقة كبيرة، حيث افاد المبحوثين أن معيار المراجعة والمراجعة بالأمر بالشراء يطبق في البنوك المبحوثة بدرجة كبيرة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.56 وهو أعلى من المتوسط الفرضي للدراسة (3)، وعند اختبار دلالة الفروق بين هذين المتوسطين بواسطة اختبار ويلكوكسون اتضح أنها دالة احصائياً حيث بلغت قيمة الاختبار 3.499

بمستوى دلالة 0.000 وهي أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحثان في دراستهما (0.05) مما يؤكد أن درجة تطبيق هذا المعيار في البنوك المبحوثة كأن كبيراً، ومن خلال مقابلة مع مدير احد البنوك أكد لنا اقبال العملاء على الشراء بالمراجحة لأنه يسهل على الكثير استثمار أموالهم، وكذا يوفر السلع لذوي الدخل المحدود من خلال البيع لهم بالتقسيط.

في حين يتضح أن باقي المعايير كانت تطبق في البنوك الاسلامية المبحوثة بدرجة متوسطة، وهذا ما اوضحه اختبار ويلكوكسون بين متوسطات تلك المعايير والمتوسط الفرضي للدراسة (3)، حيث كانت مستويات دلالة اختبار ويلكوكسون أكبر من مستوى الدلالة الذي اعتمده الباحثان في دراستهما (0.05)، مما يشير إلى أن هذه المعايير تطبق بدرجة متوسطة في البنوك المبحوثة.

وبلغ المتوسط الحسابي العام للمعايير مجتمعة 3.20، وعند اختبار دلالة الفروق بين هذا المتوسط والمتوسط الفرضي للدراسة (3)، وجد أن الفروق بينهما ليست ذات دلالة احصائية حيث بلغت قيمة اختبار ويلكوكسون 1.571 بمستوى دلالة 0.116 أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05، الأمر الذي يؤكد أن البنوك الاسلامية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية بدرجة متوسطة .

2.3.4. اختبار الفرضية الثانية:

لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى الجودة وتقوم الأداء المصرفي في البنوك الاسلامية اليمنية.

كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم (4) نتائج اختبار Wilcoxon لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول فقرات تحسين مستوى الجودة وتقييم الأداء المصرفي وبين المتوسط الفرضي للدراسة (3)

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Wilcoxon قيمة (Z)	Sig	درجة الموافقة
تقوم البنوك الاسلامية بمتابعة الاصدارات الجديدة لهيئة المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمؤسسات المالية الاسلامية.	3.31	0.879	2.361	0.018	كبيرة
يتم الالتزام بتطبيق جميع المعايير الصادرة	3.40	0.893	2.874	0.004	كبيرة

					عن هيئة المحاسبة والمراجعة الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية.
كبيرة	0.002	3.072	0.897	3.44	يتم قياس مدى أنجاز الاهداف الخاصة بتزويد البنك بفرض الاستثمار.
كبيرة	0.000	3.924	0.846	3.58	تلتزم البنوك الإسلامية بوضع قواعد محاسبية تحكم قياس وإثبات البيع بالمراجحة.
كبيرة	0.007	2.714	0.962	3.40	تلتزم البنوك الإسلامية بالمعايير والقواعد الخاصة بتحديد وعاء الزكاة.
كبيرة	0.003	2.994	0.943	3.44	تلتزم البنوك الإسلامية بتأهيل العاملين لديها مهنيًا وإداريًا.
كبيرة	0.000	3.500	0.719	3.43	المتوسط الحسابي العام للمحور

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS22)

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (4) أن جميع فقرات محور تحسين مستوى الجودة وتقوم الأداء المصرفي في البنوك الإسلامية اليمنية حازت على درجة موافقة كبيرة، حيث يتضح أن جميع مستويات دلالة اختبار ويلكوكسون (sig) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05. وبلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 3.43 وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة 3، وعند اختبار دلالة الفروق بينهما بواسطة اختبار ويلكوكسون وجد أنها دالة احصائياً، حيث بلغت قيمة اختبار ويلكوكسون 3.500 بمستوى دلالة 0.000 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى الجودة وتقوم الأداء المصرفي في البنوك الإسلامية اليمنية.

3.3.4. اختبار الفرضية الثالثة:

لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الإسلامية اليمنية.

كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (5) نتائج اختبار Wilcoxon لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول فقرات تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية وبين المتوسط الفرضي للدراسة (3)

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Wilcoxon قيمة (z)	Sig	درجة الموافقة
يتم إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة المالية الاسلامية.	3.90	0.951	4.695	0.000	كبيرة
تهدف عملية المراجعة الداخلية إلى تمكين المراجع من إبداء رأيه في القوائم المالية باستقلال تام.	3.83	0.930	4.515	0.000	كبيرة
تلتزم البنوك الاسلامية بمعياري الافصاح للقوائم المالية.	3.79	0.849	4.575	0.000	كبيرة
تعرض القوائم المالية جميع البيانات اللازمة للمستفيدين الداخليين والخارجيين بكل شفافية.	3.94	0.932	4.783	0.000	كبيرة
1-تلتزم البنوك الاسلامية بعرض جميع القوائم المالية وفق قائمة المركز المالي.	4.00	0.898	5.125	0.000	كبيرة
2-تلتزم البنوك الاسلامية بعرض جميع القوائم المالية وفق قائمة الدخل .	3.94	0.885	4.899	0.000	كبيرة
3-تلتزم البنوك الاسلامية بعرض جميع القوائم المالية وفق قائمة التدفقات النقدية.	4.00	0.863	5.175	0.000	كبيرة
4-تلتزم البنوك الاسلامية بعرض جميع القوائم المالية وفق قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية والارباح المبقاة.	3.81	0.762	4.990	0.000	كبيرة
5-تلتزم البنوك الاسلامية بعرض جميع القوائم المالية وفق قائمة التغيرات في الاستثمار.	3.98	0.956	4.865	0.000	كبيرة
يتم مقارنة قوائم السنة الحالية بقوائم السنوات الماضية.	3.96	1.031	4.732	0.000	كبيرة

كبيـرة	0.000	4.573	1.069	3.92	يؤدي تطبيق البنوك الاسلامية لمعايير المحاسبة الاسلامية إلى تقليل الازدواجية في المعلومات المنشورة.
كبيـرة	0.000	4.859	0.895	3.92	تقوم البنوك الاسلامية اليمنية بتوفير المعلومات المحاسبية للمستفيدين في المناسب لهم.
كبيـرة	0.000	5.561	4.704	3.92	المتوسط الحسابي العام للمحور

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS22)

يتبين من النتائج الموضحة في جدول رقم (5) أن جميع فقرات محور تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الاسلامية اليمنية حازت على درجة موافقة كبيرة، حيث كانت جميع قيم مستويات دلالة اختبار ويلكوكسون (**sig.**) أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05 . أما المتوسط الحسابي العام للمحور فقد بلغ 3.92 وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة 3، وعند اختبار دلالة الفروق بينهما بواسطة اختبار ويلكوكسون وجد أنها دالة احصائياً، حيث بلغت قيمة اختبار ويلكوكسون 5.561 بمستوى دلالة 0.000 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05 الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الاسلامية اليمنية.

4.3.4. اختبار الفرضية الرابعة:

لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة خدمة العملاء في البنوك الاسلامية اليمنية.

كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول الاتي:

جدول رقم (6) نتائج اختبار Wilcoxon لاختبار معنوية الفروق بين متوسطات إجابات المبحوثين حول فقرات تحسين مستوى جودة خدمة العملاء وبين المتوسط الفرضي للدراسة (3)

الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Wilcoxon (z) قيمة	Sig.	درجة الموافقة
يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية	3.56	0.823	3.921	0.000	كبيـرة

					في البنوك الاسلامية إلى تقليل التعثرات المصرفية.
كبيرة	0.000	3.929	0.914	3.62	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في البنوك الاسلامية إلى حفظ حقوق العملاء المستثمرين.
كبيرة	0.000	3.675	0.984	3.60	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في البنوك الاسلامية إلى استقطاب العملاء للاستثمار البنكي.
كبيرة	0.000	4.533	0.838	3.75	يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الاسلامية في البنوك الاسلامية إلى زيادة حجم الثقة بين العملاء والبنك.
ضعيفة	0.000	2.202	0.692	2.77	تقوم البنوك الاسلامية بزيادة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها.
كبيرة	0.000	2.202	0.917	3.73	يشعر العملاء بالارتياح والقبول نتيجة أنجاز معاملاتهم البنكية.
كبيرة	0.000	4.222	0.895	3.58	تستخدم البنوك الاسلامية الخدمات المصرفية الالكترونية لتسريع خدمة العملاء وكسب رضاهم.
كبيرة	0.000	4.341	0.663	3.52	المتوسط الحسابي العام للمحور

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS22)

يتضح من النتائج الموضحة في جدول رقم (6) أن جميع فقرات هذا المحور حازت على درجة موافقة كبيرة عدا فقرة واحدة فقط حازت على درجة موافقة ضعيفة، حيث يرى الباحثون أن زيادة نسبة الديون المشكوك في تحصيلها يتم بدرجة ضعيفة في البنوك المبحوثة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 2.77 وهو أصغر من المتوسط الفرضي للدراسة (3)، وعند اختبار دلالة الفروق بين هذين المتوسطين بواسطة اختبار ويلكوكسون اتضح أنها دالة احصائياً، حيث بلغت قيمة الاختبار 2.202 بمستوى دلالة 0.000 أصغر من مستوى الدلالة الذي اعتمدته الباحثان في دراستهما (0.05)، وهذا يعني أن العملاء موثوق بهم وأن سياسة الائتمان المتبعة تتسم بالكفاءة والفاعلية.

في حين حازت باقي فقرات المحور على درجة موافقة كبيرة من قبل المبحوثين وهذا ما أكدته اختبار ويلكوكسون الذي أشار إلى أن الدلالة الاحصائية للفروق بين تلك المتوسطات وبين المتوسط الفرضي للدراسة 3.

أما المتوسط الحسابي العام للمحور فقد بلغ 3.52 وهو أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة 3، وعند اختبار دلالة الفروق بينهما بواسطة اختبار ويلكوكسون وجد أنها دالة احصائية، حيث بلغت قيمة اختبار ويلكوكسون 4.341 بمستوى دلالة 0.000 أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05، الأمر الذي يشير إلى أن لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة خدمة العملاء في البنوك الاسلامية اليمنية.

5. النتائج:

بعد تحليل نتائج الاستبانة التي وزعت على موظفي البنوك الاسلامية في محافظة عدن ومن لهم علاقة بموضوع الدراسة توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. أن البنوك الاسلامية اليمنية تقوم بتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية بدرجة متوسطة في محافظة عدن؛
2. أن لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى الجودة وتقويم الأداء المصرفي في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؛
3. أن لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة معلومات القوائم المالية في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن؛
4. أن لتطبيق معايير المحاسبة الاسلامية دوراً كبيراً في تحسين مستوى جودة خدمة العملاء في البنوك الاسلامية اليمنية في محافظة عدن.

6. التوصيات:

بالرغم من النتائج الايجابية التي توصل لها الباحثان، إلا أن هناك توصيات لا بد من توصيلها للجهات والاشخاص المهتمين بموضوع الدراسة وهي الآتي:

- 1- ضرورة توضيح ماهية معايير المحاسبة الاسلامية لجميع الموظفين في البنوك الإسلامية؛

- 2- حث الموظفين على أهمية الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية، وذلك لرفع مستوى البنوك الإسلامية في المحيط التنافسي، الأمر الذي يزيد من اقبال العملاء على التعامل مع هذه البنوك؛
- 3- أن يتم التوضيح للموظفين بالمخاطر الذي قد تقع بها البنوك الإسلامية في حالة عدم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية أو الإخلال بها؛
- 5- ضرورة اشراك الموظفين بدورات تأهيلية تطويرية سواء في الداخل أو الخارج وخاصة للموظفين الجدد؛
- 6- ضرورة الاهتمام الدائم بتحسين جودة العمل على جميع الأصعدة.

7. قائمة المصادر والمراجع:

1.7. الأطروحات:

1. أسيل إبراهيم عبد الجليل، (2013م)، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية والإسلامية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية لبنك الكويت الدولي - دراسة حالة - رسالة ماجستير؛ كلية إدارة المال والاعمال؛ جامعة آل البيت.
2. الخيام موسى مصطفى بابكر وآخرون، (2016م)، دور معايير بازل ومعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقويم أداء البنوك السودانية؛ دراسة ميدانية على عينة من البنوك الإسلامية السودانية، رسالة دكتوراه، جامعة ام درمان الإسلامية.
3. العازمي، محمد حمود محسن، 2015م، أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية الكويتية: دراسة حالة البنك الأهلي المتحد الكويتي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
4. طميل، أبوبكر محمد أحمد، 2008م، أثر معايير المحاسبة المالية لمؤسسات المالية الإسلامية على القوائم المالية بالتطبيق على البنوك الإسلامية في السودان، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية.

2.7. المقالات:

1. جبر رائد جميل سعد وآخرون، 2005م، تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة على البنوك الإسلامية القسم الثالث، دراسة منشور، مجلة الدراسات المالية والمصرفية.

2. عبد الرحمن، حرم عبد الرحمن أحمد، 2016م، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ودورها في تقويم الأداء المصرفي للمصاريف العاملة بالسودان، دراسة منشور، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين.

3.7. المداخلات:

1. سعيد المرطان، 2005م، تقويم المؤسسات التطبيقية، الاقتصاد الاسلامي: النواذ الاسلامية للبنوك التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى.

القدرة التنافسية لقطاع السياحة و الأسفار في دول المغرب العربي حسب تقرير المنتدى
الاقتصادي العالمي - دافوس -

(دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب)

**The competitiveness of the tourism and travel sector in the Maghreb
countries, according to the report of the World Economic Forum -
Davos -**

(A comparative study between Algeria, Tunisia and Morocco)

حراث حنان ، جامعة مستغانم (الجزائر) ، hanane.harrats@univ-mosta.dz ،

رمضاني محمد جامعة مستغانم (الجزائر) ، mohamed.ramdani@univ-mosta.dz ،

فاتحي رضوان جامعة بشار (الجزائر)، Redouane_fathi@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/09/27

تاريخ القبول: 2021/08/24

تاريخ الاستلام: 2021/01/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحليل القدرة التنافسية السياحية، بالاستناد الى تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس - لكل من الجزائر ، تونس والمغرب ، لاستخراج نقاط القوة والضعف لكل دولة في مجال التنافسية السياحية، حيث تم الاعتماد في هذا البحث على المناهج التي تناسب الموضوع الوصفي لعرض مفاهيم التنافسية السياحية، والتحليلي لعرض محتوى متغيرات التنافسية السياحية ضمن تقرير المنتدى الاقتصادي لدافوس، والمقارن لاستخراج نقاط القوة والضعف بالنسبة لكل بلد ، توصلت الدراسة إلى وجود اختلاف نسبي بين دول عينة الدراسة في متغيرات تقرير التنافسية، كما استنتجنا أنها تتفاوت من حيث التنافسية السياحية عالميا وفي مجملها تحتاج المزيد من تطوير بعض المتغيرات، التي تناسب الإمكانياتها

السياحية الطبيعية، التاريخية، البشرية . للجزائر فرصة التفوق حاليا في السياحة الصحراوية ، والحموية في انتظار تطوير السياحة الثقافية، ويبقى لتونس التفوق في السياحة الشاطئية وللمغرب السياحة الثقافية.

كلمات مفتاحية: تنافسية سياحية، اقتصاديات مغاربية، متغيرات سياحية

تصنيفات JEL : L83 ، O55

Abstract:

This study aims to analyze the tourism competitiveness, by relying on the report of the World Economic Forum - Davos - for Algeria, Tunisia and Morocco, to extract the strengths and weaknesses of each country in the field of tourism competitiveness

Whereas in this research the reliance was made on the approaches that fit the descriptive method to present the concepts of tourism competitiveness, and the analytical to present the content of the variables of tourism competitiveness within the report of the Davos Economic Forum, and the comparative to extract the strengths and weaknesses of each country

The study found that there is a relative difference between the study sample countries in the variables of the competitiveness report. We also concluded that they vary in terms of global tourism competitiveness, and as a whole they need further development of some variables that fit their natural, historical, and human tourism potentials. Algeria has the opportunity to excel at present in desert tourism, and in the Tourism of the mineral baths, awaiting the development of cultural tourism, and Tunisia remains the supremacy in coastal tourism, and Morocco's cultural tourism.

Keywords: tourism competitiveness, Maghreb economies, tourism variables.

Jel Classification Codes: L83, O55

تعتبر التنافسية السياحية مؤشرا هاما في دراسة الاقتصاد السياحي، حيث تبرز من خلالها أهم المتغيرات التي يمكن أن يتفوق فيها الاقتصاد السياحي لدولة ما ، و يمكن من استخراج نقاط الضعف و نقاط القوة .

لهذا فان المنتدى العالمي الاقتصادي لدافوس يخصص جزء من هذا التقرير لتنافسي القطاع السياحي للبلدان ، و هذا التقرير عادة ما يؤثر على قرارات السياح في اختيار المقصد السياحي ، لأنه يوضح جوانب كثيرة في تنافسية القطاع السياحي من بنى تحتية ، و اتصالات ، و موارد بشرية...الخ. و من منطلق اهتمامنا بالاقتصاد السياحي و تنافسية القطاع السياحي اخترنا عينة الدراسة الجزائر تونس و المغرب، و ذلك لدراسة أ هم نقاط القوة و الضعف لهذه الدول في هذا المجال، لاستعمالها في تحسين اداء القطاع السياحي في هذه الدول . لهذا صيغت إشكالية هذا البحث كما يلي:

- ما مدى تنافسية قطاع السياحة والأسفار في دول المغرب العربي: الجزائر، تونس والمغرب حسب مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس - ؟

و استعنا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم الاضافات التي ساهمت بها الدراسات السابقة في هذا المجال بالنسبة للدول العينة،
- ما هي أهم نقاط القوة والضعف بالنسبة للجانب التنافسي السياحية للجزائر، تونس والمغرب؛
- كيف يمكن لدول العينة المدروسة أن تتجاوز نقاط ضعفها في مجال التنافسية السياحية و أن تدعم نقاط قوتها في هذا المجال.

و استندنا على الفرضيات التالية :

- مؤشر التنافسية السياحية هو مؤشر هام في بناء السياسات السياحية ؛
- مؤشر التنافسية السياحية هو عامل مهم في اتخاذ القرار اختيار الوجهة او المقصد السياحي من طرف السياح الأجانب؛
- يمكن لدول العينة المدروسة أن تطور أكثر من أدائها السياحي بالارتكاز على مقوماتها السياحية الهائلة.

تعتمد هذه الورقة على المنهج الوصفي، في وصف الدراسات السابقة وبمقارنتها و تبيان أهم إضافاتها في هذا المجال و يقترح الفجوة المعرفية بينها و بين اشكالية هذا المقال، كما نستعين أيضا بالمنهج التحليلي من خلال تحليل مؤشر التنافسية السياحية لدول العينة في تقرير المنتدى الاقتصادي لدافوس لدراسة متغيرات التنافسية .

2. الميزات التنافسية السياحة للبلدان المغاربية:

يعد القطاع السياحي من القطاعات الحيوية المهمة للعديد من الدول وخاصة الدول المغاربية التي تملك خصائص ومقومات سياحية، جعلتهم يتصدرون قوائم الدول الجاذبة للسياحة إلا أن هذا القطاع يواجه تحديا يتمثل بكيفية تحسين الميزة التنافسية لهذا القطاع وتحسين الموقع التنافسي على المستوى العالمي.

1.2 المقاربات المفاهيمية للميزة التنافسية والتنافسية السياحية

لم يختلف مفهوم السياحة التنافسية عن مفهوم الميزة التنافسية على مستوى المؤسسة والقطاع والدولة كما أن المؤسسات الصناعية والخدمية تستخدم الأسلوب نفسه في تحقيق الميزة التنافسية والاستمرار بها.

1.1.2 مفاهيم الميزة التنافسية :

للميزة التنافسية مفاهيم عدة تصب في مجملها في مصب واحد وهو الذي يميز شركة أو منشأ

القطاع ما عن باقي الشركات أو القطاعات المتواجدة في السوق المحلي والعالمي وهذه جملة من

مفاهيم:

♦ تعرف الميزة التنافسية على أنها مدى قدرة واستعداد المؤسسات او القطاعات الى تكوين المزايا

التنافسية التي تستطيع من خلالها المحافظة على نفسها تجاه المنافسين وتعزيز مكانتها السوقية (مصطفى محمود، 2006).

♦ أما بورتر الذي يعد من أوائل الذين وضعوا نموذج الميزة التنافسية فيعرفها بأنها (القيمة التي يمكن

للمؤسسة ان تخلقها) وهذه القيمة يمكن ان تكون على شكل فرق بالأسعار بين المنافسين مع

الاحتفاظ بالمستوى نفسه من الاداء للمنتج، أو انفراد هذا المنتج بخصائص معينة تزيد من مستوى

القيمة المدركة وتعوض الفرق في الاسعار(Nicole p, 2011) ، فالميزة التنافسية إذا هي كل

ما تخص به الشركة أو القطاع دون غيرهم بما يعطي قيمة مضافة للمستهلكين (Gary & Prahalad, 2007).

2.1.2 مفهوم التنافسية السياحية:

وهنا نعطي بعض التعاريف حول التنافسية السياحية من التطرق الى :

هنا تعريف التنافسية السياحية وفق تعريف منظمة السياحة العالمية إذ عرفت على أنها : " الزيادة في الانتاج والتحسين في الانتاج والسلع والخدمات بما يرضي أذواق المستهلكين وقدرة الدولة على توليد موارد وإمكانات تتفوق بها منافسيها في الاسواق العالمية.(world tourism organization, 2010) وكما يمكن إعطاء مفهوم واسع للميزة التنافسية السياحية هو الاداء النسبي للمؤسسة أو القطاع أو الدولة السياحية مقارنة بغيرها من داخل وخارج حدودها من خلال الوقوف على جوانب القوة والضعف لهذا النشاط في مجال المقارنة مع المنافسين الموجودين فعلا في السوق والمحتملين (محسن عبد الله ، صفاء، و عادل، 2016).

وقبل التطرق الى إعطاء الميزات التنافسية السياحية للدول المغاربية سوف نقدم أهم مقومات وإمكانات السياحية للدول المغاربية في العنصر الموالي :

2.2 مقومات الجذب السياحية للدول المغاربية :

تتميز الدول المغاربية (تونس، الجزائر و المغرب) بمقومات طبيعية وحضارية ، نتيجة الموقع الجغرافي المتطابق، الممثل في موقع المتوسط المناسب، البعيد عن العزلة والتطرف المناخي، والذي يهيم هالوصول اليه بأيسر التكاليف وأسرع وقت، من مجموعة كبيرة من الدول، لامتداد العالم العربي، وكونها واجهة افريقيا مع البحر الابيض المتوسط وأوروبا، وامتلاكها لتنوع المناخي والطبيعي، والتراث الثقافي والحضاري، الناجم عن تعاقب الحضارات القديمة، التي تركز معالم أثرية ومباني وقلاع، تدل على عراقة المنطقة، مما يجعلها الاكثر جذبا للسياح وتلبية للطلب الاقليمي والدولي (حميدوش، 2018).

1.2.2 مقومات الجذب السياحي للجزائر :

تعتبر الجزائر من الدول التي تمتلك تاريخا عريقا بالآثار والثقافات القديمة المتباينة من مجتمع الى آخر وهذا التباين والاختلاف يعتبر عامل جذب لطرف للتعرف الى طرف آخر لذلك فقد أصبح قطاع السياحة من القطاعات الانتاجية الكبيرة في كثير من الدول .

فالجزائر هي الاخرى تعتبر من اهم الدول التي تمتلك مقومات التي تمكنها من منافسة كبرى بين الدول السياحية وخاصة الدول المغاربية فهي كالتالي :

تمتلك الجزائر عديد المؤهلات والمقومات من بينها الطبيعية التي تمتع السياح باختلاف أذواقهم، من شريط ساحلي يمتد على مسافة 1600 كلم يزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة ... الخ التي ترسم لوحة تسر السائحين، الى جانب الصحراء الممتدة على مساحة تزيد على مليوني كلم مربع، ، ما يمكنها من أن ترتقي الى مصاف الدول السياحية الاولى في المنطقة.

إضافة الى مؤهلاتها الطبيعية تمتلك الجزائر ارثا تاريخيا هاما يتضح من خلال العديد من المواقع التراث العالمي من مدينة باتنة، وصولا الى الآثار الرومانية في تيمقاد التي يتجلى فيها ملامح الحياة الثقافية والاقتصادية في العهد الروماني من ساحة عمومية (فورم) موجودة وسط المدينة، وقوس تراجان، ومسرح المدينة الطي يعد من اهم المعالم الجاذبة للسياح، والحمامات القديمة والرسوم الصخرية في تاسيلي ناجر، وتجمع المدن الجزائرية بين عديد الفنون المعمارية على رأسها الاندلسية والعثمانية والكولونيالية الفرنسية والحديثة كما في مدن قسنطينة ووهران وتلمسان ... الخ (عائد)، كما يوجد بها سبع مواقع للتراث العالمي مصنفة ضمن قائمة اليونسكو تتنوع بين الرومانية والإسلامية، ومنها تيبازة وجميلة والقصبة ووادي ميزاب ومواقع أخرى، وبالنسبة للقدرة الحموية فالجزائر بقدرات ومؤهلات حموية معتبرة، موزعة عبر كل التراب الوطني، حيث تمثل هذه الامكانيات قاعدة متينة لتطوير السياحة الحموية، العلاجية والعلاجية والترفيهية، والتي تسمح بالتنافسية من جهة وتقديم فرص معتبرة للاستثمار من جهة أخرى، فيوجد بها حوالي 282 منبع حموي، من بينها 100 منبع حموي ذات الاولوية والمؤهلة للاستغلال عن طريق إنجاز مشاريع حموية جديدة (وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية).

هذه المقومات الطبيعية والحضارية التي تمتلكها الجزائر تجعلها قادرة على خلق منتج سياحي طبيعي وحضاري، منافسا وجذابا وملبيا للطلب السياحي المحلي والخارجي، بالإضافة الى المقومات الطبيعية والتاريخية التي تملكها الجزائر والإرث الثقافي الضخم، توجد مقومات مادية ذو اهمية كبيرة في جذب السياح الدوليون والمحليون، وذلك من خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفيها، حيث بلغ عدد الاسرة قبل الاستقلال 5922 سرير، وقد تم انجاز 66.624 سرير والجدول رقم (01)الموالي عدد الاسرة في الجزائر على مدى السنوات 2010-2019:

الجدول رقم (01): عدد الاسرة في الجزائر 2010-2019:										
عدد السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الاسرة (الف سرير)	92	93	97	99	100	102	107	112	119	126
نسبة التغير	6.96	0.39	4.48	1.96	0.81	2.64	5.06	4.51	6.14	5.47

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي.

<https://www.mtatf.gov.dz/>

2.2.2 مقومات الجذب السياحي لتونس :

تعتبر تونس الخضراء وجهة مفضلة للسياح العرب والأجانب، فالبلد يملك مقومات سياحية متعددة ومتنوعة شكلت مصدر جذب متميز. فتونس تقع في شمال القارة الإفريقية وهي اصغر مساحة بالنسبة للدول المغاربية الذي يبلغ 163.6 كلم (موقع سفاري)، فهي تتمتع بجو ومناخ معتدل ورغم صغر حجمها إلا انها في الآونة الاخيرة شهدت إقبالا متزايدا، وتمتلك شواطئ خلابة تصل الي 1300 كلم، تتوزع على طولها أقطاب سياحية (دليل السياحة الخضراء) ، وتمتلك تضاريس وجبال اقل وعورة من نظيرتيها الجزائر والمغرب، وتمثل الصحراء 22% من أراضيها، كما تضم متاحف أشهرها "متاحف باردو" الذي يضم أكبر عدد من التحف الرومانية في العالم، إضافة للمدينة العتيقة التي صنفتها منظمة اليونسكو ضمن التراث الإنساني، و تحتضن تونس عدة مهرجانات السينمائية، المسرحية، الفنون التشكيلية، مهرجان القصور للعادات الشعبية، وغيرها وأشهرها أيام قرطاج السينمائية منذ 1966.

إن التنوع الممزوج بمناخ معتدل طوال السنة، جعلها مؤهلة لتنشيط السياحة الترفيهية والشاطئية، أما السياحة الاستجمامية والعلاجية بمياه البحر، من قرابة 40 مركزا موزعة على كامل البلاد مستقبلة على مدار السنة (وزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية) ، حتى أصبحت القطب الثاني بعد فرنسا في معالجة الكثير من الامراض العضوية والنفسية ، كما أن التقدم الطبي الحديث جعل منها مقصدا للعلاج والسياحة.

كما يوجد بها وعي سياحي بشكل مرتفع على المستوى الرسمي والمستوى الشعبي، ويجد الزائر بتونس وجهة سياحية شاملة مهما تباينت وتنوعت ذائقتة السياحية، فتوجد بها العديد من المرافق والخدمات السياحية المتطورة، سيجد السائح مقصدا ثقافيا هائلا، والذي يتمثل في وجود كنوز من التراث الإنساني والآثار التاريخية (take)، والمتاحف الفريدة ومن أهمها (المتحف الوطني بباردو، المتحف الوطني بقرطاج، المتحف الوطني بسوسة.. الخ) (وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية) ، وهي الامور التي تعكس تتابع الحارات العريقة على ارض تونس منذ فجر التاريخ . كذلك تتمتع تونس بشبكة طرق وخدمات فائقة التطور في مجال النقل والمواصلات، برا وبحرا وجوا، هذا إضافة الى خدمات الاتصالات التي يتم تحديثها باستمرار والتي يعمل القائمة، عليها على استيعاب كل ما أنتجته تكنولوجيا الاتصالات الحديثة لمواكبة العصر. والجدول رقم (02)الموالي يوضح عدد الاسرة في الفنادق في تونس خلال الفترة(2010/2019) :

الجدول رقم (02): عدد الاسرة في تونس 2010-2019:										
عدد السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الاسرة (الف سرير)	241.5	242.1	242.0	240.2	240.0	241.4	235.0	234.3	237.6	236.0
نسبة التغير	0.67	0.25	-0.04	-0.74	-0.08	0.58	-2.65	-0.29	1.40	-0.67

المصدر : من إعداد الباحثين إعتمادا على إحصائيات الديوان الوطني التونسي للسياحة

<http://dataportal.ins.tn/ar/DataAnalysis> consulté le 26/12/2018

في الآونة الاخيرة فرضت تونس نفسها كإحدى الوجهات السياحية المميزة، وذلك لما تتمتع به البلاد من مزيج حضاري فريد للروح العربية والإفريقية إضافة الى الشواطئ والصحاري والمواقع الاثرية التي تروي تاريخا

طويلا، فضلا عن وجود العدي من أماكن التسوق في تونس، وهي الاماكن التي تتوزع في كل المدن التونسية وتتركز في تونس العاصمة، وتنوع الاسواق في تونس بشكل كبير، حيث توجد الاسواق التقليدية- والتي تعد من اجمل أماكن السياحة في تونس بجوار كونها أماكن تجارية، ومن أمثلتها: (سوق باي-سوق البركة -سوق البلاغجية... الخ)، كما توجد بها المراكز التجارية الحديثة، والتي تم انشائها على أحداث الانماط المعاصرة لتكون ملبية لكافة الفئات السياحية الوافدة الى البلاد، ومن أمثلتها: تونيزيا مول- آيس مول- مول لو سكور- تونس سيتي.

3.2.2 مقومات الجذب السياحي للمغرب

يتميز المغرب بمؤهلات سياحية متنوعة، يقع شمال إفريقيا فإنه يبعد عن أوروبا 14 كلم، و يمتلك واجهتين بحريتين الاولى في الشمال مع البحر الابيض المتوسط، والثانية في الغرب مقابله المحيط الاطلسي، ويعتبر موقعه مفترق للتأثيرات التجارية والثقافية والمناخية .

ففي عام 2017 تم تصنيف المغرب على أنها الوجهة السياحية الاولى على مستوى إفريقيا، إذ اجتذبت أكثر من 10.30 مليون سائح إليها، وهذا للتعرف على ثقافتها وتاريخها ، ومن أبرز الوجهات السياحية فيها هي مدينة مراكش، والتي اجتذبت أكثر من 2 مليون سائح خلال عام 2017، وهي عاصمة المصنوعات اليدوية القديمة، وتحتوي على أكبر سلسلة فنادق، وتم تصنيفه بعض المناطق المغاربية مثل مدينة فاس والمدينة التاريخية مكناس ضمن مواقع التراث العالمي لمنظمة اليونسكو وهذا راجع لأهميتها التاريخية، ومعظم السياح الذين يتجهون للمغرب من دول اوروبية : كإسبانيا وفرنسا.

اما السياحة العلاجية فهي منتشرة عبر التراب المغربي لانتشار الحمامات، وأشهرها "حمام مولاي يعقوب" وتتميز بالخصائص الاستشفائية للمياه المعدنية المتعارف عليها دوليا، يجعلها قادرة على تلبية الطلب المحلي والدولي.

إذ تحتوي المغرب على شبكة من المطارات ، كما يمكن التنقل داخل المغرب و الذهاب الى كبريات مدنها السياحية بواسطة القطارات، كما يوجد فنادق مصنفة ومركبات سياحية ضخمة، وكذا مخيمات وفنادق

غير مصنفة، ويمكن توضيح تطور الطاقات الاستيعابية للفنادق المصنفة بمقياس عدد الاسرة من خلال الجدول رقم (03) التالي:

الجدول رقم (03): عدد الاسرة في المغرب 2010-2019:									
عدد السنوات	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
عدد الاسرة (الف سرير)	174.0	200.0	211.6	221.6	231.3	242.7	253.7	261.1	268.8
نسبة التغير	5.71	6.50	5.76	4.72	0.58	2.65-	4.53	2.92	2.95

Source : Haut_commissariat au plan du Maroc, « le Maroc en chiffres 2010-2012»,tourism,p104-107.site https://www.hcp.ma/downloads/Maroc-en-chiffres_t13053.html 02/01/2019.

- ministère du Tourisme : "tourisme en chiffres,Fréquentation hôtelière, Évolution par destination de la capacité hôtelière classée en lits2017-2019 :<https://www.tourisme.gov.ma/fr/tourisme-en-chiffres/capacite-dhebergement> consulté le 14-01-2021

3. مقارنة وتحليل العلاقة بين ترتيب الدول المغربية في تقرير تنافسية السياحة والسفر

من خلال العنصر يمكننا إعطاء تحليل لموقع جودة وتنافسية الخدمات السياحية للدول المغربية وفقا لمنهجية المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) سواء من خلال المؤشر الكلي والمؤشرات الفرعية للدول العينة ،استعملنا الدرجات والترتب المتعلقة بهذه الأخيرة . وفي الجدول الموالي تطور ترتيب هذه الدول ضمن مؤشر التنافسية الكلي:

الجدول رقم (04):ترتيب و مقارنة المؤشر الكلي للتنافسية السياحة و السفر للدول المغاربة خلال الفترة2007-2019														
الدول	2007		2009		2011		2013		2015		2017		2019	
	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة	الرتبة	الدرجة
المغرب	57	4.2	75	3.8	78	3.9	71	4.03	62	3.8	65	3.8	66	3.9
	34	4.7	44	4.3	47	4.3	/	/	79	3.5	87	3.5	85	3.6
١	9	3	1	3	1	3	1	3	1	2	1	3	1	3

- Source : world economic forum, the travel & tourism competitiveness report (2007; 2009; 2011; 2013; 2015 ;2017 ;2019)

القدرة التنافسية لقطاع السياحة و الأسفار في دول المغرب العربي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي- دافوس
(دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب)

يتبن من خلال عرض النتائج للمؤشر الكلي أن المغرب احتلت المرتبة الأولى بين الدول المغاربية قاطبة بحلول المراكز رقم (65) (66) عالميا للعامين 2017 2019 على التوالي، في حين حققت تونس أفضل المراتب في السنوات الأولى من الإصدار لعام 2007 المرتبة (34) عالميا والأولى بين الدول المغاربية و بعد ذلك بدأت بالتراجع وبالنسبة لسنة 2013 تم إقصاءها للمرة الأولى من الترتيب لعد توفر معطيات واضحة وذات مصداقية حول مناخ الاستثمار و السياسات الاقتصادية المتبعة من قبل الحكومة، أما في سنة 2017 احتلت لمرتبة الثانية بين الدول المغاربية و 87 عالميا ثم تتقدم للمركز 85 عام 2019 ، أما عن الجزائر ، فلما لاحظ أنها موجودة في الرتبة الثالثة بين الدول المغاربية في كل السنوات منذ بداية صدور التقارير حيث أنها في عام 2017 بتصنيفها 118 عالميا ثم تتقدم للمركز 116 عالميا عام 2019 وهذا يعكس فعلا مدى ضعف التنافسية القطاع السياحي في الجزائر مقارنة بدول (تونس و المغرب) . ويهدف التقرير بالأساس إلى قياس العوامل والسياسات التي تمكن من تطوير الاستدامة في قطاع السياحة والسفر، كما يوفر أداة قيمة لواضعي السياسات والشركات والقطاعات التكميلية لفهم وتوقع الاتجاهات والمخاطر الناشئة في السفر والسياحة العالمية، وتكييف سياساتهم وممارساتهم، وتسريع النماذج الجديدة التي تضمن طول العمر لهذا القطاع المهم (الصبان، 2019)، وللمزيد من التوضيح عن مؤشر تنافسية السياحة والسفر نقوم بتحليل المؤشرات الفرعية المكونة له خلال السنوات 2015-2019 و المعطاة كما يلي :

الجدول رقم (05) : ترتيب الدول المغاربية في المؤشر الرئيسي الأول البيئة التمكينية

المؤشر الأول : البيئة التمكينية

الدولة	المؤشر ككل			بيئة العمل			الأمم و السلامة			الصحة والنظافة			الموارد البشرية وسوق العمل			جاهزية تكنولوجيا		
	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019
المغرب	71	/	/	42	49	38	37	20	28	98	99	97	107	117	99	75	77	72
تونس	75	/	/	71	66	68	98	102	90	76	75	80	87	113	101	76	73	80
الجزائر	99		/	121	110	118	95	81	53	84	89	76	109	112	102	105	96	89

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2015-2017-2019.

بين هذا المؤشر أن الجزائر جاءت في المرتبة 99 عالميا في مؤشر البيئة التمكينية وفقا لمعطيات سنة 2015 كما نلاحظ كل من المغرب و تونس تحصلت على المرتبة 71 و75 عالميا على التوالي لنفس السنة، أما من حيث الترتيب في المؤشرات الفرعية فقد تفوقت الجزائر كلا السنتين 2015 و2017 على تونس في مؤشر الأمن والسلامة وهو يرجع بالأساس إلي ما تعرضت إليه تونس إلى الظروف الامنية، وتفوقت على المغرب في السنتين في مؤشر الصحة والنظافة، وبالرجوع إلى المتغيرات المكونة لمؤشر الأمن والسلامة في قاعدة البيانات الممتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، نلاحظ أن الجزائر تحصلت على المرتبة 9 عالميا لسنة 2015 و 40 عالميا لسنة 2017 في قيمة معدل جرائم القتل في مؤشر الأمن والسلامة، مقارنة بتونس فكانت في سنة 2015 في المرتبة 67 في نفس المتغير، أما في سنة 2017 فحصلت على المرتبة 53 عالميا، أما بالنسبة للمتغير مدى انتشار فيروس الايدز (HIV) في مؤشر الفرعي الصحة والنظافة فحصلت الجزائر على مرتبة مقبولة أما بالنسبة للمتغير كثافة الطاقم الطبي (physician density) والمتغير عدد المستشفيات (Hospital beds) فكانت في المرتبة أفضل من المغرب، وكذلك تأخرها في المؤشر الفرعي جاهزية تكنولوجيا المعلومات وهذا عدم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال .

الجدول رقم (06) : ترتيب الدول المغاربية في المؤشر الرئيسي الثاني سياسات الظروف الملائمة في قطاع السياحة والسفر

المؤشر الثاني : سياسات السياحة و السفر و الظروف المناسبة

الدولة	نتيجة المؤشر ككل			تحديد اولويات السياحة والسفر			الانفتاح الدولي			تنافسية الأسعار			الاستدامة البيئية		
	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019
المغرب	62	/	/	26	35	26	94	91	80	47	47	46	70	107	44
تونس	50	/	/	44	48	45	91	76	106	7	9	12	59	89	46
الجزائر	135	/	/	139	131	132	137	134	139	10	4	08	106	113	133

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير الممتدى الاقتصادي العالمي 2015-2019

القدرة التنافسية لقطاع السياحة و الأسفار في دول المغرب العربي حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي - دافوس
(دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس و المغرب)

وبالنسبة للمؤشر الثاني السياسات والظروف الملائمة في قطاع السياحة والسفر أن الجزائر كانت في المرتبة الأخيرة (135) من مجموع 141 دولة لسنة 2015 ، وأما بالنسبة لتونس والمغرب فكانت في الترتيب كما يلي (50) (62) على التوالي لنفس السنة .

وبالأساس راجع سبب تأخر الجزائر في هذا المؤشر حيث كان اهتمام الجزائر بأولوية قطاع لسياحة والسفر كصناعة ضعيفا و متأخر نسبيا، وضعف فاعلية التسويق كآلية لجذب السياح ، وضعف منظومة البيانات السياحية لعد توفر الإحصاءات الكافية والدقيقة في هذا المجال .

وعلى العموم فقد حصلت الدول المغاربية جميعها على ترتيب متقدم في المؤشر الفرعي الخاص بالتنافسية الأسعار، فالجزائر كانت في المركز الرابع لسنة 2017 ثم تاليها تونس في المركز 9 لنفس السنة، من ثم المغرب، وكان هذا التقدم في هذا المؤشر بسبب انخفاض تكاليف المعيشية في هذه البلدان مقارنة بكثير من دول العالم، وانخفاض أسعار الوقود في الجزائر والتي تؤثر بشكل مباشر على تكاليف السفر .

الجدول رقم (07) : ترتيب الدول المغاربية في المؤشر الثالث البنية التحتية

الدول	المؤشر الثالث : البنية التحتية											
	نتيجة المؤشر ككل			البنية التحتية للنقل الجوي			البنية التحتية للنقل الأرضي والبحري			البنية التحتية للخدمات السياحية		
	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019
المغرب	68	/	/	64	63	58	69	60	61	65	80	78
تونس	76	/	/	77	85	82	94	95	99	61	69	68
الجزائر	133	/	/	100	113	99	105	121	90	138	131	136

— المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2015-2019 .

وبالنسبة لمؤشر البنية التحتية للسياحة والسفر، نلاحظ أن كل الدول المغاربية ليست ضمن مقدمة دول العالم في هذا المؤشر، حيث أنها كلها تعدت المرتبة 50 الأولى في العالم ،وبالإشارة إلى ترتيب

الجزائر ضمن هذا المؤشر أنها في تأخر فهي تحتل المرتبة 133 عالميا مقارنة بالمغرب التي تحتل المرتبة 68 عالميا لسنة 2015 ، ونلاحظ كذلك بالنسبة للمؤشرات الفرعية هناك تراجع في ترتيب بالنسبة للمؤشر الفرعي البنية التحتية للنقل الجوي ففي سنة 2015 كانت في ترتيب 100 ثم تراجعت للمرتبة 113 لسنة 2017 وهنا أنها تعاني من ضعفا شديدا في كافة المؤشرات الخاصة بالبنية التحتية و عدم توفر وحدائة وسائل النقل بأنواعها .

الجدول رقم (08) : ترتيب الدول المغاربية في المؤشر الرابع الموارد الثقافية و الطبيعية

الدول	المؤشر الرابع : الموارد الثقافية والطبيعية								
	نتيجة المؤشر ككل			الموارد الطبيعية			الموارد الثقافية		
	2015	2017	2019	2015	2017	2019	2015	2017	2019
المغرب	45	/	/	59	47	63	39	41	47
تونس	99	/	/	105	94	90	70	83	90
الجزائر	90	/	/	127	124	126	50	55	51

المصدر : من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي 2015-2017-2019.

أما من حيث الموارد الطبيعية والثقافية فنجد احتلال المغرب الصدارة الدول المغاربية و الإفريقية والأولى عربيا والمركز (45) علميا حسب تقرير لسنة 2015، وهذا من حيث عدد المواقع الأثرية التي تعتبر تراثا إنسانيا عالميا و البالغ عددها 9 مواقع ، وكذلك الوضعية الأمنية و السياسية التي يمر بها العالم تزيد من أهمية احتلال المغرب لهذا المركز ففي الوقت التي تخرب فيه المواقع الأثرية في العراق وسوريا، يظهر المغرب في وضعية أحسن في الجانب الثقافي .

أما عن الجزائر فقد تم إحصاء 7 مواقع مصنفة في التراث العالمي منها مثلا (واد ميزاب ، تيمقاد ، قصبه الجزائر... الخ) وفي تونس بلغ عدد المواقع الطبيعية و الثقافية عالميا 8 مواقع ومنها (مدينة تونس القديمة ، موقع قرطاج الأثري ، محمية اشكل الوطنية... الخ) - (wikipedia) .

فمؤشر الموارد الطبيعية والثقافية يعتبر أهم عناصر الجذب السياحي المتوفر في هذه الدول إلا أن عدم تبني استراتيجيات سياحية واضحة الأهداف لاستغلال هذه النقطة القوة للرفع من المركز التنافسي السياحي بشكر كبير وخاصة بالنسبة للجزائر وتونس .

وكخلاصة عن تنافسية السياحة للدول المغاربية من خلال مؤشر التنافسية السياحية والسفر للمنتدى الاقتصادي العالمي، نلاحظ أنها تتفاوت من حيث التنافسية السياحية عالميا إلا أنها في مجملها تحتل مراتب متأخرة وليست بمستوى الإمكانيات السياحية سواء الطبيعية أو التاريخية أو البشرية ، خاصة الجزائر التي تدهور وضعها التنافسي راجع الى سوء استغلالها للإمكانيات السياحية والى اهمال القطاع السياح مقارنة بالدول المقارنة الذي يعتبر قطاع السياحة ذا اهمية سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو بيئية، استنادا الى المؤشرات الواردة في التقارير السياحية والسفر تبين أن سبب احتلال الجزائر تلك المراكز ذلك راجع الى الاسباب التالية:

- ♦ نقص في إعداد القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع السياحة والاستثمار السياحي؛
- ♦ حجم الإنفاق الحكومي الضعيف على تطوير وترقية النشاط السياحي ؛
- ♦ قلة الاحترافية؛
- ♦ قلة المرافق والتسهيلات السياحية من بنية التحتية وفنادق، ومتطلبات صناعة السياحة التي تعد ضرورية؛
- ♦ الخدمات المقدمة الغير تنافسية؛

4. انعكاسات تنافسية السياحة والسفر الى تطور الحركة السياحية الدولية لدول العينة:

تؤكد اتجاهات الحركة السياحية الى استمرارية حدة المنافسة بين دول العالم لاجتذاب أكبر عدد ممكن من السياح من ناحية، وتزايد عدد الدول النامية الساعية لتطوير قطاعها السياحي من اجل الحصول على نصيب من السياحة الدولية من ناحية اخرى، كما توضح متابعة الحركة السياحية تزايد النمو السياحي في العالم وتنوع مجالات القطاع السياحي، والجدول (08) يوضح تطور حركة السياح الدوليين الى دول العينة (الجزائر ، تونس والمغرب) :

الجدول (09) : تطور حركة السياحة الدولية الوافدة (الجزائر، تونس، المغرب) للفترة 2010-2019
الوحدة: الف سائح

الدول	2010	2013	2015	2017	2019
الجزائر	2070	2733	1710	2451	2371
تونس	7828	7352	5359	7052	9429
المغرب	9752	10349	10542	11540	13109

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org>

تشير الأرقام الواردة في الجدول (08) والمتمثلة في تطور حركة السياحة الدولية للجزائر وتونس والمغرب من خلال الفترة 2010-2019 نلاحظ ان هناك تفاوت جد كبير في الأرقام للسياح الوافدين للدول العينة :: فالجزائر بالرغم من تنوعها وطبيعتها القادرة على استقطاب السياح من انحاء جميع العالم ومع ذلك لا يقبل السياح بكثرة الى الجزائر مقارنة بالدول المجاورة وهذا ما تعكسه الأرقام الواردة في الجدول، حيث تراوح عدد السياح الوافدين اليها بين مليون و 700الف- ومليون و 700 الف سائح وافد وكان أكبر رقم في سنة 2013، وذلك راجع الى مدى تأخر على مستوى تطوير هذا المجال، إضافة الى ما تعاني منه الجزائر من مشكلة حقيقية فيما يتعلق بالترويج لسياحتها وتنوع البرامج وتنظيم رحلات استكشافية الى مناطق مختلفة في الجزائر تساعد على جذب السياح و تحويل البلاد الى وجهة سياحية مفضلة بالنسبة للسياح الاجانب ففي الواقع مسألة توفر البنى التحتية الملائمة ومدى جاهزيتها وهذه تعتبر من أهم النقائص ، كما ذكرنا سابقا التي تظل بعض المواقع والتي تعتبر من بين أكثر المناطق التي تثير اهتمام السائح في الجزائر مغلقة امام الاجانب.

ونأتي الى تونس نلاحظ هناك تطور جد ملحوظ في حركة السياحة الدولية الوافدة وهذا ما تشير اليه الأرقام الواردة في الجدول (08) ليتجاوز 7 ملايين سائح في عام 2010 وهذا يعود الى اتباع استراتيجية تهدف لتوفير البنية التحتية وزيادة برامج الترويج والتركيز على السياحة البينية من خلال جذب السائح في الاسواق المغاربية خاصة الجزائر، وكذا تبنيها لخطوة تهدف لتعزيز موقع تونس في الاسواق التقليدية(المانيا، فرنسا، إسبانيا، بريطانيا) وحرصها على اختلال اسواق جديدة(دول الخليج، الصين، اليابان) واعتمادها على سياسة مشجعة على الاستثمارات السياحية وتنوع المنتج السياحي لدى الاسواق الكبرى، في حين نرى انخفاض حاد في عدد السياح الوافدين الى تونس بلغ حوالي 5 ملايين سائح خلال الفترة 2011-2015 ، أما في عام 2019 تخطى عدد السياح عتبة 9.5 مليون سائح للمرة الاولى في تاريخ البلد السياحي التونسي، منذ بداية تأسيس المنتجعات السياحية في ستينيات القرن الماضي، ويعود هذا التحسن بالأساس الى تحسن الوضع الأمني ومواصلة الجهود التي بذلتها الحكومة التونسية في هذا المجال، حيث ركزت ما بين 2016-2019 على إحداث أنماط جديدة للإيواء السياحي على غرار الإقامة الريفية والاستضافات العائلية والنزل ذات الطابع المميز وكذلك بعث مراكز التنشيط والمنزهات السياحية، كما عملت على استقطاب علامات تجارية كبرى في مجال السياحة والفندقة على غرار "فور سيزن " بضاحية قمرت باستثمارات قدرها 234 مليون دينار ، (tourisme.gov.tn) ومؤخرا "آنانترا" بتوزر الذي بلغت كلفة إنجازه حوالي 150 مليون دينار ،

وبخصوص مشاركة تونس في التظاهرات العالمية شاركت في 322 معرض وصالون سياحي بأبرز الأسواق السياحية واحداث آلية جديدة لدعم النقل الجوي لمتعدي الرحلات بمختلف الأسواق السياحية وتطوير الخدمات الرقمية للتعريف بالسياحة التونسية، الى جانب إحداث وكالة التكوين في مهن السياحة. اما بخصوص تطور الحركة السياحة الدولية يأتي المغرب في الصادرة مقارنة بالدول المقارنة الاخرى، حيث تعتبر السياحة ركيزة اقتصادية أساسية في المغرب وهي حاسمة لأي استراتيجية مالية ، تراوح عدد السياح الوافدين ما بين 7.9 ملايين سائح عام 2010 ليترفع العدد الى 13.1 مليون سائح عام 2019 ، من بين العوامل التي تعزز السياحة وفقاً لمجموعة أكسفورد للأعمال تنوع أسواق المصادر (oxfordbusinessgroup)، مما يعني أن الزوار إلى المغرب يأتون من بلدان مختلفة . كذلك زيادة ترويج صورة السياحة للمغرب، كما يعمل المغرب على جعل المقصد المغربي كواحدة من أفضل 20 وجهة سياحية في العالم من خلال برامج في مجالات متعددة منها : والسياحة والثقافة والتراث، والترفيه، والرياضة والاستجمام، والسياحة المستدامة.

خاتمة : تمثل القدرة التنافسية للسياحة و السفر القدرة على إيجاد منتجات و خدمات سياحية جديدة قابلة للتسويق وعالية الجودة فضلا عن سرعة تنافسية أسعار الخدمات السياحية، للملائمة أكثر مع حاجات السوق السياحي العالمي والمحلي، والتي تقوم على عدة متغيرات خدمية من صحة ونظافة وجودة في الموارد البشرية وتكنولوجيا واتصالات وبنى تحتية، وعوامل طبيعية و ثقافية ..الخ، تجعل من تطويرها بشكل اجمالي شيء ليس من السهل تحقيقه، بل يتطلب استراتيجيات واضحة وفعالة . في هذا المقال الذي اهتم بتحليل عناصر تقرير التنافسية والسفر للمنتدى الاقتصادي دافوس نجد تفاوت ملحوظ بين كل من الجزائر ، تونس والمغرب والذي سنحصره في النتائج التالية .

- تدني الاسعار المرافقة لمختلف الخدمات السياحية في الجزائر ، كما أن من نقاط قوتها امتلاكها لمقومات طبيعية هائلة ؛ حيث اتحلت المركز 4 عالميا لعام 2017 بتقييم 6.00 درجة من أصل 7 درجات في مؤشر التنافسية للأسعار في مجال T&T أي انها من الوجهات السياحية الارخص في العالم، والاولى مغاريا والثانية افريقيا بعد مصر؛
- تملك الجزائر ميزة نسبية في مجال السياحة الحموية والسياحة الصحراوية، الا أن ترقية المرافق السياحية يبقى تحدي قائم لديها؛

- أما تونس ورغم تحقيقها لنتائج جيدة في مجال السياحة الشاطئية، وامتلاكها ميزة تنافسية فيها، ما زالت تمثل تحدي أمامها وهي الوضع البيئي السائد فيها اذ جاءت في المركز 89 عالميا في مؤشر الاستدامة البيئية؛

- من المؤشرات السلبية للسياحة التونسية نقص الموارد الطبيعية وضعف تهمين التراث الثقافي والتي فيهما احتلت المراكز 94، 83 على التوالي لعام 2017 زد الى ذلك ضعف تنافسية السوق (135)

- أما بالنسبة للمغرب فقد حقق قوة جذب سياحي مقبولة الا أن ضرورة تدعيم التنمية البشرية فيه أمر مطلوب، حيث جاء المغرب في مؤشر التنمية البشرية وسوق العمل لعام 2017 المركز 117 عالميا؛

- كما ان المغرب تميز بارتفاع أسعار الخدمات السياحية فيه، حيث جاء المغرب في المركز 47 عالميا لعام 2017، مما يجعل سياسة سعر الخدمات السياحية أمر يجب النظر فيه.

التوصيات: ارتكازا على المنهج المقارن ووفقا للتحليل السابق نقترح مجموعة من التوصيات التي من خلالها يمكن لدول عينة الدراسة عامة وللجزائر خاصة النهوض بقطاعها السياحي وترقية منتوجاتها السياحية ورفع مستوى الخدمات السياحية فيها الذي يحفز زيادة الطلب السياحي ورفع نصيبها من السياحة الدولية و زيادة قدرتها التنافسية لمواكبة نقاط القوة لدى الدول المقارنة (تونس، المغرب) وحتى الدول المنافسة الاخرى ما يلي:

- الاهتمام أكثر بسياسات الترويج وتعزيز صورة الجزائر كمقصد سياحي في الأسواق الرئيسية؛
- تحسين وتطوير التدريب الخاص بالإرشاد السياحي، التركيز أكثر على الميزة النسبية السياحية لكل

دولة ؛

- تنشيط وتحفيز الاستثمار السياحي في دول العينة وإيجاد اليات تضمن تطوير البنى التحتية والمرافق خاصة في قطاع السياحة ؛

- العمل على أن تكون دولة الجزائر مقصداً سياحياً مستداماً من خلال تطوير المنتجات السياحية التقليدية والمتخصصة وتفعيل خطط التنمية السياحية المستدامة وزيادة فرص الاستثمار السياحي

بالدولة؛

- متابعة التشريعات الخاصة بقطاع السياحة و تقديم مقترحات و مشاريع لقوانين داعمة للقطاع؛

- إيلاء أهمية لتطوير البنى التحتية التكنولوجية، لما أصبح يوليها السائح الأجنبي من أهمية في اختيار

مقصده السياحي ؛

- ضرورة الاعتناء المطلق بجوانب النظافة و السلامة و ترقية جودة الخدمات السياحية ، تطوير و تمشين التراث الالامادي ؛

المراجع

- 1 - (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 2018 12 ، 18، من موقع سفاري:
[/https://www.sfari.com/forums/sfari53/travel23038](https://www.sfari.com/forums/sfari53/travel23038)
- 2 - عميرة عائد . (بلا تاريخ). معاناة السياحة الجزائرية رغم امتلاكها كل المقومات . تاريخ الاسترداد 10 03، 2017، من <https://www.noonpost.com/content/17006>
- 3- المجلد 3، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا . الدور التموي للسياحة في البلدان المغاربية . (2018). هـ، حميدوش 14 (العدد)، 67-80.
- 4- Gary, H., & Prahalad, C. (2007). *Competing for the Future*. Harvard Business Press.
- 5- Nicole p, H. (2011). An Examination of the "Sustainable Competitive Advantage" Concept: Past, Present, and Future. *Academy of Marketing Science Review*.
- 6 - take. (بلا تاريخ). السياحة في تونس: فاتنة شمال إفريقيا على البحر المتوسط . تاريخ الاسترداد 12 2018، 21، من <https://takeweek.com/tunisia>
- 7- WEIGERT, M. (le 12 décembre 2015). Tourisme et intégration euro-méditerranéenne: quel rôle pour les firmes touristiques dans l'évolution du tourisme au maghreb? université paris 1- pantheon-sorbonne, école doctorale de géographie de paris .
- 8- world tourism organization, U. N. (2010). *International Recommendations for Tourism Statistics 2008*. New York: Department of Economic and Social Affairs Statistics Division.
- 9 - أبوبكر مصطفى محمود. (2006). *الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية*. مصر: الدار الجامعية.
- 10 - الإذاعة الجزائرية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 2018، 24، من الجزائر وتونس توقعان على ثلاثة اتفاقيات توأمة في مجال التكوين السياحي: <http://www.radioalgerie.dz>
- 11 - البوابة الوطنية، قطاع الاتصال . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 12 2018، 24، من بحث سبل تعزيز التعاون بين المغرب وتونس في المجال السياحي: <http://www.maroc.ma>

- 12 - الراجحي محسن عبد الله ، عبد الجبارالموسوي صفاء، و عيسى عادل. (2016). الميزة التنافسية في للنشاط السياحي. الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
- 13 - الشبكة العربية لترويج السياحة البيئية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 24 12، 2018، من <http://www.gerasanews.com>
- 14- مجلة اقتصاديات شمال . الدور التنموي للسياحة في البلدان المغاربية . (2018). ه. ر. حميدوش 73، 14(18)، إفريقيا
- 15 - دليل السياحة الخضراء . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 18 12، 2018، من <https://www.th3tourismnow.com>
- 16- فرص التكامل بين الجزائر، تونس والمغرب للتسويق لمبدأ المقصد . (جوان، 2017). أ. سفاري 234-213، (01العدد)4المجلد، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية . السياحي الاعظم
- 17 - فاطمة الزهراء الصبان. (4 9، 2019). تقرير تنافسية السياحة والسفر 2019: المغرب يحتل المرتبة السادسة عربيا والأولى مغاربيا . تم الاسترداد من [yabiladi: https://www.yabiladi.ma](https://www.yabiladi.ma)
- 18 - وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 21 12، 2018، من <http://www.tourisme.gov.tn> المتاحف:
- 19 - وزارة السياحة والصناعات التقليدية الجزائرية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 22 12، 2018، من <https://www.mta.gov.dz> الحمامات المعدنية:
- 20 - وزارة السياحة والصناعة التقليدية التونسية . (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 21 12، 2018، من <http://www.tourisme.gov.tn> سياحة معالجة بمياه البحر:

دواعي تطبيق الضرائب المؤجلة في المؤسسات حسب النظام المحاسبي المالي الجزائري - دراسة حالات عملية -

Reasons for applying deferred taxes in companies according to the Algerian financial accounting system - a practical case study

نقموش عادل، جامعة المسيلة (الجزائر)، adel.nakmouche@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2021/09/27

تاريخ القبول: 2021/08/17

تاريخ الاستلام: 2021/05/24

ملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على إجراءات وقواعد معالجة الضريبة المؤجلة وتحديد قواعد إثباتها المحاسبي، حيث ان هذا المفهوم خلق مجموعة من المشاكل في التسجيل والحساب وعدم الفهم من قبل المحاسبين في بداية تطبيقها، وخلص البحث في الاخير لمجموعة من النتائج ابرزها: مازالت هناك صعوبة في استخدام الضريبة المؤجلة في بعض أو كل المؤسسات لعدم إتقانها، رغم سهولة مبدئها وتساؤل إدارة الضرائب لهذا النوع من المحاسبة، تساعد المعالجة المحاسبية لضرائب المؤسسة على معرفة مالها وما عليها من التزامات وحقوق تجاه الدولة. تعطي الضريبة المؤجلة الصورة الصادقة للمركز المالي للمؤسسة.

كلمات مفتاحية: ضريبة مؤجلة أصول، ضريبة مؤجلة خصوم، نظام محاسبي مالي.

تصنيفات JEL : M 41.

Abstract:

The study aimed to identify the procedures and rules for handling the deferred tax, and to define the rules for its legal proof, as this concept created a set of problems in registration and accounting and a lack of understanding by accountants at the beginning of their application, and research found in the latest set of results, most notably: There is still difficulty in using the deferred tax in some or all institutions due to its lack of proficiency, despite the ease of its principle and the leniency of the tax

administration for this type of accounting. The accounting treatment of the institution's taxes helps to know its money and its obligations and rights towards the state. Deferred tax gives an honest picture of an organization's financial position.

Keywords: Deferred Tax Assets; Deferred Tax Liabilities; Financial Accounting System.

Jel Classification Codes: M 41.

1. مقدمة:

ان معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي الجزائري تعتمد مبادئ وقواعد محاسبية تنظم سير الحسابات، وتحدد الشروط والطرق التي بموجبها يتم التوصل الى النتيجة المحاسبية للمؤسسة، من خلال مختلف العمليات المالية الممارسة من طرفها، والتي تتعلق بنشاطها بصفة مباشرة او غير مباشرة. الا ان هذه المبادئ والقواعد تكون في كثير من المواطن غير موافقة للنظم والقوانين المتبعة ضمن النظام الجبائي الذي يحكم محيط المؤسسة، والذي يعد المتحكم الرئيسي في وضع وتحديد النتيجة الجبائية، التي يتم تقديمها للمصالح الجبائية والتي على أساسها يتم تحديد مبلغ الضريبة المستحق دفعه عن السنة المالية.

فمن اجل تحديد الربح الضريبي لابد من مرور النتيجة المحاسبية بمجموعه من التغيرات والتعديلات نظرا لاختلاف القواعد المحاسبية عن القواعد الجبائية وخدمة للمستثمر، فالإصلاحات التي مست القواعد المحاسبية لم يصاحبها إصلاحات على مستوى القواعد الجبائية وهذا أدى إلى تعارض وظهور مصطلح الضريبة المؤجلة.

وفي هذا الإطار شهد الوسط المهني في الاونة الأخيرة ضرورة ملحة للتركيز على الضرائب المؤجلة التي تعتبر احد المكونات المهمة في أنشطة الضرائب المعاصرة، فهي تزداد أهمية كونها احد الطرق التي تتبعها المؤسسات في تنظيم عملية التدفقات النقدية بدفع المستحقات الضريبة الناتجة عن الربح الضريبي انطلاقا من الربح المحاسبي. من خلال هذا يمكن طرح اشكالية البحث الرئيسية والتمثلة في:

- ماهي أهم دواعي تطبيق الضرائب المؤجلة في المؤسسات حسب النظام المحاسبي المالي؟

أهداف الدراسة

- التعرف على الضريبة المؤجلة.
- تحديد إجراءات وقواعد معالجة الضريبة المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي.
- تحديد قواعد الإثبات المحاسبي للضريبة المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي.

أهمية الدراسة

يكتسي هذا البحث أهميته من كونه يعالج إحدى المشاكل التي تواجه كل من المحاسبين الجزائريين وإدارة الضرائب على حد سواء منذ اعتماد وتطبيق النظام المحاسبي المالي المبني على أساس المعايير المحاسبية الدولية، خاصة أن آخر إصلاح للمنظومة الضريبية الجزائرية كان من خلال التشريع الضريبي لسنة 1991، ما يثير التساؤل حول مدى نجاعة ومواكبة هذا النظام للتطورات والقفزات الهائلة في نظم الإدارة والتكنولوجيا التي يشهدها العالم الآن.

منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي من اجل الإلمام بجوانب الدراسة في الجانب النظري اضافة إلى منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي.

2. عموميات حول الضرائب المؤجلة

1.2 تعريف الضريبة المؤجلة:

عرف النظام المحاسبي المالي الجزائري الضريبة المؤجلة على أنها: "عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحويل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية" (المادة 134.2 من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008، 2009، صفحة 18)

وجاء في تعريف للمجلس الوطني للمحاسبة ان الضرائب المؤجلة هي: "توفير ضريبي (منتج ضريبي) على النتيجة المراد تحقيقها أو مصروف ضريبة الدخل الذي يتعين دفعه في السنوات المقبلة" (Conseil National de la Comptabilité, p. 3) أي إنها ناتجة عن الفروق المؤقتة بين النتيجة المحاسبية، بما في ذلك نتيجة العمليات المسجلة مباشرة في حقوق الملكية خلال العام والنتيجة الضريبة كذلك من خلال

الميزانية العمومية أو عمليات الإدارة التي تؤدي إلى استرداد أو الدفع بموجب الشروط التي يحددها التشريع الضريبي.

يحدد معيار المحاسبة الدولي 12 اصول وخصوم الضرائب المؤجلة على النحو التالي:

"الخصوم الضريبية المؤجلة هي مبالغ ضرائب الدخل واجبة الدفع أثناء الفترات المستقبلية للفروق المؤقتة الخاضعة للضريبة، بينما الأصول الضريبية المؤجلة هي مبالغ ضرائب الدخل القابلة للاسترداد خلال الفترات المستقبلية فيما يتعلق بالفروق المؤقتة القابلة للخصم، والخسائر المرحلة والإعفاءات الضريبية غير المستخدمة وترحيل الإعفاءات الضريبية غير المستخدمة" (Heyse, 2015/2016, p. 32)

تسجل في الميزانية وحساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبئ ما وأخذه في الحسبان عند تحديد النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.
- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.
- ترتيبات، ترصيد وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.
- وعند إقفال السنة المالية، يدرج أصل أو خصم للضريبة المؤجلة في الحسابات بالنسبة لكل الفروق الزمنية إذا كانت هذه الفوارق الزمنية يحتمل أن يترتب عليها لاحقاً عبئ أو منتوج ضريبي.

2.2 أهمية الضرائب المؤجلة

تكمن أهمية الضرائب المؤجلة من خلال تغير لأهمية المعلومات المتعلقة بمكونات العبء الضريبي للمؤسسة من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، وذلك بعدة أسباب أهمها ما يلي: (ثامر ، 2004 ، صفحة 24)

- التعرف على العناصر التي ساهمت في تحديد العبء الضريبي، وإجراء المقارنات بين الفترات المالية المختلفة أو المؤسسة والمؤسسات الأخرى المماثلة.

- **الحكم على نوعية الاستثمار**، فالعديد من المستثمرين الذين يرغبون في الحكم على نوعية العوائد التي تحققها مؤسسة معينة ويهتمون بالفروق بين الدخل المحاسبي قبل الضريبة وصافي الدخل الضريبي، لما لها من تأثيرت على تلك العوائد التي تزيد قيمتها نتيجة لأثر ضريبي موجب، من الواجب فحصها بعناية خاصة إذا كان هذا الأثر غير متكرر.

ومن ناحية أخرى فإن الإفصاح عن الفروق المؤقتة من شأنها توفير معلومات للمستثمرين تفيدهم في التنبؤ بالعائد على الاستثمار.

- **التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل**، حيث إن فحص الجزء المؤجل من مصروف ضريبة الدخل يؤدي إلى توفر معلومات تفيد في التعرف على ما إذا كان من المحتمل أن تزيد الضريبة واجبة السداد أو تقل في المستقبل، كما أن الفحص المتأني قد يبرز سياسات المؤسسة المتعلقة برسمة التكاليف، والإعتراف بالإيرادات، و غيرها من السياسات التي تؤدي لظهور فروق مؤقتة بين الدخل المحاسبي والدخل الضريبي، ونتيجة لكل ذلك فإنه يمكن التنبؤ بالتخفيضات المستقبلية في الالتزامات الضريبية المؤجلة والتي تؤدي الى فقد جزء من السيولة بسبب زيادة مدفوعات الضريبة الفعلية عن مصروف ضريبة الدخل الظاهر في قائمة الدخل.

- **المساعدة في وضع السياسات الحكومية**، فالإفصاح عن المعلومات التي تعكس الآثار الضريبية المترتبة عن الفروق المؤقتة يؤدي الى التعرف على مقدار الضرائب التي تدفعها المنشأة بالفعل، وبالتالي التعرف على معدل الضريبة الفعال لها، وهي من الأمور المفيدة لصناعة السياسات الحكومية خاصة عند إعداد الموازنة العامة للدولة، أو عند إدخال بعض التعديلات على التشريعات الضريبية.

3. بعض الدراسات التي تناولت موضوع الضرائب المؤجلة:

يوجد بعض الدراسات التي وجدت أن للضرائب المؤجلة أهمية وفائدة في تقييم والتنبؤ باداء المؤسسة

مستقبلا، ومن بين هذه الدراسات الدراسة التي قام بها كلا من: **Theodore Sougiannis et Amir**

(1999) ، درسا كيف يقوم المحللون الماليون والمستثمرون في الأسهم بدمج المعلومات المتعلقة بالضرائب

المؤجلة من العقود المرحلة إلى توقعات الأرباح وأسعار الأسهم. (SOUGIANNIS & AMIR, 2010) حيث ركزا على الترحيل لأنه عند تقديم هذه المعلومات كل فترة يجب على الإدارة استخدام معلوماتها الخاصة حول توقعات ربحية الشركة. وبالتالي، فإن القياس المحاسبي للعقود الضريبية المرحلة هي طريقة أخرى لتوفير توقعات أرباح الإدارة، عند تحليل دور الضريبة المرحلة اللاحقة في التقييم، نميز بين تأثيرين متعارضين. أولاً، تمثل الضرائب المؤجلة من المرحلة الآجلة وفورات ضريبية مستقبلية؛ وبالتالي ينبغي تقييمها بشكل إيجابي كأصول. في المقابل، قد يشير وجود الضرائب المرحلة إلى احتمالية أكبر للخسائر المستقبلية، مما قد يكون له تأثير سلبي على الأرباح المتوقعة وأسعار الأسهم. وجدا أن المحللين يعتبرون أرباح الشركات ذات العقود الآجلة أقل ثباتاً بسبب الاحتمال المتزايد للخسائر المستقبلية. ووجدوا أيضاً أن المحللين يميلون إلى أن يكونوا أقل دقة وأكثر تفاؤلاً (متحيزاً) في التنبؤ بأرباح الشركات ذات العقود الآجلة. يشير تحليل تقييم المستثمرين إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين الضرائب المؤجلة من العقود المرحلة وأسعار الأسهم، مما يشير إلى أن هذه العقود المرحلة يتم تقييمها كأصول. أيضاً، يتم تقييم الأرباح والقيم الدفترية لحقوق الملكية بدرجة أقل في الشركات التي لديها عقود ترحيل مقارنة بالشركات التي لا تحتوي على عقود مرحلة. إلا أن دراسة (Lev et Nissim 2004) أظهرت أن للضرائب المؤجلة، قدرة متواضعة نسبياً على التنبؤ بالأرباح قبل وبعد تطبيق SFAS رقم 109. (Lev & Doron, 2004)

في حين هناك دراسات أخرى ترى أن للضرائب المؤجلة دور في التلاعب بالنتائج، حيث تحلل دراسة (Lee 1998) الأخطاء في قياس الدخل المحاسبي التي تنتج عن المبالغة في تقييم الضرائب المؤجلة. حيث أنه في الواقع يمكن أن تتسبب الأساليب التي تتبعها الشركات في تقدير الضرائب المؤجلة لحدوث أخطاء في قياس النتائج، ولاختيار هذه النتيجة استخدم الباحث نموذج الانحدار المتعدد الذي يربط أداء سوق الأسهم بالأرباح قبل الضرائب المؤجلة والضرائب المؤجلة والبنود غير العادية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم تقسيم الضرائب المؤجلة إلى عنصرين، القيمة الحالية للضريبة المؤجلة والمكاسب الضريبية المؤجلة المنسوبة، تم اختبار هذه النماذج لعينة من الشركات المدرجة في الولايات المتحدة خلال الفترة

1985-1991. تشير النتائج إلى ارتباط ضعيف بين الضرائب المؤجلة والقيمة السوقية للشركة. ومع ذلك،

عندما يتم تقسيم الضرائب المؤجلة، تزداد الرابطة المذكورة. (Azouani & Saihi, 2013, p. 305)

في حين ان دراسة (Gordon et Joos (2004) ودراسة (Philips et al (2003)، اختبرت

استخدام الضرائب المؤجلة من قبل المسيرين في المملكة المتحدة للتلاعب بالنتائج المحاسبية.

أما فيما يخص الدراسات المحلية فهي متعددة ومختلفة لعل من أبرزها، دراسة الباحثين (Azouani

(2013, & Saihi)، حيث اختبرت العلاقة بين المخاطر المالية ومعاينة الضرائب المؤجلة، وخصوصا في

النظام المحاسبي المالي، والتي خلصت الى ان تحليل مخاطر الضرائب المؤجلة في الجزائر هو الآن مبكر، خاصة

وأن المؤسسات الجزائرية مازالت في أغلبها تعالج ضرائبها وفق الواجب دفعه، مع تسجيلها جزئيا لبعض

الضرائب المؤجلة للخصوم، والذي ارجعا سبب ذلك لغموض بعض النقاط، أو لتطبيق بعض المؤسسات

الجزائرية الاستثناءات المنصوص عليها في المعيار الدولي رقم 12.

اما في دراسة اخرى للباحثة (KHERBACHI, 2019)، والتي تناولت تأثير قيمة المصاريف

الضريبية المؤجلة على أداء الشركة يتيح الفرصة للمديرين لممارسة الربح وتحديد الأثر السلبي للضرائب

المؤجلة على أداء الشركة General Emballage، حيث تبين كشوف بيان الدخل على مدى ثلاث

سنوات أن ضريبة دخل الشركات تلعب سلبيا على الربحية الاقتصادية للشركة.

4. دراسة حالات عملية لاسباب تطبيق الضرائب المؤجلة حسب النظام المحاسبي المالي

وكيفية معالجتها محاسبيا

هناك عدة اسباب ودوافع تؤدي الى ظهور الضرائب المؤجلة في المؤسسات الاقتصادية والتي يجب

معالجتها وتسجيلها محاسبيا في دفاتر المؤسسة والتي من شأنها ان تعطي الوضعية المالية الصادقة للمؤسسة

ومن بين هذه الدواعي:

1.4 الضريبة المؤجلة عن الإهلاكات

تشكل الضرائب المؤجلة في هذه الحالة لعدة اسباب قد تكون بسبب اختلاف العمر الإنتاجي

المحاسبي للأصل مع مدة الإهلاك الجبائية أو الاختلاف في طريقة الإهلاك بين ما يسمح به النظام

المحاسبي المالي وما يسمح به النظام الجبائي، وهو ما ينتج عنه في الاخير ضرائب مؤجلة، وفي الحالة التي ندرسها قامت مؤسسة الرياض سطيف باعادة تقييم العمر الانتاجي لالة معينة من 05 سنوات الى 07 سنوات حسب ماتظهره في الملحق رقم 01، حيث يظهر ان المؤسسة سجلت في نهاية السنة المالية 2015 حالة لتغيير العمر الإنتاجي لأحد التثبيتات المقيدة في دفاتها المحاسبية وذلك بعد القيام بإعادة تقييمه من قبل الدائرة المالية للمؤسسة، والممثل في "آلة رقمية لتسجيل الحضور بالبصمة" **Pointeuse A** **Empteinte Digital** التي تم اقتناؤها بتاريخ 14/07/2014 بتكلفة حيازة قدرت بـ 265.356,00 دج وقدرت مدة الاستغلال بـ 5 سنوات أي بمعدل اهتلاك، 20% وقد تم اعداد مخطط الاهتلاك وفق ما يوضحه الملحق رقم 02 في الخانة (1^{ere} cas)، حيث قامت المؤسسة بالتسجيل في دفاتها المحاسبية أقساط مخصصات الاهتلاك لسنتي 2014 و2015 بعد انتهاء المؤسسة من عملية الجرد المادي للتثبيتات للسنة المالية 2015 لوحظ ان هذه الآلة لم يتم استعمالها كما كان متوقع ولا تزال في حالة ممتازة مما دفع بقسم المالية لاعادة تقييم العمر الإنتاجي وتمديده بسنتين اضافيتين ليصبح عمرها الإنتاجي 07 سنوات، وبالتالي يتغير معدل الاهتلاك الى 15% وذلك قبل اغلاق السنة المالية 2015 واعداد مخطط اهتلاك جديد يتوافق مع التقييم الجديد، والملحق 02 يوضح توزيع مخصصات الاهتلاك الجديدة كما في الخانة (2^{eme} cas)، حيث نلاحظ ان قيمة قسط الاهتلاك قد تغيرت وانخفضت بمقدار 18.954,00 دج لكل سنة مالية مع عدم توافق المدة الإنتاجية الجديدة المعدلة مع نصوص التشريع الضريبي الذي يضع سقف 05 سنوات كحد اقصى لا يجب تخطيه لمثل هذه التثبيتات، مما يشكل فارق في قسط الاهتلاك بين الحالتين وبالتالي فارق في الالتزام الضريبي المترتب مما ينتج عليه ضريبة مؤجلة خصوم.

يمكن من خلال الملحق 02 حساب وتكوين الضريبة المؤجلة المترتبة، الجدول الموالي يوضح الفارق في مخصصات الاهتلاك المتكونة وأيضا حجم الضريبة المؤجلة المترتبة.

الجدول (01): الفارق في مخصصات الاهتلاك المتكونة وأيضا حجم الضريبة المؤجلة المترتبة.

الوحدة: الدينار الجزائري

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
قسط الاهتلاك المحاسبي A	34.117,2	34.117,2	34.117,2	34.117,2	34.117,2	34.117,2	34.117,2
قسط الاهتلاك الجبايي B	53.071,2	53.071,2	53.071,2	53.071,2	26.535,6	00	00
الفروقات المؤقتة C= A-B	18.954	18.954	18.954	18.954	-7.581,6	-34.117,2	34.117,2
تغيرات الفروقات	18.954	37.908	56.862	75.816	68,234.4	34.117,2	00
الضريبة المؤجلة C × 26%	4.928,04	4.928,04	4.928,04	4.928,04	-1.971,22	- 8.870,48	- 8.870,48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الملحق الثاني

بعد اعداد الجدول السابق تقوم المؤسسة بالتسويات التالية:

تقوم المؤسسة بالغاء قيد الاهتلاك لسنة 2015 كالتالي:

مدین	دائن	2015/12/31	مدین	دائن
2818154	6811814	اهتلاك التثبيتات (الـ) مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة الغاء قيد الاهتلاك لسنة 2015	53.071,2	53.071,2

تقوم المؤسسة باثبات وتسجيل القيد الجديد ويكون كالتالي:

مدین	دائن	2015/12/31	مدین	دائن
6811814	2818154	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة اهتلاك التثبيتات (الـ) تسجيل قيد الاهتلاك الجديد لسنة 2015	34.117,2	34.117,2

تقوم المؤسسة بحساب الفرق بين قسط الاهتلاك القديم والجديد (2,53.071 - 34.117,2 = 18954) يعتبر هذا الفرق اساس فرض الضريبة المؤجلة، وباعتبار ان معدل الضريبة على ارباح الشركات تساوي 26% تكون قيمة الضريبة المؤجلة ($18954 \times 0.26 = 4928.04$)

تقوم المؤسسة بتسجيل قيد اثبات الضريبة المؤجلة خصوم وفق القيد التالي:

مدین	دائن	2015/12/31	مدین	دائن
693	134	فرض الضريبة المؤجلة خصوم الضريبة المؤجلة خصوم تسجيل قيد اثبات الضريبة المؤجلة	4928.04	4928.04

2.4 الضريبة المؤجلة عن الفوائد المستحقة الدفع والفوائد المنتظرة التحصيل

من بين اسباب ظهور الضريبة المؤجلة الفوائد المستحقة والفوائد المنتظرة التحصيل المرتبطة بعدة دورات، هذا الارتباط بعدة دورات ينتج عنه في الاخير ضرائب مؤجلة، وفي حالتنا تظهر الوثائق الخاصة بديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) التابعة لولاية البويرة سنة 2012 ان الفوائد المحصلة على الاسهم المالية بلغت 7500.00 حسب التسجيل التالي:

مدین	دائن	2012/12/31	مدین	دائن
512	762	البنوك وحسابات الجارية عائدات الاصول المالية تسجيل قيد تحصيل الفوائد	7500	7500

ومنه كانت الضريبة المؤجلة خصوم لهذه الفوائد كالتالي: $7500.00 \times 19\% = 1425.00$ ويكون

التسجيل المحاسبي لها كالتالي:

مدین	دائن	2015/12/31	مدین	دائن
693	134	فرض الضريبة المؤجلة خصوم الضريبة المؤجلة خصوم تسجيل قيد اثبات الضريبة المؤجلة	1425	1425

3.4 الضرائب المؤجلة عن اعانات الاستغلال

إعانات الاستغلال عبارة عن مبالغ ممنوحة من الطرف الدولة الجماعات المحلية، لتعويض فقدان أحد إيرادات الاستغلال او تغطية بعض تكاليف الاستغلال التي من شأنها اضعاف المؤسسة بشكل كبير وتحدد استمراريتها، حيث تعتبر إعانات الاستغلال إعانات لا تدوم أكثر من دورة محاسبية واحدة عكس إعانات الاستثمار والتجهيز، كما انه لا يتم ادخال اعانات الاستغلال ضمن النتيجة الجبائية إلا في سنة تحصيلها فعلا، (حسوس، 2018/2017، صفحة 91) وفي حالتنا يظهر الملحق رقم 03 التسجيل المحاسبي للاعانة المستلمة من طرف الدولة لديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) التابعة لولاية البويرة سنة 2012 وكيفية تسجيل الضريبة المؤجلة الخاصة بها، حيث نلاحظ ان قيمة الاعانة المستلمة قدرت بـ 15.000.000.00 وباعتبار ان نسبة الضريبة على ارباح الشركات **IBS 19%** فان قيمة الضريبة المؤجلة خصوم في هذه الحالة تكون $15.000.000.00 \times 19\% = 2.850.000.00$

وعند استلام الاعانة في تاريخ لاحق يكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

مدین	دائن	1+N/12/31	مدین	دائن
512	441	البنوك الحسابات الجارية الدولة والجماعات المحلية، اعانات مطلوب استلامها استلام الاعانة	15.000.000.00	15.000.000.00
134	693	الضريبة المؤجلة خصوم فرض الضريبة المؤجلة خصوم تسوية الضريبة المؤجلة	2.850.000.00	2.850.000.00

4.4 الضريبة المؤجلة عن الاحالة عن التقاعد

ينتج هذا النوع من خلال الاعتراف ببعض المصاريف لغايات المحاسبة المالية وتخفيضها من ارباح الدورة الجارية، وتأجيل الاعتراف بها لغايات ضريبة للفترات القادمة. (بكار، صفحة 185) يظهر في الملحق رقم 04 الفرق بين مبلغ المؤونة المخصص للتقاعد في كل من سنتي 2014 و 2015 في مؤسسة الرياض سطيف، حيث نلاحظ ان الفرق بين مبلغ المؤونة المخصص للتقاعد كان 3.103.168,32، ومنه

ينتج عن هذا الفرق ضريبة مؤجلة عن الاحالة عن التقاعد وتحسب كما يلي: $(3.103.168.32 \times 26\%) = 806823,76$ ، ويكون تسجيل المحاسبي لها:

مدین	دائن	2015/12/31	مدین	دائن
133	692	الضريبة المؤجلة أصول فرض الضريبة المؤجلة أصول تسجيل قيد اثبات الضريبة المؤجلة	806823,76	806823,76

5.4 الضريبة المؤجلة عن فارق إعادة التقييم

ينص النظام الضريبي الجزائري على وجوب تقييد فائض القيمة المتأتي من إعادة تقييم الأصول الثابتة عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي في النتيجة الجبائية في اجل أقصاه خمس سنوات، (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 43) كما يقيد فائض مخصصات الإهلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة، ففي حالة ديوان الترقية والتسيير العقاري (OPGI) اظهرت الوثائق وجود ارض مقتنات في 2000/01/02 بمبلغ 27.533.641,09 دج (الملحق رقم 05)، حيث قرر مجلس ادارة المؤسسة اعادة تقييمها سنة 2012 لتصبح قيمتها الحقيقية 68.834.102,73 دج، مع العلم ان نسبة الضريبة على ارباح الشركات 19%، فمن خلال هذه المعلومات نستطيع ايجاد الضريبة المؤجلة في هذه الحالة وذلك بطرح المبلغ الحقيقي بعد اعادة التقييم من مبلغ الشراء لنجد (68.834.102، 73 - 27.533.641,09 = 41.300.461,64) المبلغ الناتج هنا عو الوعاء لحساب الضريبة المؤجلة والتي تقدر قيمتها بـ $(41.300.461,64 \times 0.19 = 7.847.087,7116)$ وهو مبلغ الضريبة المؤجلة هنا ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

قيد اعادة تقييم الاراضي

مدین	دائن	2012/12/31	مدین	دائن
211	105	الاراضي فارق اعادة التقييم اعادة تقييم الاراضي	41.300.461,64	41.300.461,64

قيد الضريبة المؤجلة

مدین	دائن	2012/12/31	مدین	دائن
105	134	فارق إعادة التقييم الضريبة المؤجلة خصوم اثبات الضريبة المؤجلة خصوم	7.847.087,7116	7.847.087,7116

6.4 الضريبة المؤجلة عن الخسائر الجبائية القابلة للتحويل

يمكن للمؤسسة ان تحقق عجزا في نتيجة السنة المالية الحالية، في هذه الحالة يمكن للمؤسسة اقتطاع هذا العجز من نتيجة السنة الموالية، وان لم تغطي نتيجة السنة المالية هذا العجز يمكن ترحيله الى غاية السنة الرابعة الموالية لسنة تحقيق العجز، (المديرية العامة للضرائب، 2019، صفحة 35) وهذا ما يؤثر على النتيجة الجبائية للمؤسسة فتظهر خسارة رغم ان النتيجة المحاسبية للسنوات الموالية لسنة العجز كانت قد حققت ربح محاسبي، الا انه غير خاضع جبائيا، حيث الملحق رقم 06، جدول حسابات النتيجة للمؤسسة الوطنية للصناعات الالكترونية للسنتين 2014 و2015 حيث نلاحظ ان النتيجة كانت خسارة بقيمة (365.199.230,59) لسنة 2014 بينما حققت سنة 2015 نتيجة ربح 27.935.415,63.

من هنا يمكن حساب الضريبة المؤجلة في لسنة 2014 كمايلي، علما ان معدل الضريبة على ارباح

الشركات 19%:

السنة	2014	2015
النتيجة	-365199230,59	27935415,63
الخسارة المحولة للدورات اللاحقة	-365199230,59	337263814,96-
الضريبة المؤجلة أصول	69387853,8121	64080124,8424
الضريبة المستحقة	//	//

ويكون التسجيل المحاسبي لسنة 2014 كمايلي:

مدین	دائن	2014/12/31	مدین	دائن
133	692	فرض ضرائب مؤجلة أصول ضريبة مؤجلة أصول ضريبة مؤجلة عن خسارة السنة	69387853,8121	69387853,8121

مدین	دائن	2015/12/31	مدین	دائن
692	133	فرض الضريبة المؤجلة أصول الضريبة المؤجلة أصول الغاء ضريبة مؤجلة عن خسارة السنة 2014	69387853,8121	69387853,8121

7.4 ضرائب مؤجلة عن العطل المدفوعة الاجر

يحق لجميع الموظفين الحصول على إجازة مدفوعة الأجر بمجرد عملهم لمدة لا تقل عن فترة خلال السنة المرجعية. بالنسبة للمؤسسة، يفرض هذا الحق في الإجازة المدفوعة التزاماً مالياً يجب أن يسجل في الدفاتر المحاسبية. (OUARAB , 2013/2014, p. 61) يتم الاعتراف بالإجازات المدفوعة مالياً عند الدفع الفعلي، أي هي عبارة عن اعباء يعترف بها في الدورة الحالية وتتحقق فعلاً في الدورة اللاحقة، وهذا ما يجعل ادارة الضرائب لا تعترف بهذه الابعاء الا في الدورة التي تقتطع فعلاً وهو ما ينتج عنه ضريبة مؤجلة.

مدین	دائن	2012/12/31	مدین	دائن
631	428	أجور المستخدمين المستخدمين، اعباء واجب دفعها اثبات مبلغ العطل المدفوعة الاجر	1896630,68	1896630,68
692	133	فرض ضريبة مؤجلة أصول الضريبة المؤجلة أصول اثبات ضريبة مؤجلة	360359,83	360359,83

وعند دفع اجور العطل في السنة المقبلة 2013 نسجل القيد التالي:

مدین	دائن	2013	مدین	دائن
428	512	المستخدمين، اعباء واجب دفعها البنوك والحسابات الجارية تسديد مبلغ العطل المدفوعة الاجر	1896630,68	1896630,68

360359,83	360359,83	2013/12/31	692	133
		الضريبة المؤجلة أصول فرض ضريبة مؤجلة أصول اثبات ضريبة مؤجلة		

5. الخاتمة:

بعد ان رأينا كيفية تسجيل الضرائب المؤجلة أصول وخصوم في السجلات المحاسبية للمؤسسات يمكن الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات كالآتي:

النتائج، خلص البحث لمجموعة من النتائج ابرزها.

- النظام المحاسبي المالي يستجيب لمتطلبات القياس والافصاح عن الضرائب المؤجلة في القوائم المالية، ولا يجد المهنيين في الجزائر صعوبة مع النظام المحاسبي المالي، بقدر ما يجدون صعوبة في فهم فلسفة وآلية عمل الضرائب المؤجلة (من حيث الاعتراف والقياس والافصاح).
- تعطي الضريبة المؤجلة الصورة الصادقة للمركز المالي للمؤسسة.
- صعوبة استخدام الضريبة المؤجلة في بعض أو كل المؤسسات لعدم إتقانها وكذلك عدم تقييدها بالشكل الصحيح رغم سهولة مبدئها وتسهيل إدارة الضرائب لهذا النوع من المحاسبية وتبنيها للضريبة المؤجلة ولكن بصورة غير مباشرة.
- تساعد المعالجة المحاسبية لضرائب المؤسسة على معرفة مالها وما عليها من التزامات وحقوق تجاه الدولة.
- اهم العمليات المحاسبية التي تؤدي الى ظهور الضرائب المؤجلة هي: (الإهلاكات، مؤونات الأعباء، لخسائر الجبائية القابلة للتحويل، فوارق إعادة التقييم، الفوائد المستحقة، اعانات الاستغلال، عمليات تجميع الحسابات، معاملات دفع الأسهم، خسائر المرحلة، عباء وايرادات الدورات السابقة...)

التوصيات، تم الخروج بمجموعة من التوصيات من بينها:

- العمل على تكييف النظام الجبائي والتشريعات الجبائية الجزائرية مع النظام المحاسبي المالي والمعايير الدولية لخلق التجانس وتقليص التباعد والتعارض.
- إجراء دورات تكوينية للمهنيين في المجال المحاسبي والجبائي عن الضريبة المؤجلة.

6. قائمة المراجع:

- Lev, B., & Doron, N. (2004, 10 01). Taxable Income, Future Earnings, and Equity Values. *The Accounting Review*, 79(04). doi:https://doi.org/10.2308/accr.2004.79.4.1039
- SOUGIANNIS, T., & AMIR, E. (2010, 04 20). Analysts' Interpretation and Investors' Valuation of Tax Carryforwards. *Contemporary Accounting Research*, 16(01). doi:https://doi.org/10.1111/j.1911-3846.1999.tb00572.x
- صديق حسوس. (2018/2017). تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على الضرائب المؤجلة في ظل التشريع الضريبي الجزائري - دراسة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. الجزائر: جامعة المسيلة.
- Azouani, n., & Saihi, Y. (2013, 01). Le risque financier lié au processus de la constatation des impôts différés dans les groupes Algériens Illustration à partir du cas du groupe industriel ENCC. *AL-IJTIHED*, 02(01). Récupéré sur <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/7712>
- Conseil National de la Comptabilité. (s.d.). *LES IMPOTS DIFFERE*. ministère des Finances. Consulté le 07 15, 2020, sur www.cnc.dz
- Heyse, N. (2015/2016). L'impact du régime des impôts différés lors de l'établissement des états financiers, en Belgique, au Luxembourg, et sur base de l'IAS 12 : Impôts sur le résultat. *Mémoire de Master en Sciences de gestion Louvain School of Management*, 32. Consulté le 07 15, 2020, sur <http://hdl.handle.net/2078.1/thesis:7234>
- KHERBACHI, S. (2019, 12). The Effect of Deferred Tax Expenses on Firm Performance : Case. *Journal of Financial, Accounting and*, 06(03), 597-612. Retrieved from <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/110402>
- OUARAB, A. (2013/2014). L'application Des Impôts Différés En Algérie Etude De Cas Office Promotionnel Et De Gestion Immobilière OPGI De Bouira. *Mémoire de Master en sciences de gestion*, 61.
- المادة 134.2 من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق 26 يوليو 2008. (2009). قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. *الجريدة الرسمية* (19)، صفحة 18.

- المديرية العامة للضرائب المديرية العامة للضرائب. (2019). قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادتين 185 و186. الجزائر: وزارة المالية.
- بلخير بكاري. (بلا تاريخ). دروس في المحاسبة المعمقة حسب النظام المحاسبي المالي (SCF). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- سعيد عبد الغني ثامر . (2004). أسلوب مقترح لمحاسبة ضرائب الدخل في القوائم المالية- دراسة الميدانية، رسالة ماجستير في المحاسبة. 24.

7. الملاحق

الملحق رقم 01

LE BUREAU D'ACTIF

RIAD SETIF/SPA

ESTIMATION DE LA DUREE D'UTILITE (UTILISATION) IMMOB. AU 31 12 2015

DESIGNATION : POINTEUSE A EMPREINTE DIGITALE		NUMERO DE COMPTE	2181530
CODIFICATION	0000002678	VALEUR D'ORIGINE	265 356,00
DUREE D'USAGE D'AMORTISSEMENT (INITIALE)		5 ANS	DUREE ECONOMIQUE FOURNIE PAR LE FOURNISSEUR

I - INDICES INTERNES

1- Critères physiques (usure attendue de l'actif)	Très bon état	Bon état	Moyen	Mauvais état
A) Quel est l'état externe de l'actif ?	☒	☐	☐	☐
B) Quel est l'impact de l'utilisation prévue par l'Entité sur l'usure physique de l'actif ?	Normal	accélééré	Long	Absence d'information fiable
C) Y a-t-il une politique de maintenance et de réparation de l'actif ?	Oui	Non	☒	Absence d'information fiable
D) L'actif a-t-il été déjà rénové ?	Totale	Partielle	☒	
E) Y a-t-il un programme pour sa rénovation future ?	Oui	Non	☒	
F) Y a-t-il un programme pour son remplacement ou de cession de d'actif ?	Coché	Date	☒	

2- Utilisation réelle attendue de l'actif	Normal	accélééré	Long	Absence d'information fiable
G) Comment l'actif a déjà été utilisé ?	☒	☐	☐	☐
H) Quel est le degré d'utilisation actuelle ?	☒	☐	☐	☐
I) Quel est le degré d'utilisation future ?	☒	☐	☐	☐

II - INDICES EXTERNES

3 - Obsolescence de l'actif	Oui	Non	Absence d'information fiable
J) Y a-t-il un indice d'une évolution technique, technologique ou commerciale, indiquent l'obsolescence de l'actif ?	☐	☒	☐

III-DUREE D'UTILISATION D'UN ACTIF SIMILAIRE

	Oui	Non	Absence d'information fiable
K) Existe t-il un actif similaire ?	☒	☐	☐
L) L'actif provient du même Fabricant ?	☒	☐	☐
M) L'actif est-il de la même technologie ?	☒	☐	☐
N) Est-ce que l'actif similaire a été utilisé ou utilisé dans des conditions normales ?	☒	☐	☐

IV-DUREE D'UTILITE RETENUE PAR LA COMMISSION TECHNIQUE

(La Commission DOIT retenir une seule durée)

V- REMARQUES EVENTUELLES DE LA COMMISSION TECHNIQUE

1)Durée actif similaire

3)Durée fournie par le fournisseur

4)Durée des données de l'actif

الملحق رقم 02

MAP SETIF/SPA

PLAN D'AMORTISSEMENT SUIVANT LA DUREE D'UTILITE " POINTEUSE A EMPREINTE DIGITALE"

COMPTE	2181530
VALEUR D'ORIGINE	265 356,00
DUREE D'USAGE	5 ANS
DUREE D'UTILITE	7 ANS
VNC A REPARTIR SUR 7,5	238 820,40

Exercices	1 ^{er} cas Plan d'amortissement initial suivant la durée d'usage (5 ans)		2 ^{ème} cas Plan d'amortissement suivant la nouvelle durée d'utilité (7 ans)		Supplément des dotations à réintégrer fiscalement par exercice	Supplément des dotations à déduire fiscalement par exercice
	Dotations (A)	VNC	Nouvelles Dotations bassées sur la VNC au 31/12/14 (B)	VNC	(A)- (B)	(A)- (B)
14/07/2014	26 535,60	238 820,40	26 535,60	238 820,40		
2015	53 071,20	185 749,20	34 117,20	204 703,20	18 954,00	
2016	53 071,20	132 678,00	34 117,20	170 586,00	18 954,00	
2017	53 071,20	79 606,80	34 117,20	136 468,80	18 954,00	
2018	53 071,20	26 535,60	34 117,20	102 351,60	18 954,00	
2019	26 535,60	0,00	34 117,20	68 234,40		-7 581,60
2020			34 117,20	34 117,20		-34 117,20
30/06/2021			34 117,20	0,00		-34 117,20
Total	265 356,00		265 356,00		75 816,00	-75 816,00

الملحق رقم 03

OPGI BOUIRA

BOUIRA

BOUIRA



PAGE:2

EDITION DU 23/04/2014 9:23

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	90-OPERATIONS DIVERSES
PIECE	000009
FOLIO	13
DATE	31/12/12
LIBELLE	CONST-PROV-SUBV-ETAT 2012

COMPTE/LIB. COMPTE	LIBELLE	DEBIT	CREDIT
441000 Etat et autres collectivités p	Etat et autres collectivités p	15 000 000,00	
748000 AUTRES SUB-D'EXPLOITAION ETAT	AUTRES SUB-D'EXPLOITAION ETAT		15 000 000,00
693000 IMP-DIFF- PASSIF	IMP-DIFF- PASSIF	2 850 000,00	
134000 Impôts différés passif	Impôts différés passif		2 850 000,00
TOTAL GENERAL		17 850 000,00	17 850 000,00

الملحق رقم 04

ERIAS SETIF / SPA
SOCIETE MERE
Exercice 2015

DATE: 02/02/2016
JRE: 10.48
JE: 1

PIECE COMPTABLE

Décembre

N°: 000058

Journal: 12 OPERATIONS DIVERSES
Date: 31/12/2015
Référence: PROV IDR
Libellé: REAJUSTEMENT INDIMNITE DEPART EN RETRAITE

Lig	Compte	Tiers / CC / C.Bqe	Projet	VTR	Libellé	Debit	Crédit
001	6871530		90A		REAJUSTEMENT INDIMNITE DEPART EN RETRAITE	3 103 168,32	
002	1530000		90A	PR1	REAJUSTEMENT INDIMNITE DEPART EN RETRAITE		3 103 168,32

الملحق رقم 05

OPGI BOUIRA
BOUIRA
BOUIRA



PAGE:2
EDITION DU 23/04/2014 9:23
EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

FICHE D'IMPUTATION COMPTABLE

JOURNAL	90-OPERATIONS DIVERSES
PIECE	000013
FOLIO	13
DATE	31/12/12
LIBELLE	CONST-REEV-TERRAIN EX 2012

COMPTE	LIB. COMPTE	LIBELLE	PCN75	DEBIT	CREDIT
211100	TERRAINS DE CONSTRUCTION	TERRAINS DE CONSTRUCTION	211100	41 300 461,63	
105000	Ecart de réévaluation	Ecart de réévaluation			41 300 461,63
105000	Ecart de réévaluation	Ecart de réévaluation		7 847 087,71	
134000	Impôts différés passif	Impôts différés passif			7 847 087,71
TOTAL GENERAL				49 147 549,34	49 147 549,34

الملحق رقم 06

ENIE SPA

ZI BP N° 101

N°

D'IDENTIFICATION: 099922002228978

LIBELLE	2014	2015
	2 404 230	
Ventes et produits annexes	748,48	2 570 097 865,99
Variation stocks produits finis et en cours	123 934 934,50	646 583 945,57
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE	2 528 165 683,88	3 216 681 811,56
	-1 681 890	
Achats consommés	343,69	-2 149 077 550,38
Services extérieurs et autres consommations	-223 109 286,19	-196 028 540,40
II-CONSUMMATION DE L'EXERCICE	-1 904 999 629,88	-2 345 106 090,78
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)	623 166 053,10	871 575 720,78
Charges de personnel	-737 020 267,57	-722 645 155,56
Impôts, taxes et versements assimilés	-43 141 458,77	-42 733 559,57
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	-156 985 673,24	106 197 005,65
Autres produits opérationnels	95 937 717,90	163 126 841,39
Autres charges opérationnelles	-58 093 972,19	-168 279 212,47
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	-321 709 223,72	-215 994 643,60
Reprise sur pertes de valeur et provisions	83 733 837,05	349 097 145,70
V- RESULTAT OPERATIONNEL	-357 127 313,60	234 147 136,73
Produits financiers	6 682 611,68	16 577 708,28
Charges financières	-16 996 086,31	-54 407 995,20
VI-RESULTAT FINANCIER	-10 312 574,73	-38 830 196,92
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)	-367 439 888,33	195 316 939,81
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires		
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	2 714 520 750,11	3 625 007 229,37
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-3 079 719 980,70	-3 597 071 809,74
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	-365 199 230,59	27 935 419,63
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE	-365 199 230,59	27 935 419,63

دور الإبداع التكنولوجي في تحسين القدرة التنافسية للدولة وتحقيق التنمية المستدامة

The Role of Technological Innovation in Improving Competitiveness of the State and Achieving Sustainable Development.عمير حياة*، جامعة الأغواط (الجزائر)، am.hayat@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/28

تاريخ القبول: 2021/08/16

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تناولنا في هذه الدراسة موضوع الإبداع التكنولوجي ودوره في تحسين القدرة التنافسية للدولة وانعكاس ذلك على التنمية المستدامة، إذ أن أحد متطلبات التطور والحفاظ على المركز الريادي في الاقتصاديات الحديثة يكون من خلال الإبداع التكنولوجي الذي يؤثر على كفاءة استغلال الموارد في الاقتصاد وبالتالي على الإنتاجية وعلى التكاليف والمزايا التنافسية ويقدم حلولاً ملموسة للتنمية المستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإبداع التكنولوجي يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد ويؤثر بالتالي على الإنتاجية حيث يؤدي تحسينها إلى تحسن تنافسية الاقتصاد والتي تعتبر إحدى محددات النمو المستدام.

كلمات مفتاحية: إبداع تكنولوجي، تنافسية دولية، تنمية مستدامة، تنمية اجتماعية.

تصنيفات JEL: O10 ، O31 ، Q01

Abstract:

In this study, we discussed the issue of technological innovation and its role in improving competitiveness of the state and its reflection on sustainable development, as one of the requirements of development and maintaining the leading position in modern economies is through technological innovation that affects the efficiency of resource exploitation of economy and thus on productivity, costs and competitive advantages. It also provides concrete solutions for sustainable development - economic, social and environmental. The study found that technological innovation allows for optimal use of resources and thus affects productivity as its

amelioration improves the competitiveness of the economy which is considered as one of the determinants of sustainable growth.

Keywords: technological innovation, international competitiveness, sustainable development, social development.

keywords; keywords; keywords; keywords; keywords.

Jel Classification Codes: O10 ، O 31 ، Q01

1. مقدمة:

تعددت التحديات التي تواجه الدول وعلى جميع المستويات في عالم يزداد انفتاحاً وتأثراً بالتغيرات المحيطة به، وقد أخذ مفهوم التنافسية في اقتصادنا المعاصر يؤدي دوراً هاماً في صياغة التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول والشركات في عالم يزداد ترابطاً وتشابكاً واندفاعاً نحو التنافس والتمايز وكسب النفوذ والأسواق، وأصبح الاهتمام بالتنافسية ضروري من أجل الارتقاء بالشركات والدول وتعزيز القدرات إلى مستوى أفضل .

ومن المعلوم أن التنافسية وسيلة رئيسية لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة والنامية ووسيلة لرفع إنتاجية الموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو مادية.

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى ب: التنمية المستدامة، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث.

وفي ظل هذه التحولات التي يشهدها العالم الاقتصادي، وتداعيات اقتصاد المعرفة أصبحت المعارف والعلوم هي المصدر الأهم للميزة التنافسية، مما أوجب الاهتمام البالغ بعامل الإبداع التكنولوجي الذي يعتبر أحد أهم الدعائم الأساسية في بناء وتعزيز تنافسية المؤسسات والدول، باعتباره الرابط بين مستوى الموارد البشرية والمستوى المعرفي والعلمي وهو بذلك يعكس مدى تقدم نشاطات البحث والتطوير ومسايرة التكنولوجيات والتقنيات الحديثة للتأقلم مع تغيرات المحيط وتطوراتها.

ويعتبر الإبداع المحرك الديناميكي لعجلة التنمية الاقتصادية، وله تأثير واضح على رفع الإنتاجية كما ونوعاً نتيجة لإدخال أساليب تقنية متطورة وجديدة تهدف إلى خلق منتجات أكثر كفاءة تؤدي إلى الارتفاع من مستوى المنافسة واحتلال موقع متميز في السوق الدولية مما يعود بالإيجاب على الدخل الوطني وزيادة

مستويات التطور والرقي والاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وغزو الأسواق الدولية وتحقيق عوائد أعلى وبالتالي زيادة الاستثمار والإنفاق على البحث والتطوير فتتحدد دورة النشاط الاقتصادي.

تساهم التكنولوجيا في تحقيق التنمية المنشودة خاصة عندما تستخدم كوسيلة لتنمية قدرات الإنسان وتمكينه من السيطرة على الطبيعة وتحقيق الوفرة الإنتاجية.

من ذلك جاءت إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

كيف يساهم الإبداع التكنولوجي في تحقيق التنافسية وتعزيز التنمية المستدامة؟

وللإجابة على الاشكالية نستعين بالفرضية التالية:

يساهم الإبداع التكنولوجي في تحقيق التنافسية وتعزيز التنمية المستدامة؟

ونهدف من خلال هذا البحث بشكل أساسي الى إبراز الدور الفاعل للإبداع التكنولوجي في تحريك وقيادة التنافسية على مستوى المؤسسات والدول وآثاره الإيجابية على استدامة التنمية وتطوير الاقتصاديات وتحقيق المستوى المعيشي المطلوب والمحافظة على البيئة.

وتتم هذه الدراسة ضمن المحاور الرئيسية التالية:

1- ماهية التنافسية الدولية ومؤشراتها.

2- التنمية المستدامة وأبعادها.

3- الإبداع التكنولوجي: المفهوم، الخصائص والمحددات.

4 - الإبداع التكنولوجي وعلاقته بالتنافسية والتنمية المستدامة.

الدراسات السابقة:

1- الجوزي جميلة. (2011). دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية (بتصرف). مجلّة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 284-285. اعتبرت الباحثة أن الإبداع التكنولوجي يمثل أحد مقومات القدرة التنافسية، حيث يقوم على أساس تقديم الجديد وتحقيق القيمة المضافة وتحقيق التفوق الذي يضمن للمؤسسات والدول التميز والريادة، فبحثت علاقة الإبداع التكنولوجي بالبحث والتطوير محددة واقع البحث العلمي في الدول العربية محددة مدخلاته ومعوقاته، ثم تعرضت لأهمية الإبداع التكنولوجي في دعم التنافسية في الدول العربية محددة موقع الدول العربية في مؤشرات الإبداع والتنافسية، ثم الحديث عن سبل النهوض بالأداء المعرفي والإبداعي العربي، وتوصلت إلى أن الدول العربية الخليجية الستة وتونس احتلت الصدارة في مؤشرات الإبداع والتنافسية وعلى بقية الدول العربية الأخرى مواصلة الإصلاحات خاصة المتعلقة بالتعليم بما يعزز عامل الابتكار والتقدم العلمي.

2- حامد نور الدين، وبن عربية مونية. (2015). دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، المجلد:6، العدد، 14، 2015، ص ص: 83-85. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة. تعاظمت أهمية الاقتصاد المبني على المعرفة، فقوة أي اقتصاد مبنية على مدى تقدمه التكنولوجي ومع التقدم التكنولوجي ظهر فكر يناادي بضرورة الاهتمام بالبيئة خاصة بعد ازدياد مصادر التلوث وآثاره الخطيرة، وهو التنمية المستدامة، وحاولت هذه الورقة توضيح كيف يمكن للإبتكار التكنولوجي أن يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، فعرف الابتكار التكنولوجي وأنواعه ومراكزه، ثم تعرض لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة والادارة البيئية ومتطلباتها ثم لمساعدة الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة .

3- رومان أسماء. دراسة للعوامل المؤشرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة 2007-2013. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . بسكرة، العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة. (2013-2014). تمحورت إشكالية البحث: ما هي أهم العوامل التي يمكن أن تؤدي الى تحسين تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية؟ وتهدف هذه الدراسة الى الإلمام بالجوانب النظرية للتنافسية الدولية ودراسة أهم مؤشرات ومحاوله تحليل الوضعية التنافسية للجزائر ومعرفة نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد الجزائري و كذا تتبع ترتيب الجزائر في المؤشرات الصادرة عن المنتدى العالمي و تقرير التنافسية العربية و البنك العالمي.

وقد وقفت الدراسة على بعض النتائج نذكر منها: تتمثل أهم أوجه القصور في تنافسية الاقتصاد الجزائري في ضعف ديناميكية نشاطه الإنتاجي خارج المحروقات، وضعف بيئتها الاستثمارية التي تتميز بالعديد من العراقيل والعوائق وخلصت في النهاية أن تنافسية الاقتصاد الجزائري ضعيفة عالميا وعربيا ، وذلك لتمثيلها السلبي في كل المؤشرات ما عدا مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي.

2- ماهية التنافسية الدولية:

2.1- تعريف التنافسية الدولية: تعددت التعاريف واختلفت منها:

2.1.1- تعريف التنافسية على مستوى الدول: يختلف تعريف التنافسية الدولية حسب درجة تطور الاقتصاد، فيما إذا كانت دولة متقدمة أم دولة نامية فالتنافسية لدى الدول المتقدمة تعني قدرتها على الحفاظ على موقعها الريادي في الاقتصاد العالمي من خلال الإبداع والابتكار، وذلك بعد أن قامت بتحقيق الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، أي أنها وصلت إلى مستويات مرتفعة من الإنتاجية، ولم يتبق أمامها في تحقيق النمو المستدام إلا الاعتماد على الابتكار، أما بالنسبة للدول النامية فالتنافسية تعني قدرتها على النمو والحصول على حصة سوقية في المجالات التي تتوفر فيها فرصة لتحويل الميزات النسبية التي تملكها إلى مزايا تنافسية، بالإضافة الى إيجاد المزيد من

المزايا التنافسية، عبر تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والسياسات الاقتصادية المناسبة (للتنافسية، 2011، صفحة 4).

حسب Laura D'andrea Tyson فإن: التنافسية هي قدرتنا على إنتاج منتجات وخدمات تنجح في اختبار المنافسة الدولية في حين يتمتع مواطنونا بمستوى معيشة متنام ومستديم على حد سواء (رجم و عياري، 2002، صفحة 13)

وهي قدرة البلد على توليد نسبي لمزيد من الثروة بالقياس إلى المنافسة في الأسواق الدولية، وإيجاد منتجات قابلة للتسويق جديدة وعالية الجودة، وسرعة إيصالها إلى الأسواق وبسعر معقول، و رغب المشتري بشرائها في أي مكان في العالم (D, 2004, p. 343).

- تعريف معهد التنافسية الدولية: يرى معهد التنافسية الدولية أن القدرة التنافسية للبلد تتوقف على ما يلي (وديع، 2003، صفحة 6) أن ينتج أكثر وأكفاً نسبياً، ويقصد بالكفاءة:

تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقنية والتنظيم؛ ارتفاع الجودة: وفقاً لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج؛

الملائمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

أن يبيع أكثر من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة وبالتالي ذات قيمة مضافة عالية في السوقين الخارجية والمحلية، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل وطني أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى المزايا النسبية.

تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي: تعني التنافسية الدولية قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالالتزامات الدولية، وهناك تعريف آخر للمنتدى " تتمثل التنافسية الدولية في القدرة المستمرة على تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في دخل الفرد الحقيقي مقاساً بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (forum, 1997, pp. 7-14)

- تعريف تقرير التنافسية العربية 2012: ينطلق تقرير التنافسية العربية من أن التنافسية تعني الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات الأجنبية (للتخطيط، 2003، صفحة 3)

وتشير الفكرة في هذه الحالة إلى أن التنافسية نسبية وليست مطلقة، بمعنى أن الدولة لا يمكن أن تكون لها تنافسية عالية في صناعة أو قطاع معين بشكل مطلق، وإنما ستكون لها تنافسية مقارنة بالدول الأخرى أو بالنسبة للسلع الأجنبية في السوق العالمية ويعتبر المعهد أن قطاعي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مجالات تطوير تنافسية الدول العربية وجعلها قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاهية للأفراد بتحسين مستوى معيشتهم.

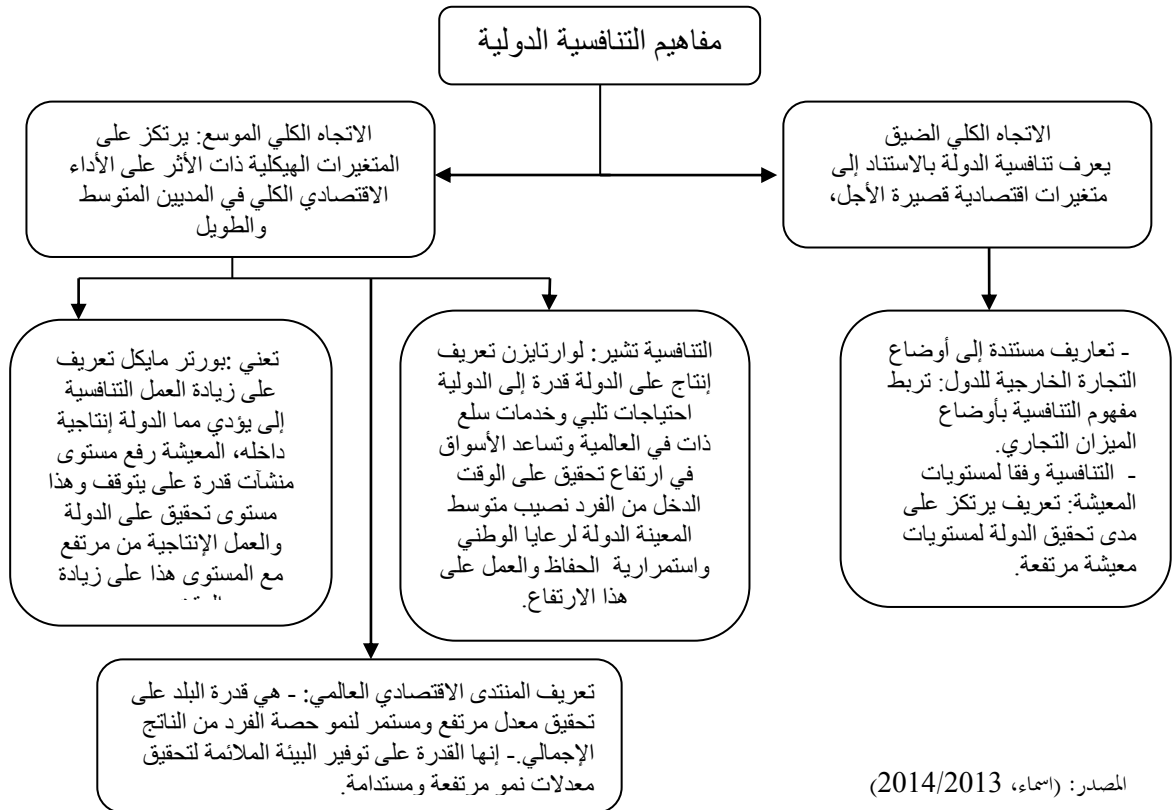
تتشترك أغلب التعاريف السابقة في نقاط معينة، تتمثل في:

قدرة المؤسسات على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بمنتجات عالية الجودة وبتكاليف أقل، ويظهر ذلك في تحسين الناتج الداخلي الخام والذي بدوره يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للمواطنين؛ التنافسية ما هي إلا واحد من محددات النمو؛

هناك ارتباط وثيق بين الدخل ومستوى التنافس الإجمالي؛

تنافس الأقطار فيما بينها على حصص مستدامة في الأسواق مثلها في ذلك مثل المؤسسات.

شكل رقم: 01 مفاهيم التنافسية



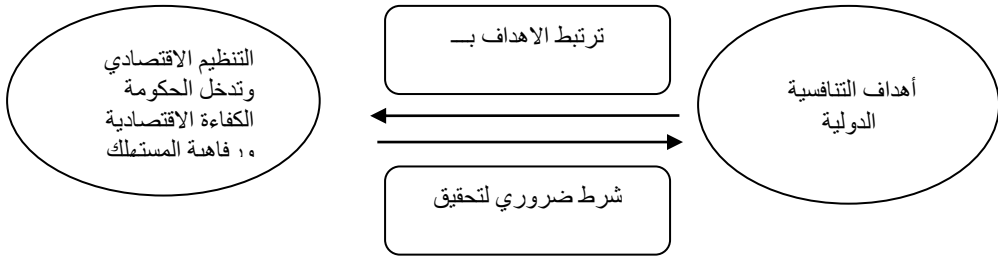
المصدر: (اسماء، 2014/2013)

2.2 - أهداف التنافسية الدولية:

تهدف إلى تشجيع المنافسة، وخلق البيئة المناسبة للتنافسية في الأسواق المحلية والعالمية، وذلك من خلال تعزيز مستوى المنافسة السوقية وتحقيق الفاعلية في توظيف الموارد، وعدالة الدخول إلى الأسواق والخروج منها، بالإضافة إلى حماية المستهلك من الاحتكار، ويتم تحقيق تلك الأهداف من خلال جملة من العناصر، أهمها (اسماء، 2014/2013، الصفحات 25-26)

- الاستفادة من الفرص التي توفرها تنافسية الدول لتحقيق النمو الدائم والرفاهة.
- القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في بيئة دولية أصبح شعارها البقاء للأفضل.
- تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءاتها.
- تطوير التقنية والنهوض بالعنصر البشري.
- تحسين بيئة الأعمال واجتذاب راس المال الأجنبي.
- مواجهة التحديات الاجتماعية في سباق العولمة والمتمثلة في تزايد معدلات البطالة والفقر والتهميش.
- خلق القدرة على التصدير.
- الاستخدام الكفاء لعوامل الانتاج نحو الدولة وزيادة الإنتاجية.
- القدرة على استيعاب واستخدام وتطوير التكنولوجيا لتخفيف تكاليف الانتاج وتحسين جودة المنتج وابتكار منتجات جديدة.

شكل رقم : 02 ارتباط أهداف التنافسية الدولية بالسياسات الحكومية



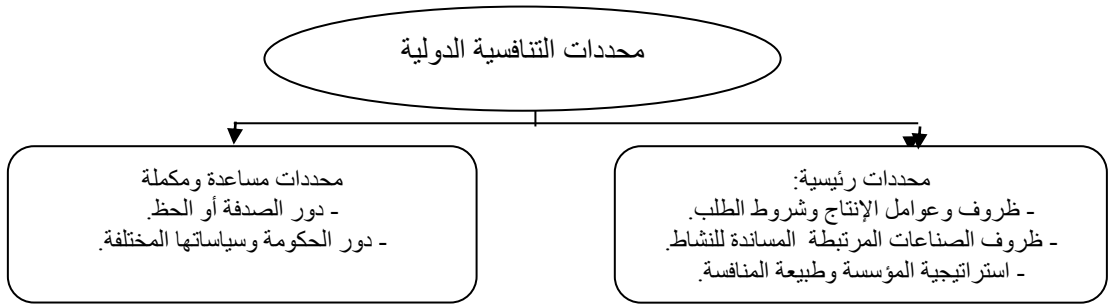
المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على المراجع السابقة.

2.3 - أنواع التنافسية: يمكن أن نميز بين ما يلي: (وديع، 2003، صفحة 7)

- تنافسية التكلفة (السعر): يتمكن البلد ذو التكلفة الأرخص من تصدير السلع بصورة أفضل.
- التنافسية غير السعرية: وهي كل المكونات الأخرى غير السعرية في التنافسية.
- التنافسية النوعية: تشمل إضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الابتكارية، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات الجودة العالية والأكثر ملائمة للمستهلك يتمكن من تصدير السلع حتى ولو كانت أعلى سعرا من منافسيه.
- التنافسية التقنية، تتنافس المشروعات من خلال النوعية في الصناعات عالية التقنية.

2. 4 - محددات التنافسية الدولية: ترتبط التنافسية في مفهومها الحديث بإرادة الدولة التي تسعى إلى رفع إنتاجية الموارد المتاحة (بشرية أو مادية)، ويمكن مشاهدة دور الدولة الداعم للتنافسية من خلال العمل الذي قام به "مايكل بورتر" عن المزايا التنافسية للأمم، ففي محاولته لصياغة نظرية ديناميكية قادرة على تفسير نجاح الدول في المنافسة. فأمّا أن تكون معوقة أو محفزة للنجاح في المنافسة العالمية (اسماء، 2014/2013، الصفحات 29-32) وجزء منها يتعلق بالخصائص الداخلية للدولة ويمكن التحكم فيه والجزء الآخر يقع خارج نطاق الدولة ويصعب التحكم فيه، هذه المحددات هي:

شكل رقم: 03 محددات التنافسية الدولية

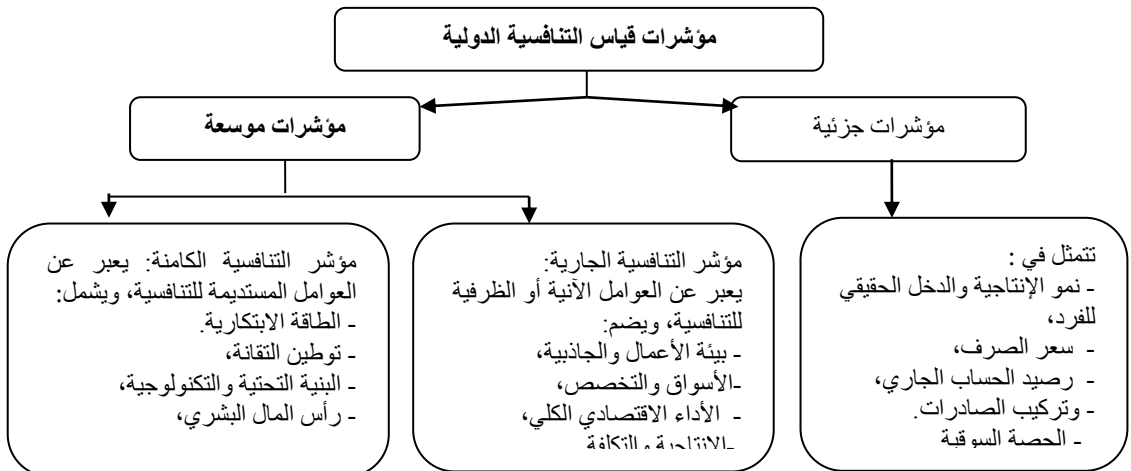


المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على: - (اسماء، 2014/2013، الصفحات 29-32)

- (طارق، 2013)

2. 5- مؤشرات التنافسية الدولية: تتعدد هذه المؤشرات لتشمل مؤشرات جزئية ومؤشرات مركبة؛ والتي توضح في مجملها أداء الاقتصاد الكلي لهذه الدول، نذكر منها:

شكل رقم: 04 مؤشرات قياس التنافسية الدولية



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على: - (محمد و الزهراء، 2016، الصفحات 3-6)

تتنافس الامم فيما بينها على نفس الشكل الذي تتنافس فيه الشركات وهناك العديد من المؤشرات المقترحة للتنافسية على مستوى البلد، ومن بينها ما يلي (اسماء، 2014/2013، الصفحات 41-45) :

- نمو الدخل الحقيقي للفرد والإنتاجية.

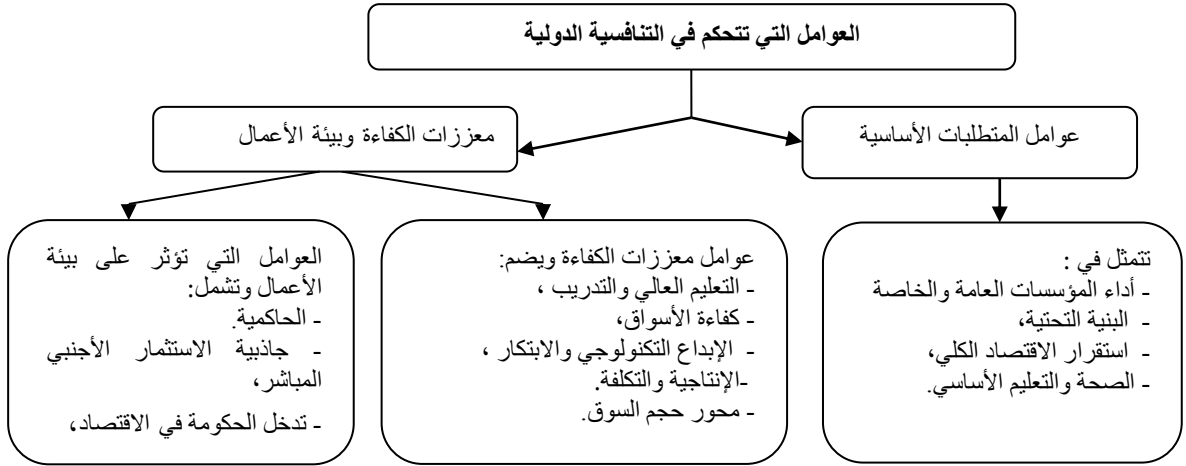
- النتائج التجارية: تقترح الدراسات المتخصصة ثلاثة مقاييس رئيسية للنتائج التجارية المواتية لبلد ما هي :فائض مطرد في الميزان التجاري، حصة مستقرة أو متزايدة من السوق الدولية، تطور تركيب الصادرات نحو المنتجات ذات الثقافة العالمية أو القيمة المضافة المرتفعة.

- سعر الصرف الحقيقي: يعتبر التغير في مؤشر الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية بالعملة نفسها أسلوبا لقياس القدرة التنافسية لاقتصاد بلد ما مقارنة باقتصاد آخ، فالزيادات في الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية تمثل انخفاضاً في القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مقارنة بالاقتصاد الخارجي، والعكس صحيح، ويعتبر تعدد تقلبات الأسعار لبلد ما مقارنة بالأسعار العالمية على أساس سنة معينة دليلاً على ضعف تنافسية البلد المعني؛

2.6. - العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية:

يمكن تحديد أهمها في عوامل المتطلبات الأساسية وعوامل معززات الكفاءة والعوامل التي تتحكم في بيئة الأعمال، والشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم : 05 العوامل التي تتحكم في التنافسية الدولية



المصدر: - (جميلة، 2011، الصفحات 281-284) - (الله، الصفحات 11-14)

- (للتخطيط، 2003، صفحة 45)

2.7 - سياسات تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد: هناك مجموعة من السياسات تساهم في تحسين القدرة

التنافسية، منها (سليمة، 2017، الصفحات 179-182)

- تنوع الاقتصاد.

- حوكمة الإدارة - تبني الحكم الرشيد -

- صناعة المعرفة.

- التحكم في الصناعة الرقمية" التكنولوجيا المتطورة.

- تأهيل المؤسسات الاقتصادية وفق المقاربات الدولية

3- التنمية المستدامة:

3.1. - ماهية التنمية المستدامة:

- لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم جديد للتنمية يسمى ب: التنمية المستدامة، وهي نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى (محمد ع.، 2009-2010، الصفحات 22-26).

- عرف الأستاذ أسامة الخولي التنمية المستدامة انطلاقاً من التقرير الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة بأنها: تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها...إنها عملية تغير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم (محمد ع.، 2009-2010، صفحة 24).

- وتعرف بأنها (تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ترجمة محمد كامل عارف، 1989، الصفحات 67-72): التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وهي تحتوي على مفهوم أساسي - :المفهوم (الحاجات) وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقر العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة، وفكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل.

- وهي عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط تلبي احتياجات الحاضر، دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد المجتمع، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع (الله و بوقرة ، 2009، صفحة 349).

- يمكن القول أن التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي، الاقتصادي والاجتماعي وتساهم في تحقيق أقصى قدر من النمو في كل نظام من هذه الأنظمة الثلاث . كما ينبغي اعتبارها عملية واعية معقدة طويلة الأمد وشاملة لكافة المجالات والأبعاد، غايتها الإنسان (توفير احتياجات حالية ومستقبلية) كما هو

شأن التنمية البشرية، إلا أنه يجب المحافظة على البيئة. فالتنمية المستدامة تشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، مما يؤدي إلى استحداث التكنولوجيا إلى تكنولوجيا خضراء صديقة للبيئة، كل هذا يتم ضمن حيز سياسي يمتاز بالمشاركة والرشد في اتخاذ القرارات، وبالتالي ضمان استدامة بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية (الهام، 2013-2014، الصفحات 66-67).

3. 2. - أبعاد التنمية المستدامة:

تتميز التنمية المستدامة بأبعاد متعددة ومختلفة تتداخل فيما بينها، وإن التركيز عليها من شأنه إحراز تقدم في تحقيقها، وتتمثل هذه الأبعاد في: الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية والسياسية، سنتطرق لها كالتالي (محمد ع.، 2009-2010، الصفحات 36-42) (الهام، 2013-2014، الصفحات 71-72):

أ- **البعد الاقتصادي:** يقصد به تحسين مستوى معيشة الأفراد، من خلال تلبية احتياجاتهم من السلع والخدمات، ويتمحور هذا البعد حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة.

ب- **البعد الاجتماعي:** في هذا المجال تبرز فكرة التنمية المستدامة في رفض الفقر والبطالة والفرقة التي تحد من حقوق المرأة، والهوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء و العدل الاجتماعي.

ج- **البعد البيئي:** يكتسي البعد البيئي أهمية كبيرة لأنه جاء لمعالجة علاقة التنمية بالبيئة، و يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل على أساس مستدام.

د- **البعد التكنولوجي:** يمكن تحقيق الاستدامة التكنولوجية من خلال الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة والتشريعات الزاجرة والعمل على الحد من انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وحماية تدهور طبقة الأوزون.

هـ- **البعد السياسي:** البعد السياسي هو الركيزة الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تجسيد مبادئ الحكم الراشد وإدارة الحياة السياسية بشكل يراعي ويضمن متركزات الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات وتنامي الثقة والمصادقية، وتولي السيادة والاستغالية للمجتمع بأجياله المتلاحقة .

4. - الإبداع التكنولوجي:

4. 1. - مفهوم الإبداع التكنولوجي:

عرف الاقتصادي Morin J سنة 1986 الإبداع التكنولوجي على أنه "وضع حيز التنفيذ أو الاستغلال تكنولوجيا موجودة، التي تتم في شروط جديدة وترجم بنتيجة صناعية (الهوري، 2011، صفحة 3) .

وعرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بأن: الإبداعات التكنولوجية تغطي المنتجات الجديدة والأساليب الفنية الجديدة، وأيضا التغييرات التكنولوجية المهمة للمنتجات وللأساليب الفنية، ويكتمل الإبداع التكنولوجي عندما يتم إدخاله للسوق (إبداع المنتج) أو استعماله في أساليب الإنتاج (إبداع الأساليب)، إذاً

الإبداعات التكنولوجية تؤدي إلى تدخل كل أشكال النشاطات العلمية، التكنولوجية التنظيمية، المالية والتجارية (OCDE, 1994, p. 4).

تعريف - Manuel d'Oslo: يهتم الإبداع بتقديم منتج جديد (سلعة أو خدمة) أو طريقة عمل جديدة أو طريقة تسويقية أو طريقة تنظيمية جديدة في ممارسات العمل، بحيث تتوافق مع جميع العمليات التنظيمية والمالية والتجارية التي تؤدي إلى تنفيذ الابتكارات (OCDE, 1994, pp. 54-55)

- يعرف محمد السعيد أوكيل الإبداع التكنولوجي بصورة دقيقة " هو تلك العملية التي تتعلق بالمستجدات الإيجابية التي تخص المنتجات بمختلف أنواعها وأساليب الإنتاج (السعيد، 1994، صفحة 33).

4. 2. - خصائص الإبداع التكنولوجي:

يمكن إبراز مجموعة من الخصائص التي يتميز بها الإبداع التكنولوجي، أهمها (عمر، 2013، صفحة 6) (الهوري، 2011، صفحة 3) :

- هو تطبيق معارف تكنولوجية فنية جديدة معترف بها أي مقبولة في السوق؛

- أن يكون الإبداع مرتبطا بالإنتاج والإنتاجية،

- هو عملية تفاعل مركبة،

يتطلب توفير موارد معتبرة سواء موارد مالية يحتاجها في مخابر البحث والتطوير والتنظيمات الفعالة للتسويق، كذلك موارد بشرية حيث يحتاج إلى مجموعة معتبرة من الكفاءات المتخصصة من حيث تكوينهم ومعرفتهم الفنية. يكون الإبداع التكنولوجي دون انتشاره في السوق محدود الفعالية والكفاءة، حيث يعتبر عامل أساسي في المنافسة. إن الجهود الإبداعية التي تؤدي إلى عدم التحكم في التكاليف ليست إبداعات تكنولوجية، والنقطة الأساسية هنا هي أن الإبداع التكنولوجي يحمل في طياته المنافسة في التكلفة النهائية.

4. 3 - محددات الإبداع التكنولوجي:

أهم المحددات التي يظهر دورها جليا في تحديد وتيرة الإبداع التكنولوجي هي (الطيب، 2005، صفحة 54) :

الإبداع التكنولوجي والعوامل الاقتصادية للإعلام، صرامة قوانين الملكية الفكرية، حجم المؤسسة وهيكلية السوق، التوزيع الجغرافي للمؤسسات، اتخاذ القرار داخل المؤسسات، الثقافة الوطنية للدولة، النظام المالي هل يحدد وتيرة الإبداع التكنولوجي، تراكم رأس المال البشري، الإجراءات التي تهدف إلى تقليص عدم المساواة، السياسة الحكومية.

4. 4. - مصادر وعوائق الإبداع التكنولوجي: (الهوري، 2011، الصفحات 3-6) و (عمر، 2013، صفحة 12) و (الطيب، 2005، الصفحات 52-54):

أ- المصادر: يمكن حصر مصادر المعارف المرتبطة بالإبداع التكنولوجي تقليديا في أربع:

- البحث والتطوير.

- اقتناء تكنولوجيات متطورة من الخارج.
- التعاون مع مؤسسات أخرى ومنظمات بحث.
- نشاطات أخرى مرتبطة بزيادة المعارف.

ب- العوائق: يمكن تقسيم هذه العوائق إلى ثلاث فئات اقتصادية، اجتماعية وتقنية:

على المستوى الاقتصادي: يمثل عائق قلة الموارد المالية أهم العوائق الاقتصادية التي تواجه عملية الإبداع التكنولوجي سواء على مستوى المؤسسات، الهيئات الحكومية أو الهيئات العلمية، كما يعتبر نقص المعلومات عن مستوى المخاطر الاقتصادية والمالية التي يمثلها إدخال إبداع تكنولوجي جديد إلى السوق، أو المخاطرة في الفرع الاقتصادي من أهم العوائق التي تقف في وجه الإبداع التكنولوجي، يمكن إضافة عامل التكاليف العالية للتجهيزات المستعملة في الإنتاج أو البحث، والتي تحول أو تحد من الإبداع التكنولوجي، كما أن هناك عوائق في هيكل السوق وحواجز الدخول.

على المستوى الاجتماعي: يتمثل أهم العوائق على المستوى الاجتماعي، هو الاتصال السيئ بين أقطاب المؤسسة (الإدارة، مساهمين، عمال، نقابة)، بحيث لا تتضافر جهودهم في اتجاه واحد مساعد على الإبداع التكنولوجي، بالإضافة إلى مدى تقبل المستخدمين لفكرة جديدة في الإنتاج ومستوى الاستعداد لدى إطارات المؤسسة للقيام بهذه المهمة لأنهم يرون فيها تهديداً لمناصبهم أو تخفيضاً في الأجور، لذلك يجب توعيتهم بضرورة الإبداع التكنولوجي لضمان مستقبل المؤسسة ولهم أيضاً.

على المستوى التقني: يمثل القيام بإبداع تكنولوجي مجازفة كبيرة تنطوي على عدة مخاطر سواء على المستوى التجاري، المالي أو التقني، إضافة إلى أن القيام بها يحتاج إلى يد عاملة تقنية مؤهلة وتكوين ملائم وخبرة كافية.

4.5 - قياس الإبداع التكنولوجي:

عادة ما تستعمل ثلاثة أنواع من القياسات الكمية للإبداع التكنولوجي (الهوري، 2011، الصفحات 7-8) و (الطيب، 2005، الصفحات 54-56):

نفقات البحث والتطوير: تستعمل بشكل واسع قيمة البحث والتطوير كمقياس للاستثمارات في الإبداع، ففي الولايات المتحدة الأمريكية تجبر المؤسسات التي لها ميزانيات معتبرة في البحث والتطوير على إظهار هذه القيمة في الميزانيات السنوية، بحيث تتوفر على فترات طويلة ولآلاف المؤسسات على معطيات مهمة تبين مدى اهتمام المؤسسات بالإبداع والإنفاق عليه وهل هو من الأولويات الإستراتيجية أم لا؛ وعند أنفاق المؤسسات مبالغ كبيرة في البحث والتطوير بصورة غير منتظرة فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة أسعار أسهمها بالبورصة.

أما في دول أخرى، فإن إظهار هذه القيم في الميزانية السنوية ليس إجباري، وهذا ما يسمح لبعض المؤسسات بإخفاء نفقات مهمة للبحث والتطوير على منافسيها، ونفس الشيء بالنسبة لبعض المؤسسات التي لا تنفق في مجال البحث والتطوير فتخفي ذلك عن نظر المستثمرين.

عدد براءات الاختراع: تعتبر قاعدة المعلومات المتعلقة بعدد طلبات براءات الاختراع وعددها الممنوح مصدرا مهما جدا للمعلومات عن الإبداع التكنولوجي، ويمكن أن يمثل عدد براءات الاختراع مؤشرا جيدا له باعتباره منتج البحث والتطوير.

يمكن لمعلومات براءات الاختراع أن تعطي معلومات مضللة في الجانب الاقتصادي، فأولا الإبداع التكنولوجي يخص تطبيق الأفكار والتكنولوجيات الجديدة بهدف تحسين الحياة البشرية وليس فقط إنتاج الأفكار، فعدد كبير من براءات الاختراع لا تعني بالضرورة مستوى عال من الإبداع التكنولوجي، وثانيا المؤسسات التي تمتلك تكنولوجيا جديدة، وتخشى من منافسيها تقوم بتطبيق ما يسمى بتشويش براءات الاختراع.

تعداد الإبداعات التكنولوجية: عبارة عن قائمة الإبداعات المتأتية من مختلف المؤسسات وتكون مستخلصة من تحقيق شامل، ويجب أن يمثل أحسن مصادر المعلومات لأنها تقيس بوضوح الإنتاج ويستطيع القائمون على التحقيق وضع قواعد إعداد مجمل المعطيات ويستهدفون المؤسسات، الصناعات أو الدول.

4. 6. - الآثار الاقتصادية للإبداع التكنولوجي: (الطيب ف.، 2009-2010، الصفحات 128-133): يمكن تقسيم هذه الآثار على النمو أو التنمية الاقتصادية إلى 5 أنواع:

الآثار على التكلفة النهائية: ويتعلق بالسعر الذي تباع به المؤسسة في السوق، وهنا نلخص حالتين: حالة ارتفاع حجم المخرجات: المهدف هنا زيادة الإنتاج ويتمثل دور الإبداع التكنولوجي في زيادة المردودية وتقوية العرض.

حالة تقليص التكلفة الأصلية للوحدة: والمهدف من ذلك هو تمكين المؤسسة من المنافسة ويكون دور الإبداع التكنولوجي هو زيادة عدد الوحدات المنتجة والإسراع في الانتاج مما يزيد من مردودية المؤسسة وترشيد العملية الإنتاجية والاستخدام الأمثل للموارد.

الأثر على الاستهلاك والاستعمال: تتعلق بالمنتجات أكثر منها بالأساليب الفنية للإنتاج، حيث تسعى المؤسسات إلى ارضاء رغبات المستهلكين عبر تحسين مستمر لنوعية منتجاتها، ويتجلى دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق جودة المنتج وضمان تنشيط عملية الاستهلاك عبر ادخال منتجات جديدة للسوق تتلاءم مع رغبات المستهلك، او عبر تحسين الموجود منها مع ضمان سلامة المستهلك، ويؤدي الإبداع الذي يحقق جدوى أعلى مع الاحتفاظ بنفس التكاليف الى النمو الاقتصادي.

الآثار على التصدير: أهم عوامل نجاح المؤسسة في تحسين تنافسيتها هو قدرتها على زيادة صادراتها وتحقيق عائدات أكبر بالعملة الصعبة وبالتالي احتلال وضعية تنافسية أقوى تضمن تحقيق الأرباح وإعادة استثمار الأموال وتمويل البحث والإبداع التكنولوجي، والذي سيسمح بدخول أسواق جديدة من خلال التصدير.

الأثر على تنظيم العمل: قد أثبتت التجارب في أكبر المؤسسات الصناعية الأمريكية أن التجديد على مستوى معدات وتجهيزات الانتاج لا يكفي لرفع الطاقة الإنتاجية ما لم يصحبه استثمار في اليد العاملة بتكوينها وتدريبها. أثر الإبداع التكنولوجي على انخفاض تكاليف النقل والاتصالات.

5. - الإبداع التكنولوجي وعلاقته بالتنافسية والتنمية المستدامة:

5.1. - الإبداع التكنولوجي والتنمية المستدامة:

شرح بورتر أربع (4) مراحل للتطور التنافسي الوطني (طارق، صفحة 9) :

- مرحلة سيطرة عناصر الانتاج
- مرحلة سيطرة الاستثمار.
- مرحلة سيطرة الابتكار.
- مرحلة سيطرة الثروة.

فخلال المراحل الثلاثة الأولى تتحقق الميزة التنافسية للصناعات والتي ترتبط بالازدهار الاقتصادي للدول، وفي المرحلة الأخيرة تتدهور فيها الميزة التنافسية للصناعات المختلفة وأجزائها داخل الدولة، وفي كل هذه المراحل يكون الدور الفاعل للدولة من توجيه رأس المال لصناعات معينة وتقديم الخدمات وتشجيع المنافسة والتصدير.

بين معهد Wuppertal مساهمة الإبداع التكنولوجي في التنمية المستدامة من خلال تبين الأبعاد الأربعة لهذه التنمية المستدامة، وقد لخصها في العناصر التالية (الهوري، 2011، الصفحات 17-20) (الطيب ف.، 2009-2010، صفحة 114):

يسمح الإبداع التكنولوجي من جهة بإبدال رأس المال الطبيعي برأس مال منجز ومتراكم، ومن جهة أخرى تقلبص الحماية على رأس المال الطبيعي من خلال رفع الفعالية الاقتصادية للأساليب الفنية والمنتجات، وهذا في إطار العلاقات بين البعد الاقتصادي والبعد الأيكولوجي.

في إطار العلاقات بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي، فإن الإبداع التكنولوجي يسمح بتنظيم أحسن تكملة بين رأس المال البشري ورأس المال المادي والمالي بطريقة تصحح مصادر الاستبعاد الاجتماعي، التي هي جذور التنمية غير المستدامة.

تحويل أنماط الاستهلاك وأنماط الحياة (في مجال النقل والإسكان) بطريقة تسمح بزيادة نوعية المعيشة في إطار تعاون مع حماية رأس المال الطبيعي، وهذا ضمن العلاقات بين البعد الاجتماعي والبعد الإيكولوجي.

والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو ما نوعية الإبداع التكنولوجي الذي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة؟ يتميز الإبداع التكنولوجي بخاصية مزدوجة، فيمكن اعتباره من جانب معين أحد أسباب التنمية غير المستدامة، وفي نفس الوقت يتمتع بدور مهم في البحث عن حلول ملموسة للتنمية المستدامة، وما يهمنا هنا هو الجانب الثاني ونميز بين نوعين من التكنولوجيات التجميعية والمتكاملة وكل واحدة منهما لها دور في تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن أن يساهم الإبداع التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة على المستويين الجزئي والكلّي كما يلي (حامد و بن عريبة، 2015، الصفحات 83-85) و (الحواري، 2011، الصفحات 8-18):

5.1.1 - تأثير الإبداع التكنولوجي على مستوى الاقتصاد الجزئي: يؤثر الإبداع التكنولوجي على مستوى الاقتصاد الجزئي في الانتاج من خلال ما يلي:

- ادخال أساليب وطرق جديدة في العملية الإنتاجية.
 - تخفيض التكاليف بصفة عامة والتكلفة الوحيدة بصفة خاصة
- التأثير على التميز:** يتعين على المؤسسة لكي تتبنى إستراتيجية التميز تطوير الكفاءة المتميزة خصوصا في مجال البحث والتطوير.
- التأثير على التركيز:** إن الإبداع التكنولوجي يمكّن المؤسسات من تركيز جهودها على شريحة معينة من المستهلكين وهذا من خلال التركيز على الإبداع في خطوط الإنتاج، أو الإبداع في المنتجات أو في سوق محددة من أجل تلبية حاجتهم ورغباتهم على أكمل وجه.
- تأثير الإبداع التكنولوجي على المنافسة السوقية:** يعمل الإبداع التكنولوجي غالبا على تكثيف القوى التنافسية في سوق المنتجات، وتنبثق قوة الإبداع التكنولوجي على إثارة المنافسة السوقية وذلك من خلال (فرحات، 2000، صفحة 476):

- التأثير على القوة التنافسية بين المنافسين الأقوياء.
 - التأثير على إمكانية دخول المنتجين الجدد إلى الصناعة.
 - التأثير في القوة التنافسية للمشتريين والعملاء.
 - التأثير في القوة التنافسية للمنتجين والعارضين.
 - التأثير في قوة تهديد السوق بالمنتجات البديلة.
- 5.1.2 - تأثير الإبداع التكنولوجي على مستوى الاقتصاد الكلّي** (حامد و بن عريبة، 2015، الصفحات 83-85):

أ- مساهمة الإبداع التكنولوجي في تحقيق التنمية الاقتصادية: يعتبر الإبداع المحرك الديناميكي لعجلة التنمية الاقتصادية، وتأثيره الواضح على رفع الإنتاجية كما ونوعا نتيجة لإدخال أساليب تقنية متطورة وجديدة تهدف الى

خلق منتجات أكثر كفاءة تؤدي الى الرفع من مستوى المنافسة واحتلال موقع متميز في السوق الدولية مما يعود بالإيجاب على الدخل الوطني وزيادة مستويات التطور والرفي والاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق الكفاءة الإنتاجية وغزو الأسواق الدولية وتحقيق عوائد أعلى وبالتالي زيادة الاستثمار والانفاق على البحث والتطوير فتتجدد دورة النشاط الاقتصادي، ويؤثر الإبداع التكنولوجي على الاقتصاد من خلال:

- له القدرة على جعل الجهاز الانتاجي مرنا لمواجهة التغيرات وظروف السوق.
 - يضمن خلق قدرة صناعية جديدة أو ادخال نظام اقتصادي جديد للحفاظ على الاستمرارية والديناميكية.
 - يؤدي الى زيادة الدخل الفردي بزيادة الإنتاجية.
 - يؤدي الى خلق أسواق وفرص عمل جديدة.
 - له القدرة على تنمية الاقتصاد الوطني وجعل معدل نمو الانتاج يتجاوز معدل استخدام الموارد.
- ب- مساهمة الإبداع التكنولوجي في تحقيق التنمية الاجتماعية:** تساهم التكنولوجيا في تحقيق التنمية المنشودة خاصة عندما تستخدم كوسيلة لتنمية قدرات الانسان وتمكينه من السيطرة على الطبيعة وتحقيق الوفرة الإنتاجية، فهي تعمل على:

- نشر الافكار والقيم الجديدة داخل المجتمع من خلال وسائل الاتصال المتوفرة.
- تحقيق مشاريع تنمية ضخمة تساهم في خلق مناصب شغل للكفاءات والإطارات.
- الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تطوير قدراتهم البحثية.
- تحسين نوعية المعيشة.

ج - مساهمة الإبداع التكنولوجي في الحفاظ على البيئة: ظهرت في سبعينيات القرن الماضي التكنولوجيات المنخفضة أو عديمة النفايات، ثم تبعتها منتصف الثمانينيات القرن الماضي فكرة الانتاج الأنظف التي تعبر عن الاستراتيجية المتكاملة للعمليات الإنتاجية والمنخفضة الآثار على الانسان والبيئة

5.2 - علاقة الإبداع التكنولوجي بالتنافسية: يظهر دور الإبداع التكنولوجي في دعم تنافسية للاقتصاديات من خلال (محمد و الزهراء، 2016، الصفحات 284-285):

- أ- تسريع عملية التنمية: ينجم تسريع عملية التنمية عن التطور التكنولوجي الناجم عن التطور المعرفي في المجالات حيث من سمات التطور التكنولوجي المعاصر سرعة التطور.
- ب- تخفيض تكلفة التنمية: يظهر أثر الإبداع التكنولوجي على خفض تكاليف التنمية من خلال خفض معدل استخدام المدخلات، توفير بدائل صناعية أرخص من الموارد الطبيعية القابلة للنضوب، رفع إنتاجية عوامل الإنتاج) رأس المال والعمل (خفض تكاليف تبادل المنتجات والخدمات بين الأنشطة والفروع الإنتاجية المحلية وفي السوق

العالمي (أثر التجارة الإلكترونية)، خفض معدلات استخدام الطاقة والخفض في التكلفة الناتج عن تحسين شروط البيئة وإعادة تدوير مخلفات العملية الإنتاجية

ج- التغيير الثقافي: للإبداع التكنولوجي دور مهم في التغيير الثقافي حيث أسهم التطور التكنولوجي بشكل كبير في تفاعل الثقافات وفي إبداع ثقافة العولمة.

د- التنمية البشرية: يؤثر الإبداع التكنولوجي على التنمية البشرية من خلال إحداث ثورة في طرق وأساليب التعليم والتعلم كالتعليم عن بعد وتعليم الكبار والجامعات المفتوحة... إلخ، وتطوير تقنيات ووسائل التعليم والاتصال ذاتها.

هـ- توسيع السوق: يؤدي اتساع حجم السوق إلى ارتفاع المنافسة بين المنتجين مما يؤدي إلى تخفيض الأسعار وتحسين مستوى الإنتاج، بعد استبعاد المنتجين ذوي التكلفة المرتفعة، وبالتالي يسمح بإقامة وحدات إنتاجية ذات كفاءة عالية وطردها الوحدات الإنتاجية التي لا تتمتع بمردودية اقتصادية تسمح لها بالمنافسة في السوق، ويريز أثر الإبداع التكنولوجي في توسيع نطاق السوق من خلال:

- إدخال منتجات جديدة متمثلة كافة الصناعات المرتبطة بأنشطة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات؛

- توفير مستوى مرتفع من دخول المشتغلين بهذه الأنشطة والصناعات الجديدة والخدمات المرتبطة بها، مما يؤدي إلى خلق قوة شرائية مرتفعة واحتمالات النمو المتزايد للطلب؛

- التأثير في الوعي الاستهلاكي وأنماط الاستهلاك؛

- فتح مجال الاستثمار في أنشطة إنتاج أدوات المعرفة والمعلومات وتكنولوجيا المعلومات؛

- تكريس الميزانيات الضخمة للإنفاق على عمليات البحث والتطوير في مجال صناعة المعلومات وتكنولوجيا المعلومات ومجالات المعرفة والتطبيق الأخرى، كما يساهم في تسهيل عمليات التعاقد التجاري الإلكتروني، تدفقات وسائل الدفع الإلكتروني (النقود الإلكترونية) وانتقال خدمة العمل دون انتقال عنصر العمل ذاته.

6. خاتمة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على العلاقة التي تربط الإبداع التكنولوجي بتنافسية الدول والتنمية المستدامة، حيث ان موضوع التنافسية يعتبر من المواضيع ذات الأهمية المحلية والدولية والذي يستقطب اهتمام الاقتصاديات والهيئات الدولية.

ففي ظل ما تشهده الساحة الاقتصادية من تغيرات وتحولات واعتماد متبادل وفتح الأسواق وإزالة الحدود، أصبح الشغل الشاغل للمؤسسات والدول هو تحسين تنافسياتها حتى تضمن لها مركزا رياديا في الاقتصاد العالمي، لتحسين مستويات المعيشة واستقطاب الاستثمارات وضمان استمرارية التنمية بالحفاظ على مستويات المعيشة والاهتمام بالبعد الاجتماعي والبيئي، والذي يعتبر أحد أهم مداخله وابعاده الإبداع التكنولوجي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها:

- يختلف مفهوم التنافسية وبالتالي الاهداف والسياسات بين الدول المتقدمة والدول النامية.
- تهدف التنافسية الى تشجيع المنافسة وخلق البيئة المناسبة للتنافس في البيئة المحلية والعالمية.
- تعتبر التنافسية وسيلة لتطوير اقتصاديات الدول وترتبط بإرادة الدولة وسياساتها.
- يتطلب تحقيق التنمية المستدامة استدامة اقتصادية، اجتماعية، بيئية، ثقافية وتكنولوجية في إطار مبادئ الحكم الرشيد.
- يتطلب الإبداع التكنولوجي توفير موارد مادية وبشرية وبيئة مناسبة للتطور والتجديد والاستمرار.
- يظهر الإبداع التكنولوجي من خلال التأثير على التكلفة والتميز والتركيز.
- تظهر مساهمة الإبداع التكنولوجي في التنمية المستدامة من خلال التأثير على أبعادها الأربعة.
- يظهر أثر الإبداع التكنولوجي على التنافسية من خلال تخفيض تكلفة التنمية والتغيير الثقافي والتنمية البشرية وتوسيع السوق.

5. قائمة المراجع:

• المؤلفات:

- أوكيل محمد السعيد. (1994). إقتصاد وتسيير الإبداع التكنولوجي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- بن لحسن الهواري. (2011). الإبداع التكنولوجي كأداة لتحسين التنافسية وتحقيق التنمية المستدامة المدرسة العليا لأساتذة التعليم التكنولوجي بوهان الجزائر، ص: 3. الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة. البليدة: جامعة سعد دحلب، البليدة.
- جمعة السعيد فرحات. (2000). الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، الرياض.
- خبابة عبد الله، و بوقرة ورايح. (2009). الوقائع الاقتصادية: العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- رجم نصيب، و عياري أمال. (2002). الاستراتيجيات الحديثة كمدخل لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات. تنافسية المؤسسات الاقتصادية وتحولات المحيط (صفحة 13). بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة.
- مدياني محمد، و طلحاوي فاطمة الزهراء. (2016). تحليل وقياس القدرة التنافسية الدولية دراسة مقارنة بين الدول: الجزائر، السعودية، ماليزيا. المؤتمر الدولي للاستدامة والتنافسية في الأعمال (الصفحات 4-5). الاردن: جامعة الزيتونة.
- Andrew, H., Ertugrul, D., & Ena, E. (2004). *Business International Et Mondialisation : Vers Une Nouvelle Europe*. Paris: Eductions Dedubook Université.
- OCDE. (1994). *Définitions et convention de base pour la mesure de la recherche et du développement expérimental (R-D)*., 1994. Paris: OCDE.

-OCDE. (2005). *Manuel d'Oslo- principes directeurs proposés pour le recueil et l'interprétation des données sur l'innovation*, , 1994, P : 36. . Paris, France: statistical office of de european communities.

- World Economic Forum. (1997). *global competitiveness report 1997*. Geneva: world economic forum.

• الأطروحات:

- بوسلامي عمر. (2013). دور الإبداع التكنولوجي في تحقيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية. -دراسة حالة مجمع صيدال-وحدة الدار البيضاء- الجزائر العاصمة. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية . سطيف، قسم علوم التسيير، سطيف، الجزائر: جامعة سطيف.

- دويس محمد الطيب. (2005). براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر"، 2005، ص: 54. مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع : دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة . ورقلة، قسم العلوم الاقتصادية، ورقلة، الجزائر: جامعة ورقلة.

- رومان أسماء. (نوفمبر، 2013-2014). دراسة للعوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة 2007-2013. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية . بسكرة، العلوم الاقتصادية، بسكرة، الجزائر: جامعة بسكرة.

- فتان الطيب. (2009-2010). دور الإبداع التكنولوجي في تأهيل تنافسية الدول - حالة الجزائر - . مذكرة ماجستير في إدارة الاعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان . تلمسان، قسم علوم التسيير، تلمسان، الجزائر: جامعة تلمسان.

- عبد الباقي محمد. (2009-2010). مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، ، 2009-2010، ص: 22-26 . مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر . الجزائر، قسم علوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر.

- شيلي إلهام. (2013-2014). دور واستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية بسكيكدة. مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير . سطيف، قسم علوم التسيير، سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1.

• المقالات:

- حامد نور الدين، و بن عرنية مونية. (2015). دور الابتكار التكنولوجي في تحقيق التنمية المستدامة، المجلد:6، العدد، 14، 2015، ص: 83-85. مجلة دراسات وأبحاث، جامعة الجلفة ، 83-85.

- الجوزي جميلة. (2011). دور الإبداع التكنولوجي في تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية (بتصرف).
مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 284-285.
 - عدنان محمد وديع. (1 ديسمبر، 2003). القدرة التنافسية وقياسها. سلسلة جسور التنمية، المعهد
العربي للتخطيط ، صفحة 6.
 - عبيدة سليمة. (2017). التنافسية الدولية للاقتصاد الجزائري. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، 179-
182.
 - المرصد الوطني للتنافسية. (2011). التنافسية في الفكر الاقتصادي. سوريا: المرصد الوطني للتنافسية.
 - المعهد العربي للتخطيط. (2003). تقرير التنافسية العربية . الكويت: المعهد العربي للتخطيط.
- مواقع الانترنت:
- نوير طارق. (بلا تاريخ). دور الحكومة الداعم للتنافسية حالة مصر. تاريخ الاسترداد 22 04،
2018، من http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/234/234_wps0302.pdf

معوقات القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية

من وجهة نظر عينة من موظفي مجمع صيدال

Obstacles to measurement and accounting disclosure of social responsibility costs from the point of view of a sample of Saidal Complex employeesشيخ عبد القادر*، جامعة محمد خيضر (الجزائر)، abdelkader.chikh@univ-biskra.dzزعرور نعيمة، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، naimaz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/15

تاريخ القبول: 2021/08/17

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص: هدفنا من خلال هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على معوقات القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية، باعتباره أصبح ضرورة حتمية في ظل التغيرات الحديثة التي لامست المجال المحاسبي، وذلك من خلال الوقوف على واقع ممارسات القياس والإفصاح المحاسبي في ظل تطبيق المسؤولية الاجتماعية.

ولتحقيق هذا الهدف والتأكد من ذلك قمنا بدراسة ميدانية لعينة من موظفي مجمع صيدال لصناعة الأدوية بالجزائر حيث بلغ حجم العينة 67 مستجوب، وتم تحليل البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Spss23، وخلصت الدراسة بمجموعة من النتائج القيمة للقياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين جودة القوائم المالية ومصادقتها.

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية، قوائم مالية، إفصاح محاسبي، قياس محاسبي، أداء اجتماعي.

تصنيفات JEL: M14، M41.

Abstract:

Through this study, we aim to shed light on the accounting measurement of social responsibility and its disclosure in the financial statements, as it has become an imperative in light of recent changes that have touched the

* المؤلف المرسل.

accounting field, by examining the reality of accounting measurement practices and disclosure in light of the application of social responsibility.

To achieve this goal and make sure of this, we conducted a field study of the Saidal Complex for the pharmaceutical industry in Algeria, where the sample size reached 67 respondents, and the data were analyzed using the statistical program Spss23, and the study concluded with a set of valuable results for measurement and accounting disclosure of costs of social responsibility and its role in improving the quality and reliability of financial statements

Keywords: Social responsibility; Financial Statements; Accounting disclosure; Accounting measurement; Social performance.

Jel Classification Codes: M14،M41.

مقدمة:

تعتبر المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من احدث مراحل التطور المحاسبي ولقد نشأ هذا التطور الحديث نتيجة لازدياد المنفرد في حجم وقرارات المؤسسات التي لها تأثيرات مالية واقتصادية واجتماعية وبيئية واسعة النطاق، مما أدى إلى الاهتمام بها من قبل المؤسسات والجمعيات المحاسبية والمهنية والجهات الأكاديمية، لما كان الإطار الفكري المحاسبي يعاني من القصور لعدم قدرته على تقديم إجابات محددة لعدد من المشاكل التي تواجه المحاسب مثل القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية وما يتعلق بها من مشكلات محاسبية، كان لابد أن يكون هناك العديد من القضايا التي تفرض نفسها في مجال البحث، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كالتالي:

إشكالية الدراسة:

ما هي معوقات القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية ؟

وحسب النموذج المستعمل يمكن طرح الفرضيات التالية والتي تجيب جزئيا على الإشكالية:

✓ من أسباب ومعوقات القياس والإفصاح المحاسبية لتكاليف المسؤولية الاجتماعية قلة وعي المسؤولين.

✓ المخاوف هي المعوقات التي تحد من تبني عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية .

✓ قصور في النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية في عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية .

أهداف الدراسة:

✓ تسليط الضوء على النقاط المهمة في إرساء محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات .

✓ التعرف على الدور الذي يلعبه القياس المحاسبي في تحسين إفصاح القوائم المالية .

أهداف الدراسة :

تتبع أهمية الدراسة في معرفة كيفية إفصاح المؤسسات عن مسؤوليتها الاجتماعية في قوائمها المالية، ومعرفة طرق القياس السوية.

منهج الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة لموضوع الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من الدراسة، في حين عالجنا الجانب الميداني بتوزيع الاستمارة وتحليلها بالبرنامج الإحصائي Spss.

الدراسات السابقة:

✓ دراسة ماهر موسى درغان (2009) : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وأيضاً للتعرف على مدى إدراك شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، وكذا التعرف على أبحاث الباحثين في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للشركات من تكاليف ومنافع، ومن خلال الدراسة الميدانية في الشركات المساهمة في سوق فلسطين للأوراق المالية قد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج وهي أن شركات المساهمة بمختلف القطاعات لديهم إدراك وتأكيد واضحاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمعناها الواسع.

✓ **دراسة نوفان حامد محمد العليمات (2010):** هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى استخدام عملية القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف تنمية العاملين في القوائم المالية لشركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، وأيضاً إلى بيان مدى أهمية استخدام القياس المحاسبي وتوفير إمكانية الإفصاح عن تكاليف أنشطة الاجتماعية في القوائم المالية، ومن خلال الدراسة الميدانية في شركة مصفاة البترول الأردنية توصلت هذه الدراسة إلى أنه تمت عملية القياس والإفصاح لتكاليف تنمية العاملين في شركة مصفاة البترول الأردنية وذلك بإتباع طرق القياس المباشرة وغير المباشرة.

✓ **دراسة خديجة بلحياي (2019):** هدفت هذه الدراسة إلى تقصي واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطاع النفط مثلاً في شركة قطر غاز وذلك من خلال ضبط مفهومها والتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها لكونها أحد أهم مجالات أنشطتها، إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله واجبتها نحو المجتمع للشركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة. وتوصلت الدراسة إلى أن شركة قطر غاز تولي اهتماماً معتبراً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتضمن كل نشاطاتها عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية مدججة مع التقارير المالية، وكذا في التقارير الاجتماعية كركيزة إستراتيجية داخل المؤسسة.

ما ميز دراستنا عن الدراسات السابقة: تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة حيث أن هذه الأخيرة لن ترتبط بين متغيري الدراسة (تكاليف المسؤولية الاجتماعية والقوائم المالية) لان كل منها تناولت كل متغير على حدة، بالإضافة إلى ذلك حاولنا من خلال دراستنا للجانب التطبيقي معرفة مدى تبني مجمع صيدال لنماذج القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في إعداد القوائم المالية.

أولاً: الجانب النظري

1. مدخل لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية:

1.1 مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية:

تعريف جمعية المجمع الغربي للمحاسبين القانونيين: المسؤولية الاجتماعية على أنها ذلك السلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم وزيادة الفقر لدى بعض الأقليات

الاجتماعية ونشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام المؤسسات بتنفيذ واجباتها اتجاه المجتمع.

كما عرفت المقاييس العالمي ISO: على أنها الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة عن الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناقص مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلا عن الأخذ بعين الاعتبار توقعات المساهمين (فياض علان، 2013، صفحة 39)

2.1 أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أهمها (جناني و براق، 2019، صفحة 45)

- لأثر السلي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على الثروات الطبيعية وتلويث البيئة و الأضرار بالمصلحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.

- الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من اجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلاتها البيئية، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.

- عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشاكل البيئية التي لوثتها مؤسسات الأعمال وتحمل المجتمع جزء كبير من مخلفاتها.

- مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعرض الكثير من الدول العالم تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية

- التغيرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرية الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد التوازن بين مصالح المؤسسات المجتمع بفئاته المتعددة.

3.1 أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية

تتمثل أهم أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية في: (باشا، 2015، صفحة 74)

- إذا كانت المؤسسة في بداية تبنيتها للمسؤولية الاجتماعية ضمن الأفضل أن يبدأ بالمسائل الصغيرة، أو التي يمكنها أن تؤديها بذاتها، مثل تدريب الموظفين، والرعاية الاجتماعية لهم مع أنشطة الحفاظ على البيئة
- ألا تتخذ المؤسسة قيامها للمسؤولية الاجتماعية كوسيلة من وسائل الدعاية أو المظهر الخارجي مجتمعيًا.
- من الضروري وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون ضرورة القيام بها دفعة واحدة، مع الأخذ في الأولويات بأكثر الأعمال صلة بأهداف المؤسسة.
- أن يكون توجه المؤسسة لأداء المسؤولية الاجتماعية نابعا من قيم راسخة تبنى عليها الإستراتيجية والخطط والأهداف
- الأخذ بمبدأ التعاون والتنسيق والتشاور بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة للقيام بمشاريع مشتركة ذات أهداف للمجتمع
- الأخذ بالاستمرارية في تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية وفقا لقدرات المؤسسة مع العمل على تنمية هذه المشاريع لتصبح على المدى الآجل مؤسسات كبرى.

2. القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية:

1.2 مفهوم القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية.

ينسب أول تعريف للقياس بشكل عام إلى Campell والذي عرفه بشكل عام على انه يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها، أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (صباح، 2017، صفحة 399)

أما التعريف الأكثر شيوعا للقياس وضعته جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 1966 هو: القياس المحاسبي يجمع بين الأرقام و الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية في المؤسسة وفق لإشعارات سابقة أو حالية باستخدام قواعد محددة (DJILAD & YUCEF, 2017, p. 932)

كما أن القياس المحاسبي يعد الجزء الأكبر والأكثر تعقيدا في الوظيفة المحاسبية، ومن بين أهم التحديات التي تواجهها الوظيفة المحاسبية في الوقت الحاضر هي التحديات الخاصة بإخضاع العمليات الاجتماعية، وما ينجم عنها من تأثيرات ايجابية وسلبية للقياس المحاسبي.

والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يتمثل في قياس نوعين من التأثيرات الاجتماعية، النوع الأول يطلق عليه التأثيرات الاجتماعية السالبة (التكاليف الاجتماعية) والنوع الثاني التأثيرات الايجابية (المنافع الاجتماعية).

فبالنسبة لقياس التكاليف الاجتماعية هناك اختلاف في وجهات النظر بين المحاسبين والاقتصاديين في المحاسبة تعني المبالغ التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي، أي: عدم حصول المؤسسة على أي منفعة أو عائد اقتصادي يقابلها، أما التكاليف الاجتماعية في رأي الاقتصاديين فهي تعني قيمة ما يتحمل المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة لممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه وتشويه المجال البيئي.

أما بالنسبة للمنافع الاجتماعية فهي تمثل الشق الثاني والأكثر تعقيدا في القياس المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية، حيث أن القياس المحاسبي يستلزم إظهار التأثيرات المتبادلة للعمليات المختلفة، إذ ما أردنا التعبير وبشكل سليم عن التأثيرات المختلفة للأنشطة الاجتماعية تطلب منا الأمر قياس الانعكاسات الناشئة عن التكاليف الاجتماعية أي: المنافع الاجتماعية، وبمعنى آخر نحن بحاجة لقياس الناشئة عن نشوء التكلفة، وتبريرها من خلال قياس حجم العوائد والمنافع الناشئة عنها، وإلا انتفى مبرر نشوئها وأصبحت في عداد الخسائر (تامر، 2019، صفحة 10)

2.2 أساليب قياس الأداء الاجتماعي (سفير، حمادة، و مولاي، 2018، صفحة 06)

1.2.2 الأسلوب الأول: تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية: نظرا لصعوبة قياس أو تحديد التكلفة الاجتماعية الصحيحة لغرض إثباتها في السجلات المحاسبية، فانه من الإمكان الحصول على أفضل رقم تقريبي للتكلفة الاجتماعية عن طريق تحديد تكلفة تجنب الأضرار التي تلحق بالمجتمع وتكاليف منعها هي علاقة عكسية.

2.2.2 الأسلوب الثاني: تكاليف التصحيح (إزالة الخطر): وفقا لهذا الأسلوب فان التكاليف البديلة للتكاليف الاجتماعية هي المبالغ التي تنفقها المؤسسة لإعادة الشيء لأصله وحالته، ومن تلك المبالغ التي تتحملها المؤسسة لإعادة بعض الموارد الطبيعية لحالتها الأولى، أو لإحلال المورد الذي استهلكته المؤسسة والتأثر بنشاطها الاقتصادي فمثلا التكاليف الاجتماعية المترتبة على قيام احد مصانع الاسمنت بتلويث البيئة المحاورة للمصنع، تتمثل في التكاليف التي يتحملها المصنع في محاولة لإعادة هذه البيئة إلى ما كانت عليه كتشجير المناطق المحيطة وتخضيرها، في حين يشير بل غزوي إلى أن قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية قد يكون:

- **قياس التكاليف الاجتماعية المباشرة:** كقياس الأصول الاجتماعية التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها الاجتماعية، قياس المصاريف المباشرة التي تنفقها المؤسسة وفاء لالتزاماتها، قياس الضرائب التي تدفعها المؤسسة للجهات الحكومية نتيجة الضرر التي تسببه للمجتمع.
- **قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة:** أي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، كقياس تكاليف منع حدوث الأضرار أو تجنب أو الوقاية، وقياس تكاليف التصحيح لما تتحمله المؤسسة من مبالغ من اجل إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية.

3. طرق وآليات الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.

الإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاته المختلفة ذات المضامين الاجتماعية.

1.3 مفهوم الإفصاح المحاسبي للتكاليف المسؤولية الاجتماعية.

يعرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على انه " انتهاج سياسة الوضوح الكامل، وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاجتماعية لمختلف مستخدميها، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو ملحقاتها، لتوصيل المعلومات عن اثر نشاط المؤسسة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقوم الأداء الاجتماعي للمؤسسة (أمحمدي،

2015، صفحة 305)

كما يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية على انه " عملية إيصال التأثيرات الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات لمجموعات معينة بالمتجمع أو المجتمع ككل (قطاعي و آخرون، 2003، صفحة 200)

2.3 آليات الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

يمكن انتقال المعلومات الاجتماعية إلى الأطراف ذات المصلحة عبر ثلاث آليات وهي:

1.2.3 الإفصاح الاختياري: يؤدي عدم اشتراك المستثمرين في إدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة، حيث يفوضون هذه المسؤوليات للإدارة، إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات فان المستثمرين اقل معرفة مقارنة بالإدارة بشأن الأنشطة وقيمة المؤسسة والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية. يجب أن تفصح المؤسسات طوعا عما لديها من المعلومات لأنه إذ اعتقد المستثمرين أن الإدارة تحجب المعلومات عنهم فسيمتلكهم شعور بان هذه المعلومات سلبية ولا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي فان المستثمرين سوف يقللون من تقديرهم لقيمة المؤسسة، لهذا يجب تشجيع الإدارة على الإفصاح الطوعي على كل المعلومات لتجنب التقييم غير الصحيح للمؤسسة، كما أن هناك اعترافا بقيمة المعلومات الاجتماعية التي تفصح عنها المؤسسات اختياريا وأثرها على ربحيتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح، حيث يعتقدون أن المعلومات الاجتماعية مهمة لاتخاذ قراراتهم ويبحثون عنها في التقارير السنوية (سفير، حمادة، و مولاي، 2018، صفحة 09)

2.2.3 الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المجمعات المهنية المحاسبية، ويكون الإفصاح الإلزامي وفقا لحاجة الأطراف المهتمة ويوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي، كما يعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المستثمرين للبحث والحصول على المعلومات، وذلك بالكشف على أنواع البنود التي تعتبرها المؤسسة تكاليف اجتماعية، وعلى الرغم من

الإفصاح الإلزامي يمكن أن يسد حاجة المستثمرين إلى العديد من المعلومات إلا أنه ليس آلية تتسم بالكفاءة لتوزيع المعلومات المالية لأن وضع المعايير المحاسبية هي عملية تتم مع مختلف الأطراف المهتمة مثل الحكومة والمستثمرين والمؤسسات والمجتمع المالي وغيرهم، حيث تتدخل هذه الأطراف للمحافظة على مصالحها وتحسين رفايتها، ومن ثم فإن المعيار الصادر يمثل توازنا للقوى في المجتمع ولا يحقق غالبا المثالية في توزيع المعلومات، ووجود معايير محاسبية تلزم بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ساعد في إلزام المؤسسات بضرورة الإفصاح عن هذه الالتزامات فيقول الحياي " أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدم القوائم المالية، وبالرغم من ترايد إقبال المؤسسات على الإفصاح الاجتماعي إلا أن العامل الرئيسي المؤثر فيها غالبا ما يكون مرتبط بالامتثال للتشريعات والإجراءات القانونية، لأنه في حال عدم الامتثال لهذه التشريعات تتعرض المؤسسات إلى غرامات وعقوبات، وذلك مثل ما يظهر في السنوات الأخيرة من زيادة وعي و الاهتمام المجتمع بحماية البيئة وخاصة دور المؤسسات ومسؤوليتها في هذا الصدد الموضوع من خلال العديد من الخطوات والمبادرات التي تلزم أو تحث المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات البيئة التي من المحتمل أن تكون مفيدة للأطراف المهتمة (مشري، 2014، صفحة 254).

3.2.3 المصادر الخارجية: وهي التي لا يمكن للإدارة التحكم بها مثال ذلك: الصحافة المقروءة أو المسموعة كانت أو المرئية، ولها اثر كبير على أصحاب المصالح في المؤسسات العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة للمجتمع ككل، فإذا كانت هذه الصورة ايجابية كان الأثر ايجابي على المؤسسة والعكس صحيح . (علام، 1991، صفحة 15)

ثانياً: الجانب الميداني

1. التحليل الإجمالي للدراسة

تهدف الدراسة التطبيقية إلى تحديد معيقات القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها بهدف اختبار الفرضيات باستخدام برنامج (SPSS) في معالجة البيانات.

1.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة: تتمثل أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة في:

- أ. المتوسط الحسابي: وذلك بحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وكذلك المحاور.
- ب. الانحراف المعياري: للتعبير عن تشتت مفردات العينة.
- ج. التوزيع التكراري والنسب المئوية: وذلك لوصف الإجابات المحصل عليها.
- د. معامل ألفا كرونباخ: وذلك لقياس مدى قوة العلاقة بين العبارات والتأكد من ثبات أداة الدراسة.

2.1 صدق الأداة وثباتها: للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث يجب أن يكون أكبر من 0,60 ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(01): صدق وثبات الدراسة

معامل الثبات	عدد العبارات	المحاور
0.708	8	01. إدراك ووعي لدى المسؤولين بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية
0.799	7	02. مخاوف ومعوقات تحد من تبني عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية
0.786	7	03. قصور النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبية الدولية في عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية
0.924	22	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

التعليق: يتضح من الجدول أعلاه أن معاملات الثبات مرتفعة وقد تراوحت بين 0.708 و 0.799، وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلي لجميع الفقرات 0.924 أي بنسبة 92.4% وهي قيمة أعلى من 60% وهو الحد الأدنى المقبول في العلوم الاجتماعية. وعليه فإن قائمة الأسئلة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

3.1 مقياس الدراسة: لقد تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي الذي يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء، لتوازن درجاته، حيث يعتمد على البدائل الخمس ولقد ترجمت الاستجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقياس ليدكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

4 المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

4.1 وصف عينة الدراسة: تم اختيار عينة البحث والتي اشتملت على مجموعة من الموظفين بمجمع صيدال والذين بلغ عددهم 67 شخص، وبعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية للعينة المبحوثة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (03): مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	النسبة المئوية %
01	الجنس	ذكر	27	40.3
		أنثى	40	59.7
02	الفئة العمرية	اقل من 30	23	34.3
		31-40	16	23.9
		41-50	12	17.9
		أكثر من 50	16	23.9

14.9	10	ليسانس	المؤهل العلمي	03
59.7	40	ماستر		
25.4	17	دراسات عليا		
29.9	20	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	05
38.8	26	5-10 سنوات		
31.3	21	أكثر من 10 سنوات		

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

التعليق: من نتائج الجدول والذي يمثل خصائص العينة الديمغرافية نجد أن أغلبية الباحثين في الدراسة إناث بنسبة كانت 59.7% أما الذكور فتمثلت نسبتهم في 41.3% وهي نسبة قليلة مقارنة بإجمالي أفراد العينة المدروسة، أما فيما يخص الفئة العمرية الطاغية بنسبة 34.3% ثم تليها الفئتين العمريتين مابين (31-40) والفئة العمرية أكثر من 50 سنة بنسبة متساوية كانت 23.9% واحتلت المرتبة الأخيرة الفئة العمرية مابين (41-50) سنة ومن خلال النتائج تتضح لنا أن الفئة العمرية الطاغية من فئة الشباب، و بنسبة للمؤهلات العلمية كانت مرتفعة ومتنوعة حيث كان أغليبيتهم ذوي مستوى علمي جيد فإغلبهم متحصل على شهادة الماستر بنسبة 59.7% وتليها أصحاب الدراسات العليا بنسبة 25.4% لتحتل المرتبة الأخيرة أصحاب شهادات الليسانس بنسبة ضئيلة مقارنة بحجم العينة المدروسة 14.9%، كما أن أغلب الباحثين متوسطون الخبرة بين (5-10 سنوات) تمثلت نسبتهم في 38.8% ثم تليها أصحاب الخبرة أكثر من 10 سنوات لتأتي في المرتبة الأخيرة أصحاب الخبرة الأقل من 5 سنوات بنسبة 29.9% وهذا دلالة على أن أفراد العينة المدروسة يملكون ما يكفيهم من الخبرة للإجابة على هذه الاستلانة.

2. تحليل أبعاد الدراسة

1.2 تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الأول

يمكن توضيح آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04): اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول

القرار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	0.764	4.19	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى الوعي الاجتماعي لدى المسؤولين.
مرتفع	0.826	4.12	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى الوعي الاجتماعي لدى الأطراف الأخرى كالموردين، العمال، العملاء...
مرتفع	0.757	4.13	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى الوعي الأخلاقي لمسؤولين
مرتفع	0.923	3.90	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في التقارير المالية إلى توعية المسؤولين للحصول على المعلومات الاجتماعية.
مرتفع	1.035	3.75	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى توعية المسؤولين عن قوة علاقتهم وصدائهم مع الأطراف الأخرى.
مرتفع	0.815	3.82	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى توعية المسؤولين عن استعدادهم لإعادة تنظيم داخل المؤسسة
مرتفع	0.935	3.78	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى توعية المسؤولين بضرورة تحسين ظروف العمال.
مرتفع	1.085	3.6	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى وعي المسؤولين للمنافسة بين المؤسسات على جوانب اجتماعية.
مرتفع	0.51594	3.9142	المتوسط الحسابي العام

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

التعليق: يتضح من الجدول أن جميع أفراد العينة موافقين على أن مؤسستهم لصناعة الأدوية على وعي تام من طرف مسؤوليتها بأهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية، حيث تراوحت قيم المتوسطات لإجاباتهم بين (4.19 و 3.63) وهي قيم مرتفعة إلى مرتفعة جدا ضمن مجال سلم ليكارت. كما بلغت قيمة المتوسط الحسابي الإجمالي لوعي المسؤولين بالقياس والإفصاح الاجتماعي في

عينة الدراسة ما قيمته (3.91) بانحراف معياري قدره (0.51) وقد ساهمت العبارة (يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى الوعي الاجتماعي لدى المسؤولين) في رفع هذا المتوسط حيث كانت قيمته (4.19) وبأقل انحراف معياري بين جميع العبارات الوعي لدى المسؤولين والذي كانت قيمته (0.764) وهذا ما يدل أن المستجوبين أجمع وإلى حد كبير على شعورهم بوعي المسؤولين داخل المؤسسة.

2.2 تحليل اتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني

يمكن توضيح آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (05): اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثاني

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	القرار
تعقد القياس المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية حال دون تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة.	3.82	0.943	مرتفع
القياس المحاسبي لتكاليف الاجتماعية يتطلب تسجيل التكاليف الاجتماعية في حسابات واضحة وصريحة في المؤسسة.	4.00	0.905	مرتفع
الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية يسبب الإساءة لصناعة المؤسسة.	4.04	0.929	مرتفع
يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية وجود معايير محددة يتم استخدامها في عملية قياس التكاليف الاجتماعية للمؤسسة.	4.19	0.909	مرتفع
النظام المحاسبي المالي المطبق لا يلاءم القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.	3.66	0.930	مرتفع
الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية يؤدي إلى زيادة الأعباء للمؤسسة.	3.82	0.952	مرتفع
الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية يفقد المؤسسة الحصول على وجهات منح الائتمان.	4.01	0.862	مرتفع
المتوسط الحسابي العام	3.9360	0.59802	مرتفع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

التعليق: من الجدول أعلاه يتضح أن اتجاهات المستجوبين مرتفعة فيما يخص معيقات تبني القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية، حيث تراوحت قيم المتوسط الحسابي بين (4.04 و 3.66). وقد ساهمت العبارة (يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية وجود معايير محددة يتم استخدامها في عملية قياس التكاليف الاجتماعية للمؤسسة) في رفع قيمة هذا المحور بحيث يرون انه لابد من معايير محددة في عملية القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية وكان المتوسط بقيمة (4.19) وبأقل انحراف معياري، أما العبارة التي كانت سبب في انخفاض قيمة هذا المحور هي العبارة (النظام المحاسبي المالي المطبق لا يلاءم القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية) حصلت على أكبر انحراف معياري بقيمة (0.930) ومتوسط حسابي قيمته (3.66).

3.2 تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الثالث

يمكن توضيح آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثالث من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (06): اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الثالث

القرار	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات
مرتفع	0.809	3.84	يتطلب القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في المؤسسة إلى ضرورة تطوير النظام المحاسبي المالي المطبق.
مرتفع	0.984	3.61	يتطلب القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية إلى وجود وجهات تشريعية مهنية مستقلة تعمل على تنظيم محاسبة التكاليف الاجتماعية وإصدار تشريعات ملزمة بتطبيقها.
مرتفع	0.799	4.05	يتطلب القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية في القوائم المالية إلى وجود آلية قوية وفرض تطبيقها.
مرتفع	0.833	3.82	ان نظام التكاليف المالي المطبق في المؤسسة لا يفي بكامل احتياجات قياس التكاليف الاجتماعية للمؤسسة.
مرتفع	0.723	4.15	يتطلب القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية إلى ضرورة تطوير النظام المحاسبي المطبق.
مرتفع	0.785	3.93	نظام التكاليف الحالي المطبق في المؤسسة لا يعمل على حل

			كافة المشاكل التي تواجه القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.
مرتفع	0.830	3.91	يتطلب تطبيق نظام التكاليف الاجتماعية في المؤسسة تكلفة عالية لإعداد الإداريين والعمال والتفاعلات مع الأطراف الأخرى.
مرتفع	0.54418	3.8969	المتوسط الحسابي العام

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج Spss

التعليق: يلاحظ من الجدول أعلاه أن المحور معيقات النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية التي تحد من تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف المسؤولية الاجتماعية، قد سجل متوسطا حسابيا مرتفعا إلى ما قدره (3.89) وانحراف معياري قدره (0.54)، حيث تراوحت متوسطات هذا المحور بين (4.15 و 3.61)، حيث اتفق بمحمل المستجوبين على انه (يتطلب القياس والإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية إلى ضرورة تطوير النظام المحاسبي المطبق) حيث ساهمت هذه العبارة في رفع متوسط الحسابي لهذا المحور وبأقل انحراف معياري قدره (0.723).

3. اختبار الفرضيات

1.3 اختبار الفرضية الأولى: تم تأكيدها من خلال المحور الأول وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث وجدنا أنه عدم إدراك ووعي المسؤولين بأهمية تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية من شأنه أن يعيق عملية القياس والإفصاح .

2.3 اختبار الفرضية الثانية: تم تأكيدها من خلال المحور الثاني وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث وجدنا أن المخاوف هي المعيق الأساسي الذي يحد من تبني عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

3.3 اختبار الفرضية الثالثة: تم تأكيدها من خلال المحور الثالث وحسب إجابات أفراد عينة الدراسة، حيث وجدنا أنه القصور يكمن في النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية في عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية.

ومن خلال إجابات أفراد العينة على المحاور الأربعة والفرضيات فقد أجابنا على الإشكالية بمدى أهمية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية.

خاتمة:

من خلال دراستنا النظرية والميدانية لمعوقات القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات أهمها التالية:

النتائج:

- ✓ من أهم معيقات التي تواجه لمسؤولية الاجتماعية في المؤسسات قلة الوعي فيما يخص قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية بحجة عدم توفر الوسائل.
- ✓ من نتائج الدراسة التطبيقية نستنتج وجود علاقة ارتباط قوية بين أهمية توفر الوعي لدى المسؤولين بضرورة القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية وتحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة.
- ✓ وجود علاقة ارتباط بين المخاوف والمعيقات التي تحد من تبني تطبيق عملية القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية كما تعتبر سبب أساسي يعيق تطبيقها .
- ✓ القياس والإفصاح المحاسبي عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية له أهمية بالغة تساعد على تحسين مخرجات القوائم المالية وتزويد من مصداقيتها وجودتها.

التوصيات:

- ✓ لابد من ضرورة التعاون المشترك والفعال بين المشرفين على المحاسبة والشؤون الاجتماعية في الجزائر.
- ✓ ضرورة تعزيز مصطلح الأداء الاجتماعي للمؤسسة كأحد أهم المحاور في تقييم أدائها.
- ✓ العمل على نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية سواء داخل المؤسسات أو خارجها (بين افراد المجتمع).
- ✓ الاهتمام والسعي على أن يتم إدراج المسؤولية الاجتماعية ضمن تخصصات التدريس في علم الاقتصاد.

✓ العمل على نشر الوعي الاجتماعي لدى جميع الأطراف سواء أفراد المجتمع أو المسؤولين أو العاملين خاصة المدير والمحاسبين للحد من المعوقات التي تواجههم وتجنب المخاوف.

قائمة المراجع

- **Djilad ghviss, youcef boumedyan, Applying of fair value imalgevia banks according to financial accounting system, journal of financial and accenting studies, issue 8, 2017.**
- أحمدي فطوم، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية - نموذج مقترح -، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13(2015).
- باشا فاتن. اتجاه القادة الإداريين نحو المسؤولية الاجتماعية للمنظمات: دراسة حالة مجمع سونالغاز بسكرة. أطروحة دكتوراه. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر ، 2015.
- محمد علاء الدين جناي، محمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على القرارات مستخدمي القوائم المالية - دراسة ميدانية- مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 01(2019).
- تامر خميس، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة، ط2، دار تويته للنشر وتوزيع، الجيزة، مصر، 2019.
- سفير محمد، حمادة يمينة، مولاي بوعلام، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04 (2018).
- محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال في دول العالم النامي، مجلة معهد الإدارة العامة، عدد 1991.

- فياض علان فياض المساعد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جرش، غير منشورة، 2013.
- نوري علي قطاطي وآخرون، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصاريف التجارية العامة في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 02 (2003).
- مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14 (2014).
- صباحي نوال، أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية في القوائم المالية، مجلة معارف، العدد 23 ديسمبر 2017.
- ماهر موسى درغان، مدى امكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة"، رسالة ماجستير: الجامعة الاسلامية غزة، 2009.
- نوفان حامد محمد العليمات، القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية "حالة تطبيقية على شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة"، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة دمشق، 2010
- خديجة بلحياني، واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 03، المجلد 10، 2019.

تطبيقات المحاسبة الخضراء في المؤسسات الصناعية

- دراسة حالة شركة الاسمنت الجزائرية «جيكا» -

Green Accounting Applications in Industrial Enterprises - Case Study of Algerian Cement company "G.I.C.A"ناصر ي إيمان*، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس (الجزائر)، imene.naceri@univ-sba.dzسمرد نوال، جامعة جيلالي اليابس-سيدي بلعباس (الجزائر)، nawelsemred@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/10

تاريخ القبول: 2021/08/31

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إبراز أهم تطبيقات المحاسبة الخضراء في المؤسسات الصناعية الجزائرية، حيث تبين أهم الحسابات المستعملة، التكاليف المتحملة، المعايير العالمية المتبناة من طرف المؤسسات منها نظام الإدارة البيئية والإنتاج الأنظف والسلامة المهنية، طرق الإفصاح المالي عن معلوماتها البيئية وأدائها البيئي. وللوصول إلى أهداف الدراسة تم القيام بدراسة حالة لمجموعة شركة الاسمنت الجزائرية «جيكا»، كونها من بينها المؤسسات الصناعية المؤثرة على البيئة، وتم استخدام أسلوب المقابلات والملاحظات.

توصلت الدراسة إلى أن شركة الاسمنت تحاول تطبيق المحاسبة الخضراء من خلال تبني لنظام الإدارة البيئية والإنتاج الأنظف من خلال اقتنائها لتكنولوجيا صديقة للبيئة، كما تقوم بإدراج هذه التكاليف في محاسبتها المالية ل يتم الإفصاح عنها في الأخير في القوائم المالية بصفة عامة أي لا يتم فصل المحاسبة المالية عن المحاسبة الخضراء، وفي الأخير اقترحت الدراسة بعض التوصيات أهمها أنه يجب القيام ببعض التعديلات في النظام المحاسبي المالي الجزائري لكي يتوافق مع تطبيق المحاسبة الخضراء.

كلمات مفتاحية: محاسبة خضراء، تكاليف بيئية، إفصاح مالي، إدارة بيئية، إنتاج أنظف.

تصنيفات JEL: M40، M41، Q56.

Abstract:

This study aims to highlight the most important methods adopted to apply green accounting in Algerian Cement Company, including costs incurred, and methods of financial disclosure of their environmental information. Interviews and observations method was used.

The study found that cement institutions in the study sample are trying to apply green accounting by adopting an environmental management system and cleaner production, and they also include these costs in their financial accounting. The most important recommendations of the study are that some adjustments must be made in the Algerian financial accounting system in order to comply with the application of green accounting.

Keywords: Green accounting; environmental costs; financial disclosure; environmental management; cleaner production.

Jel Classification Codes: M40, M41, Q56.

1. مقدمة:

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تدهورا بيئيا، بسبب سوء استخدام الموارد الطبيعية، وهذا ناتج عن نشاط المؤسسات الاقتصادية. وفي إطار المحافظة على البيئة عملت الهيئات والمنظمات الدولية على إدراج الأعمال المستدامة والمسؤولية البيئية للمؤسسات كهدف من أهداف المؤسسة. ومن بين الهيئات عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات حول التنمية والبيئة وكان آخرها سنة 2012 في ريو دي جانيرو والمعروف باسم "ريو + 20"، وكانت أهم نتائجه تبني أو تطبيق كل نظام أو إستراتيجية من شأنها أن تساهم في المحافظة على البيئة واستدامة التنمية والحاسبة الخضراء واحدة من الأنظمة، بالإضافة إلى قيام العديد من المؤسسات الصناعية الكبرى بنشر المعلومات المتعلقة بنشاطها البيئي في تقاريرها المالية وهو ما يفسر الإدماج المتزايد للبعد البيئي في إستراتيجية هذه المؤسسات.

ومن خلال هذا المنطلق تتمحور إشكالية الدراسة في: " ما مدى التزام شركة «جيك» للاسمنت

بتطبيق أساليب المحاسبة الخضراء؟"

ولإجابة عن الإشكالية الرئيسية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل شركة «جيكا» على وعي وإدراك بالجانب البيئي؟
- ما هي أهم الأساليب المعتمدة في الشركة لتطبيق المحاسبة الخضراء؟
- كيف يمكن لشركة «جيكا» الإفصاح عن معلوماتها البيئية؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد إدراك ووعي بالجانب البيئي من طرف الشركة.
- تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليفها البيئية في قوائمها المالية النهائية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية الدراسة، وذلك من خلال معرفة أهم الأساليب المطبقة في شركة «جيكا» للاسمنت، التعرف على التكاليف البيئية التي تتحملها الشركة في الحفاظ على البيئة؛ وأخيراً التطرق لطرق معالجة هذه التكاليف محاسبياً وكيفية الإفصاح عنها.

أهمية الدراسة:

يعد الموضوع ذو أهمية اقتصادية وبيئية، كما أن قياس التكاليف البيئية يساعد الشركة على تبني مشاريع أقل ضرراً بالبيئة، كما يظهر الموضوع ضرورة إدماج البعد البيئي ضمن أهداف واستراتيجيات المؤسسات الصناعية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

منهج الدراسة:

تحقيقاً لأهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، حيث تم إبراز أساليب تطبيق المحاسبة الخضراء من خلال دراسة حالة شركة «جيكا» الجزائرية للاسمنت.

2. ماهية المحاسبة الخضراء:

1.2 مفهوم المحاسبة الخضراء:

قد ظهرت عدة مسميات في مجال المحاسبة تشير إلى هذا الجانب منها: المحاسبة الخضراء، المحاسبة البيئية من أجل التنمية المستدامة، المحاسبة البيئية والاقتصادية. (بن فرج، 2011، صفحة 218) إن أغلب الدراسات تعرف المحاسبة الخضراء من منطلق المحاسبة البيئية ومحاسبة المسؤولية الاجتماعية، وركز بعضها على أنها: "تحديد وقياس تكاليف الأنشطة البيئية واستخدام تلك المعلومات في صنع القرارات في الإدارات بهدف تخفيض الآثار البيئية السلبية للأنشطة والأنظمة البيئية وإزالتها عملاً بمبدأ من يلوث يدفع" (التكريتي ، اسماعيل حجي، الراوي ، ساطع محمد ، الشعباني، صالح ابراهيم، 1998، صفحة 34)

المحاسبة الخضراء هي عملية تحديد وقياس نقدية لقيمة الأضرار البيئية التي تسببها منشأة معينة للبيئة المحيطة بها نتيجة عمليات التشغيل والتصنيع التي تمارسها أو نتيجة لقيامها بإنتاج سلع تضر بالبيئة عند استهلاكها، وتحديد وقياس الإيرادات البيئية التي قد تنتج عن بعض المخلفات الصناعية، والتي قد تستخدم في إنتاج منتج آخر، ومن ثم القيام بعملية المعالجة المحاسبية لقيمة تلك الأضرار والإيرادات والإبلاغ عنها في القوائم المالية. (صالح، 2015، صفحة ر).

ومما تقدم فإن المحاسبة البيئية مرت بأربعة مراحل كما أشار إليها **Mathews** المرحلة الأولى وهي مرحلة السبعينات وكانت دراسات وصفية باستخدام النماذج المعيارية، أما المرحلة الثانية تمثلت في مرحلة الثمانينات وكانت مناقشات حول دور المحاسبة في الإفصاح عن المعلومات عن الأنشطة البيئية؛ أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة 1990-1995 وقد شهدت نضوجاً في المحاسبة البيئية وبدأ الإفصاح البيئي وانطلاق عملية التدقيق البيئي، وأخيراً المرحلة الرابعة ما بعد منتصف التسعينات وفيها تم النظر إلى المحاسبة البيئية كمقياس للأداء البيئي بما يفوق المعايير التنظيمية. (بالرقي تيجاني؛ غربي عبد الحليم، 07-2008/04/08، الصفحات 03 - 04)

2.2 التكاليف البيئية:

أولاً مفهوم التكاليف البيئية:

تعرف التكاليف البيئية على أنها "قيمة الجهود اللازم استنفادها لإعادة البيئة إلى ما كانت عليه من قبل، بعد إلحاق الضرر بها ماديا أو بشريا، نتيجة مزاولة المؤسسات وخاصة منها الصناعية لأنشطتها المؤثرة في البيئة." (الحمداني، 22 - 23 / 11 / 2011، صفحة 05).

كما عرفها آخرون على أنها "كافة عناصر التكاليف المرتبة بالأنشطة التي تتم بغرض استخدام الموارد أو إنتاج منتجات صديقة للبيئة (تكاليف التوافق البيئي)، أو معالجة آثار الأنشطة الملوثة للبيئة، تكاليف إزالة الأضرار البيئية، سواء كان ذلك اختياريا أو التزاما بالتشريعات والقوانين البيئية." (سعيد، 2013 - 2014، صفحة 30).

ومن هذه التعاريف يتضح بأن التكاليف البيئية هو كل ما تنفقه المؤسسة في ما يخص البيئة وهذا من أجل التوافق مع المعايير المنظمة للبيئة سواء كانت تكاليف خفض أو منع التلوث.

ثانيا: أنواع التكاليف البيئية:

1) التكاليف حسب الأنشطة (Epstein, 1996, pp. 20 - 24):

➤ **تكاليف أنشطة المنع:** وهي التكاليف الناتجة عن كافة الأنشطة التي تقوم بها المنشأة بغرض خفض أو إزالة الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى آثار بيئية سلبية في المستقبل.

➤ **تكاليف أنشطة الحصر والقياس:** وهي التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تراوحتها المنشأة بغرض قياس ومتابعة المصادر المحتملة للأضرار البيئية.

➤ **تكاليف أنشطة الرقابة:** وهي التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تراوحتها المنشأة بغرض الرقابة والتحكم في كافة مصادر التلوث بالمنشأة.

➤ **تكاليف أنشطة الفشل البيئي:** تعرف بأنها التكاليف الناتجة عن الأنشطة التي تراوحتها المنشأة بغرض إزالة الأضرار البيئية التي حدثت بالفعل نتيجة فشل المنشأة في منعها في الماضي.

2) حسب مسببات حدوث التكلفة (سعيد، 2013 - 2014، صفحة 36):

➤ **تكاليف بيئية رأسمالية:** تشمل هذه المجموعة النفقات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشرة بالمنافع الاقتصادية التي تحققها المؤسسات في المستقبل، من خلال زيادة قدرة الأصول الأخرى التي تملكها أو تحسين سلامته أو كفاءتها، أو من خلال منع أو خفض التلوث البيئي المرجح أن يحدث نتيجة لعمليات تتم في المستقبل أو من خلال حفظ البيئة.

➤ **تكاليف بيئية جارية:** تتعلق هذه المجموعة بالفترة التي تحدث فيها التكاليف، أي أنها لا تسفر عن تحقيق منافع في المستقبل أولاً يكون ارتباطها بالمنافع المستقبلية وثيقاً على درجة كافية مما يسمح برسمتها.

3) **حسب ارتباطها بالمنتجات** (عمرو، 2003، الصفحات 87 - 91):

➤ **النفقات العادية ونفقات التشغيل:** وهي النفقات المرتبطة بشكل مباشر بالمنتجات، وتحمل هذه النفقات بشكل تقليدي على المنتجات باستخدام معدلات التحميل.

➤ **النفقات القانونية/التشريعية المستترة:** وهي تلك النفقات الحكومية والنفقات الخاصة بالامتثال للتشريعات الحكومية، وتحمل هذه النفقات على المنتجات باستخدام أسلوب التكاليف على أساس النشاط (ABC).

➤ **نفقات الالتزامات المحتملة:** وتشمل هذه النفقات العقوبات والغرامات في حالة عدم الامتثال للقوانين والتشريعات الحكومية، كما تشمل الادعاءات القانونية والتسويات المالية الناتجة عن الإجراءات التصحيحية والتدمير للممتلكات والحوادث البيئية المتعلقة بذلك.

4) **من حيث الوضوح** (Satish joshi; R.krishnan; L.leister, 2001, pp. 170 - 188):

➤ **التكاليف الصريحة:** وهي التي تتعلق بالامتثال للقوانين والتشريعات الحكومية وتبوء وفقاً للنظام المحاسبي بالمنشآت على أنها تكاليف بيئية.

➤ **التكاليف الضمنية:** وهي التي تتضمنها حسابات أخرى ولها تأثير على إجمالي التكاليف خاصة في الصناعات الكيماوية والورق والحديد والصلب. وتظهر في حسابات أخرى ضمن مصروفات صناعية غير مباشرة.

2.3 الإدارة البيئية:

الإدارة البيئية: عرفها Thomas " أنها عبارة عن هيكل المؤسسة ومسؤولياتها وسياساتها وممارساتها وإجراءاتها وعملياتها ومواردها المستخدمة لحماية البيئة وإدارة الأمور البيئية ويحدد نظام الإدارة البيئية فلسفة المؤسسة اتجاه القضايا البيئية ووضع أهداف البرامج البيئية وتطوير برامج الأداء البيئي. (برني، 2006/2007).

إن تطبيق الإدارة البيئية يحقق فوائد اقتصادية تتمثل في الاستخدام الأمثل للموارد، تخفيض في التكاليف، وزيادة الإنتاجية، وكما أنها تحقق فوائد بيئية كحماية الأنظمة الطبيعية الموجودة بالقرب من المؤسسات إضافة إلى فوائد اجتماعية، وهذه الفوائد يمكن استخدامها في تحسين الوضع المالي للمؤسسات وقدرتها على البقاء والاستمرار. (بومعراف، 2013/2014، صفحة 42)

2.4 الإنتاج الأنظف:

إن الإنتاج الأنظف حسب برنامج الأمم المتحدة للبيئة على أساس أنه: التطبيق المستمر لإستراتيجية للوقاية البيئية المتكاملة في العمليات والمنتجات والخدمات بهدف الزيادة من نجاعتها البيئية والحد من أخطارها على الإنسان والبيئة. ويطبّق الإنتاج الأنظف (PUMA, 2001) :

- على العمليات الإنتاجية: الحفاظ على المواد الأولية والطاقة، عن طريق تفادي المواد الأولية السامة والتخفيض من كمية كافة الإصدارات والنفايات وسموميتها.
 - على المنتجات: وذلك بواسطة الحد من التأثيرات السلبية خلال دورة حياة منتج معين، بدءاً باستخراج المادة الأولية وانتهاءً بالتخلص منه بصفة نهائية.
 - على الخدمات: بشمول الاهتمام بالبيئة في تصميم الخدمات وتقديمها.
- ويتطلب إدماج الإنتاج الأنظف تغييرات في المواقف من شأنها أن تضمن تديراً بيئياً مسؤولاً وأن تخلق سياسة وطنية حكيمة، وكذلك تقييم الخيارات التكنولوجية.

2.5 الإفصاح المالي عن المعلومات البيئية:

أولاً: مفهوم الإفصاح المالي:

عرف على أنه " عملية إظهار وتقديم المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية، للأطراف التي لها مصالح حالية أو مستقبلية بتلك الوحدات الاقتصادية، وهذا يعني أيضاً أن تعرض المعلومات بالقوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ الواعي دون لبس أو تضليل". (أبو زيد، 2005، صفحة 577)

ثانيا: نماذج الإفصاح المالي عن المعلومات البيئية:

❖ النموذج الوصفي: تعد النماذج الوصفية من أكثر النماذج شيوعاً أو أسهلها تطبيقاً، إذ يكون الإفصاح في صورة وصفية (إنشاء روائي) أو على شكل حسابات إضافية تدرج في صلب القواعد المالية، من أبرز نماذجه نموذج (EGFA)، نموذج (SMFC)، ومن أهم الانتقادات الموجهة إليه

❖ نموذج القياس لعناصر التكاليف الاجتماعية: يعد هذا المدخل أكثر تقدماً إذ يوفر وسيلة تمكن الوحدة من إقناع الأطراف المختلفة الجهود التي تبذلها الوحدة الاقتصادية من أجل الإيفاء بالتزاماتها الاجتماعية من خلال الإفصاح عن مقدار المبالغ التي تحتملها لقاء قيامها بالأنشطة الاجتماعية، ومن أهم المزايا التي يحققها هذا المدخل كونه يوفر وسيلة للمقارنة بين المدد والوحدات المختلفة، من أشهر نماذجه (Linowese)، (نموذج عبد المجيد).

❖ مدخل قياس كل من عناصر التكاليف والمنافع الاجتماعية: يعد هذا المدخل من أوسع المداخل وأكثرها شمولاً، إذ يتضمن هذا المدخل قياس كل من عناصر التكاليف والمنافع المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية، ورغم أن قياس المنافع الاجتماعية يمثل عائقاً ومشكلة أساسية تواجه المحاسبين لتوفير معلومات موثوق بها وموضوعية عن الأداء الاجتماعي، من أشهر نماذجه (نموذج Estes)، (نموذج Seidler) (بدوي، 2012، الصفحات 93-114).

ثالثاً: معوقات الإفصاح المالي عن المعلومات البيئية:

- عدم وجود معايير محاسبية أو قوانين ملزمة بتحمل أو بالاعتراف بالمسؤوليات البيئية؛
- ضعف التشريعات والرقابة على القوانين المحلية المشجعة لحماية البيئة، الجباية البيئية مثلاً في الجزائر؛
- مشكلة القياس المحاسبي والتي تتمثل في كيفية تحويل بيانات نوعية للتلوث إلى بيانات كمية مقاسه بوحدات نقدية منها: صعوبة تحديد حجم الخسائر أو تقدير التعويض، صعوبة تحديد أنواع التلوث، صعوبة حصر آثار التلوث؛
- مشكلة الآثار البيئية الضارة غير المنظورة والتي يمكن أن لا تظهر في الوقت الحالي وقد تظهر في المستقبل القريب أو البعيد، حيث لا يمكن التنبؤ بها أو بحجم الأضرار الناتجة عنها؛

• الاعتقاد الواسع بأن التكاليف البيئية مسألة خسارة ملازمة للمنشأة؛ (بن عمارة، 2011، صفحة 280)

• اختلاف اللغة بين الثقافات المحاسبية والمهن الأخرى، إذ أن موظف البيئة والفنيين الذين يمتلكون الخبرة في مجال الطاقة والماء والموارد الأخرى للمنشأة، لا يكونوا على داية ومعرفة كافية على قيد هذه الأمور في السجلات المحاسبية ، وكذا المحاسبة الذين تكون لديهم معرفة محدودة عن البيئة تجاه المنشأة، إذ لا يتمكن الطرفين من تقديم للآخر معلومات تنفعه ؛ (بالرقي تيجاني؛ غربي عبد الحليم، 07-2008/04/08، صفحة 17)

• اختفاء المعلومات المتعلقة بتكاليف البيئة ضمن حسابات التكاليف غير المباشرة، إذ أن هناك تكاليف بيئية ذات أهمية بالغة إلا أنها تختفي بصورة أو بأخرى في السجلات المحاسبية ضمن التكاليف غير المباشرة، فتصبح من الصعب إيجادها عند الحاجة عن معلومات عنها. (تيجاني و الأزهر، 2007، صفحة 196)

3. دراسة حالة شركة الاسمنت الجزائرية «جيك»

1.1 أساليب تطبيق المحاسبة الخضراء في شركة الاسمنت الجزائرية:

(أ) الإدارة البيئية:

• **مراحل تطبيق نظام الإيزو 14001 بالشركة :** بدأت الشركة في سنة 2004 ، بتحضير نفسها للحصول على شهادة الإيزو 14001 بتطبيق مبادئ ومتطلبات هذا النظام، ومر تطبيق نظام الإدارة البيئية بالمراحل التالية (مسير، 2020):

- إجراء تحليل بيئي أولي: وذلك بتحليل نشاط الشركة لإيجاد نقاط القوة ونقاط الضعف، حيث تم تحديد الجوانب البيئية لنشاطات الشركة والتي تؤثر على مجالات البيئة كالهواء، الطاقة، الماء. فمن بين الجوانب الإيجابية الاستعمال المنخفض للماء في عملية صنع الإسمنت مقارنة مع معظم الشركات الأخرى، مما ينتج عنه استهلاك كبير للغاز من أجل الطهي وهومن أهم الجوانب البيئية التي يصاحبها تأثيرات سلبية على الهواء تتمثل في انبعاث غازات CO₂ و CO و NOX والتي تؤثر على طبقة الأوزون وعلى

صحة سكان تلك المنطقة ومزارعهم. وتأخذ الشركة بعين الاعتبار في هذه المرحلة رأي المتعاملين وشكاوي السلطات المحلية وكل المعنيين.

- عملية جرد القوانين والمراسيم: وذلك حتى يسهل الامتثال له أو من بين هذه القوانين عدم تجاوز الشركة لنسبة التلوث الجوي المحددة ب $Nm/50mg$ وإعداد تصريح سنوي عن النفايات الخاصة (الخطرة) الموجودة بالشركة لإرساله لمديرية البيئة للولاية (الخاصة بكل فرع).

- تقييم الجوانب البيئية، ترتيب الجوانب البيئية حسب الأولوية، دراسة سياسة المؤسسات من أجل حماية البيئة؛

- تحديد الغايات والأهداف: ثم يتم تحديد أهداف وغايات بيئية لكل مستوى وظيفي تتناسب مع سياسة الشركة لحماية البيئة والمتطلبات القانونية والمتطلبات الأخرى والجوانب البيئية لنشاطات الشركة والالتزامات البيئية للشركة كالحد من التلوث وإدارة النفايات.

- تطبيق البرنامج: ولتحقيق الأهداف والغايات السابقة يتم وضع برنامج لذلك وتحديد المجال الزمني لتطبيقه، كبرنامج الحد من التلوث بصيانة المصافي وآلات الشركة أو تركيب تجهيزات جديدة لمنع التلوث وإدارة النفايات. وبعد تطبيق البرنامج يتم مراجعته لاكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك لمعالجة نقاط الضعف، وتمثل أهم الخطوط الإرشادية التي اتبعتها المؤسسات في مسيرة حماية البيئة في تحسيس وتكوين عمال المؤسسات حول البعد البيئي للتقليل من التأثيرات السلبية لنشاطاتهم على البيئة؛ تشجيع الأطراف المعنية لتبني البعد البيئي (الموردين)؛ الصيانة المستمرة والمنظمة لأجهزة الحفاظ على البيئة (المصافي وأجهزة منع التلوث)؛ إدارة النفايات الصادرة عن مصنع الإسمنت خاصة آجر تغليف الفرن والمواد المطاطية والبطاريات المستعملة والزيوت؛ تبني سياسة الاستثمار ذات الطابع البيئي (كشراء المصافي وأجهزة مراقبة الانبعاثات وتحديد الاحتراق).

● الإنجازات الناتجة عن تطبيق نظام الإدارة البيئية بالمؤسسات: وهي تشمل: (مسير، 2020):

- الإنجازات التنظيمية: حيث تم تعيين لجنة بيئية لدراسة تأثيرات نشاطات المؤسسات على البيئة داخل المصنع وخارجه ووضع إجراءات خاصة بمعالجة هذه التأثيرات البيئية؛ تشكيل نظام وثائقي لتوثيق

الخطوات والإجراءات المتبعة في حماية البيئة؛ تعريف المتطلبات التشريعية وبقية المتطلبات، تحقيق الدراسة الخاصة بالتأثير على البيئة وفقا للقوانين السارية المفعول؛ إدارة عقد الأداء البيئي بين المؤسسات ووزارة البيئة وهيئة الإقليم، وذلك لوضع برامج تأهيل ملائمة للمؤسسات مع حصولها على مساعدات فنية ومالية من الوزارة لتنفيذ هذه البرامج لتخفيض التلوث البيئي، تطهير المصنع والعتاد الخاص بحماية البيئة والتحكم في إدارة النفايات.

- انجاز أهداف نظام الإيزو 14001 خلال سنة 2004 كما يلي:

✓ الهدف الخاص الأول: وه التحليل البيئي الأولي، الذي يشمل دراسة الأثر البيئي وفق مؤشر تقييم الجوانب البيئية من خلال تحديد الأهداف البيئية، حيث نسبتهم خلال الثلاثين الأول والثاني 20 % وخلال الثلاثين الثالث والرابع 50 %، أما وضع برنامج إدارة البيئة فنسبته 0 % أي لم ينجز .

✓ الهدف الخاص الثاني: وه إنشاء وتطبيق تدريجي لعناصر نظام الإدارة البيئية ، الذي يشمل وضع وتطبيق النظام الوثائقي لنظام الإدارة البيئية، حيث بلغت نسب وضع دليل نظام الإدارة البيئية النسب التالية خلال ثلاثيات السنة وهي على التوالي: 0%، 10%، 15% و 50 % ، أما الإجراءات العامة فبلغ عددها 13 ، حيث نسب إنجازها خلال ثلاثيات السنة هي على التوالي: 10 ، 25% ، 45% ، 45% .

أما خلال سنة 2005 كانت النتائج كما يلي :تكملة بقية مراحل تطبيق نظام الإدارة البيئية حيث تم تدقيقه خلال شهر سبتمبر 2005 .تجسيد العمليات الاستثمارية المتعلقة بحماية البيئة، متابعة وتطبيق بنود العقد المتعلق بالأداء البيئي، تحصلت المؤسسات على شهادة الإيزو 14001 بتاريخ 10 أكتوبر 2005.

(ب) الإنتاج الأنظف:

● إدارة النفايات في الشركة: تتمثل هذه النفايات في :

-**النفايات المسيرة:** تتمثل في نفايات المطبخ ونفايات تنظيف المكاتب، حيث يتم تخزينها في وعاء على مستوى المطعم ثم تنقلها مؤسسة التنظيف لتفريغها في المزبلة العمومية حسب القانون المعمول به. بالإضافة إلى نفايات إطارات العجلات والخشب والبلاستيك التي تخزن في حاويات خاصة بها.

-**النفايات الخاصة (الخطرة):** تخزن في حاويات بالشركة ثم يتخلص منها مثل نفايات عيادة العلاج تنقل إلى مستشفى لحرقها، الزيوت المستعملة تباع بالمزاد العلني لشخص معتمد بيئياً (نفطال) وينجم عن هذا آثار اقتصادية للمؤسسات تتمثل في تخفيض تكلفتها من خلال الوفورات المتأتية من بيع النفايات وتخفيض تكلفة التخلص من النفايات .

-**النفايات الخاصة الخطرة (ناجمة عن إنتاج الإسمنت):** ينجم عن إنتاج الإسمنت نوعين من النفايات تتمثل في: (مسير، 2020)

النوع الأول: يتمثل في الفريئة الخام وترجع هذه النفاية للطحن الأولي في منطقة الخام، وتكون على شكل ذرات صلبة منتشرة على مختلف أسطح ورشة الإنتاج ، إلا أنها لا تحتوي على معادن ثقيلة وعناصر مضرّة وتقوم الشركة بامتصاصها وإعادة إدخالها لعملية الإنتاج .

النوع الثاني: هـ ونفاية الإسمنت ومصدرها هـ وطحن وإرسال الإسمنت في منطقة الإسمنت ولها نفس شكل النفاية السابقة، كما أنها لا تحتوي على معادن ثقيلة وعناصر مضرّة وتعالجها الشركة بنفس الطريقة السابقة . والجدول التالي يبين طريقة إدارة هذه النفايات (الناجمة عن إنتاج الإسمنت).

الجدول 1: يوضح عملية إدارة النفايات في الشركة

نوع النفاية	طريقة المعالجة / الإزالة	مؤسسة الإزالة	وسائل النقل
الفريئة الخام	إعادة إدخالها من طرف الشركة في عملية الصنع الفريئة المختلطة بالمياه أو بالبقايا المعدنية أو الخشبية توضع بالحجرة. طريقة التخزين: توضع في المفرغة على الهواء الطلق. المكان: بالقرب من محجرة الكلس.	خدمة التنظيف للشركة.	الشاحنات شاحنة المكنسة الكهربائية الصناعية. أجهزة الشحن. الشاحنات

الاسمنت	الاسترجاع بإعادة إدخال المادة على مستوى الورشة الخاصة بها: الاسمنت المختلط بالمياه أو بالورق الصر (الكيس) يوضع في المحجرة على الهواء الطلق.	خدمة التنظيف للشركة.	شاحنة المكينة الكهربائية الصناعية. أجهزة الشحن.
---------	---	----------------------	---

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الشركة.

ت) التكاليف البيئية:

التكاليف التي تتحملها المؤسسات للحفاظ على البيئة: (مسير، 2020)

باعتبار أن نشاط الشركة من أخطر الأنشطة على البيئة، لذلك قامت الشركة بمجموعة من الاستثمارات وذلك في إطار الأمن الصناعي.

البيان	تكاليف بيئية رأسمالية	تكاليف بيئية جارية	قيمتها
مرشحات النسيج	×		616186.35 دج
فرن هوائي	×		2302020 دج
آلة تكسير من نوع 11p006 et 11p007.	×		789390.20 دج
مخزون المواد الكيماوية	×	×	425072 دج
معدات العيادة الطبية	×		158000 دج
مخزون المواد الطبية		×	50000 دج
معدات الأمن الصناعي	×		674635 دج
تكاليف معالجة النفايات السائلة		×	127239 دج
تكاليف الرقابة على الجودة		×	918298 دج
تكاليف خدمات نقل العاملين		×	214880 دج
تكاليف الخدمات الصحية للعاملين		×	71271 دج
تكاليف تدريب العمال في مجال حماية البيئة		×	30120.69 دج
تكاليف الرسوم عن التلوث		×	530664.27 دج

تكاليف الضرائب التحفيزية للتخلص من النفايات الصناعية عن النفايات الخطرة	×	552007.02 دج
تكاليف الضريبة على التلوث الجوي	×	549200.65 دج
تكاليف الضريبة على مياه الصرف الصناعي	×	400000 دج
مؤونات إعادة تهيئة الموقع	×	1000000 دج
مؤونات الأخطار (عن حوادث العمل)	×	215000 دج
مؤونات عن إحالات التقاعد	×	2580700 دج

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوائم المالية للشركة.

من خلال الجدول أعلاه، تم التوصل إلى أن الشركة تقوم بإدراج التكاليف البيئية ضمن تكاليفها الكلية بشكل غير منفصل في قوائمها المالية النهائية (الميزانية، جدول حسابات النتائج والملاحق)، ومن خلال معطيات الشركة وباستعمال أداة الملاحظة تم الاستنتاج بأن الشركة تقوم بتحمل مسؤولياتها البيئية وتسعى جاهدة لحماية البيئة على أكمل وجه، وذلك من خلال اقتنائها لعدد من الاستثمارات كبيرة على غرار تكاليف صيانتها في العملية الإنتاجية، كما تتحمل الشركة مجموعة من التكاليف للحفاظ على البيئة تتمثل أبرزها في تكاليف على الأمن الصناعي للعمال، بالإضافة إلى أهم تكلفة تتحملها الشركة وهي الضرائب و التي تعتبر تحفيزا للشركة وذلك للتقليل من المخاطر الناتجة عن نشاطها الصناعي ، كما تتحمل الشركة تكاليف تضعها في مجموعة المؤونات.

من بين الأعباء التي تتحملها الشركة للحفاظ على البيئة، الماء و الغاز الطبيعي و الكهرباء، حيث يشير قسم مراقبة التسيير إلى أن الشركة على تحسن في استهلاك الماء في السنوات العشرة الأخيرة [2010-2020]، وهذا راجع إلى الاستثمارات الصديقة للبيئة التي قامت بها الشركة.

أما بالنسبة للإيرادات، فتقوم الشركة ببيع النفايات التي يمكن إعادة تدويرها و استعمالها، مثال حول البطاريات فتقوم الشركة ببيع البطاريات المستعملة لمؤسسة عمومية للبطاريات. (المحاسب، 2020)

1. اختبار فرضيات الدراسة:

- تنص الفرضية الأولى على أنه "يوجد إدراك ووعي بالجانب البيئي من طرف شركة "جيكا"، ومن خلال المقابلة التي تم إجراؤها مع مسير المؤسسة ومدير قسم البيئة والمحاسب العام ومدير قسم المالية والملاحظات ونذكر أهمها أن الشركة تعمل جاهدة على حماية البيئة وذلك بإتباع مجموعة من الإجراءات للحد أو التقليل قدر الإمكان من التلوث البيئي من خلال تبني نظام الإدارة البيئية **ISO 14001** كما تحاول تحقيق بالقدر المستطاع الإنتاج الأنظف استعمالها لوسائل ومعدات وتكنولوجيا صديقة للبيئة. وعليه لا يمكن رفض الفرضية وبالتالي الشركة على وعي وإدراك بالجانب البيئي.

- تنص الفرضية الثانية على أنه " تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليفها البيئية في قوائمها المالية النهائية" من خلال الزيارة لقسم المحاسبة والمالية تم التوصل إلى أن الشركة تقوم بجملة من الاستثمارات وتحمل مجموعة من التكاليف من أجل حماية البيئة فهذا إداريا، أما في الجانب المحاسبي فهي تقوم بالتسجيل المحاسبي في دفتر اليومية ثم ترحيلها إلى الدفتر الكبير ليتم ترصيدها في القوائم المالية في نهاية السنة وهذا ما لاحظناه في الدراسة التطبيقية أي لا يتم الفصل بين المحاسبة المالية والمحاسبة الخضراء وهذا راجع إلى عدم وجود طريقة معتمدة للإفصاح عن المعلومات البيئية لا دوليا ولا محليا. وعليه لا يمكن رفض الفرضية وبالتالي تقوم الشركة بالإفصاح عن تكاليفها البيئية في قوائمها المالية النهائية بشكل عام.

2. خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تطبيقات المحاسبة الخضراء في المؤسسات الصناعية الجزائرية، وبغية تحقيق أهداف الدراسة تمت دراسة حالة شركة الاسمنت الجزائرية "جيكا" لمعرفة الأساليب المستخدمة لتطبيق المحاسبة الخضراء، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تقوم شركة الاسمنت الجزائرية "جيكا" بإتباع مجموعة من الإجراءات للحد أو التقليل قدر الإمكان من التلوث البيئي.

- تبنت الشركة الجزائرية للاسمنت المعايير الدولية للجودة من بينها ISO 14001 حول الإدارة البيئية كما أنها تحاول بالقدر المستطاع الحصول على تحقيق الإنتاج الأنظف من خلال استعمالها لوسائل ومعدات وتكنولوجيا صديقة للبيئة.
 - تتبع الشركة إستراتيجية خاصة بالأنشطة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة وضمان أوسع لنشر هذه السياسة على النهج المناسب.
 - تتبع شركة الاسمنت الجزائرية "جيكا" سياسة وقائية من أجل معالجة الآثار السلبية الناتجة عن نشاطه أو المتمثلة في منع تلوث التربة وتلوث الهواء، وإعادة تدوير النفايات، كما تعمل على ترشيد إنفاقها من الموارد الطبيعية والاستغلال العقلاني لها.
 - يمكن القول بأن الشركة الجزائرية للاسمنت "جيكا" تحاول جاهدة تحقيق التنمية المستدامة من خلال تطبيقها للمحاسبة الخضراء .
 - تطبيق المحاسبة الخضراء في الشركة الجزائرية للاسمنت يعتبر تطبيقا تدريجي و ذلك نظرا لوجود مجموعة من الصعوبات من بينها عدم توافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع المعايير البيئية.
 - تقوم الشركة بالإفصاح عن معلوماتها البيئية في شكل تقرير وصفي لمديرية البيئة بشكل عام، أما بالنسبة للتكاليف والاستثمارات التي تقوم بها فتعتبرها من المحاسبة المالية.
- الاقتراحات التي توصلت إليها الدراسة هي:**
- يجب على الشركة القيام بتحميل التكاليف وتوزيعها على أساس الأنشطة (ABC)، فهذا يساعدها في تبني أحد النماذج القياسية المقترحة في الإفصاح عن المعلومات البيئية.
 - العمل على مراقبة تنفيذ القوانين والتشريعات التي تلزم المؤسسات الاقتصادية التي لها تأثير على البيئة بتحمل تكاليف الحفاظ على البيئة (الضرائب) وذلك بهدف تقليص حجم التلوث.
 - يجب القيام ببعض التعديلات في النظام المحاسبي المالي الجزائري لكي يتوافق مع تطبيق المحاسبة الخضراء.
 - إدخال موضوع التدقيق الأخضر(البيئي) ليتسنى تطبيق المحاسبة الخضراء.

5. قائمة المراجع:

- Epstein, M. j. (1996). *measuring corporate envirnmental performance* (3 rd edition ed.). chicago: Irum & Im A Foundation for applied research.
- PUMA. (2001). *UNEP,Cleaner Production-key Elements*. Retrieved from <http://www.unepie.org/pc/cp/home.htm>.
- Satish joshi;R.krishnan;L.leister. (2001). Estimating the hidden costs of environmental regulation. *The accounting review* , 76 (02).
- التكريتي، اسماعيل حجي، الراوي، ساطع محمد، الشعباني، صالح ابراهيم. (1998). معايير تحديد التكاليف البيئية بالتطبيق على الشركة العامة للاسمنت الشمالية مقال . *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية جامعة بغداد*.
- المحاسب. (09، 2020). التسجيل المحاسبي للتكاليف. (إيمان ناصري، ونوال سمرد، المحاورون)
- المؤسسة مسير. (سبتمبر، 2020). التكاليف البيئية. (إيمان ناصري، ونوال سمرد، المحاورون)
- بالرقى تيجاني؛ غربي عبد الحليم. (07-08/04/2008). نظام المحاسبة الخضراء في إطار التنمية المستدامة المؤتمر العلمي الدولي . *التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- بشرة تيجاني، وعزة الأزهر. (2007). أساليب القياس والإفصاح عن محاسبة التكاليف البيئية. *دراسات اقتصادية - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي ، 11 (03)*.
- خليل ابراهيم الحمداني. (22 - 23 / 11 / 2011). التحديات التي تواجه قياس التكاليف البيئية. *الملتقى الدولي الأول حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات*، (صفحة 05). جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة.
- زويينة بن فرج. (2011). استخدام المحاسبة البيئية ضرورة قياس التنمية مقال. *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة ، الحجم 04 (05)*.
- سيف حنان سعدي. (2013 - 2014). القياس المحاسبي للتأثيرات والإفصاح عنها في المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة حالة مؤسسة الاسمنت حامة بوزيان قسنطينة. *مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير* ، 36. كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة -2، قسنطينة.
- عبد البر عمرو. (2003). دراسة تحليلية للتكاليف البيئية، إطار مقترح لحصر التكاليف البيئية في القطاع الصناعي المصري. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة* (العدد 33).
- عويس أب وسريع حسن سيد. (2003). إطار مقترح للقياس والإفصاح المحاسبي عن أثر المحافظة على البيئة بالتطبيق على قطاع الاسمنت (رسالة دكتوراه). كلية التجارة - جامعة الأزهر، مصر.

- فاطمة الزهراء بومعروف. (2014/2013). مساهمة المحاسبة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة (مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية). يسكرة - الجزائر: جامعة محمد خيضر .
- لطيفة برني. (2007/2006). دور الإدارة البيئية في تحقيق مزايا تنافسية للمؤسسة الصناعية - دراسة حالة مؤسسة ENICA (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية). بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- مبروك أب وزيد. (2005). المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية (الإصدار الطبعة الأولى). القاهرة: دار ايتراك.
- محمد عباس بدوي. (2012). المحاسبة البيئية (الإصدار الطبعة الثانية). الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- موسى محمد عبد الله صالح. (2015). الوعي البيئي ودوره في تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة وأثره على قرارات المستثمر في سوق عمان المالي. أطروحة أعدت استكمالاً لمتطلبات نيل درجة دكتوراه في المحاسبة كلية إدارة الأعمال ، جامعة الجنان، لبنان.
- نوال بن عمارة. (2011). المحاسبة عن الأداء البيئي. مجمع مداخلات. الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات الطبيعة الثانية : نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي. ورقلة - الجزائر.

تكاليف بيئية رأسمالية	تكاليف بيئية جارية	قيمتها	
×		616186.35 دج	مرشحات النسيج
		2302020 دج	فرن هوائي
		789390.20 دج	آلة تكسير من نوع 11p006 et 11p007.
		425072 دج	مخزون المواد الكيماوية
		158000 دج	معدات العيادة الطبية
		50000 دج	مخزون المواد الطبية
		674635 دج	معدات الأمن الصناعي

تكاليف معالجة النفايات السائلة			127239 دج
تكاليف الرقابة على الجودة			918298 دج
تكاليف خدمات نقل العاملين			483929 دج
تكاليف الخدمات الصحية للعاملين			
تكاليف تدريب العمال في مجال حماية البيئة			30120.69 دج
تكاليف استهلاك الغاز الطبيعي و الكهرباء			
تكاليف استهلاك الماء			

عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية

-دراسة لعينة من المهنيين-

**Determinants of applying revaluation of assets in the Algerian
– accounting environment - A study of a sample of professionals**نورالدين عاد*، جامعة غرداية (الجزائر)، ad.noureddine@univ-ghardaia.dzرواني بوحفص، جامعة غرداية (الجزائر)، rouanib@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/05/09

تاريخ القبول: 2021/09/15

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد عوائق تطبيق إعادة التقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية. وبلوغ أهداف الدراسة ونتائجها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا استخدام الأساليب الإحصائية (*Spss18*) في الجانب التطبيقي للدراسة، خلصت الدراسة إلى أن جميع الفئات المهنية تعتمد على القيمة التاريخية للتثبيتات بدلا من القيمة السوقية، وبالإضافة إلى عدم وجود أسواق للممتلكات التجارية للحصول على معلومات لقياس بياناتها، كما أن الفئات المهنية غير مهتمة بسبب النظام الجبائي الجزائري الذي لا يعترف بالقيمة المدرجة في قيمة الأصول أثناء إعادة تقييمها أي أنها يعتمد على التكلفة التاريخية للأصول، وكلها تقف في طريق المهنيين في مجال المحاسبة.

كلمات مفتاحية: إعادة تقييم تثبيتات، قيمة سوقية، بيئة محاسبية، بيئة جبائية.

تصنيفات M41:JEL

Abstract:

The aim of this study is to identify the obstacles to the application of stabilization revaluation in the Algerian accounting environment. In order to

* المؤلف المرسل.

achieve the objectives and results of the study, the descriptive analytical method was relied upon, as well as the use of statistical methods (Spss18) in the applied aspect of the study., and in the last study concluded that each occupational group depends on the historical value of the fixations instead of the market value, In addition to the lack of markets involved in trading property to obtain information for measurement on its data Also, professional groups are not interested because of the Algerian tax system, which does not recognize the value listed in the value of assets during their reassessment, that is, it depends on the historical cost of assets, all of which stand in the way of professionals in the field of accounting.

Keywords: Re-evaluation of fixations, Market value, Accounting environment, Fiscal environment.

Jel Classification Codes : M41

1. مقدمة :

إن التقلب المستمر في معدل التضخم في الجزائر، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي السريع مع عزوف المؤسسات عن تطبيق نموذج إعادة تقييم ممتلكاتها، واعتمادها على نموذج التكلفة التاريخية، دون التزام بأسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني (الجوهر فوق الشكل) الذي نص عليه النظام المحاسبي المالي، وهذا من أجل إعطاء مصدقيه للمخرجات المحاسبية، حتى تعكس صورة صادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الثببتات من مرتكزات القوائم المالية سواء كانت مقيدة بالتكلفة التاريخية التي تمثل القيمة الحقيقية أثناء امتلاكها أو بالقيمة العادلة التي تحدد بالقيمة السوقية من طرف خبير، إلا أن النظام المحاسبي المالي الجزائري المستوحى من المعايير المحاسبة الدولية قام بإدخال إصلاحات عميقة فيما يخص إعادة تقييم الثببتات، ولكن معظم المؤسسات تجاهلت استخدامها لكونها توجد عراقيل تحد من هذه العملية، ولذا ستكون الدراسة حول عوائق تطبيق إعادة تقييم الثببتات في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة لعينة من المهنيين (خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين والموظفين العاملين في مجال المحاسبة في القطاع العام والخاص) - بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية: ما هي عوائق تطبيق إعادة تقييم الثببتات في البيئة المحاسبية الجزائرية؟.

والتي تتفرع عنها التساؤلات الفرعية التالية:

- هل توجد عوائق لإعادة التقييم الثببتات في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

- هل توجد عوائق لإعادة التقييم الثببتات متعلقة بالبيئة الجبائية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

1. لا تعتمد الفئة المهنية على عملية إعادة تقييم الثببتات بشكل دوري، واستعمالها لمبدأ التكلفة التاريخية جاء كحتمية لعدم وجود سوق نشط بين الأطراف المطلعة والراغبة في التعامل التجاري؛
2. تلجئ الفئات المهنية لإعادة تقييم الثببتات إلا في حالات اضطرارية منها (طلب تمويل مصرفي، تأمين على الاخطار).
3. البيئة الجبائية الجزائرية تساهم بشكل كبير في تثبيط عملية إعادة تقييم الثببتات تزامنا مع عدم إجبارية العملية.

أهداف الدراسة:

1. محاولة التعرف على أهم الجوانب النظرية التي تحيط بإعادة تقييم الثببتات في الجزائر؛
2. إبراز أهمية إعادة تقييم الثببتات في قياس معدل العائد الذي تحققه المنشأة على إجمالي أصولها العاملة؛
3. معرفة استخدامات فوائض القيمة لإعادة التقييم الثببتات؛
4. توضيح العوائق والعراقيل التي تحد من عملية إعادة تقييم الثببتات في الجزائر.

أهمية الدراسة:

1. دراسة التشريعات الجبائية والمحاسبية في الجزائر التي تخص إعادة تقييم الثببتات؛
2. معرفة توجه الأساسي للفئة المهنية من تطبيق إعادة تقييم الثببتات؛
3. اكتشاف أهم عوائق التي تحد من تطبيق إعادة تقييم الثببتات في الجزائر كل على حسب البيئة.

حدود الدراسة المكانية والزمانية :

1- حدود زمانية: وهي الفترة التي تم تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة البالغة 39 عينة وذلك في الفترة الواقعة 2020/05/01 الى 2020/09/30

2- حدود المكانية: وهي الولايات الستة في الجزائر التي طبقت عليها الدراسة وتمثلت الولايات التالية: الوادي، ورقلة، الجزائر العاصمة، سطيف، البليدة، قسنطينة.

منهج البحث:

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وكذا استخدام الأساليب الإحصائية (Spss18) في الجانب التطبيقي للدراسة، وذلك من

خلال توزيع الاستبيان على مجموعة من الفئات المهنية الناشطة في مهنة المحاسبة سواء في القطاع العام أو الخاص (محاسب، محاسب معتمد، محافظ حسابات، خبير محاسبي، مدراء ماليين)
الدراسات السابقة:

- دراسة (عبد الصمد، 2009) بعنوان: الشروط الجديدة لإعادة التقييم أصول الثابتة مراجعة أولية: هدفت الدراسة إلى عرض الخلفية القانونية لإعادة تقييم أصول الثابتة في الجزائر، ومقارنة الشروط الجديدة مع الشروط المقررة في القوانين السابقة، مع التحقق من وجود أية عوائق يمكن أن تواجه تطبيق الشروط الجديدة لإعادة التقييم، وخلصت إلى النتائج التالية: عدم انسجام بعض مواد المرسوم التنفيذي رقم 210/07 مع متطلبات إعادة التقييم في المعايير المحاسبية الدولية، وخاصة فيما يتعلق بتفاصيل معالجة الإهلاكات المتراكمة وفرن إعادة التقييم، كما أشارت النتائج إلى أن أهم عوائق تطبيق الشروط الجديدة لإعادة التقييم: عدم الدقة في تناول الإجراءات التفصيلية للمعالجة المحاسبية والضريبة لإعادة التقييم، مع غياب النصوص التطبيقية المرافقة، إضافة إلى الكلفة المرتفعة للعملية وضيق الآجال المحددة لإنجازها.

- دراسة (السعدي، 2018) بعنوان: أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها (دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين): هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية للمؤسسات الجزائرية، وفي سبيل تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم استبيان مخصص لعينة من المحاسبين والمدراء الماليين في المؤسسات الجزائرية ومجموعة من الأكاديميين، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: تطبيق القيمة العادلة يرفع من درجة موثوقية وملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمؤسسات الجزائرية وهذا بإجماع المستجوبين، كذلك عملية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية تصطدم بمجموعة من المعوقات والعراقيل أبرزها غياب سوق مالي نشط ونقص تأهيل الكوادر في المؤسسات.

- دراسة (سباع، 2018) بعنوان: إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية -دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية والأكاديميين والمهنيين: هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تحيط بتطبيق القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو الامتثال لمعايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي الدولية **IAS/IFRS**، ومفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية، وقد خلصت الدراسة إلى عدم الالتزام بمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم 13 (قياس القيمة العادلة) من قبل الكيانات الجزائرية عند إعداد قوائمها المالية، حيث تعتبر كل تلك القوائم موجهة بالدرجة الأولى لمصلحة الضرائب وفق نطاق معين مما يؤدي إلى عدم التطبيق الجيد للمعايير الدولية، إضافة إلى عدم

وجود تجانس بين القوانين المحاسبية والجباية والتجارية، وعدم جاهزية السوق المالي في الجزائر، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق بين القوانين الجباية والمحاسبية، وتنسيق التفاعل بين الجامعات والهيئات المهنية بما يكفل التطبيق الجيد لـ **IFRS/IAS**.

- دراسة (مباركي و العراي، 2018) بعنوان: واقع إعادة تقييم التثبيات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي دراسة على مستوى المؤسسات الصناعية المسعرة في البورصة هدفت هذه الدراسة الى بيان أوجه قصور التكلفة التاريخية في تقييم التثبيات بعد الاعتراف الأولي، وإبراز أهمية إعادة تقييم التثبيات ودورها في تحسين جودة المحاسبة والتعرف على واقع تطبيق عمليات إعادة تقييم التثبيات في الجزائر ومن خلال الدراسة تبين أن اختيار المؤسسة لتطبيق نموذج إعادة التقييم التثبيات القيمة العادلة في فترات التضخم ينقل صورة حقيقية للوضع الاقتصادي للمؤسسة وعرض أفضل للبيانات المالية. مما يجعل تقييم أداء المؤسسة أكثر ملاءمة وأكثر موثوقية لترشيد قرارات المستثمرين، ومع ذلك تفضل المؤسسات الصناعية الجزائرية المدرجة في البورصة تطبيق نموذج التكلفة التاريخية، فإنه يؤدي إلى عدم عرض المركز المالي الحقيقي للشركة، واحتساب الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية، والتي تقل عن قيمتها العادلة، مما يؤثر سلبيًا على قدرتها التمويلية على تجديد التثبيات. ويؤدي هذا إلى تضخيم نتيجة الدورة وفرض ضرائب أعلى على الشركة.

- دراسة (عتيق و بوزيان، 2021) بعنوان: دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية هدفت هذه الدراسة الى رصد دوافع المؤسسات الجزائرية في تبني سياسة إعادة التقييم الأصول الثابتة باستخدام الانحدار اللوجستي الثنائي، حيث اظهرت النتائج أن المؤسسات الجزائرية التي تتبنى سياسة إعادة التقييم ذات كثافة عالية للأصول الثابتة وتعاني من ضعف معدل العائد على الأموال الخاصة، وهذا يشير إلى أن دوافع المؤسسات الجزائرية لإعادة تقييم أصولها الثابتة هو البحث عن إعطاء صورة صادقة لحالة أصولها الثابتة وتحسين صورتها المالية أمام أصحاب رؤوس الأموال، بما في ذلك السلطات العمومية على وجه الخصوص. وتوصلت إلى توصيات شاملة لتحسين إطار صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الخاصة بالدولة لتلافي استغلال خيار إعادة تقييم الأصول من قبل إدارات هذه المؤسسة لتحقيق أهداف ذات طابع انتهازية.

- بعد سرد ومناقشة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من جوانب مختلفة، ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كونها تسعى الى معرفة التوجه الأساسي للفئة المهنية من تطبيق إعادة تقييم التثبيات واكتشاف أهم عوائق التي تحد من تطبيق إعادة تقييم التثبيات في الجزائر كل على حسب البيئة.

2 . الإطار النظري لإعادة التقييم الثببتات

1.2 مفهوم إعادة التقييم الثببتات:

هو مراجعة للمشكلة المرتبطة بقيمة الأصول الثابتة التي تشير إلى أنه إذا كان من الممكن وضع إجراءات تشغيلية عملية لتحقيق تقييم معقول للأصل، وهذا يشير إلى وجود عقبة رئيسية في تحديد أساس القيمة التي من شأنها تحدد عن طريق سوق خاصة بالأصول (Weston, 1953, p. 485).

أما التعريف الذي جاء به النظام المحاسبي المالي فهو: يقدر الكيان عند حلول كل تاريخ إقفال الحسابات إلى تقدير وتفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن الكيان يقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل تقيم القيمة القابلة للتحصيل للأصل بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي والقيمة النفعية، بحيث أن ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج، أما القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 07) .

من خلال تعاريف سالفة الذكر نستخلص تعريف شامل: هو تعويض القيمة المحاسبية الصافية بالقيمة السوقية بطريقة مستمرة عند نهاية إعداد القوائم المالية وهذا من أجل إعطاء الصورة الصادقة للأصول.

2.2 القياس المحاسبي للأصول:

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية القياس بأنه عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي ستعترف بها في القوائم المالية، وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس (القاضي و حمدان ، 2008، صفحة 140)، ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس في القوائم المالية ويمكن عرضها كما يلي:

يوضح الجدول رقم (01) التالي أسس قياس عناصر القوائم المالية.

الجدول رقم (01): أسس قياس عناصر القوائم المالية

النوع	التعريف
التقييم بالتكلفة التاريخية:	حسب هذا الأساس تُسجل الأصول بالقيمة المدفوعة (أو بعبارة أخرى بمبلغ الخزينة أو أشبه الخزينة المدفوعة) أو القيمة العادلة بتاريخ اقتنائها، وتقيم الخصوم بمبلغ (أو الخزينة أو أشباه الخزينة) الالتزام الحاصل الذي نشأ عنها.
التقييم بالتكلفة الحالية	تُقيم الأصول وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الواجب الدفع للحصول على الأصل أو أصل مشابه له حالي، وتقيم الخصوم وتسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) غير المحدث الضروري لتغطية الالتزام حالياً.
التقييم بالتكلفة القابلة للتحقيق:	تقييم الأصل ويسجل بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي يمكن قبضه إذا أُريد بيعه حالياً ويسجل الخصم بالمبلغ (الخزينة أو أشباه الخزينة) الذي ينتظر دفعه، دون تحديث وفي ظروف عادية للتخلص منه.
التقييم بالقيمة الحالية:	تُقيم الأصول وتسجل بالقيمة الحالية (الحينة) لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل ضمن السياق العادي للنشاط، وتُقيم الخصوم وتسجل بالقيمة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن خروجها سيتم لتسديد الالتزام ضمن السياق العادي للنشاط.

المصدر: (علاوي ، 2012، الصفحات 46-47)

3.2 أسباب إعادة تقييم الثبيلات :

- ارتفاع قيمة الأصول الثابتة ارتفاعاً كبيراً بصفة نهائية وتستخدم هذه الزيادة لتقوية المركز المالي؛
- انخفاض قيمة هذه الأصول انخفاضاً كبيراً الأمر الذي قد يدفع المكلّف إلى إظهارها بالقيمة الحقيقية حتى تمثل حسابات مركزه المالي بدقة؛
- تغيير شكل الشركة القانوني بانفصال شريك أو انضمام شريك أو اندماجها بشركة أخرى وذلك من أجل تحديد حصة الشريك المنفصل أو المنضم من صافي الأصول؛
- تقدير القيمة الحقيقية للأصول عند التقدم للحصول على ائتمان طويل الأجل؛
- تقدير قيمة الأصول التي ترغب المنشأة في التأمين عليها ضد الأخطار المختلفة؛
- عرض هذه الأصول أو جميعها للبيع (التحاني حسين، 2014، صفحة 77).

4.2 خواص إعادة تقييم التثبيات :

نموذج إعادة التقييم ليس إجباري حسب ن م م وحتى يطبق هذا النموذج يجب أن تحقق فيه الشروط التالية :

- يجب أن تتوفر إمكانية تحديد القيمة العادلة بموثوقية وعادة سعر السوق يشكل هذه القيمة العادلة؛
- إعادة التقييم ليست ضرورية سنويا بل يجب القيام بها بانتظام حتى تظهر المثبتات في القوائم المالية في نهاية السنة بقيمتها المحاسبية الصافية المعاد تقييمها المقررة للقيمة العادلة؛
- إذا تمت عملية إعادة تقييم لمثبتة ما وجبت على كل المثبتات من نقص الصنف؛
- كل التثبيات الملموسة وغير الملموسة يمكن إعادة تقييم حسب ن م م غير أن شرط وجود سوق نشطة كشرط لتحديد القيمة العادلة؛
- إعادة تقييم تخص الأصول الجارية لأن بقاءها طويل في حوزة المؤسسة بعد تقييم حيازتها سواء بالرفع أو التخفيض من القيمة المحاسبية للأصل حسب اتجاه تغير سعر السوق (بن ربيع، 2013، الصفحات 369-370) .

5.2 أهداف إعادة تقييم التثبيات:

- اختبار مقدرة الشركة على تحقيق الربح وذلك على أساس تغطية التكاليف الجارية لعناصر الإنتاج، لاسيما فيما يتعلق بتقدير إهلاك الأصول الثابتة؛
- تخصيص الأصول الثابتة بين فروع الشركة المختلفة، وقياس معدل العائد الذي يحققه كل من هذه الفروع، محسوبا على أساس القيمة الجارية لتلك الأصول من جهة، ومقارنة ذلك العائد فيما بين الفروع المختلفة من جهة أخرى؛
- قياس معدل العائد الذي تحققه المنشأة على إجمالي أصولها العاملة، ومقارنة ذلك العائد بمعدلات الصناعة التي تنتمي إليها الشركة (التجاني حسين، 2014، صفحة 37).

3. المعالجة الجبائية والمحاسبية لإعادة التقييم التثبيات في الجزائر :

1.3 إعادة تقييم التثبيات وفق الإطار الجبائي:

حسب القانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة: المادة 185 يقيد فائض القيمة المتأتي من إعادة

تقييم التثبيات عند تاريخ بداية سريان النظام المحاسبي المالي، في النتيجة الجبائية في أجل أقصاه خمس (5) سنوات.

المادة 186: يقيد فائض مخصصات الإهلاكات المتأتي من عمليات إعادة التقييم في نتيجة السنة،
المادة 186 مكرر: لا يدرج في النتيجة الجبائية فائض القيمة الناتج عن إعادة تقييم التثبيات غير القابلة
للاهلاك. يسجل فائض القيمة الناتج عن إعادة التقييم في خصوم الميزانية ضمن حساب يحتوي على فارق
إعادة التقييم، ويكون هذا الأخير غير قابل للتوزيع .
المادة 186 مكرر1: يحسب فائض أو ناقص القيمة للتنازل عن التثبيات القابلة وغير القابلة للاهلاك،
انطلاقاً من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم (Ministre Des finances, circulaire, 2019, pp. 3-8)

3 إعادة التقييم التثبيات وفق إطار المخطط الوطني المحاسبي والنظام المحاسبي المالي:

1.2.3 التقييم في إطار النظام المحاسبي القديم (PCN):

الاعتراف الأولي واللاحق في 31 / 12 من الأصول الثابتة، في تطبيق الإطار المحاسبي القديم
بالرجوع إلى القيمة الأصلية التكلفة التاريخية ثم الحفاظ على هذه القيمة فقط على مستوى الميزانية حتى
إلغاء الاعتراف بالأصل (التخلص منه من أصول الميزانية بعد التنازل أو عندما تصبح القيمة المحاسبية الصافية
لا شيء).

ومع ذلك، عندما تتطلب الظروف ذلك، يجب على المشرع التدخل لفرض أو السماح بإعادة تقييم
التثبيات الذي يحدد بطريقة دقيقة حسب الشروط المطبقة.

نتيجة لذلك، كانت هناك أربع عمليات إعادة تقييم خضعت للتنظيم: الأولى في عام 1990،
الثانية في عام 1993، والثالثة في عام 1996 وآخرها في عام 2007.

تم المعالجة الضريبية التي كانت مخصصة لفائض إعادة التقييم من قبل نفس الحكم القانوني الذي
يفرض أو يأذن بإعادة تقييم الأصول الثابتة، على النحو التالي:

- للتقييمات الأولى والثانية، قد نص القانون على الالتزام بتسجيل الفرق إعادة تقييم معفاة من
الضرائب على جانب الالتزامات من خصوم الميزانية، في احتياطات خاصة؛
- للتقييم الثالث، ينص القانون على الالتزام بإدراج فارق إعادة التقييم؛
- وقد وفرت عملية إعادة التقييم الرابعة لتسجيل فائض إعادة التقييم معفاة من الضرائب، شريطة أن
تكون الأرباح الرأسمالية المتولدة قد أدمجت في أموال الخاصة في جزء من زيادة رأس المال في موعد

لا يتجاوز 31 ديسمبر 2007 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، الصفحات 21-22).

2.2.3 إعادة التقييم بموجب الإطار المحاسبي (النظام المحاسبي المالي) :

في إطار هذه المعالجة الأخرى المرخص بها يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجا الأولي باعتباره أصلا بمبلغه إعادة تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

تتم عمليات إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات المعينة اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الإقفال القيمة الحقيقية للأراضي والمباني هي في العادة قيمتها في السوق وتحدد هذه القيمة استنادا إلى تقدير يجريه مقومون محترفون مؤهلون.

والقيمة الحقيقية لمنشآت الإنتاج هي أيضا قيمتها في السوق وعند غياب مؤشرات تدل على قيمتها في السوق منشأة متخصصة فإنها تقوم بكلفة تعويضها الصافية من الإهلاك وبعد إعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهلاك على أساس المبالغ المعاد تقييمها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، صفحة 09).

3.3 الحالات الخاصة لإعادة التقييم التثبيتات:

1) إن إعادة التقييم الإيجابية تدرج في الحسابات كمنتوج (في حدود بقيمة الخسارة في القيمة المسجلة في حسابات المؤسسة لنفس الأصل)، إذا كانت تعويض إعادة تقييم أخرى سلبية لنفس الأصل، سبق أن تم إدراجها كعبء في الحسابات .

الشكل المحاسبي :

سبق وأن سجل التثبيت خسائر في القيمة:

من ح/ 681 مخصصات إ، و، خ، ق الأصول غير الجارية

إلى ح./ 29.. خسائر القيمة عن التثبيتات

الاسترجاع في حدود الخسارة المدرجة في نتيجة المؤسسة:

من ح./ 29.. خسائر القيمة عن التثبيتات

إلى ح/ 781 استرجاعات الاستغلال عن خسائر القيمة الأصول غير جارية

الفارق يسجل في رؤوس الأموال:

من ح/ 2.. الثبittات

إلى ح/ 105 فارق إعادة تقييم الثبittات

(2) أما إعادة تقييم سلبية يقيد الرصيد المحتمل (فارق إعادة تقييم السلبية الصافية) كعبء من الأعباء . فارق إعادة تقييم سلبي:

من ح/ 105 فارق إعادة تقييم الثبittات

إلى ح من ح/ 2.. الثبittات

والفارق يسجل في حسابات الأعباء

من ح/ 681 مخصصات إ، و، خ، ق الأصول غير الجارية

إلى ح/ 29.. خسائر القيمة عن الثبittات (علاوي، نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها، 2014، الصفحات 61-62).

4.3 الاستخدامات المحاسبية لفائض قيمة إعادة التقييم :

- إمكانية توزيع الفائض : يعد فائض إعادة التقييم أرباحا غير متحققة ومن ثم فلا يمكن توزيعه إلا إذا تحقق جزء منه أو كله، ويجرى ذلك بتحويله مباشرة من حقوق الملكية إلى أرباح المحتجزة عند ما يتحقق الفائض عند التنازل عن أصل، أو أن يتحقق جزء من الفائض نتيجة استخدام أصل ويتمثل الجزء المتحقق في الفرق بين الاهتلاك المحسوب على أساس مبلغ إعادة التقييم وذلك المحسوب على أساس القيمة أصلية، هذا ولا يجب أن يحول الفائض إلى أرباح المحتجزة من خلال بيان الدخل.

- إمكانية إضافته إلى رأس المال : يمكن استخدام فائض إعادة التقييم في زيادة رأس المال عن طريق رسملة كل أو جزء من الفائض، مع ضرورة الإفصاح عن ذلك الجزء من رأس المال الذي مصدره فائض إعادة التقييم في الجدول.

- فائض إعادة التقييم لا يمكن استخدامه مباشرة لتغطية الخسائر المتراكمة : إذ إن الخسائر المتراكمة لا يمكن أن تحمل مباشرة على فائض إعادة التقييم، في حين يمكن بالمقابل أن تجرى عملية تحميل للخسائر على الفائض بطريقة غير مباشرة، وذلك عن طريق القيام أولا باستخدام فائض إعادة التقييم لزيادة رأس المال - أي رسملة جزء أو كل الفائض - ومن ثم يأتي إجراء التخفيض من رأس المال بقيمة الخسائر المتراكمة.

- إمكانية استخدام الفائض لتعديل الإهلاكات الإضافية : تمثل الإهلاكات الإضافية الفرق بين قسط الإهلاك السنوي المحسوب على أساس القيمة أصلية وذلك المحسوب على أساس مبلغ إعادة التقييم، ففي كل مرة إذا نصت القوانين الضريبية على وجوب تحميل الإهلاكات ضافية على فائض إعادة التقييم. فإن رصيد حساب احتياطي إعادة التقييم يتناقص مع مرور سنوات عمر الاستفادة من أصل إلى أن يصل الصفر عند انتهاء عمر الاستفادة منه أو عند التنازل (عبد الصمد، 2009، صفحة 188).

4. دراسة قياسية لعوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية:

تقوم الدراسة الميدانية أساسا على عوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الفئات المهنية، التي تتمثل في: المحاسبين والمحاسبين المعتمدين وخبراء المحاسبة والمدراء الماليين.

1.4 بيانات الدراسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك تماشيا مع متطلبات البحث باعتباره أنسب المناهج في الدراسة، لأنه يعتمد على دراسة الواقع كما هي على أرض الواقع ويصفها بشكل دقيق، وتتعلق بعوائق تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية من وجهة نظر الفئات المهنية.

2.4 قائمة الاستبيان:

- إعداد قائمة الاستبيان : تم الاستعانة في إعداد القائمة على الكتب والمراجع والدوريات والأبحاث التابعة والمتعلقة بموضوع الدراسة من حيث المنهج والطريقة، كما تم الاستفادة من الخلفية النظرية في صياغة قائمة الاستقصاء، أما فيما يتعلق بأسئلة الاستبيان فقد تم إعدادها على أسس مقياس ليكارت الخماسي (SCALE LIKERT) الذي يحتوي خمس إجابات، وهذا ليتسنى لنا تحديد آراء أفراد العينة حول المواضيع التي تم التطرق إليها من خلال الاستبيان كما هو مبين في الجدول رقم 1.

الجدول رقم (02): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثين.

- معالجة الاستبيان : تم توزيع 20 استمارة ورقية في ولاية الوادي، تم استرجاع 17 ورقة، كما تم توزيع 22 استمارات إلكترونية على بعض الولايات الجزائرية، تمت الإجابة عليها، ليصبح مجموع الاستمارات 39 استمارة مقبولة وقابلة للتحليل، كما هو موضح في الجدول رقم (02):

جدول (03) يوضح استمارات الموزعة حسب الولايات

الولايات	الموزعة	المسترجعة	النسبة المئوية
الوادي	20	17	44%
ورقلة	4	4	10%
سطيف	8	8	21%
الجزائر العاصمة	5	5	13%
البليدة	2	2	5%
قسنطينة	3	3	8%
المجموع	42	39	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

أما فيما يخص الفئات المهنية المستجوبة فهي موضحة في الجدول رقم (04) التالي:

الفئات المهنية المستجوبة	عدد الاستمارات	النسبة المئوية
خبير محاسبي	4	10%
محافضي حسابات	15	38%
محاسب معتمد	11	28%
مدير مالي	4	10%
محاسب	5	13%
المجموع	39	100%

المصدر: من إعداد الباحثين.

ثم تم جمع وترتيب وإدخال المعطيات على برنامج (Spss 18) لمعالجتها وتحليلها، كما تم استخدام بعض الأساليب الإحصائية (الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، اختبار ألفا كرونباخ، معامل الصدق، تحليل الانحدار البسيط) .

3.4 النتائج ومناقشتها:

1.3.4 اختبار ثبات وصدق العينة :

يتضح من الجدول رقم (03) أن جميع معاملات ألفا كرونباخ للمحاور قد تراوحت بين (0.696) و(0.661) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.812) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالثبات.

أيضا لقد تراوحت جميع معاملات الصدق المحاور بين (0.736) و(0.622) وهي تقترب من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة المعامل بالنسبة لجميع المحاور (0.815) وهو ما يعني بأن الاستبيان يتميز بالصدق.

الجدول رقم (05): توزيع معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق

محاور الاستبيان	محتوى المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات لألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية	07	0.696	0.736
المحور الثاني	عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية الجزائرية	07	0.661	0.622
مجموع المحاور		14	0.812	0.815

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات على برنامج (Spss 18).

2.3.4 التحليل الإحصائي الوصفي للاستبيان:

باعتبار أن المتغير الذي يعبر عن الخيارات (معارض بشدة، معارض، محايد، موافق، موافق بشدة) مقياس ترتيبي التي تدخل في البرنامج الإحصائي تعبر على الأوزان، وهي: (معارض بشدة = 1، معارض = 2، محايد = 3، موافق = 4، موافق بشدة = 5)، وبعد ذلك تم القيام بحساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح) عن طريق حساب طول الفترة، والتي هي عبارة عن: حاصل القسمة 4 على 5 يمثل رقم 4 عدد المسافات (من 1 إلى 2 مسافة أولى، ومن 2 إلى 3 مسافة ثانية، ومن 3 إلى 4 مسافة ثالثة، ومن 4 إلى 5 مسافة رابعة، وخمسة تمثل عدد الاختبارات وعند قسمة 4 على 5 ينتج عنه طول الفترة ويساوي 0.80. ويصبح التوزيع كما هو مبين في الجدول رقم (04).

الجدول رقم (04): مقياس دلالة الوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الدلالة
من 1 إلى 1.79	معارض بشدة
من 1.80 إلى 2.59	معارض
من 2.60 إلى 3.39	محايد
من 3.40 إلى 4.19	موافق
من 4.20 إلى 5	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.3.4 إعادة تقييم التثبيات في البيئة المحاسبية الجزائرية :

من خلال بيانات الجدول رقم (05) تشير مسار عينة الدراسة نحو جميع العبارات المتعلقة بإعادة تقييم التثبيات في البيئة المحاسبية الجزائرية الإيجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.5 والذي يقع بين 4.20 وأقل من 5، كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الخامسة من فئة ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق بشدة، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على وجود هذه العوائق في البيئة المحاسبية الجزائرية.

الجدول رقم (07): التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول عوائق إعادة تقييم التثبيات في البيئة المحاسبية

العبارات		الإجابات						مؤشرات إحصائية	
		معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	
تلجأ المؤسسات الجزائرية لإعادة تقييم التثبيات عند فقدان قيمتها المحاسبية الصافية.		1	0	3	25	10	4.13	0.66	
تعتمد المؤسسات الجزائرية على مبدأ التكلفة التاريخية لعدم توفر سوق نشطة للتداول الممتلكات.		0	5	0	21	13	4.08	0.93	
معظم ممتلكات المؤسسات الجزائرية وفي ظل التضخم المستمر ليست على قيمتها الحقيقية.		0	0	1	27	11	4.26	0.50	

0.50	4.26	11	27	1	0	0	تلجأ المؤسسات إلى تقدير القيمة الحقيقية للأصول عند التقدم للحصول على قرض طويل الأجل من أجل تقوية المركز المالي.
1.42	3.69	17	6	5	4	0	يتم الاعتماد على القيمة العادلة للأصول التي ترغب المنشأة في التأمين عليها ضد الأخطار المختلفة.
1.35	3.82	17	10	3	6	3	إذا كانت المنافع المستقبلية المحتملة للتثبيتات تفوق المستوى الأصلي لنجاح أي مؤسسة فإنها تدرج وتضاف إلى قيمة الأصل.
1.06	4.13	19	10	7	2	1	إذا فاق استعمال الأصل عن أكثر من 20 سنة فإن الأصل يقيم على حسب قيمة المنفعة المستقبلية.
0.58	4.05	المتوسط العام حول عوائق إعادة تقييم في البيئة المحاسبية الجزائرية					

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات Spss).

4.3.4 إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية:

من خلال بيانات الجدول رقم (06) تم التوصل إلى أن مسار عينة الدراسة نحو جميع العبارات المتعلقة بإعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية الجزائرية ايجابية، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.8، والذي يقع بين 3.4 وأقل من 4.20، كما أن هذا المتوسط يقع ضمن الفئة الرابعة من فئة ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، والتي تؤكد رضا وموافقة أغلبية أفراد العينة على وجود هذه العوائق في البيئة الجبائية الجزائرية.

الجدول رقم (08): التحليل الوصفي لآراء عينة الدراسة حول عوائق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية الجزائري:

مؤشرات إحصائية		الإجابات					العبارات
الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة	
0.91	4.18	18	12	7	2	0	القوائم المالية معدة بدرجة أولى لإدارة الضرائب وفق نطاق معين
0.77	4.33	20	12	7	0	0	من مبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة التقييم التثبيتات أن النظام الجبائي لا يعترف بزيادة المدرج في الأصل
1.02	4.05	17	11	7	4	0	من المبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة التقييم أن فارق إعادة التقييم قيمة وهمية لا تستطيع توزيعها
1.45	3.18	8	13	3	8	7	مبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة تقييم هو تكاليف التقييم غير المدرجة في قيمة الأصل
0.97	3.74	7	22	3	7	0	من مبررات عزوف المؤسسات على عملية إعادة تقييم لا تدرج فائض القيمة إعادة تقييم التثبيتات في نتيجة المحاسبة وبالتالي لا تدرج في النتيجة الجبائية
1.07	3.74	10	17	4	8		من مبررات عزوف المؤسسات على إعادة تقييم التثبيتات يحسب فائض أو ناقص القيمة للتنازل عن التثبيتات القابلة وغير القابلة للاهلاك، انطلاقا من القيمة الأصلية قبل إعادة التقييم
1.49	3.33	13	6	7	7	6	من مبررات عزوف المؤسسات على إعادة تقييم التثبيتات تناقض نظام الجبائي الجزائري مع النظام المحاسبي المالي الجزائري

في إعادة التقييم التثبيتات						
3.60	3.80	المتوسط العام حول عوائد إعادة تقييم في البيئة الجبائية الجزائرية				

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات Spss).

5.3.4 معاملات الارتباط للمتغيرات الدراسة:

يتضح من الجدول رقم (07) بأن معاملات الارتباط بين المتغيرين المستقل (عوائد تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة المحاسبية الجزائرية)، والمتغير التابع (عوائد تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في البيئة الجبائية) يقدر بـ 0.731، وهذا يدل على أن معاملات الارتباط طردي، أي أن هناك ارتباط قوي بين بيئتي الدراسة.

الجدول رقم (09): الارتباط الخطي بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Correlations

		المحور الأول	المحور الثاني
المحور الأول	Pearson Correlation	.731**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	39	39
المحور الثاني	Pearson Correlation	.731**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	39	39

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: من إعداد الباحثين (بناء على مخرجات Spss).

5. خاتمة:

نستنتج من دراسة عوائد تطبيق إعادة تقييم التثبيتات في الجزائر من خلال البيئة المحاسبية أن معظم فئة الدراسة تعتمد على التكلفة التاريخية، وهذا راجع لعدم وجود أرضية تُعنى بتداول الممتلكات، والتي تعتبر حاجز أمام حل المؤسسات لإعادة تقييم ممتلكاتها، رغم ذلك تكون عادة مضطرة إلى إعادة تقييم التثبيتات في الحالات التالية: عند فقدان قيمتها المحاسبية، طلب الحصول على قرض طويل الأجل من أجل تقوية المركز المالي، أو تأمين ممتلكاتها ضد أخطار المخاطر، أو عند بلوغ القيمة الصفرية للقيمة المحاسبية الصافية.

أما عن العوائد في البيئة الجبائية فإن القوائم المالية معدة بدرجة أولى لإدارة الضرائب، إلا أن النظام الجبائي الجزائري لا يعترف بالزيادة أو نقصان في قيمة الأصل ويعتمد على التكلفة التاريخية، وبالتالي مصاريف الاهتلاك المضافة في النتيجة المحاسبية تُدرج إلى النتيجة الجبائية على كل أصل معاد تقييمه، نجد أن

الفئات المهنية غير مهمة بعملية إعادة تقييم التثبيتات ولا تريد الدخول في نزاع مع إدارة الضرائب في تحديد قيمة النتيجة الجبائية.

1.5 اختبار الفرضيات:

فيما يخص اختبار الفرضيات فقد أدت معالجة البحث إلى النتائج التالية:

- الفرضية الأولى: لا تعتمد الفئة المهنية على عملية إعادة تقييم التثبيتات بشكل دوري، واستعمالها لمبدأ التكلفة التاريخية جاء كحتمية لعدم وجود سوق نشط بين الأطراف المطلعة والراغبة في التعامل التجاري حيث تم إثبات صحة هذه الفرضية؛
- الفرضية الثانية: تلتجأ الفئات المهنية لإعادة تقييم التثبيتات إلا في الحالات الاضطرارية منها (طلب تمويل مصرفي، تأمين على الاخطار)، تم قبول صحة الفرضية وذلك من أجل تحسين المركز المالي حتى تضمن قروض مصرفية طويلة الاجل، أما بالنسبة للتأمينات على المخاطر فهي تسعى للحفاظ على قيمة الأصل الحقيقية من أجل التعويض في حالة وقوع حوادث أو كوارث طبيعية؛
- الفرضية الثالثة: البيئة الجبائية الجزائرية تساهم بشكل كبير في تثبيط عملية إعادة تقييم التثبيتات، تزامنا مع عدم اجباريتها، تم قبول صحة الفرضية، وذلك لأن الفئة المهنية غير مهمة بالعملية، وهذا راجع إلى عدم اعتراف النظام الجبائي بالزيادة والنقصان في الأصل بحيث يصنفها من مصاريف غير المقبولة جبائيا.

- 2.5 نتائج البحث:

- اعتماد جل الفئات المهنية على مبدأ التكلفة التاريخية بدل إعادة تقييم التثبيتات؛
- الافتقار إلى أسواق تُعنى بتداول الممتلكات للحصول على المعلومة للقياس على معطياتها؛
- عدم التجاء الفئات المهنية لإعادة تقييم التثبيتات إلا في الحالات الاضطرارية؛
- النظام الجبائي لا يعترف بالقيمة المدرجة في قيمة الأصل أثناء إعادة تقييم التثبيتات ويستخرجها في النتيجة الجبائية؛
- الفئات المهنية غير مهمة بإعادة تقييم التثبيتات تزامنا مع عدم صفة الإلزام ولا تريد الدخول في نزاع مع إدارة الضرائب خاصة في تحديد قيمة النتيجة الجبائية؛
- عدم وجود تحانس بين القوانين المحاسبية والجبائية في الجزائر التي تخص إعادة تقييم التثبيتات.

3.5 توصيات الدراسة:

- على ضوء نتائج الدراسة نقترح مجموعة من التوصيات وهي:
- إعادة النظر في الوثيقة الصادرة من الإدارة الجبائية التي تنص على عدم قبول زيادة أو نقصان مصاريف الاهتلاك الناجمة عن إعادة التقييم في النتيجة الجبائية.
- العمل على انشاء منصات إلكترونية لتداول الأصول الملموسة والممتلكات المستعملة للحصول على المعلومة والقياس على معطياتها.
- تنظيم عملية إعادة تقييم قانونية اجبارية من قبل السلطات الجزائرية للتثبيات والتي قيمتها المحاسبية الصافية معدومة، والتي مازالت تقدم منافع مستقبلية للمؤسسة.

6. قائمة المراجع:

بالعربية

- أحمد الصالح سباع. (2018). إشكالية القياس بالقيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية - دراسة لعينة من المؤسسات الاقتصادية و الأكاديميين و المهنيين. مجلة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 11 (العدد 02)، الصفحات 52-68.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (26 07، 2008). المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها ومدونة الحسابات وقواعد سيرها. الجزائر.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (25 03، 2009). قانون المالية الجزائري لسنة 2009، المادة 112 من القانون 03/25، العدد 19. الجزائر.
- توفيق عتيق، و عثمان بوزيان . (2021). دوافع قرار إعادة تقييم الأصول الثابتة ضمن المؤسسات الجزائرية. مجلة المالية & الاسواق، الصفحات 205-222.
- حسين القاضي ، و مأمون حمدان . (2008). المحاسبة الدولية و معاييرها (المجلد الطبعة الأولى). عمان ، الاردن: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
- حنيفة بن ربيع. (2013). الواضح في المحاسبة المالية وفق scf والمعايير الدولية (المجلد 01). الجزائر: منشورات اكليك.
- خالد حسين التجاني حسين. (2014). أثر المعايير المحاسبية في إعادة التقييم الأصول الثابتة دراسة تطبيقية على مؤسسة مخازر وحلوليات الأرياف، رسالة ماجستير، تخصص: محاسبة، جامعة شندى، السودان.
- عياد السعدي. (2018). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الاساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09 (العدد 01)، الصفحات 249-261.
- لخضر علاوي . (2012). معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS دروس وتطبيقات محلولة. الجزائر: دار الصفحات الزرقاء العالمية.

لخضر علاوي. (2014). نظام المحاسبة المالية سير الحسابات وتطبيقاتها. الجزائر: دار الصفحات الزرقاء العالمية.
مروان مباركي ، و حمزة العراي . (2018). واقع إعادة تقييم التثبيات المادية في الجزائر في ظل النظام المحاسبي المالي
دراسة على مستوى الشركات الصناعية المسجلة في البورصة. مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، الصفحات
277-255.

نجوى عبد الصمد. (2009). الشروط الجديدة لإعادة تقييم الاصول الثابتة. مجلة العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير، المجلد 03 (العدد 03)، الصفحات 184-199.

بالأجنبية

Ministre Des finances, circulaire. (2019, 03 20). 02

MF/DGI/DLRF/LF19,Direction General des impôts,. Alger.

Weston, F. (1953). Revaluation of fixed assets. *Journal accounting review*.

المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية كآلية لتجاوز تحديات جائحة كورونا

(عرض تجارب بعض الشركات الدولية)

Social responsibility of industrial companies as a mechanism to overcome the challenges of the Corona pandemic (presenting the experiences of some international companies)رضا موسى*، جامعة غرداية (الجزائر)، moussa.ridha@univ-ghardaia.dzيوسف شرع، جامعة غرداية (الجزائر)، charaa.youcef@univ-ghardaia.dz

تاريخ الإستلام: 2021/05/26

تاريخ القبول: 2021/09/14

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية كآلية لتجاوز تحديات جائحة فيروس كورونا المستجد، من خلال عرض تجارب بعض الشركات الدولية الرائدة، وهو بمثابة فرصة لهذه الشركات في إعادة النظر لدورها في المجتمع، والمساهمة في معالجة التحديات الملحة بإدماج حلول مبتكرة لمواجهة الأزمة.

يمكن القول إن العلاقة بين الجائحة العالمية كوفيد-19 والمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية هي علاقة طردية كلما زادت حدة إنتشار الجائحة زادت المسؤولية الاجتماعية وتضاعفت أهميتها، وهو ما يستدعي إنخراط الشركات في الحد من الآثار السلبية للجائحة العالمية.

كلمات مفتاحية: مسؤولية اجتماعية للشركات، جائحة كورونا (كوفيد-19)، شركات صناعية، تجارب دولية، حلول مبتكرة.

تصنيفات JEL: Z19، M14.

Abstract:

This study aims to identify the extent to which the social responsibility of industrial companies is adopted as a mechanism to overcome the challenges of the Corona pandemic, by presenting the experiences of some international companies, in order to facing urgent challenges by integrating innovative solutions to confront the crisis.

The relationship between the global Covid-19 pandemic and the social responsibility of industrial companies is a positive one, the more the epidemic spreads, the more social responsibility increases and its importance doubles, which calls for the contribution of companies to reduce the negative effects of the global pandemic.

Keywords: Corporate social responsibility, Corona pandemic, industrial companies, international experiences, solutions innovates.

Jel Classification Codes: M14, Z19.

1. مقدمة:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية من أهم الواجبات الواقعة على عاتق الشركات والمؤسسات الوطنية بالدول، لذلك تلعب المؤسسات الاقتصادية دورا بارزا تجاه كل الأطراف المتعاملة معها، وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة، ومن خلال برامج المسؤولية الاجتماعية تستخدم المؤسسات الاقتصادية مواردها العديدة لصالح المجتمع، وبهذه الطريقة تثبت وتبرهن أمام المجتمع الذي تنشط فيه أنها تبني التصرفات المسؤولة اجتماعيا بما يخدم مصلحة المجتمع.

منذ أن أعلنت منظمة الصحة العالمية وباء كورونا المستجد جائحة عالمية، عملت المنظمات الدولية على نشر الوعي بخصوص التحولات على جميع الأصعدة، وكان لازما على الشركات التكيف مع واقع جديد وطريقة عمل جديدة، وبذلك تشكل جائحة كوفيد19 فرصة رائعة للشركات الصناعية من أجل التحول نحو المسؤولية الاجتماعية الأكثر واقعية، والمساهمة في معالجة التحديات الراهنة بشكل عاجل خاصة في ظل تداعيات الجائحة العالمية، وهو الأمر الذي يجعل الحكومات والمؤسسات والأفراد في قارب واحد يعملون كفريق متناغم للمصلحة العامة.

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

❖ إلى أي مدى يمكن اعتماد ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية كآلية

لمواجهة تحديات جائحة كورونا ؟

إلى جانب السؤال الرئيسي للإشكالية العامة تتبلور التساؤلات الفرعية الآتية:

- ماهي العوامل التي تدفع للاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في ظل تحديات جائحة كورونا ؟
- ما مدى التماثل والاختلاف في التدابير والأساليب التي اعتمدتها الشركات العالمية الرائدة في مجال ممارسات المسؤولية الاجتماعية لتجاوز تحديات الجائحة ؟
- كيف يمكن للشركات الصناعية الجزائرية الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات ؟

1-1 أهداف الدراسة:

- التعرف على أهم المبادرات والحلول المبكرة لبرامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية الجسدة على أرض الواقع على ضوء التجارب الدولية في هذا المجال؛
- الاستفادة من تجارب بعض الشركات الصناعية العالمية في مدى إستجابتها لبرامج المسؤولية الاجتماعية والتي تضاغت في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19).

1-2 أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تزايد الإهتمام العالمي والإقليمي والمحلي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات فضلا عن تسليط الضوء على أهم تجارب بعض الشركات الصناعية الدولية في ممارسة المسؤولية الاجتماعية بمجالاتها المختلفة والتي تضاغت أهميتها وحساسيتها في زمن الجائحة، ولتكون معينا لكل المؤسسات الأخرى على وضع برامج مماثلة أكثر فعالية وتميزا، من أجل التغلب على التحديات العالمية غير المسبوقه.

1-3 منهج الدراسة: تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في قالب نسعى من خلاله إلى الإجابة عن أهم تساؤلات الإشكالية والخروج بنتائج يمكن الإستفادة منها لتحقيق الفاعلية المطلوبة، وهذا بالإستعانة بمختلف المصادر العلمية والمواقع الإلكترونية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة.

2. الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية للشركات:

تشكل المسؤولية الاجتماعية إلتزام مستمر من المؤسسات في تطوير وتحسين المستوى التعليمي والثقافي والإقتصادي والضمان الإجتماعي لأفراد المجتمع وذلك من خلال توفير الخدمات المتنوعة.

1.2 تعريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات:

هناك تصورات مختلفة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات بين القطاع الخاص والحكومات ومنظمات المجتمع المدني كل حسب وجهة نظره، حيث لا تزال تستمد قوتها وإنتشارها من طبيعتها الطوعية الإختيارية، وفيما يلي أمثلة لبعض التعاريف.

❖ المسؤولية الاجتماعية للشركات "هي نموذج أعمال ذاتي التنظيم يساعد الشركة على أن تكون مسؤولة إجتماعيا تجاه نفسها وأصحاب المصلحة، تتضمن أمثلة أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات تحسين مزايا الموظفين، تقليل إستخدام الطاقة، حماية البيئة الطبيعية، أداء الأنشطة الخيرية مثل التبرع والخدمات التطوعية، إنتاج منتجات تدمج السمات الاجتماعية، ودعم المجتمعات المحلية" (Qiu, Jiang, Liu, Hsiang Chen, & Yuan, 2021, p. 02).

❖ حسب (Sundra Holmes) فإن "المسؤولية الاجتماعية إلتزام على المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث وخلق فرص العمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (الغالي و العامري، 2015، صفحة 49).

❖ أما التعريف الأكثر شمولاً فقد جاء على يد كارول حيث يرى أن المسؤولية الاجتماعية تشمل الآمال والتوقعات الإقتصادية والقانونية والأخلاقية والتطوعية التي ينتظرها المجتمع من جميع منظمات الأعمال في فترة زمنية معينة (Carrol, 1991, p. 40).

❖ في حين تعرفها منظمة التعاون والتنمية على أنها "إلتزام المؤسسة بالمساهمة في التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على البيئة والعمل مع العمال وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام هادف إلى تحسين جودة الحياة لجميع هاته الأطراف" (OCDE, 2001, p. 13).

❖ أما البنك الدولي فقد عرف المسؤولية الاجتماعية بأنها "إلتزام أصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد" (زرقوط، 2021، صفحة 07). وعليه ومما تقدم يتضح أن القاسم المشترك بينها هي أن المسؤولية الاجتماعية للشركات مفهوم تدرج بموجبه المؤسسات الإعتبارات الاجتماعية والبيئية والأخلاقية في السياسات والأنشطة الخاصة بأعمالها التجارية، عن طريق الإهتمام بالأطراف الداخلية للمؤسسة كالعاملين والأطراف الخارجية كأفراد المجتمع والبيئة معا في تحقيق الأهداف.

2.2 أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يوجد تقارب كبير بين الكتاب والباحثين في تحديدهم لأهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للشركات، والتي تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية. قدم Carroll نموذجا من أكثر النماذج شهرة، والذي يعتمد على أربعة أبعاد أساسية، حيث يرى أن "المسؤولية الاجتماعية الشاملة هي حاصل مجموع العناصر الأربعة والتي أوردتها بشكل معادلة كما يوضحها الشكل الأتي" (Carrol, 1991, p. 40).

الشكل رقم (01): المسؤولية الاجتماعية الشاملة



المصدر: (بخياوي، 2015، صفحة 10)

- المسؤولية الإقتصادية: ويقصد بها إلتزام المؤسسة بتوفير سلع وخدمات بتكلفة معقولة ونوعية جيدة، وأن تحاول توفير الأمان للآخرين بإحترامها قواعد المنافسة (الحديد و الصرية، 2019).
- المسؤولية القانونية: وتعني إلتزام المؤسسة عند ممارستها لأنشطتها مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة، وأن تكسب ثقة الآخرين من خلال مبادئ حماية البيئة والعدالة وكذلك السلامة المهنية وقوانين حماية المستهلك.

- المسؤولية الأخلاقية: وتعني الالتزام بتقديم مبادرات وبرامج لخدمة المجتمع ومختلف شرائحه وتستوعب الجوانب الأخلاقية والسلوكية والمعتقدات في المجتمعات التي تعمل فيها (النسور، 2010، صفحة 17)
- المسؤولية الإنسانية (الخيرية): وتعني الالتزام بتقديم مبادرات وبرامج لخدمة المجتمع وشرائحه المختلفة مثل ذوي الإعاقة، دعم محو الأمية، المبادرات الصحية وغيرها.

وعليه تنطوي المسؤولية الاجتماعية الكاملة للأعمال على الوفاء المتزامن بجميع المسؤوليات، لذلك فإن المسؤوليات الاقتصادية والقانونية مطلوبة، والمسؤوليات الأخلاقية والخيرية متوقعة ومرغوبة، من الناحية العملية والإدارية يجب على الشركة المدفوعة بالمسؤولية الاجتماعية أن تسعى جاهدة لتحقيق الربح، والإمثال للقانون، والانخراط في الممارسات الأخلاقية، ويُنظر إليها على أنها وحدة متكاملة.

3.2 مؤشرات تقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات:

تعد المسؤولية الاجتماعية إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة، وهناك أربعة مؤشرات أساسية يتم من خلالها معرفة جدوى المسؤولية الاجتماعية (مقدم، 2019):

- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة: ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع أو طبيعة أعمالهم، وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وإتناء العاملين كالإهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتكوينهم المستمر ومنح مكافآت وما إلى ذلك.
- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي المضحي بها لحماية البيئة من الأضرار الناتجة عن أنشطتها الصناعية، وتشمل على تكاليف حماية تلوث الهواء والبيئة البحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه وما إلى ذلك.
- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع والتي تشمل المساهمة في دعم البنية التحتية، وتكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية ودعم مؤسسات المجتمع المدني، تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة، الدعم المتواصل للمراكز الصحية والعلمية، رعاية الأعمال الخيرية.

■ مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج: وتشمل كافة تكاليف الأداء التي تنصّب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف ضمانات المتابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات.

3. تداعيات الجائحة العالمية كوفيد-19 على القطاع الصناعي : تم الإبلاغ عن تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) لأول مرة في مدينة ووهان بمقاطعة هوبي في الصين، وبعدها إنتشر المرض خارج الحدود الجغرافية للصين ليُشمل جميع أنحاء العالم وليُفرض على الدول مجموعة من الإجراءات الصّارمة لوقف تفشيه القاتل بين البشر إلا أن تداعياته كان لها الأثر العميق على إقتصاديات البلدان وسياساتها في الداخل والخارج.

1.3 نبذة عن الجائحة العالمية كوفيد-19: منذ إعلان منظمة الصحة العالمية عن مرض فيروس كورونا المستجد جائحة عالمية سارعت الحكومات في جميع الدول لإتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من إنتشاره.

■ يُعرّف مرض فيروس كورونا بأنه "مرض معد يسببه فيروس كورونا المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة 2 (SARSCoV2) الفيروس، الذي تم الكشف عنه بنشاط في ووهان، مقاطعة هوبي، الصين في ديسمبر 2019 وما يليه من تسلسل في يناير 2020" (Rahman & Bahar, 2020).

■ تم الإبلاغ عنه في البداية إلى منظمة الصحة العالمية في 31 ديسمبر 2019، وفي 30 يناير 2020 أعلنت حالة طوارئ صحية عالمية، ليتم بعد ذلك في 11 مارس 2020، الإعلان على أن COVID-19 جائحة عالمية (Velavan & Meyer, 2020, p. 278).

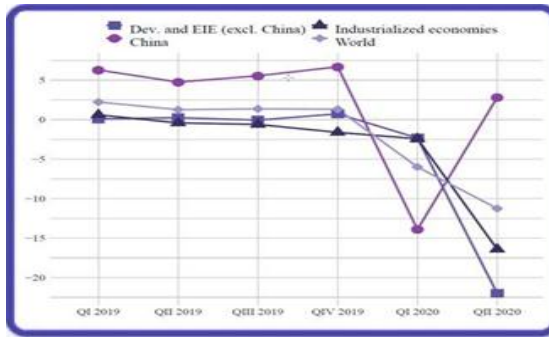
■ يمكن أن تشمل الأعراض الحمى والسعال وضيق التنفس، في الحالات الأكثر شدة يمكن أن تسبب العدوى إلتهاب رئوي أو صعوبات في التنفس، هذه الأعراض تشبه الأنفلونزا أو نزلات البرد، وهذا هو سبب طلب إجراء الاختبار للتأكد من الإصابة بفيروس كورونا (World Health Organization, 2020).

وعليه فان إسم كوفيد-19 هو الإسم الذي أطلقتته منظمة الصحة العالمية للفيروس المسبب لمرض الإلتهاب الرئوي الحاد والمعروف باسم كورونا، فمنذ ظهوره في منتصف شهر ديسمبر 2019، وتفشيه في الصين ثم بقية دول العالم تسبب في عدة أثار وإنعكاسات سلبية في مختلف الميادين، والذي صنفته منظمة الصحة العالمية في مارس 2020 بأنه جائحة عالمية، ووضعت عدة تدابير ونصائح للوقاية منه.

2.3 تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاع الصناعي : تشكل جائحة كوفيد-19 العالمية ضغطا هائلا على مجتمعات وإقتصاديات الدول في جميع أنحاء العالم، وأكثر بكثير من مجرد أزمة صحية، فهي تعد أيضاً أزمة إجتماعية وإقتصادية غير مسبوقة، لديها القدرة على إحداث آثار عميقة وطويلة الأمد، وقد واجه القطاع الصناعي عدة صعوبات كغيره من القطاعات الأخرى، وهو ما نجم عنه إختلالات كبيرة غير مسبوقة في ظل التطورات الراهنة.

خلال الربع الثاني من 2020 إنخفض ناتج التصنيع العالمي بمقدار 11,2% مقارنة بالربع نفسه من العام السابق، يعكس الإنخفاض الكبير الأثر الإقتصادي للتدابير المفروضة لوقف إنتشار الجائحة، التي طغت على جميع التأثيرات السلبية الأخرى على القطاع بما في ذلك إرتفاع الحواجز التجارية، من المحتمل أن تكون بعض البلدان أكثر تضررا من غيرها، مع توقع أن تسجل الصين إنخفاضا أكثر تواضعا بمقدار 1,6% مقارنة بالولايات المتحدة والإقتصاديات الصناعية في أوروبا حيث القيمة المضافة 2020 من المتوقع أن ينخفض بمقدار 15 % و 14,3 % على التوالي (Unido, 2020).

الشكل رقم (02): مقارنة تغير نسبة نمو الإنتاج الصناعي العالمي 2019-2020

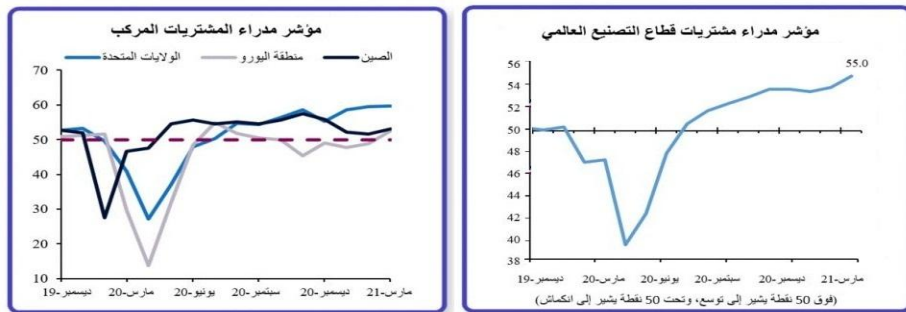


Source: (Unido, 2020)

يبين الشكل أعلاه إختلافات جوهرية في الإنتاج الصناعي لكل قطاع في الأشهر الأخيرة، وأظهر الإنتاج الصناعي خلال الربع الثاني من سنة 2020 نمواً منخفضاً في معظم البلدان، نظراً لتقلص جانبي العرض والطلب بسبب تعطل الإنتاج نتيجة للإصابات بالفيروس وإجراءات إحتوائه، بإستثناء الصين حيث عاد الإنتاج إلى نمو معتدل.

يشكل قطاع الصناعة حصة كبيرة في الاقتصاد العالمي، وبسبب موصفاتة غير الاعتيادية، فإن هذا القطاع معرض بشدة للتغيرات الدورية، لذلك يتأثر بثلاثة عوامل رئيسية، العامل الأول وهو توقف الإنتاج حيث ضرب الفيروس مركز الإنتاج الصناعي العالمي، أما العامل الثاني فيتمثل في تعطل سلاسل التوريد العالمية، حيث أنّ توقف الإنتاج في الدولة الموردة يؤثر بشكل أساسي ومباشر على الصناعات المعتمدة على هذه المدخلات في الدول الأخرى في حين يتمثل العامل الثالث في تراجع حجم الطلب العالمي وكذلك التجارة العالمية.

الشكل رقم (03): مؤشر مدراء مشتريات قطاع التصنيع للفترة من ديسمبر 2019 إلى مارس 2021



Source: (Morgan, 2021)

من خلال الشكل أعلاه سجل مؤشر مدراء المشتريات الصناعي العالمي الذي يرصد المعلومات المتعلقة بالإنتاج والتوظيف إرتفاعاً محسوساً حيث بلغ 55 نقطة في مارس 2021، ويكون بذلك قد تجاوز منطقة الإنكماش (أقل من 50 نقطة)، مما يوضح بداية التعافي الإقتصادي من الإنخفاضات الحادة في النشاط الصناعي المرتبط بتأثير فيروس كورونا المستجد، خاصة في الإقتصادات الرئيسية الثلاثة المحركة لنمو الإقتصاد العالمي، والتي إعتمدت بشكل رئيسي على تدابير الدعم المالي والنقدي في ظل الأزمة.

3.3 الإجراءات الحكومية المتخذة على مستوى القطاع الصناعي:

كانت البلدان سريعة في إستجابتها للأزمة، وإتخذت عدة تدابير لإحتواء إنتشار الفيروس ودعم القطاعات المتضررة بشدة، من أجل مواجهة التحديات المتزايدة بشكل كبير.

وفقاً لتقرير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، ومن أجل التخفيف من حدة الآثار المدمرة

للجائحة العالمية تم إتخاذ الإجراءات التالية (OECD, 2020):

- السياسة الضريبية: إصلاحات ضريبية شاملة وتدابير مالية بما في ذلك تخفيضات ضريبة الدخل الشخصية للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، وإستقرار معدلات ضريبة القيمة المضافة القياسية في العديد من البلدان، إلى جانب تخفيض معدلات الضرائب على الشركات.
- القوى العاملة: إنشاء صندوق تأمين لخدمة العمالة الموسمية والمؤقتة أثناء فترة الأزمة، واعتماد تدابير هيكلية وتقديم آليات دعم مختلفة إلى كافة المناطق الصناعية.
- التدابير المالية: أعلنت العديد من البلدان عن حزم دعم مالي، تشمل إجراءات جانبي الإيرادات والنفقات، بمتوسط حجم يبلغ 3,8% من إجمالي الناتج المحلي.
- سلاسل التوريد والإنتاج: تقديم برامج دعم فني تعمل على تيسير علاقات وتعاقبات الإمداد والتوريد بين الشركات الصناعية من خلال أنظمة الربط الإلكتروني وإتاحة البيانات وأنشطة تنسيق الأعمال.
- تكنولوجيا الاتصالات: تعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات العامة، وتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ورفع جودة الخدمات الرقمية في كافة المناطق الصناعية.
- التمويل: قدمت البنوك المركزية الدعم الفوري، تم الإعلان عن تدابير دعم السيولة في سبع دول، بمتوسط 3.4% من إجمالي الناتج المحلي، تم تخفيف موقف السياسة النقدية في جميع أنحاء المنطقة، النظر في تأجيل أو إعادة جدولة قروض الشركات الصناعية بأسعار فائدة منخفضة، وصرف جميع مستحقات دعم الصادرات (International Monetary Fund, 2020).
- الإنفاق الصحي والقطاع الخاص: دعم إحتياجات الطوارئ وتعزيز البنية التحتية للرعاية الصحية، وتوفير الإستجابة اللازمة والدور الحاسم لبرامج المسؤولية الإجتماعية للشركات.

4. تجارب رائدة عن تطبيقات المسؤولية الاجتماعية لشركات صناعية عالمية في ظل الجائحة

اختلفت تجارب الشركات العالمية من حيث مستوى ودرجة ممارسة برامج المسؤولية، وقد أصدر معهد السمعة الدولي مؤشر يقوم بتصنيف الشركات 100 الأفضل من حيث سمعة الشركة في تطبيق معايير المسؤولية الاجتماعية لسنة 2020، بالإعتماد على 07 معايير لقياس سمعة الشركات تتمثل في المنتجات والخدمات، والابتكار، ومكان العمل، والحوكمة، والمواطنة، والقيادة، والأداء المالي.

الجدول رقم (01): أفضل 20 شركة تقوم بأنشطة المسؤولية الاجتماعية على مستوى العالم لسنة 2020

الرتبة	الشركة	الرتبة	الشركة
01	Lego	11	Sony
02	The Walt Disney	12	rolls-royce
03	Rolex	13	Google
04	Ferrari	14	Canon
05	Microsoft	15	3M
06	Levi's	16	Pirelli
07	Netflix	17	Nintendo
08	Adidas Group	18	Barilla
09	Bosch	19	Caterpillar
10	Intel	20	Motor harley-davidson

Source: (The RepTrak Company, 2020)

وفيما يلي عرض لأهم التجارب الناجحة للشركات العالمية التي حازت على عدة جوائز في مجال المسؤولية الاجتماعية من خلال التطرق لماهيتها وأنشطتها الاجتماعية في ظل الجائحة العالمية التي أتت لها فرص وتحديات كبيرة لإختبار مدى فعاليتها في تبني مسؤوليتها الاجتماعية لتجاوز هذه الجائحة.

1.4 شركة ليغو الدانماركية (lego): هي واحدة من الشركات الرائدة في مجال إنتاج وتصميم لعب الأطفال من البلاستيك، تربعت على قمة الترتيب في المركز الأول عالميا في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم لسنة 2020، وتهتم الشركة بأداء دورها المجتمعي كما يلي:

- في مجال حماية البيئة: بفضل جهودها المبذولة لتحقيق الإستدامة البيئية، وهو ما يتضح أيضًا في مكعبات البناء الملونة التي اشتهرت بها الشركة، وإنتاج القطع المصنوعة من مادة متعدد الإيثيلين النباتية، ضمن أولى خطواتها نحو تحقيق مهمتها لجعل جميع المنتجات مستدامة بحلول عام 2030،

وحققت الشركة نسبة 7% من هدفها لإعادة تدوير 100% من نفايات التصنيع بحلول عام 2025، وتطوير مواد مستدامة جديدة والإهتمام بالتعبئة والتغليف، كما أنها إستطاعت تجاوز النسبة المخططة في الوقت الحالي لإنتاج أكبر كم ممكن من الطاقة المتجددة بقدر ما تستهلكه عملياتها، وهذا عبر الإستثمار في مزارع الرياح في ألمانيا وإنجلترا (Frangoul, 2020).

■ في مجال التعليم السلامة الرقمية: تسببت الجائحة في توقف تعليم الملايين من الأطفال بشكل مؤقتًا، وعليه سعت الشركة في كيفية الوصول إليهم بمبادرات التعلم من خلال اللعب، وخلال عام 2020 وصلت إلى أكثر من 650 ألف من مقدمو الرعاية، وتبرعت بـ 1,2 مليون للأطفال في المستشفيات، والوصول إلى أكثر من 3.2 مليون طفل من خلال التعلم عن طريق برامج وأنشطة اللعب في عام 2020، وتطمح في الوصول سنة 2021 إلى 3,5 مليون طفل، إلى جانب الإلتزام بتطبيق نظام رقمي عالمي المستوى للسلامة عن طريق التصميم، وتقديم إرشادات للآباء وأطفالهم في محادثات حول السلامة الرقمية بلغ مجموع وصولها إلى أكثر من 55 مليون أسرة خلال عام 2020، إلى جانب تشجيع الأطفال على المشاركة في سلسلة من إستطلاعات الرأي ومسابقات رواية القصص وأنشطة البناء الافتراضية. (Lego, 2020).

■ في مجال الرعاية الصحية: أعلنت الشركة أنها قامت بتعديل بعض آلات التشكيل الخاصة بها لإنتاج أقنعة للعاملين في مجال الرعاية الصحية في الخطوط الأمامية لتفشي كورونا COVID-19، حيث قامت بإنتاج أكثر 13000 قناع وجه يوميًا، المحتاجين، كما تبرعت أيضًا بمبلغ 50 مليون دولار للجمعيات الخيرية المختلفة للمساعدة في جهود الإغاثة (Hahn, 2020).

■ في مجال الموظفين: إتخاذ خطوات لضمان الصحة ورفاهية جميع الزملاء العاملين في مصانعها ومخازنها ومتاجرها ولتقديم خدمات الدعم لأي شخص يعمل من المنزل لفترة طويلة، في عام 2020 بلغ عدد إصابات الوقت الضائع 0.4 لكل مليون ساعة عمل، إضافة إلى ضمان مكان عمل تحفيزي وإستقصاء دوافع ورضا جميع الموظفين بانتظام، كما عملت على تمكين موظفيها من الحصول على إجازة والدية مدفوعة الأجر على مستوى العالم.

2.4 شركة مايكروسوفت الأمريكية (Microsoft): هي من كبرى شركات البرمجيات في العالم، وقد احتلت المرتبة الخامسة في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم، من خلال العديد من المبادرات بالتنسيق مع مختلف الشركاء، ومن أبرز هذه الأنشطة ما يلي:

■ في مجال الرعاية الصحية: أطلقت نموذج Power Platform جديد لمساعدة العملاء على مشاركة المعلومات، وقد تم تثبيته بالفعل من قبل أكثر من 2000 عميل حول العالم، إلى جانب توسيع الشراكة الحالية مع Adaptive Biotechnologies لتعيين إستجابة الجهاز المناعي لفيروس كوفيد-19 لتسريع تطوير العلاجات، وفي السنة المالية 2020، تبرعت مايكروسوفت 1,9 مليار دولار من المنتجات والخدمات في مساعدة 243 ألف منظمة غير ربحية على مستوى العالم لخدمة مجتمعاتهم (Microsoft, 2020).

■ في مجال الاهتمام بالموظفين والسلامة المهنية: لقد غيّر كوفيد -19 سريعًا طريقة عمل جميع الشركات، لذلك تعمل الشركة على مشاركة الإرشادات وتمكين الموظفين من العمل عن بُعد، وإطلاق مبادرة عالمية تهدف إلى جلب المهارات الرقمية لـ 25 مليون شخص حول العالم وذلك بحلول نهاية سنة 2020، وفي السنة المالية 2020 مكّنت موظفيها من التبرع بمبلغ 220,6 مليون دولار أمريكي للمنظمات غير الربحية في العالم والتي قدرت بأكثر من 86000 منظمة من خلال الخصومات التكنولوجية والتبرعات، والتطوع لأكثر من 754900 ساعة في الولايات المتحدة، إلى جانب الحفاظ على سلامة وأمان الموظفين، والفرصة لمتابعة الوظائف المطلوبة عن بُعد، بالإضافة إلى رقمنة عملياتها التجارية، بما في ذلك التسوق دون تلامس (Microsoft, 2020).

■ في مجال الاهتمام بالبيئة: قدمت الشركة في بداية عام 2020 إستراتيجية بيئية للإستثمار في تقنيات جديدة لتقليل الكربون وإزالته، بتخصيص مليار دولار من رأس مالها الخاص في صندوق الابتكار المناخي الجديد لتسريع تطوير تقنيات الحد من الكربون وإزالته، وبناء منصة حوسبة كوكبية جديدة للمساعدة في إدارة الأنظمة الطبيعية للأرض ومعالجة أزمة المناخ، وبحلول عام 2025 سوف تتحول إلى إمداد 100% من الطاقة المتجددة من خلال إتفاقيات شراء للطاقة الخضراء، وبحلول عام 2050 ستزيل من البيئة كل الكربون الذي تنبعث منه الشركة (Microsoft, 2020).

■ في مجال التعليم والسلامة الرقمية: أطلقت مايكروسوفت مبادرة برنامج مهارات عالمية من خلال تقديم المساعدة إلى أكثر من 25 مليون شخص حول العالم يواجهون البطالة على إكتساب المزيد من المهارات الرقمية، بالإضافة إلى استثمار قدره 20 مليون دولار لجعل البيانات والتحليلات متاحة للحكومات في جميع أنحاء العالم (Lang, 2020)، تعتمد شركة مايكروسوفت على كثافة التكنولوجيا من خلال تعزيز ثقافة العمل الهجين، وإشراك المتعلمين بالذكاء الافتراضي، وتصميم تطبيقات الأجهزة المتنقلة التي تدعمها خوارزميات الذكاء الاصطناعي، كما ساهمت في 23 تعطلاً للبرامج الضارة، وهي أول شركة توسع الحقوق الأساسية لحماية البيانات ودعم التحول الرقمي.

3.4 شركة سوني اليابانية (Sony): هي شركة رائدة ومتخصصة في صناعة الإلكترونيات، وقد احتلت المرتبة 11 في قائمة أفضل 100 شركة تمارس أنشطة المسؤولية الاجتماعية في العالم لسنة 2020 الصادر عن معهد السمعة الدولي، ومن أهم هذه الأنشطة ما يلي:

■ في مجال التعليم: تقدم سوني فرصاً تعليمية متنوعة عن طريق CurioStep، نتيجة لإغلاق المدارس وفقدان الأطفال لفرص التعليم، من خلال أنشطة مثل ورش العمل في مجال STEAM، الممتد من العلوم إلى الترفيه، بالإضافة إلى الخبرات العملية المليئة بالإثارة، والاستفادة من التقنيات المختلفة لدعم التطور المستقبلي للأطفال الذين يمثلون الجيل القادم (SONY, 2020).

■ في مجال الرعاية الصحية: تخصيص 10 ملايين دولار أمريكي من صندوق الإغاثة العالمي الذي أنشأته سوني إستجابة لفيروس كورونا، وهذا من أجل مساعدة العاملين في المجال الطبي وغيرهم في الخطوط الأمامية لجهود مكافحة الفيروس، إلى جانب العمل مع شركائها وأصحاب المصلحة لإستكشاف طرق لتوسيع نطاق هذه المبادرات بشكل أكبر، والمساهمة في علاج الفيروس ومنع إنتشاره، من أجل التغلب على التحديات العالمية غير المسبوقة.

■ في مجال الاهتمام بالبيئة: تعتمد الشركة على أربعة محاور بيئية تتمثل في الحد من تغير المناخ والحفاظ على الموارد والسيطرة على المواد الكيميائية وتعزيز التنوع البيولوجي، وهدفها تحقيق بصمة بيئية صفرية بحلول عام 2050، والعمل على رفع الوعي من خلال الوصول إلى جمهور يزيد عن 2,3 مليار من

خلال الفعاليات الاجتماعية ووسائل الإعلام، وخلال سنة 2020 تم خفض انبعاثات CO2 باستخدام الطاقة المتجددة بـ 327 ألف طن ثاني أكسيد الكربون، إلى جانب تخفيض إستهلاك الطاقة السنوي للمنتجات بنسبة 52٪ مقارنة بالسنة المالية 2013 وكذلك خفض النفايات المتولدة في مواقعها بنسبة 20٪ مقارنة بسنة 2015.

- في مجال الموظفين والسلامة المهنية: تسعى الشركة إلى تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة، بناءً على الالتزام بتوفير ظروف عمل تساهم في صحة الموظفين، وإجراء إستبيانات حول مشاركة الموظفين، مع الإستمرار في إجراء عمليات التدقيق وتقييم المخاطر المتعلقة بالصحة والسلامة المهنية، وفي هذا الإطار تم عقد أسبوع التنوع في Sony حول العالم للسنة الرابعة على التوالي لزيادة الوعي وتعزيز العمل من أجل التغيير، بالإضافة إلى الإنضمام إلى The Valuable 500، وهي مبادرة دولية لتعزيز مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة حتى يتمكنوا من إظهار إمكاناتهم (SONY, 2020).

الجدول رقم(02): ملخص لأهم برامج المسؤولية الاجتماعية والحلول المبكرة لمواجهة جائحة كوفيد-19

الشركات أنشطة (CSR)	شركة ليغو (lego)	شركة مايكروسوفت (Microsoft)	شركة سوني (Sony)
في مجال الرعاية الصحية	- تعديل بعض آلاتها لإنتاج أقنعة واقية لمستخدمي الصحة - تبرعات مختلفة لخدمة جهود الإغاثة ضد فيروس كورونا	- تبرعات مختلفة من المنتجات والخدمات لمساعدة منظمات غير ربحية - توسيع الشراكة مع مخبر البحث العلمي لتسريع تطوير العلاجات	- تبرعات لصندوق الإغاثة العالمي استجابة للجائحة. - دعم المخبر الصيدلانية لاستكشاف طرق جديدة لعلاج COVID-19
في مجال حماية البيئة	- تطوير مواد مستدامة جديدة - الإهتمام مواد تعبئة وتغليف يمكن تدويرها - الطاقة المتجددة (الإستثمار في مشروع مزارع الرياح). - الإعتماد على تكنولوجيا الإنتاج الأنظف.	- الإستثمار في تقنيات جديدة لتقليل الكربون وإزالته. - وبناء منصة حوسبة كوكبية. - إتفاقيات شراء للطاقة الخضراء. - تقديم منتجات آمنة تلبي احتياجات الزبائن وتحافظ على البيئة.	- تخفيض استهلاك الطاقة وخفض انبعاثات CO2 باستخدام الطاقة المتجددة. - خفض النفايات المتولدة في مواقعها. - الترويج لمشروع One Blue Ocean

في مجال الموظفين والسلامة المهنية	• تقديم خدمات الدعم لأي شخص يعمل من المنزل. • ضمان مكان عمل تحفيزي. • إستقصاء دوافع ورضا جميع الموظفين بانتظام. • تمكين موظفيها من الحصول على إجازة والدية مدفوعة الأجر.	• مشاركة الإرشادات وتمكين الموظفين من العمل عن بُعد • إطلاق مبادرة عالمية تهدف إلى جلب المهارات الرقمية العالمية • فرصة متابعة الوظائف المطلوبة عن بُعد. • تشجيع مبادرات التسوق دون تلامس ورقمنة عملياتها التجارية.	• إجراء إستبيانات حول مشاركة الموظفين في توليد الأفكار وعقد ورش عمل. • الانضمام إلى مبادرة The Valuable 500، لتعزيز مشاركة الأفراد ذوي الإعاقة • تسهيل الاتصال بين الإدارة العليا وموظفيها.
في مجال التعليم والسلامة الرقمية	• مبادرات التعلم من خلال اللعب الموجهة للأطفال. • تشجيع المشاركة في سلسلة من إستطلاعات الرأي. • مسابقات رواية القصص وأنشطة البناء الافتراضية. • تقديم إرشادات في محادثات حول السلامة الرقمية.	• إشراك المتعلمين بالذكاء الافتراضي. • مساعدة الأشخاص على إكتساب المهارات الرقمية مجاناً. • جعل البيانات والتحليلات العلمية متاحة للجميع. • المساهمة في تعطيل البرامج الضارة بالحواسيب عبر العالم.	• تقنيات التعليم عن بعد • تقديم فرص تعليمية متنوعة عن طريق CurioStep • أنشطة ورش العمل في مجال STEAM الممتد من العلوم إلى الترفيه. • تطوير أنظمة تعليم قائمة على الذكاء الاصطناعي

المصدر: من إعداد الباحثين

بالرغم من تباين البرامج التي اعتمدتها الشركات العالمية الرائدة في مجال ممارسات المسؤولية الاجتماعية، ونجاح التجارب السابقة في بلدانها والتي جرت تحت ظروف معينة لا يعني نجاحها في بلد آخر وإن توفرت نفس الظروف، إلا أنها تستند في نجاحها في ظل تحديات هذه الجائحة على العديد من الجوانب أهمها، تجاوز إعتقاد التدابير والأساليب الكلاسيكية التي تقوم على في أغلبها على بدائل نمطية تشمل تخفيض التكاليف، وتسريح العمالة، والتقدم بطلب الحصول على دعم حكومي للحد من الخسائر؛ بل إتباع برامج مرنة ومبتكرة تقوم على إستثمار الفرص المتاحة وتحويل التحديات إلى مكاسب، من خلال إعتقاد نظام غير مركزي لممارسة المسؤولية الاجتماعية للتكيف مع المستجدات الإستثنائية الجديدة، وذلك عبر تشكيل فرق لإدارة الأزمة تتبادل المعلومات بين الإدارة العليا والإدارة التنفيذية لتكوين رؤية مزدوجة أكثر واقعية، وكذا توظيف الإمكانيات المتاحة لتقديم منتجات وخدمات جديدة مرتبطة بالجمال الطبي.

5. خاتمة:

من خلال دراستنا لبعض تجارب الشركات العالمية الرائدة في مجال المسؤولية الاجتماعية، نلمس الدور الهام الذي لعبته ممارسات المسؤولية الاجتماعية في تجاوز تحديات هذه الجائحة، من خلال استثمار الفرص المتاحة وتحويل التحديات إلى مكاسب، حيث مزجت هذه الممارسات تدابير مبتكرة لتعزيز الأرباح والحفاظ على سلامة الموظفين والعملاء والمجتمع في نفس الوقت، وعليه يمكن القول أن هذه التجارب الرائدة مثلت حقل اختبار لحزمة من الممارسات والإستراتيجيات، وأن ما ترتب عن ذلك من نتائج، يمكن له أن يساهم في ترشيد خيارات وممارسات تجسيد برامج المسؤولية الاجتماعية في الشركات الصناعية بالجزائر، غير أنه لا يعني بأي حال إمكانية إستنساخ هذه التجارب أو إعادة تجسيدها من قبل الشركات الجزائرية، بحكم التفاوت بين حجم كل من إقتصاد هذه الدول والإقتصاد الجزائري، وإختلاف هيكلهما، وتفاوت ثقل القطاعات الإقتصادية في كل منهما، وإختلاف الظروف والإمكانيات التي جرت في إطارها التجارب المذكورة، إنما الممكن هو التعلم والإسترشاد بالركائز التي إستندت عليها هذه الشركات في تفعيل دور ممارسات المسؤولية الاجتماعية، وبالتالي فإن نقل هذه التجارب يحتاج إلى دراسة ومراجعة وتعديل للتأكد من مدى ملاءمتها للاحتياجات المحلية قبل البدء بتطبيقها، ثم القيام بتقييم علمي دقيق ومنتظم للنتائج بعد التطبيق، للتأكد من إنسجام النتائج مع الأهداف والتوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة، مع مراعاة الفروقات الثقافية بين البلدان ومدى توافقها مع بيئة الأعمال الجزائرية.

وبناء على ما سبق توصلنا بمجموعة من النتائج والتوصيات، ومن أهمها مايلي:

أولا : نتائج الدراسة

- يختلف مستوى ممارسة برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات من دولة إلى أخرى، وينتشر بصورة أكبر في الدول المتقدمة، كونها تحتوي على المنظمات العالمية مدعومة برؤوس أموال ضخمة، بالإضافة إلى الأنظمة التشريعية والخبرة والمهارة في مختلف المجالات الإدارية والتنموية.
- يساهم القطاع الخاص في برامج المسؤولية الاجتماعية بفعالية كبيرة، بالنظر إلى الإمكانيات المالية، التقنية والبشرية المدربة التي يمتلكها، بالإضافة تجارته المتطورة في مجال التدبير الإداري الإستراتيجي.

- من المحاور المهمة التي يتناولها برنامج المسؤولية الاجتماعية المحور الصحي، حيث تضاعفت أهميته في ظل أزمة كورونا، وذلك في إطار اعتماد مقارنة تشاركية كسبيل لتخفيف الأعباء وترسيخ التضامن.
- تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات الصناعية في معظم البلدان وأصبح لها الأولوية من حيث تحويل الشركات إلى شركاء في التنمية الشاملة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع.

ثانيا: التوصيات:

- أهمية الإطلاع على تجارب الشركات الرائدة في مجال الالتزام ببرامج المسؤولية الاجتماعية الهادفة والإستفادة منها حيث تصبح جزءا لا يتجزأ من ثقافة الشركة ونشاطها، يخطط لها مثلما يخطط للأنشطة التجارية أو قد يخصص لها فرع أو مسؤول يهتم بالجانب الاجتماعي للشركة؛
- العمل على إحداث إقامة خلية لليقظة الاجتماعية، على مستوى الشركات الصناعية الجزائرية؛ ضرورة العودة إلى المبادئ السامية والقيم الرفيعة للدين الإسلامي في العمل والتسيير؛
- يجب أن تدرك الشركات الصناعية الجزائرية أهمية التفريق بين العمل الخيري وبرامج المسؤولية الاجتماعية، فالأولى هي برامج لا علاقة لها برسالة المنظمة وأهدافها الإستراتيجية إنما هي برامج إجتماعية على فترات متقطعة، بينما الثانية هي جزء من السياسة العامة للمنظمة ولا تتوقف على المساعدات بل تشمل مشاريع تسهم في خطط التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة؛
- تفعيل أهمية ودور الإعلام ووسائل الإتصال الحديثة في نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية وزيادة الوعي في المجتمع وتنظيم حملات للترويج هذا المفهوم لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنفعة للمجتمع؛
- تحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه الشركات الصناعية والمبادرات التي ستقدمها، كونها ليست مجرد مبادرات إختيارية تقوم بها بإرادتها المنفردة، بل هي صورة من صور الملائمة الاجتماعية الواجبة عليها خاصة في ظل الأزمات؛
- الاهتمام بتطوير جوانب التسيير والتحول الرقمي في الشركات الصناعية الجزائرية مع إرساء مظاهر المسؤولية الاجتماعية كثقافة وممارسة في هذه الشركات، وإيجاد النماذج التي تلائم خصوصية بيئة الأعمال الجزائرية.

6. قائمة المراجع

1.6 قائمة المراجع باللغة العربية

1. رابعة سالم النصور. (2010). أثر تبني أنماط المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية-دراسة ميدانية في المصارف التجارية العامة في الأردن. كلية الأعمال، الاردن: جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.
2. سارة زرقوط. (2021). المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ودورها في إرساء أهداف الاقتصاد الاجتماعي التضامني. مجلة إضافات إقتصادية ، 5 (1)، الصفحات 88-104.
3. طاهر الغالي، و صالح العامري. (2015). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال .
4. عرين عاطف الحديد، وحمد نجيب الصريرة. (2019). المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال-شركة البوتاس العربية نموذجاً. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية .
5. نعيمة يحيوي. (2015). نماذج بعض الشركات العالمية والإسلامية في ترسيخ مفهوم المسؤولية الاجتماعية. مجلة المالية والأسواق ، 2 (1)، الصفحات 33-60.
6. وهيبه مقدم. (2019). أهمية المسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دعم نظم الإدارة البيئية. مجلة دفاتر بوداكس ، 8 (2)، الصفحات 05-27.

2.6 قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Carrol, A. (1991, July. August). The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward The Moral Management of Organizational Stakeholders. *Business Horizons* .
2. Frangoul, A. (2020, 09 16). *Lego plans to scrap plastic bags and make more 'bio bricks'*. Retrieved 04 22, 2021, from CNBC: <https://www.cnn.com/2020/09/16/lego-plans-to-scrap-plastic-bags-and-make-more-bio-bricks.html>
3. Hahn, J. D. (2020, 04 10). *LEGO Factory Switches to Producing 13,000 Visors a Day for Healthcare Workers amid Coronavirus*. Retrieved 04 15, 2021, from people: <https://people.com/human-interest/lego-factory-switches-to-visors-for-healthcare-workers-coronavirus/>
4. International Monetary Fund. (2020). *Confronting the COVID-19 Pandemic in the Middle East and Central Asia*. Washington.
5. Lang, F. (2020, 07 01). *Microsoft Launches Digital Skills Initiative to Help 25 Million People Worldwide Post-COVID-19*. Retrieved 04 25, 2021, from Interesting engineering:

- <https://interestingengineering.com/microsoft-launches-digital-skills-initiative-to-help-25-million-people-worldwide-post-covid-19>
6. Lego. (2020, 03 30). *The Lego Group and the Lego Foundation support children and families impacted by COVID-19*. Retrieved 04 22, 2021, from LEGO: <https://www.lego.com/en-us/aboutus/news/2020/march/letsbuildtogether>
 7. Microsoft. (2020). *MICROSOFT annual report, 2020*.
 8. Microsoft. (2020). *Microsoft Corporate Social Responsibility Report 2020-Reimagining a better future together*.
 9. Microsoft. (2020). *Microsoft employee giving program*. Retrieved 04 22, 2021, from Microsoft: <https://www.microsoft.com/en-us/corporate-responsibility/philanthropies/employee-engagement>
 10. Morgan, j. p. (2021). *IHS Markit*. Retrieved 04 29, 2021, from Use the Purchasing Managers' Index (PMI) for accurate and timely insight into the health of the global economy: <https://ihsmarkit.com/products/pmi.html>
 11. OCDE. (2001). *Corporate Social Responsibility: Partners for Progress*. Paris: Éditions OCDE.
 12. OECD. (2020). *Development Co-operation Report 2020-Learning from Crises, Building Resilience*. OECD Publications Centre.
 13. Qiu, S. C., Jiang, J., Liu, X., Hsiang Chen, M., & Yuan, X. (2021). Can corporate social responsibility protect firm value during the COVID-19 pandemic? *International Journal of Hospitality Management* , 93 (102759).
 14. Rahman, S., & Bahar, T. (2020). COVID-19: The new threat. *International Journal of Infection* , 07 (01).
 15. SONY. (2020). *Sustainability Report 2020*.
 16. The RepTrak Company. (2020). *2020 Global RepTrak: A Decade of Reputation Leaders*. The RepTrak Company.
 17. Unido. (2020, 09 03). *World manufacturing set for biggest collapse in decades but impacts uneven*. Retrieved 03 11, 2021, from unido: <https://www.unido.org/news/world-manufacturing-set-biggest-collapse-decades-impacts-uneven-unido-report>
 18. Velavan, T. P., & Meyer, C. G. (2020). The COVID-19 epidemic. *Tropical medicine & international health* , 25 (03), pp. 278-280.
 19. World Health Organization. (2020). *Key messages and actions for COVID-19 prevention and control in schools*.

دور القيادة الإدارية في إدارة الأزمات في المؤسسة

The role of administrative leadership in crisis management in an organizationالطاهر خامرة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، *kh_tahar82@yahoo.fr*جيلالي بهاز*، جامعة غرداية (الجزائر)، *bahaz.djillali@univ-ghardaia.dz*

تاريخ الاستلام: 2021/05/12 تاريخ القبول: 2021/09/13 تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

هدفت الدراسة لإبراز دور أساليب القيادة الإدارية في إدارة الأزمات بمنظمات الأعمال، والتي تسعى دائما لمواجهتها والتغلب عليها، وتم الاعتماد على المنهج الوصفي لعرض القيادة الإدارية والمقاربات النظرية المفسرة لها، وأساليبها المعتمدة في مختلف مراحل إدارة الأزمات بمنظمات الأعمال. توصلت الدراسة أنه على الرغم من تعدد المناهج المفسرة للقيادة الإدارية تبقى السمات الشخصية للقائد مهمة لتطبيق أساليب القيادة الإدارية، ويختلف سلوكه في إدارة الأزمات باختلاف أنماط القيادة المعتمدة في المنظمة وهو ما يعزز نتائج الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة. وأوصت الدراسة إلى محاولة التنبؤ المبكر بالأزمات من خلال التحليل المستمر للمعلومات المتوفرة.

كلمات مفتاحية: قائد، قائد إداري، أساليب قيادة إدارية، إدارة أزمة، منظمات أعمال.

تصنيفات JEL: M13، M19، H12

Abstract:

The study aims to highlight the role of administrative leadership styles in crisis management in business organizations, which it always seeks to confront and overcome. We used the descriptive approach to present the administrative leadership, and its explanations through the theoretical approaches, and the adopted styles in the various stages of the crisis

* المؤلف المرسل.

management in the business organizations. The study concluded that despite the multiplicity of approaches that explain administrative leadership, the personal characteristics of the leader remain important for the application of administrative leadership styles. The leader's behavior in crisis management varies according to the adopted leadership patterns in the organization, which boost the results of previous studies approved in the study. The study recommended that the leadership have to attempt an early prediction of the crisis through continuous analysis of the available information.

Keywords: leader; administrative leader; administrative leadership styles; crisis management; business organizations.

Jel Classification Codes: H12, M19, M13

1. مقدمة:

تحتاج منظمات الأعمال على اختلاف أنشطتها وملكيته وحجمها إلى قيادة إدارية تسعى لتحقيق أهدافها، وفي سبيل مزاولة نشاطها وتأدية مهامها تتعرض لمشاكل مختلفة بشكل عائقا لتحقيق أهدافها ، وقد تتحول هذه المشاكل إلى أزمة تجعل المنظمة في تحرك مستمر لإدارتها ومعالجتها، وتعتبر هذه الأزمة حادثا مفاجئ يحتم عنه العديد من الأحداث والتغيرات التي تؤثر عليها ، مما يستدعي التفكير في اتخاذ القرارات المناسبة للخروج من هذه الأزمة، وهو ما يتطلب الاستعداد المستمر لمواجهتها من خلال التخطيط المستمر ووضع القواعد والإجراءات والاستراتيجيات المناسبة ، وهذا لن يتحقق إلا بوجود قيادة إدارية واعية تهتم بحل مشاكل المؤسسة وتذليل الصعوبات التي تواجهها، فالقيادة الفاعلة هي التي تعمل دائما على مواجهة الأزمات التي قد تتعرض لها المنظمة وإعطاء الحلول لها والتخلص منها.

أولا : مشكلة الدراسة

بناء على ما سبق فإن الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال هذه الورقة البحثية، تكمن

في كيفية مساهمة القيادة الإدارية لمواجهة الأزمات في منظمات الأعمال؟

يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية لمعالجة الإشكالية المطروحة على النحو التالي:

- ما هي السمات الواجب توفرها في القائد الإداري؟
- ما هي العوامل المؤثرة على القيادة الإدارية في منظمات الأعمال؟
- ما هي أنواع القيادة الإدارية لإدارة الأزمات في منظمات الأعمال؟
- ما هي أسس تعامل القائد الإداري مع الأزمات وإستراتيجية مواجهتها؟

ثانيا : فرضيات الدراسة

- توجد العديد من السمات التي يجب أن يتحلبها القائد الإداري الناجح، منها ما هي شخصية ومنها ما هي موضوعية، ويمكن ملاحظتها من خلال تصرفاته وأفعاله؛
- هناك عدة عوامل تؤثر على القيادة الإدارية في منظمات الأعمال، منها ما هي متعلقة بالقائد وأخرى متعلقة بالمرؤوسين، ومنها ما هي متعلقة بالمنظمة في حد ذاتها؛
- تختلف أنواع القيادة الإدارية المستخدمة في إدارة الأزمات بمنظمات الأعمال باختلاف شخصية القائد الإداري، فمنها التشاورية ومنها المستبدة ومنها التسببية؛
- يرجع أساس معالجة الأزمات في منظمات الأعمال في المقام الأول إلى طبيعة القائد الإداري، من خلال وضع إجراءات إدارية معينة في مختلف مراحل الأزمة.

ثالثا : أهمية الدراسة

تعتبر القيادة الإدارية من المواضيع الأكثر اهتماما وجدلا في الفكر الإداري، لما لها من ارتباط وثيق في رسم إستراتيجية المنظمات، والتي تعد جوهر تطور الأعمال خاصة في ظل التحديات التكنولوجية الراهنة، وعليه فلا بد من ضمان وضوح الرؤية والتواصل الجيد بين أفراد منظمات الأعمال لاحتواء التحديات المحيطة بها واستغلال الفرص المتاحة أمامها، ولا يكون ذلك إلا من خلال قيادة إدارية تتوفر على مجموعة من الخصائص التي تؤهلها لذلك، وأساليب إدارية معينة للتعامل مع المشاكل والأزمات التي قد تحدث لها أثناء تأدية مهامها.

رابعاً : أهداف الدراسة

تهدف الدراسة لتحقيق أمرين مهمين، يتعلق الأول بفهم الأساس النظري للقيادة الإدارية من خلال التطرق للمقاربات والمناهج المفسرة لها، والأمر الثاني يتعلق بكيفية معالجة الأزمات من خلال أساليب القيادة الإدارية في مختلف مراحلها إلى غاية الخروج منها وتحقيق أهدافها، مما يسمح تطبيق ذلك مستقبلاً في منظمات الأعمال الجزائرية

خامساً : الدراسات السابقة

(EkoNurhajiPurnomo, AchmadSupriyanto, Mustiningsih, ZummyAnselmusDami 2021): The Effectiveness Of Principal Leadership Styles in Crisis Management.

هدفت الدراسة إلى استكشاف أنواع أساليب القيادة الرئيسية الفعالة في إدارة الأزمات بالمدرسة، وتم تحليل البيانات باستخدام نمذجة المعادلات الهيكلية. أظهرت النتائج أن القيادة التحويلية كان لها تأثير إيجابي قوي على إدارة الأزمات، بينما القيادة الكاريزمية وقيادة المعاملات كان لها تأثير إيجابي ولكن ضعيف على إدارة الأزمات، وفي المقابل كان للقيادة الريادية تأثير سلبي ضعيف على إدارة الأزمات.

(TugbaFener, TugceCevik 2015):Leadership in Crisis Management: Separation Of Leadership and Executive Concepts.

هدفت الدراسة لتقديم تأصيل نظري عن القيادة من مبادئ إدارة الجودة الشاملة، ومقارنة المفاهيم القيادية والتنفيذية. ترى الدراسة أن كل من التغيير التنظيمي السريع ، والظروف الاقتصادية المتغيرة، ومشاكل الموظفين، والتغيرات التكنولوجية غير المتوقعة، والآثار السياسية، تؤدي إلى عدم الاستقرار في عالم الأعمال اليوم، والذي يكون خارج سيطرة الدولة، وهذا ما يؤدي إلى حدوث أزمات. ترى الدراسة أنه من الضروري تغيير نمط القيادة الاستبدادية إلى تشاركية واعتماد مجموعات العمل، وهذا من شأنه أن يجعل القادة يجمعون العديد من وجهات النظر المختلفة للتوصل إلى الحل الأمثل للخروج من الأزمة.

(Fahid BenHamed AlThani , AbdallahMishaelObeidat 2020), the Impact of Strategic Leadership On Crisis Management.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القيادة الإستراتيجية المتمثلة في (استثمار القدرات الإستراتيجية، تحديد التوجه الاستراتيجي، تحسين وتطوير رأس المال البشري، تعزيز الثقافة التنظيمية والممارسات الأخلاقية، تنفيذ الإشراف التنظيمي المتوازن) ، وإدارة الأزمات المتمثلة في (الكشف عن إشارات التحذير، التأهب والوقاية، واحتواء والحد من الأضرار، واستعادة النشاط، والتعلم) في الشركة القطرية (QSC (Ooredoo، بالإضافة إلى إبراز دور ال قيادة الإستراتيجية في إدارة الأزمات بالشركة. توصلت الدراسة إلى وجود تأثير للقيادة الإستراتيجية بكافة أبعادها على إدارة الأزمات ، وأوصت بالتدعيم أكثر على تحليل البيئة الداخلية لتحديد نقاط القوة والضعف، وتحديد المؤشرات المحتملة لحدوث الأزمة.

(حميد سالم الكعبي 2014) : دور القيادة الإدارية الناجحة في إدارة الأزمة،

دراسة تحليلية لعينهمنا لشركات في وزارة النقل والمواصلات / العراق.

هدفت الدراسة لاختبار العلاقة بين القيادة الإدارية الناجحة وإدارة الأزمة في الشركات العامة بوزارة النقل والمواصلات في العراق ، و اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات ، حيث تم توزيع 58 استمارة على عينة قصدية. وجاءت النتائج مطابقة لفرضيات البحث، فقد تبين وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين القيادة الإدارية الناجحة وإدارة الأزمة.

2. التأسيس النظري للقيادة الإدارية:

يرجع كثرة الدراسات والنماذج والنظريات التي تشرح موضوع القيادة الإدارية، إلى الاهتمام الكبير بالفكر الإداري لمفهوم القيادة الإدارية، لذا حظيت موضوعات القيادة الإدارية بأكثر قدر من الاهتمام في العصر الحاضر (ali & nasser, 2015, p. 03)

1.2 القيادة الإدارية (المفهوم، العناصر والأهمية):

تعتمد فعالية القيادة داخل المنظمة على أداء الأفراد وتصرفهم لتحقيق الأهداف المسطرة، لذا تعتبر تطوراً اجتماعياً يعكس تصرف الأفراد ، ويستهدف الأسلوب الناجح للقيادة تحديد الشكل الذي يبدو عليه مستقبل المؤسسة من خلال تحقيق الرؤية التنظيمية. وعلى هذا الأساس تحدث القيادة وفقاً لأربعة إجراءات مهمة: القدرة على التكيف والتغيير، والالتزام بالمنظمة والرؤية التنظيمية، وتحديد الاتجاه، وإنشاء مهمة تنظيمية (ayoub & husam, 2017, p. 110).

تعددت التعاريف بشأن القيادة الإدارية ، ولا بأس أن ن قدم البعض منها ، فيعرفها كل من عبد الكريم درويش و ليلي ت كلا ، على أنها القدرة التي يستأثر بها المدير على رؤوسيه ، وتوجههم بطريقة يتسنى بها كسب طاعتهم واحترامهم وولائهم ، وخلق التعاون بينهم في سبيل تحقيق هدف بذاته (معن و مروان، 2008، الصفحات 98-99). ويعرفها كنعان على أنها النشاط الذي يمارسه شخص للتأثير على الآخرين، وجعلهم يتعاونون لتحقيق هدف يرغبون في تحقيقه (نواف، 2007، صفحة 86). وعرفت أيضا بأنها عملية تحريك مجموعة من الناس باتجاه محدد ومخطط ، وذلك بتحفيزهم على العمل باختيارها (هشام، 2006، صفحة 52).

من خلال ما سبق يتضح أن القيادة الإدارية عملية تضمن تحقيق أهداف مشتركة لمجموعة أفراد معينين، من خلال توجيهات شخص معين يسمى بالقائد الإداري، وعليه يمكن تعريف القيادة الإدارية على أنها فن التأثير في الآخرين بغية تحقيق أهداف مشتركة. وبناء على ما سبق ذكره فإن القيادة الإدارية تعكس جملة من العناصر تتمثل فيما يلي (بن معتوق، 2017، الصفحات 249-250):

-القائد: هو الشخص الذي يتمتع بالمهارات الفكرية والسلوكية والفنية ، وهو قادر على توجيه العمال الآخرين والتأثير عليهم لتحقيق الأهداف المرجوة.

-المرؤوسين: وهم العمال، ويختلفون فيما بينهم من حيث السمات السلوكية، والدوافع والكفاءة المهنية؛

-الهدف: وهو المحرك الأساسي للعملية، باعتبار أن كل من القائد والتابعين يسعون لتحقيق أهداف معينة، سواء كانت مشتركة أو مختلفة؛

-الموقف: ويتغير بتغير الأداء والمشكلات وطبيعة العمل ، ويتطلب قدرات متطورة من القائد ، ليتمكن من خلالها من إدارة الأفراد التابعين له في المواقف المختلفة بكفاءة.

تتجلى أهمية القيادة الإدارية فيالدور الكبير الذي تلعبه في التخطيط الاستراتيجي للأعمال، والذي يعتبر مفتاح تطوير الأعمال التجارية، ونص فايول على أن الإدارة مسؤولة عن إدارة الموظفين، فحتى لو كان للشركة آلات وعمليات تصنيع مثالية، فإن نجاحها مرهون بكفاءة تشغيلها من قبل الموظفين، وعليه فبدون

قيادة في الإدارة ستنهـار المنظمة (Simon, 2013, p. 13) ، ويمكن تلخيص أهمية القيادة الإدارية في النقاط التالية (محمد، 2008، صفحة 66):

- تعتبر حلقة وصل بين العاملين وخطط المنظمة وتصوراتها المستقبلية؛
- تعتبر البوتقة التي تنصهر بداخلها طاقة المفاهيم والسياسات والاستراتيجيات؛
- قيادة المنظمة تسعى لتحقيق الأهداف المرسومة ومواكبة تغيرات البيئة المحيطة ؛
- تعميم القوى الايجابية في المنظمة وتقليل الجوانب السلبية قدر الإمكان؛
- السيطرة على مشكلات العمل ورسم الخطط اللازمة لعملها؛
- تنمية وتدريب ورعاية الأفراد باعتبارهم رأسمال المنظمة.

2.2 خصائص القائد الإداري :

تشير الدراسات إلى وجودا لعدي د من السمات التي يجب أن يتميز بها القائد الإداري الناجح، ويمكن ملاحظتها من خلال تصرفات وأفعاله. يتم تصنيف سمات القائد الإداري بناء على عدة معايير، وارتأينا في هذه الورقة البحثية اعتماد التصنيف التالي (قهواجي، 2015، الصفحات 317-318):

1.2.2 ا لخصائص الشخصية: عادة ما تكون السمات الشخصية للقائد الإداري متعلقة أساسا

بالخصائص الفطرية، وتشتمل على عدة نقاط أساسية أهمها :

- الشجاعة الكاملة غير منقوصة، التي تدفعه إلى مواجهة المخاطر بكل إقدام؛
- التفاؤل، بلأن يعتقد أن الأمور سوف تتحسن لصالحه، وأن الظروف المستقبلية سوف تمكنه من قهر القوى الصانعة للأزمة، وأن يثق ويتفاءل على المحيطين به والعاملين معه؛
- القدرة على تنمية العلاقات الإدارية وتطويها مع أعضاء فريق المهام، وأن يجعل من الفريق كتلة واحدة؛
- المشاركة الوجدانية القائمة على المعرفة والدراية والخبرة، ومن ثم قيامه بإصدار قراراته وأوامره في ضوء الرؤية الشاملة والمتكاملة لموقف الأزمة، وإمكانيات أعضاء الفريق فيما يتناسب مع قدراتهم في مواجهة الأزمة؛

- أن يكون مؤهلا ومدربا على أصول القيادة ومتطلباتها، وأن يكون رشيدا عاقلا في اتخاذ قراراته وواعيا مدركا لأبعادها وتأثيرها، وبردود الفعل التي قد تنجم عنها؛
- قوة الإرادة والخبرة الإدارية في مواجهة الأزمات، وتحمل المسؤولية والاستعداد الكامل للتضحية؛
- القدرة على اتخاذ القرار في الوقت المناسب ، وعدم تضيق الفرص المناسبة في التعامل مع الأزمة ، وأن تكون قراراته حاسمة خاصة في الأوقات الحرجة؛
- أن تكون لدى القائد القدرة على التخيل والتوقع بمسار الأزمة ، واتجاه حركة قوى الفعل الأزموبي والتي تنبع من الرؤية خلال الأحداث، ومن اتخاذ القرار الصائب.

2.2.2 الخصائص الموضوعية: تتعلق الخصائص الموضوعية للقائد الإداري بمستوى تعلمه وتدريبه

- وخبرته، وعلمية تكون هذه السمات في العادة مكتسبة، وتتمثل فيما يلي:
- القدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتركيبها والتعامل بموجبه بسرعة وحسم ومهارة؛
- القدرة على رسم التكتيكات لمواجهة الأزمة باستخدام وتوظيف الأفراد والأدوات والأجهزة؛
- القدرة على شرح أفكاره وتوصيل المعلومات والتعامل بالإشارة والرموز؛
- حد أدنى من التعليم والثقافة يتوافق مع طبيعة المهمة، وكذا مع أعضاء الفريق المناط إليهم تنفيذ المهمة؛
- حد أدنى من الدورات التدريبية التي اجتازها بنجاح تثبت صلاحيته للسيطرة على المواقف الصعبة.

3.2 أنواع الأساليب القيادية الإدارية:

تشير الدراسات في الفكر الإداري إلى تنوع المعايير المعتمدة لتصنيف أساليب القيادة الإدارية في منظمات الأعمال، لذا سنكتفي بأهم معيارين باعتبارهما الأكثر اعتمادا في الفكر الإداري، يتعلق الأول بالتنظيم والإجراءات المعتمدة داخل المنظمة، ويتعلق الثاني بسلوك القائد الإداري في تعامله اتجاه مرؤوسيه.

1.3.2 حسب معيار التنظيم: يتعلق معيار التنظيم لتصنيف أساليب القيادة الإدارية بالإجراءات التنظيمية

المعتمدة من قبل المنظمة، وعادة ما نميز بين القيادة في إطار التنظيم المعمول به، والقيادة خارج إطار

الإجراءات التنظيمية المعمول بها في المنظمة، (نوري و كورتل، 2010، صفحة 105):

القيادة الرسمية: هي القيادة التي تمارس وفقا لمنهج التنظيم أي اللوائح والقوانين.

القيادة الغير رسمية: هي القيادة التي تمارس في التنظيم وفقا للقدرات والمواهب، وليس من الملئ الوظيفي.

2.3.2 حسب معيار السلوك: بخصوص هذا المعيار، فإننا نميز بين سلوك القائد المنفرد باتخاذ القرار دون إشراك مرؤوسيه، وسلوك القائد المبني على الحوار بينه وبين مرؤوسيه في اتخاذ القرار، وسلوك القائد الغائب عن توجيه مرؤوسيه واتخاذ القرارات الضرورية بجدية، وفيما يلي توضيح لأهم أساليب القيادة وفق ما سبق ذكره (بن معتوق، 2017، الصفحات 250-251):

-القيادة الأوتوقراطية: في هذا النمط يتميز القائد بوظيفة اتخاذ القرارات ، ووضع السياسات والخطط دون مشاركة أو استشارة مرؤوسيه. ولهذا النمط القيادي سلبياته وإيجابياته، فمن إيجابياته الفعلية في حالة كفاءة القائد، ما يؤدي إلى السرعة في الإجراءات خاصة في الحالات الحرجة، وفي حالات ضيق الوقت والحالات المستعجلة، إلا أن هذا النمط لا يسمح بإطلاق مواهب العاملين ولا التعبير عن آرائهم ومواقفهم اتجاه ما يقرره القائد، أو أي أخطاء يلاحظونها في التسيير.

-القيادة الديمقراطية: على نقيض القيادة الأوتوقراطية، نجد أن القيادة الديمقراطية تشبع حاجات كل من القائد والمرؤوسين، كما أنها تتسم بالاحترام المتبادل، ويتقبل المرؤوسين قائدهم بروح الرضا ويتعاونون معه ، مختارين هدف الجماعة والقيم التي تؤمن بها، والقائد في هذا النمط يشرك الأعضاء معه فيما يصدره من قرارات، وبذلك يضيف إلى قوته قوة الجماعة كلها، ومهمته الرئيسية تنظيمية أكثر منها توجيهية ورقابية.

-القيادة الفوضوية : ويتميز الجو الإداري بأن قائد الجماعة أو رئيسها أو المشرف عليهم غير مهتم بواجبات الإدارة أو القيادة ومهملا في القيام بها، لا يؤدي إلا دورا شكليا داخل الجماعة، وعليه لا يوجد له دور فعلي في التخطيط أو التنفيذ أو التوجيه أو الرقابة، ووجوده في الجماعة كعدم وجوده تماما، ولذا تكون في حالة فوضى وانعدام المسؤولية.

4.2 المقاربات النظرية للقيادة الإدارية:

تستند مناهج القيادة الإدارية لثلاث نظريات رئيسية حسب المنظرين البارزين في القيادة

كأمثال John Adair; E. P. Hollander; and J. J. N. Cloete، نظرية السمات والنظرية

السلوكية أو الوظيفية والنظرية الظرفية أو الموقفية (Marume & Ndudzo, 2016, pp. 09-13).

1.4.2 نظرية السمات: انصب اهتمام هذه النظرية أساسا بتحديد السمات الشخصية للقائد، وفي البداية افترض رواد النظرية أن القادة يولدون ولا يصنعون ، وهو ما يعرف بلسم نظرية الرجل العظيم للقيادة، ثم كشفت الدراسات السلوكية أن سمات القيادة ليست وليدة بالكامل ، وإنما يمكن اكتسابها بالتعلم والخبرة. عموما تعكس نظرية السمات الشخصية نهج كلاسيكي ، من خلال امتلاك القائد لمجموعة من السمات التي تكون إما فطرية أو مكتسبة، وأكثر هذه السمات شهرة والتي يتم تمييزها عادةً هي : القدرة على تفويض السلطة بحزم ؛ الحيادي لا سيما ما يتعلق بشؤون الموظفين ؛ الاهتمام الشخصي بالمرؤوسين ؛ أن يكون قدوة ؛ الصرامة ؛ القدرة على التوفيق بين النظرية والتطبيق ؛ القدرة على التخطيط ؛ القدرة على التنظيم ؛ القدرة على التوجيه ؛ القدرة على اختيار الموظفين ؛ القدرة على التحفيز.

تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات، فسلوكيات القيادة ليست ملكية خاصة لشخص واحد، فيجب أن يُنظر على أنها مجموعة من الوظائف. فضلا عن التباين في السمات التي تم تحديدها فلا توجد قائمة موحدة لسمات القيادة، كما أن النظرية لا تشير إلى الأهمية النسبية لهذه السمات، وبعضها يمكن أن يمتلكها غير القادة، كما تتجاهل احتياجات المرؤوسين ولا تعترف بتأثير العوامل الظرفية على القيادة.

2.4.2 النظرية السلوكية أو الوظيفية للقيادة : على عكس نظرية السمات التي ركزت على ماهية القادة، تركز النظرية السلوكية على ما يفعله القادة، وكيف يحفزون، وكيف يتواصلون وما إلى ذلك، وهو ما يحاول النهج الوظيفي للقيادة تحديده حسب John Adair، وبالتالي جعل سمات القائد وظيفة للقيادة. تركز النظرية الوظيفية على تحديد طبيعة القيادة، بالتركيز على المجموعات والتي بدورها تختلف باختلاف الأفراد، إلا أن لها احتياجات مشتركة يجب تلبيتها، لذا يتم تعريف القيادة على أنها وظيفة تلبية احتياجات المجموعة، ويميز Adair بين ثلاثة فئات من الاحتياجات وهي : احتياجات المهمة والتي تعبر عن الحاجة الرئيسية للمجموعة وهي هدفها المشترك؛ واحتياجات تتعلق بصيانة الفريق بخلق روح العمل الجماعي وتنمية، وهو أمر ضروري لتحقيق المهمة؛ الاحتياجات الفردية، فلكل عضو في المجموعة

احتياجاته الشخصية، وتتكون من احتياجات المادية والاحتياجات الاجتماعية والمهنية. يشير Adair أن وظيفة القادة هي تعزيز تضامن المجموعة، والتأكد من أن المهمة تم إنجازها.

وجهت انتقادات إلى منظور Adair للقيادة الوظيفية، فتصنيفه لاحتياجات المجموعة ليس عاملاً حاسماً في تحديد ما يجب على القائد القيام به، ولا يمكن أن يضمن نجاح المجموعة، فغالباً ما تكون مهمة بعض المجموعات رسمية، خاصة المجموعات الكبيرة المعقدة التي تضم مجموعات فرعية. كما أن العوامل التي قد تؤثر على النجاح في القيادة غالباً ما تكون خارج الإطار المرجعي للمجموعة وخارج سيطرة القائد أيضاً. فضلاً عن النزاعات التي تنشأ بين احتياجات الأفراد واحتياجات المجموعة.

3.4.2 النظرية الظرفية أو الموقفية للقيادة : حسب رواد هذه النظرية فإن النظريات السابقة فشلت في

تقديم نظرية شاملة ومرضية للقيادة، كونها تجاهلت العوامل الظرفية في تحديد فعالية القيادة، في حين أن القادة يصنعون بالظروف حسب هذه النظرية، وأكدوا أن فعالية القيادة تتحدد من خلال العوامل الظرفية المختلفة بالإضافة إلى سمات وسلوك القائد نفسه. فينظر إلى القيادة على أنها تفاعل ديناميكي بين عدد من المتغيرات الظرفية كالقائد والتابعين وحالة المهمة والبيئة، وبالتالي فإن القيادة متعددة الأبعاد. يشير Hollander إلى أن القيادة الرسمية المنصوص عليها في التنظيم الرسمي للمنظمات أثارت اهتماماً كبيراً كوننا نعيش في مجتمعات عالية التنظيم، وبالتالي تختلف وظيفة القائد، فالقيادة التنظيمية ليس من هو القائد؟ ولكن ما هي الوظائف التي يتعين القيام بها؟، وهو ما يكشف المتطلبات الوظيفية.

وجهت لهذه النظرية عدة انتقادات أهمها أنه لا يمكننا انتظار الموقف حتى ينتج القائد ، فللقادة مطلوبون مسبقاً، كما أن هذه النظرية تفسح المجال لأي شخص من تعلم ممارسة القيادة، باعتبارها وظائف مؤداة ، وبالتالي التقليل من شأن السمات التقليدية للقائد.

5.2 العوامل المؤثرة على القيادة الإدارية:

لا شك أن للقيادة الإدارية علاقة تبادلية وتأثير بين القادة والتابعين له، وهذه العلاقة تتم في إطار مناخ وظروف المنظمة التي يعمل بها القائد الإداري، كما أن هناك العديد من العوامل والمؤثرات التي تؤثر على القيادة الإدارية إيجاباً وسلباً، وأهم هذه العوامل هي (العرفاوي، 2020، الصفحات 43-44):

- السمات الشخصية للقائد وسلوكه، سواء الصفات الجسمية أو النفسية أو السلوكية؛
- صفات وشخصيات التابعين الجسمية أو النفسية أو السلوكية، حيث نجد تباين في تحملهم للمسؤولية واتخاذ القرار الإداري، فمنهم يميل إلى استقبال القرار ومنهم من يميل إلى الاعتماد ومنهم إلى التردد؛
- أهداف المنظمة، سواء من حيث حجمها أو نوع إنتاجها أو الأساليب التنظيمية وهيكلها التنظيمي وأنواع القرارات والمهام فيها، ونوع الحوافز الجماعية وجماعة العمل؛
- الظروف والعوامل البيئية المحيطة بالمنظمة، سواء في بيئتها الخارجية أو الداخلية، فهي ذات أثر كبير في إتباع نمط قيادي معين، فلا يستطيع القائد أن ينحرف عما اعتادت عليه المنظمة من نمط قيادي؛
- الموقف والضغط الزمنية، فالمواقف الصعبة لا تشجع على مشاركة المرؤوسين، خاصة إن كانت خارجة نطاقهم، كما تلعب الضغوط الخارجية والحاجة الملحة لاتخاذ القرار انفرادية دون الرجوع لمشاركة المرؤوسين.

3. أساليب القيادة الإدارية في إدارة الأزمات

يتم التطرق في هذا العنصر لإدارة الأزمات في منظمات الأعمال، من خلال اعتماد مختلف

أساليب القيادة، والتي بدورها تختلف باختلاف سلوك القادة الإداريين.

1.3 تعريف لإدارة الأزمة:

قبل التطرق لإدارة الأزمات لا بأس أن نذكر ب تعريف الأزمة، حيث عرفت بأنها مصطلح علمي

يعبر عن الحالة الحرجة والموقف الطارئ والمشكلة الحاصلة والواقعة والنكبة التي وقعت وحلت

المنظمة (الحري، 2012، صفحة 102). كما تعرف بأنها فترة حرجة أو حالة غير مستقرة يترتب عليها

حدوث نتيجة مؤثرة، وتنطوي في الغالب على الأحداث السريعة، وتهدد للقيم أو الأهداف التي يؤمن بها

من يتأثر بالأزمة (نعيم، 2009، صفحة 112).

أما بخصوص إدارة الأزمة ف تعددت تعاريفها حسب اختلاف وجه اتال نظر مختلف المنظرين لها،

يعرفها منها على أنها كيفية التغلب على الأزمات بالأدوات العلمية والإدارية المختلفة ، وتجنب سلبياتها

والاستفادة من ايجابياتها، فعلم إدارة الأزمات هو علم إدارة التوازنات ورصد حركة واتجاهات القوة ،

والتكيف مع المتغيرات المختلفة ، وبحث آثارها في كافة المجالات (مهنأ، 2008، صفحة 20). ويعرفها قطيش بأنها عبارة عن تقنية أو أسلوب معين يستخدم عند الحالات الطارئة ، والتعامل مع الأزمات التي لا بد من مواجهتها، والتخطيط لأسلوب المواجهة بشكل مبكر، بناء على الافتراضات المبنية على المعلومات التي تنبئ بحدوث مثل هذه الأزمات (قطيش، 2009، صفحة 25).

ومما سبق يمكن القول أن إدارة الأزمات تتمثل في قدرة المنظمة على إدراك المخاطر والتحديات الحالية والمحتملة، والعمل على تجنبها أو تقليل آثارها السلبية لإعادة التوازن للنظام في أقل وقت ممكن ، واستخلاص الدروس لمنع تكرار الأزمة، أو تحسين طرق التعامل معها والاستفادة من الفرص التي تتيحها.

2.3 مراحل إدارة الأزمات:

تمر إدارة الأزمات بعدة مراحل، وفي هذه الدراسة تم اعتماد خمس مراحل، منها ماهي إجراءات تتم قبل حدوث الأزمة ومنها إجراءات تتم أثناء حدوث الأزمة، ومنها ما تتم بعد حدوث الأزمة على النحو التالي: (سامي، 2016، صفحة 05):

1.2.3 اكتشاف إشارات الإنذار (ما قبل الأزمة): وتشير إلى ما قبل بداية الأزمة، وتتمثل هذه المرحلة بقدرة المنظمة للاستجابة لأي مؤشرات، فتقوم الإدارة برصد وتحديد المؤشرات أو الأعراض التي تدل على احتمال وقوع الأزمة، فتبدأ الخطوة الأولى في إدارة الأزمات، وهي إنشاء فريق يقوم بالتخطيط، والاستشراف الدقيق للمستقبل، من خلال استخدام أدواته كالسيناريوهات، والمحاكاة وغيرها.

2.2.3 الاستعداد والوقاية (ما قبل الأزمة): وهي تعبر عن قيام إدارة المنظمة بالتحضير والاستعداد لمواجهة الأزمة بعد التأكد من عدم إمكانية تجنبها، للتعويض من أضرارها، مع استمرار الإدارة لمنع حدوثها.

3.2.3 احتواء الأضرار أو الحد منها (أثناء الأزمة): تشكل هذه المرحلة ذروة الأزمة، ويجب أن تقوم

الإدارة بتنفيذ الخطط التي وضعت، والبدء باستخدام جميع السبل والأدوات، بالإضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد والحد من الأضرار التي نتجت من جراء وقوع الأزمة.

4.2.3 استعادة النشاط (أثناء الأزمة): هي المرحلة التي تبدأ فيها الأزمة بالانحسار التدريجي، بحيث تقوم الإدارة باستعادة توازنها وممارسة أعمالها ونشاطاتها الاعتيادية، كما كان الوضع قبل حدوث الأزمة، وتكون الإدارة قد وقفت على أسباب الأزمة، مما يمكنها من تقديم بعض الحلول الواقعية.

5.2.3 التعلم (ما بعد الأزمة): تبدأ هذه المرحلة بعد انتهاء الأزمة، وتمتاز بتقويم الخطط والأساليب التي استخدمت لمواجهة لها، واستخلاص الدروس والعبر، وتكوين الخبرات من التجربة العملية التي واجهتها حتى تتمكن من الوقاية بالوقوع بالأزمة نفسها أو غيرها في المستقبل، فتقوم بعملية التطوير والتحسين المستمر.

3.3 أنواع القيادة الإدارية في إدارة الأزمات:

إن أسلوب قائد فريق الأزمات، وطريقته في ممارسة التأثير في أعضاء الفريق، يمكنها أن تصنف القيادة في الأزمات إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي (بن الشيخ، 2014-2015، الصفحات 98-99):

1.3.3 القيادة الشورية: ومن أهم السلوكيات المميزة لهذا النوع من القيادة أثناء الأزمات هو أن القائد بحث أعضاء فريقه على النظر إلى الأزمات على أنها فرص لتحسين الأوضاع، ويحثهم على التحلي برباطة الجأش، ورؤية المخاطر والتهديدات الناجمة عن الأزمة في حجمها الطبيعي، مع تحديد الأولويات وجمع الحقائق التي لها علاقة بالأزمة مع تشخيص الأزمة وتحديد درجة شدتها.

ويقوم القائد أيضا بتشجيع الأعضاء على المبادرة وإبداء الرأي، وتوفير لهم مناخ من الألفة والاحترام بين الأعضاء وتشجيع الأفكار المبدعة لتحفيز الأعضاء ليصبحوا مجددين لأفكارهم بصفة مستمرة، واستخدام التفكير الإبداعي في توليد البدائل المناسبة لموقف الأزمة، أو استخدام أسلوب العصف الذهني مما يؤدي إلى التعامل مع الأزمة بكفاءة عالية.

2.3.3 القيادة المستبدة: وتتميز هذه القيادة بأن القائد يتمتع بدرجة عالية من التوتر في معالجة الأزمة، ويسعى للخروج من الأزمة بسرعة لأنه ينظر إلى الأزمات على أنها خطر يهدد كيان المنظمة، وهو يرى الأزمة بعدسة مكبرة بإعطائها أكبر من حجمها الطبيعي، فيقوم باتخاذ القرارات بمفرده وبسرعة، الأمر الذي يترتب عليه الفشل في التعامل مع الأزمة، ويزيد من نسبة المخاطر والتهديدات.

3.3.3 القيادة المتسببة: أما في ظل القيادة المتسببة في الأزمات فالقائد يتمتع بحدوء ظاهري يتجاهل في ضوءه البيانات والمعلومات ذات العلاقة بالأزمة، ويترك أمر التصرف في الأزمات للعاملين في المؤسسة، كما يكون غير قادر على اتخاذ القرارات، مما يؤدي إلى غياب القيادة في موقف الأزمة وهذا ما يزيد من الاضطراب والفوضى والخلل في موقف الأزمة، فتزيد الخسائر المادية والبشرية.

4.3 أسس تعامل القائد الإداري مع الأزمات وإستراتيجية مواجهتها:

ينبغي على القائد الإداري أثناء الأزمة إتباع الأسس التالية (عبد السلام، 2019، صفحة 58)

1.4.3 تحديد الهدف وترتيب الأولويات: من الصعب على القائد الإداري اكتساب ثقة رؤوسه إذا كان لا يستطيع تحديد الأولويات أثناء الأزمة ، لأن الجميع يحاول مشاركته وتقديم العون ، وهو ما يمكنه زيادة تعقيد وشدة الأزمة أو تكون غير مجدية إذا لم توجه نحو هدف معين.

2.4.3 الحركة السريعة والمبادرة: أحيانا شدة الأزمة تضع التنظيم في حالة ذهول ولا يستطيع فعل شيء أمام الضغوط، وتعتبر هذه أسوأ أنواع الاستجابة، وعليه فإن أولى الخطوات للسير نحو تحقيق الهدف هو التخلص من مشكلات، وعدم النظر إلى الماضي والتركيز على المستقبل.

3.4.3 المفاجأة: وتمثل هذه الخطوة أحد الأسس المهمة في مواجهة الأزمة ، فإعلان خطوات المواجهة بالتفصيل أو إفشاء أسرار الحركة الموجهة لتخفيف أثار الأزمة يمكن أن يفشل الجهود.

5.3 دور القائد في التعامل مع الأزمة في مختلف مراحلها:

ركزت الأبحاث المتعلقة بإدارة الأزمات بشكل كبير على الإجراءات الإدارية التي يتعين اتخاذها

استعداداً للأزمة، من خلال كتابة خطة ثم تنفيذها عند حدوث الأزمة، والقائد الفعال هو المؤهل في وظائف كالخطيط والتنظيم والتوظيف وإعداد الميزانية والتحكم والتوجيه (Gene, 2003, p. 27). ويمكن إبراز دور القائد في التعامل مع الأزمات قبل وأثناء وبعد وقوع الأزمة في الآتي:

1.5.3 قبل وقوع الأزمة (الاستعداد للأزمة): يتعين على المنظمات وضع خطط فاعلة لإدارة الأزمات لتكون قادرة على التعامل معها أثناء الأزمات، مما يسمح بال تقليص من مدة الأزمة وجعلها اقل ما

يمكن. ومن الضروري في هذه المرحلة التركيز على نقطتين، أولاهما القيام بتحليل النقاط الحرجة لكشف الأسباب البيئية أو التنظيمية، وثانيهما اعتماد نظم التحذير والإنذار المبكر، وهذا النظم تزود المنظمة بمرجعية دورية للأداء الإداري والأداء المالي والأداء التنظيمي (حميد، 2014، صفحة 11)، ولتحقيق ما سبق ذكره على القائد الإداري القيام بما يلي :

-وضع استمارات تتضمن جميع المعلومات عن المنظمة ومشكلاتها ومخاطرها، والزمن المتوقع للأزمة؛

-بناء قاعدة معلومات جيدة عن المنظمة دون الاعتماد على الشائعات والآراء الذاتية والعشوائية؛

-بناء ملفات لتوقعات مخاطر وقوع الأزمات، وعمل سيناريو المواجهة لكل توقع، وتحديد الأدوار بدقة؛

-تحديد وسائل الاتصال، وإعداد فريق المواجهة في ضوء خبرات قادة وأفراد المنظمة؛

-وضع احتمالات للمنظمات التي يمكن أن تقدم يد المساعدة في حالة وقوع الأزمة؛

-عمل تحليل كمي وكمي للمعلومات، وإعداد خطط الطوارئ لمواجهة الأزمات.

2.5.3 أثناء وقوع الأزمة: في هذه المرحلة يتم توجيه إرشادات للمستويات الإدارية المختلفة، تتعلق بما يجب القيام

به عند وقوع الأزمة لإبقائها تحت السيطرة والرقابة، علما

ألتخاذ القرار تنفيذ هذه المرحلة يكون تحت الضغط وعدم التأكد ومعدودية الوقت، ولضمان فعالية القرارات ينصح باستخدام

جموع العمل (حميد، 2014، صفحة 11). وفيما يلي أهم متطلبات التعامل مع الأزمة في هذه المرحلة:

-تقدير الموقف بدقة وسرية، وإنشاء غرفة عمليات لتحديد حجم واتجاه الأزمة ومتابعها؛

-الاتصال بالمنظمات والهيئات المحتمل أن تساعد من تقليل مخاطر وآثار الأزمة؛

-استخدام معلومات الوعي الوقائي لخفض التوتر والصدمة حتى لا تحدث مشكلات ثانوية؛

-اتخاذ القرارات السريعة الفعالة، واستخراج الخطط الموجودة وعمل التعديل المناسب؛

-الاتصال الجيد بالإعلام، وتحديد مسؤول الاتصال الإعلامي والتأكد من وصول المعلومات للناس بدقة؛

-المتابعة والتنسيق بين عناصر إدارة الأزمة، وتسهيل وسائل الاتصال لخفض حالة التوتر وتأثير الصدمة.

3.5.3 بعد حدوث الأزمة: يتحقق المواجهة ما وراء الأزمة اعتماد مبدأ الوقاية والحيلة والحذر، واعتماد مبدأ

التطوير وتحسين المستمر للمنظمة، إلى جانب اعتماد مبدأ الحداثة، وضمن هذه المرحلة فإن إدارة الأزمات

تركز علينا قدرات المنظمة من أجل ضمان استمرار التغلب والتفوق على العقبات اللازمة، وكذلك من أجل ضمان توفر القدرات الكافية لجعل العمل نظمة قادرة على مواجهة أي أزمة مستقبلية قادمة (حميد، 2014، صفحة 12)، وبصرف النظر عن نوع الأزمة فإنه يتعين على القيادة الإدارية القيام بما يلي :

- تحديد وتصنيف درجة تأثير الأزمة على الأفراد والمنظمة؛

- استرجاع واستعادة الأحداث واستخلاص الدروس المستفادة، لتكون محورا لانطلاق وتطوير أداء المنظمة؛

- اتخاذ الإجراءات العلاجية، العلاج النفسي والإرشاد النفسي لحالات الرعب والقلق التي أصابت الأفراد؛

- مشاركة الأفراد للتعاون مع المسؤولين الذين تأثروا من وقع الأزمة؛

- وضع برنامج لإدارة الأزمات، وإعداد فريق يتم تدريبه على فترات مناسبة على كيفية مواجهة الأزمات؛

- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات ووضع إجراءات وقائية لكل مكسب تكنولوجي؛

- محاربة التفكير السلبي، فالتفكير العلمي يقلل من الخسائر ويحقق التوازن في حالة وقوع الأزمة.

4. خاتمة: حاولنا من خلال دراستنا توضيح أهمية القيادة الإدارية ودورها في إدارة الأزمات التي يمكن أن

تواجهها المنظمة وكيفية الخروج منها، وقبل عرض نتائج الدراسة نذكر بثمين فرضيات الدراسة، فيتضح

أن النتائج الإدارية الناجح العديد من السمات لها ما ترجع في الأساس إلى شخصيته ومنها ما هي موضوعية، كما

تبين الدراسة عدة عوامل تؤثر على القيادة الإدارية في المنظمات متعلقة بالقائد والمروسين والمنظمة، وتشير

الدراسة أيضا أن أنواع القيادة الإدارية المستخدمة في إدارة الأزمات تختلف باختلاف شخصية القائد

الإداري، فمنها التشاورية ومنها المستبدة ومنها التسيبية، وتعتبر القيادة التشاورية مهمة في المنظمات

لاحتوائها للأزمة باعتبارها تأخذ جميع أبعادها، كما أكدت الدراسة على الإجراءات الإدارية في مختلف

مراحل الأزمة لمعالجتها بشكل صحيح، وإضافة لذلك يمكن سرد نتائج إضافية للدراسة كالتالي:

- يعتبر تحديد الهدف وترتيب الأولويات لإدارة الأزمات أهم وظائف القائد الإداري، لاكتساب ثقة

مروسيه، فلجميع يحاول مشاركته مما يتطلب منه توجيه نحو هدف معين لتجنب تعقيد الأزمة؛

- يختلف تفكير وسلوك القائد الإداري في إدارة الأزمات حسب الأنواع المختلفة لنمط القيادة في المؤسسة؛

- التعامل الجيد مع الأزمة، يتطلب من القائد الإداري كل مرحلة من مراحلها تحركا معينا؛

- يعتبر التعامل مع الأزمات في منظمات الأعمال المحك الحقيقي لكفاءة وفعالية القادة الإداريين، فحدوث الأزمة بيقين مدى خبرة وقدرة القائد الإداري على اتخاذ القرار الصائب للتعامل معها والتخلص منها؛
- يساعد خلق روح الإبداع في المنظمة على التعامل الجيد مع الأزمات وإيجاد الحلول الناجعة والسريعة لها.
- التوصيات:** في ختام الدراسة يمكن توجيه مجموعة من التوصيات لمنظمات الأعمال بخصوص هذا الموضوع.
- الاهتمام بتدريب القادة الإداريين لاحتواء الأزمة قبل حدوثها والتغلب عليها؛
- اعتماد مؤشرات التنبؤ المبكر بالأزمات، لتحليل المستمر للمعلومات المتوفرة؛
- العمل على توفير مناخ إداري ملائم لنظيفة ثقة المسؤولين في قائدهم ويحفزهم لبذل مجهودات أكبر؛
- إنشاء شبكة معلومات واتصالات قوية ،للمساعدة على التنبؤ بالأزمات قبل حدوثها، أو حتى بعد حدوثها للتغلب عليها واحتوائها.

5. قائمة المراجع:

- ابراهيم الظاهر نعيم. (2009). *ادارة الأزمات*. عمان: دار الكتاب الحديث.
- الطالب هشام. (2006). *دليل التدريب القيادي* (الإصدار 03). دار العربية للعلوم.
- أمينة قهواجي. (2015). دور الياادات الادارية في إدارة الأزمات. *مجلة أبعاد اقتصادية*, 05 (01).
- بشير أبو رمان سامي. (2016). القيادة التحويلية والاستعداد لادارة الأزمات. *المجلة الأردنية في ادارة الأعمال*, 12 (03).
- حسين العجمي محمد. (2008). *الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية* (الإصدار 01). عمان: دار المسيرة.
- حمزة بن معتوق. (2017). أثر أنماط القيادة الادارية عل مستويات الالتزام التنظيمي. *مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية*, 05 (11).
- ذهبية العرفاوي. (2020). صفات القائد الاداري الناجح. *مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية*, 08 (01).
- سالم الكعبي حميد. (2014). دور القيادات الادارية الناجحة في ادارة الازمة، دراسة تحليلية لعينه من الشركات في وزارة النقل والمواصلات / العراق. *مجلة الدراسات المحاسبية والمالية*, 27 (9).
- عياش بن الشيخ. (2014-2015). إدارة الأزمات وعلاقتها بأنماط القبادة والسمات الشخصية لدى المسيرين بالمؤسسة دراسة ميدانية بشركة الفتائل الملونة فيليبيا(أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاجتماعية، الجزائر: جامعة الجزائر.

- كنعان نواف. (2007). *القيادة الادارية*. عمان: دار الثقافة.
- محمد سرور الحريري. (2012). *ادارة الأزمات واستراتيجيات القضاء على الأزمات* (الإصدار 01). عمان: دار صفا للنشر والتوزيع.
- محمود العياصرة معن، و محمد بني أحمد مروان. (2008). *القيادة الادارية والرقابة الادارية* (الإصدار 01). عمان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- منير نوري، و فريد كورتل. (2010). *ادارة الموارد البشرية*. الجزائر: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- نصر محمد مهنا. (2008). *ادارة الأزمات والكوارث*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- نواف قطيش. (2009). *ادارة الأزمات* (الإصدار 01). عمان: دار الراجة للنشر.
- يونس رحيل عبد السلام. (2019). *دور القيادة الادارية في مواجهة الأزمات دراسة ميدانية لعينة من القادة بالمصارف الليبية*. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث (06).
- ali, r. m., & nasser, h. (2015). Sources of Administrative Leadership Strength and its Relationship with Training of Human Resources. *Asian Journal of Management Sciences & Education*, 4 (1).
- Ayoub, H., & Husam, R. (2014). THE ROLE OF EFFECTIVE LEADERSHIP STYLES IN CRISIS . *International Journal of Economics, Commerce and Management* , 110.
- Ayoub, H., & Husam, R. (2017). THE ROLE OF EFFECTIVE LEADERSHIP STYLES IN CRISIS . *International Journal of Economics, Commerce and Management* , 110.
- Gene, K. (2003). *Crisis Leadership*. United States of America: Center for Creative Leadership.
- Marume, & Ndudzo. (2016). Approaches to Administrative Leadership. *International Journal of Engineering Science Invention*, 05.
- Simon, e. (2013). *IMPORTANCE OF LEADERSHIP IN ADMINISTRATION*. Duquesne University.

قياس أثر مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عوائد مؤشر السوق في البورصات العربية
الحدودية، خلال الفترة 2007-2017

**Measurement The Impact of Economic Country Risk Components on
The Market Index Returns in The Arabic Frontier Stock Exchanges
(2007-2017)**

عفاري وردة*، جامعة غرداية (الجزائر)، af_w@live.fr

بن سانية عبد الرحمان، جامعة غرداية (الجزائر)، abensania@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021/15/17

تاريخ القبول: 2021/09/15

تاريخ النشر: 2021/09/27

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية في كل من بورصة البحرين، الأردن، الكويت، المغرب، عمان، تونس ولبنان، استنادا إلى بيانات سنوية للفترة 2007-2017، وذلك بتطبيق نماذج السلاسل الزمنية المقطعية، بالاعتماد على المؤشرات الفرعية لمخاطر البلد الاقتصادية الصادرة في الدليل الدولي للمخاطر البلد (ICRG). وأظهرت النتائج أن عوائد مؤشر السوق تتأثر بمخاطري التضخم ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي.

كلمات مفتاحية: بورصات حدودية، عائد مؤشر السوق، مخاطر بلد، مخاطر بلد اقتصادية، نماذج Panel.

تصنيفات JEL: C23; E44; G14; G11

Abstract:

This paper aimed at measuring the components of economic country risks on the market index returns in the Arab frontier exchanges (Bahrain, Jordan, Kuwait, Morocco, Oman, Tunisia, and Lebanon), basing on the yearly data for the period 2007- 17. In so doing, time-series cross-section models have been applied with reliance on the economic country risk components the International Country

Risk guide (ICRG). Finding show that markets index return gets impacted by the risks related to the indexes of inflation and gross income per head.

Key words: Arabic Frontier stock Exchanges, Market Index Returns, Country Risk; Economic Country Risk, Panel Models.

JEL classification codes C23 ; E44 ; G11 ; G14

1. مقدمة:

1.1 مدخل: تعد مشكلة التمويل من أهم المحاور الرئيسية التي توليها الدول أهمية كبيرة للنهوض باقتصادياتها، وتعتبر البورصات أحد أهم المؤسسات الفاعلة في بعث النشاط الاقتصادي باعتبارها مصدرا من مصادر التمويل، إذ تعمل على توفير رؤوس الأموال الموجهة للطلب المحلي، وتعد فرصة هامة للمستثمرين الأجانب لاستثمار أموالهم، هذا ما يجعل الدول تتسارع وتتنافس في القيام بالإصلاحات اللازمة لجذب هذه الاستثمارات من خلال بورصاتها، وما يشار إليه أن البورصات الحدودية تأتي في الدرجة الأدنى بعد البورصات الناشئة والمتقدمة، تشتمل على خصائص مماثلة للبورصات الناشئة ولكنها في مراحل مبكرة من تطور الاقتصاد الكلي وأسواق رأس المال، فهي تستقطب مشاركة المستثمرين المحليين والدولة بالدرجة الأولى، أما مشاركة المستثمرين الأجانب فتبل أن تكون أقل بكثير من نظيراتها الناشئة، هذا ما يجعلها أقل عرضة للصدمات الخارجية، غير أنها تمتاز بمستويات أقل من السيولة، أصولها تتصف بكونها محفوفة بالمخاطر لإمكانية حبس الاستثمارات بها، إما بسبب العجز في سداد الديون، أو انهيار العملة، أو لضوابط رأس المال أو لخطر التضخم، مما يؤثر على مؤشر السوق الذي يعد مرآة عاكسة لاقتصاد البلد ككل، كل هذه الأسباب قد ترتبط بطريقة أو بأخرى بمستوى الاستقرار السياسي، الاقتصادي والمالي الذي تتمتع به هذه الدول، أو ما يعرف لدى المختصين الماليين بمخاطر البلد (المخاطر السياسية، الاقتصادية والمالية)، كعوامل منفصلة أو متصلة.

2.1 مشكلة الدراسة: بما أن اقتصاد أي دولة قد يتأثر بجملة الظروف السائدة فيه، أو ما يصطلح عليها بمخاطر البلد، وباعتبار أن البورصات الحدودية تعد بورصات فتية وفرص استثمارية مغرية للمستثمرين خاصة البورصات العربية، فإن الراغب في اقتحامها لن يتوانى عن القيام بجملة من التحليلات الفنية بما فيها

تحليل مؤشرات السوق، لبيان العوائد المتأتية من تداول أسهم الشركات المدرجة ضمن المؤشر العام للسوق، وكذا تحليل السياسات الاقتصادية و المالية التي تنتهجها دول هذه البورصات، والتي تساعد بشكل كبير على اتخاذ القرارات الاستثمارية في هذا الشأن، فمن هذا المنطلق نسعى من خلال هذه الدراسة معرفة : إلى أي مدى يمكن لمركبات مخاطر البلد الاقتصادية أن تؤثر على عائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية خلال الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2017؟

3.1 فرضيات الدراسة: للإجابة على مشكلة الدراسة نعتمد على فرضية أساسية شاملة وهي:

- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لكل مكون من مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عوائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية عند مستوى المعنوية الإحصائية 0.05.

4.1 أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف نلخصها فيما يلي:

- قياس تأثير كل مكون من مكونات مخاطر البلد الاقتصادية على عوائد مؤشر السوق، في البورصات العربية الحدودية في كل من البحرين، الأردن، الكويت، المغرب، عمان، تونس ولبنان، خلال فترة الدراسة.

5.1 أهمية الدراسة: يولي الباحثون الأكاديميون والمحللون الماليون أهمية بالغة لمخاطر البلد لما لها من أثر وتأثير بالغين على مجمل المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية في أي بلد. إذ تتجلى أهمية الدراسة في تحليل وفهم مؤشرات مخاطر البلد ومكوناتها، فضلا عن مدى تأثيرها على أداء البورصات، والاستثمار في أدواتها المالية خاصة التداول في الاسهم، واعتبارها من المتغيرات المفسرة والمساعدة التي تمكن المستثمرين والمضاربين على اتخاذ القرارات المناسبة والسليمة في الاستثمار في هذه البورصات من عدمها.

6.1 حدود الدراسة: تركز هذه الدراسة على عوائد مؤشر السوق، باعتباره يقيس الأداء الكلي للبورصة، ويعرض حالة نشاطها على وجه العموم، ومن جهة أخرى على مخاطر البلد الاقتصادية التي تحسب مؤشراتنا على أساس بعض الحسابات القومية التي تعكس السياسات الاقتصادية التي تنتهجها هذه الدول، وهذا في كل من بورصة البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، وتونس، أما فيما يخص الحدود الزمانية فقد اختصت المدة في حدود البيانات السنوية المتوفرة للفترة 2007 الى 2017،

7.1 الدراسات السابقة: تناولت العديد من الأدبيات الاقتصادية أثر مخاطر البلد على البورصات من عدة جوانب، من بينها:

- دراسة (Esen & Lale)، التي تناولت أثر علاوات مخاطر البلد على أسعار الأسهم، وذلك بتحليل العلاقة بين متغيرات مخاطر البلد الاقتصادية والمالية والسياسية المستخدمة بشكل واسع والمحسوبة من قبل الدليل الدولي لمخاطر البلد (ICRG)، وللمؤشر العام لبورصة اسطنبول (BIST100)، وهذا في الفترة الممتدة ما بين 1999/01 و 2013/12، وذلك باستخدام اختبار جوهانس للتكامل المشترك، ونموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل، تنتقل من علاوات المخاطر المعنية إلى أسعار الأسهم، وأشارت تقديرات الانحدار التي تم إجراؤها إلى أن علاوات المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية لها تأثير سلبي على أسعار الأسهم.

- أما دراسة (Muhammad و Rodolfo، 2014)، فقد تطرقت إلى العلاقة بين مخاطر البلد التي تم قياسها من خلال مؤشر مخاطر البلد المركب، وكذلك المقاييس الفردية لمخاطر البلد الاقتصادية والمالية والسياسية، وتقلب عوائد السوق في بورصات الخمس دول رئيسية في أمريكا اللاتينية (برازيل، شيلي، كولومبيا، مكسيك و بيرو) اعتمادا على بيانات شهرية لهذه الأسواق، خلال الفترة من جانفي 1993 إلى ديسمبر 2013، وهذا باستخدام نموذج GARCH لتقلبات عوائد الاسهم، وأظهرت النتائج أن التقلبات نمطية، مستمرة ومعنوية لعوائد الأسهم، فضلا إلى الارتباط المتبادل العالي والايجابي والمعنوي بين هذه الأسواق.

- في حين تناولت دراسة (M. Kabir, Neal C, Hassan, & Ahmad, 2003)، أثر مخاطر البلد على عوائد الأسهم وإمكانية التنبؤ والتنوع في دول الشرق الأوسط وإفريقيا، وهذا بتحليل 10 بورصات (مصر، الأردن، المغرب، تونس، تركيا، كوت ديفوار، كينيا، نيجيريا، جنوب افريقيا، وزمبابوي)، خلال الفترة 1984-1990 باستخدام نموذج GARCH، ومن النتائج التي توصل اليها الباحثون المتوصل إليها في هذه الدراسة، أنه يمكن تكوين محافظ تتضمن أسهم من هذه البلدان، تتميز هذه المحافظ بكفاءة متوسطة التباين، وأن المخاطر السياسية والمالية والاقتصادية التي تواجهها البلدان تحدد بشكل كبير تقلب الأسهم

وإمكانية التنبؤ بها، وأن المستثمر الدولي بإمكانه الاستفادة من التنوع في بورصات دول الشرق الأوسط و إفريقيا.

الملاحظ من الدراسات السابقة والتي اختبرت أثر مخاطر البلد على عوائد السوق في البورصات العربية قليلة جداً، و ركزت أغلبها على البورصات الناشئة أو المتقدمة، كما اعتمدت على نماذج قياسية تضمنت مؤشرات مخاطر البلد السياسية، الاقتصادية والمالية مجتمعة لقياس مدى تأثيرها على عوائد الأسهم في البورصات التي تناولتها، والتي أجمعت على وجود تأثير لعلاوات مخاطر البلد على تقلبات عوائد الأسهم، إضافة إلى وجود علاقة سببيه طويلة وقصيرة الأجل بينهما، حسب ما توصلت إليه دراسة (Esen & Lale)، في حين تميزت دراستنا عن سابقتها في اختيارنا لاختبار أثر المكونات الفرعية لمخطر من مخاطر البلد بصفة مستقلة عن مخاطر البلد الأخرى، المقصود بها مخاطر البلد الاقتصادية، بالإضافة إلى الفترة الزمنية المستهدفة، منذ انطلاق مؤشر MSCI لتصنيف البورصات الحدودية سنة 2007، إلى غاية نهاية الفترة المستهدفة، ولتي شهدت العديد من التطورات والتقلبات الاقتصادية على المستوى المحلي والدولي في البورصات محل الدراسة، خاصة وأن المؤشرات التي يراد بها فحص العلاقة تبني على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية لهذه الدول، والتي يعتمد عليها في التحليل الفني والمالي لغرض القيام بأي استثمار كان مباشر أو غير مباشر.

8.1 منهج الدراسة: بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة، والالام بجوانب الموضوع، استخدمنا المنهج الوصفي في عرض مفاهيم مخاطر البلد، ومنهجيتها، معايير MSCI لتصنيف البورصات، ومفهوم مؤشر السوق، كما استخدمنا المنهج التحليلي في عرض تطور مؤشرات أداء البورصات محل الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية اعتمدنا منهج دراسة حالة، مستخدمين السلاسل الزمنية المقطعية وطرق تقدير معلمات النموذج باستعمال برامج إحصائية Eviews 9.0 و Stata 16.0.

2. الإطار النظري

1.2 مفهوم مخاطر البلد: يفسر مفهوم مخاطر البلد، إمكانية وقوع حوادث اقتصادية وسياسية تؤدي إلى عدم تحقيق العوائد المطلوبة أو المتوقعة من الاستثمارات التي تتم في بلد معين، (Suhejla & Michael)

(Jelena, Tatjana, & 2004, p. 540) وعادة ما يكون لهذه الحوادث تأثير عكسي على الاستثمار، (Algita, 2014, p. 2) ، وتقوم عدة وكالات دولية بإجراء تقييمات لمخاطر البلد وصياغتها في صورة مؤشرات، وعرضها في قواعد بيانات لتسيير وتحليل هذه المخاطر ومساعدة المختصين والمهتمين في عملية التحليل واتخاذ قرار الاستثمار الأنسب.

2.2 منهجية الدليل الدولي لمخاطر البلد: تعد مجموعة خدمات المخاطر السياسية (PRS) الناشرة للدليل الدولي لمخاطر البلد (ICRG)، من الشركات الرائدة في تقديم بيانات مخاطر البلد التي يعتمد عليها المحللون والمستثمرون لمعرفة مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال السائدة في كل دولة، وقد أنشأت قاعدة بياناتها سنة 1980، ويشمل تصنيف دليل المخاطر البلد على ثلاث فئات فرعية من المخاطر: السياسية والمالية والاقتصادية، ينطوي تحتها 22 متغير كمؤشرات منفصلة، يتم بناء مؤشرات المخاطر الاقتصادية (ER)، والمخاطر المالية (FR)، على أساس 50 نقطة و5 مكونات فرعية لكل منهما، أما مؤشر المخاطر السياسية (PR) فيبنى على 100 نقطة و12 مكون فرعي، يتم ضرب إجمالي النقاط الثلاثة المتحصل عليها لهذه المؤشرات في 0.5 للحصول على تصنيف مركب مخاطر البلد (CPFER)، والذي يتدرج على سلم تنقيطي من 0 إلى 100 نقطة، إذ تشكل مخاطر البلد الاقتصادية والمالية كل منهما 25 % من مؤشر مركب مخاطر البلد، في حين مخاطر البلد السياسية تشكل 50 % المتبقية، وتنقسم إلى مخاطر منخفضة جدا 80 نقطة إلى 100 نقطة، ومخاطر عالية جدا من 0 نقطة إلى 49.9 نقطة، حيث تنخفض درجة المخاطر كلما ارتفع المؤشر والعكس صحيح. (The PRS group, 2017)

3.2 مخاطر البلد الاقتصادية: تشمل مخاطر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تؤثر بشكل أو بآخر على مجمل الحركة الاقتصادية بالدولة، والتي تقييم المميزات الاقتصادية والقصور بها، يصنف مخطر كل متغير منها وفق الدليل الدولي لمخاطر البلد، حسب الجدول الآتي:

الجدول 1: المكونات الفرعية لمخاطر البلد الاقتصادية

النقاط	المكونات الفرعية	التسلسل
10	معدل التضخم السنوي	1
5	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	2
10	معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	3
10	(عجز/ فائض) رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية	4
15	وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي كنسبة مئوية	5
50	المجموع	

Source: The PRS group (2017), ICRG methodology, pp 8-11

بشكل عام مجموع نقاط هذه المكونات الفرعية يشير إلى تصنيف المخاطر الاقتصادية، يبين التصنيف من 0.0٪ إلى 24.5٪ إلى وجود مخاطر عالية جداً، من 25.0٪ إلى 29.9٪ مخاطر عالية، من 30.0٪ إلى 34.9٪ مخاطر معتدلة، من 35.0٪ إلى 39.9٪ مخاطر منخفضة، ويشير التصنيف من 40.0٪ أو أكثر إلى مخاطر منخفضة جداً.

4.2 البورصات العربية الحدودية ومؤشرات أدائها

1.4.2 تصنيف مؤشر MSCI للبورصات العربية الحدودية

طرحَت الدراسات الأكاديمية الحديثة تصنيفات جديدة للبورصات تستند إلى درجة تطورها، في البداية صنفت هذه الدراسات البورصات إلى متطورة وأخرى ناشئة، غير أن تطلعات المستثمرين وحاجتهم المتزايدة إلى إيجاد فرص استثمارية جديدة تتسم بعوائد كبيرة طويلة الأجل، وبظهور هذه الفرص الاستثمارية المغرية في أسواق أخرى غير تلك المصنفة، والتي لم تتوفر فيها شروط الإدراج ضمن الفئتين السابقتين، أدى إلى استحداث فئة جديدة يطلق عليها بالبورصات الحدودية، وكانت مؤسسة مورغان ستانلي الرأسمالية الدولية على غرار المؤسسات المالية الأخرى عبر مؤشرها، السبابة لاستحداث هذه الفئة وكان هذا سنة 2007، لتتبعه مؤشرات أخرى كـ (FTSE, Russell, Standard & Poor's)، يعتمد كل مؤشر من هذه المؤشرات في تصنيفاته للبورصات على معايير اختيار ومنهجيات بناء مختلفة، وهي

مؤشرات تقيس مدى استقرار وتطور البورصات حسب معايير الفئة التي تنتمي إليها. (ساعد و سحنون، 2018، صفحة 170)

حسب آخر تصنيف لمؤشر مؤسسة مورغان ستانلي الرأسمالية الدولية "MSCI"، بتاريخ 2020/06/17، تم تصنيف 81 بورصة لدول من مختلف أنحاء العالم، من بينها بورصات عربية، كبورصة مصر، قطر، الامارات العربية المتحدة، وبورصة المملكة العربية السعودية كبورصات ناشئة، أما بورصة المغرب، تونس، البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، وبورصة عمان، صنف كبورصات حدودية (MSCI, 2020)، للإشارة مؤشر "MSCI" لا يعتمد في تصنيفاته للبورصات على ثروة البلد أو مستوى تقدمه، إنما يركز على معيار التنمية الاقتصادية للبلد، حجم السيولة وإمكانية الوصول إلى هذه البورصات، والتي على أساسها صنف البورصات محل الدراسة على أنها حدودية.

2.4.2 معايير MSCI في تصنيف البورصات. (MSCI, 2019)

- **معيار التنمية الاقتصادية:** يبنى على مؤشر استدامة التنمية الاقتصادية، ويعرف بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي القومي والذي يشترط فيه أن يتجاوز 25 % من عتبة الدخل المرتفع المحدد من طرف البنك الدولي (حسب طريقة الأطلس) للثلاث سنوات الأخيرة، ويعتمد على هذا المعيار في تصنيف البورصات المتقدمة، ولا يؤخذ به في تصنيفات الناشئة والحدودية، وهذا لما تعرفه هاتين الفئتين من التنوع والتباين الكبيرين في مستويات التنمية.

- **متطلبات الحجم و السيولة:** تستند إلى الحد الأدنى لمعايير إقليمية محددة مسبقا من متطلبات القدرة على الاستثمار، حيث تطلب التصنيف ضمن فئة البورصات المتقدمة وفق منهجية MSCI لسنة 2019 على 5 شركات أن تستوفي المعايير الإقليمية من حيث حجم الشركة (القيمة السوقية) بقيمة 3.102 مليون دولار، وأن يبلغ حجم الأوراق المالية المتاحة 1.502 مليون دولار، أما من حيث سيولة الأوراق المالية فحددت بـ 20% (وهي النسبة السنوية للمعدل الوسطي للقيمة المتداولة AVTR)، في حين حدد حجم الشركة، وتعوم القيمة السوقية وسيولة الأوراق المالية بالنسبة لفئة البورصات الناشئة على

التوالي: 1.552 مليون دولار، 776 مليون دولار، 15%، أما بالنسبة لفئة البورصات الحدودية فضبطت على التوالي: 776 مليون دولار، 61 مليون دولار، 2.5%.

– **سهولة الولوج إلى السوق:** يتعلق هذا المعيار بقابلية نفاذ المستثمرين الأجانب إلى البورصة، يعد من الأسباب التي تحول دون ترقية بعض البورصات إلى تصنيفات بدرجة أعلى أو على الأقل إلى إعادة تصنيفها أو إدراجها ضمن البورصات الحدودية، ويعتمد التقييم في هذا المعيار على خبرة المستثمرين المؤسسيين في استثماراتهم في سوق معينة، ويشمل عدة نقاط فرعية، تستند في مجملها إلى تدابير نوعية كأدنى متطلبات، يجرى استعراضها ومراجعتها لجميع البورصات على الأقل مرة واحدة خلال السنة، وتمثل في:

– **الانفتاح على الملكية الأجنبية:** تكافؤ الفرص بين جميع المستثمرين الدوليين في الولوج إلى السوق والحق في الحصول على المعلومات.

– **سهولة تدفقات رأس المال (دخول/ خروج):** يقصد بها مستوى القيود المفروضة على التدفقات الداخلة والخارجة على رأس المال الأجنبي باستثناء تلك المفروضة على صرف العملات الأجنبية.

– **كفاءة الإطار التشغيلي:** كل ما يتعلق بمراحل الولوج إلى السوق واللوائح التنظيمية، وكذا البنية التحتية للسوق ومرونة تدفق المعلومات.

– **استقرار الإطار المؤسسي:** والذي يعنى بالمبادئ المؤسسية الأساسية مثل سيادة القانون ونفاذه، فضلا عن استقرار السوق الحر كنظام اقتصادي، وعدم وجود سجل حافل بالتدخل الحكومي فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب.

3.4.2 مؤشر السوق: يعرف بمؤشر عدم الاستقرار أو التقلبات، وهو يمثل قيمة زمنية مطلقة بصورة متوسطة وأرقام قياسية صالحة للمقارنة والملاحظة، إذ يقيس قيمة وتطور محفظة استثمارية عند مستوى زمني معين، ويسمح بقياس عائد هذه المحفظة بين تاريخين مختلفين، فهو مقياس لتحركات أسعار الأسهم المدرجة في البورصة في جلسة تداول معينة، أي تحديد المنحى العام للأسعار في السوق المالي، وهو مؤشر يعبر عن مدى إقبال المستثمرين على الاستثمار في هذه السوق، ويعتبر مدخل الأوزان حسب القيمة هو

المدخل الأكثر استخداماً في بناء مؤشرات السوق، (بن الضب و شيخي، 2017، الصفحات 75-76)، ويلجأ الراغبون في الاستثمار في سوق الأسهم إلى أساليب تحليل أساسية وفنية من ضمنها أسلوب تحليل التغير في عوائد مؤشر الأسهم، باعتبارها عوائد غير ثابتة ومضمونة تتأثر بجملة من المخاطر سواء تلك المتعلقة بالسوق أو بالظروف الاقتصادية والسياسية في البلد، ويوضح لنا الجدول أدناه التطورات التي شهدتها مؤشرات الاستقرار والتقلبات للبورصات محل الدراسة للفترتين 2010 و 2019.

الجدول 2: تطور مؤشرات أداء البورصات العربية الحدودية

السوق المالي	المؤشرات	سنة 2010	سنة 2019
البحرين	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP %	78.0	20,060
	سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %)	1.1	2.0
	معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %)	1.4	2.8
	عدد الشركات المدرجة	49	44
	المؤشر العام للسوق BSE (نقاط)	1143.7	1610.2
الأردن	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP %	30,904	21,021
	سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %)	115.3	48.1
	معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %)	32.1	5.6
	عدد الشركات المدرجة	27.8	11.6
	المؤشر العام للسوق ASE (نقاط)	277	191
الكويت	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP %	111,883	97.0
	سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %)	13.9	87.6
	معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %)	14.3	2.7
	عدد الشركات المدرجة	214	3.1
	المؤشر العام للسوق KSE (نقاط)	6955	216
لبنان	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP %	12,676	7,759
	سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %)	33.0	0.4
	معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %)	4.9	2.7
	عدد الشركات المدرجة	14.8	26
	المؤشر العام للسوق BSI (نقاط)	26	72.7
	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP %	69,386	64,204
	سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %)	74.4	55.1
	معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %)	6.5	2.7

المغرب	عدد الشركات المدرجة المؤشر العام للسوق MASI (نقاط)	8.7 75 12655.2	4.9 75 12171.9
عمان	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP % سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %) معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %) عدد الشركات المدرجة المؤشر العام للسوق MSM (نقاط)	28,309 49.6 5.8 11.7 119 6754.9	48,744 63.3 2.2 3.4 131 3981.2
تونس	رأس المال السوقي (مليون دولار) GDP % سيولة السوق (قيمة الأسهم المتداولة GDP %) معدل الدوران (قيمة الأسهم المتداولة CM %) عدد الشركات المدرجة المؤشر العام للسوق TUNINDEX (نقاط)	10,612 24.1 4.2 17.2 56 5112.5	21.6 8,377 1.1 5.4 81 6894.3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير البنك الدولي وصندوق النقد العربي لسنتي 2010 و2019

من خلال مقارنة القيم المدرجة في الجدول لسنتي 2010 و2019 لمؤشرات الاستقرار؛ مؤشر نسبة رأس المال السوقي، سيولة السوق، معدل الدوران، ومؤشر التقلبات " أي المؤشر العام للسوق " ، نلاحظ أن التغيرات التي طرأت على هذه المؤشرات تأخذ نفس الاتجاه الصعودي أو الهبوطي، وكان هذا بالنسبة لبورصة البحرين، الأردن، الكويت، لبنان والمغرب، باستثناء مؤشر حجم الشركات، والذي تشير الزيادة فيه على مدى انتعاش الثقافة المالية للاستثمار في السوق المالي، وهو يعتبر مؤشر إضافي للدلالة على حجم السوق، ويفقد هذه الدلالة إذ لم يكن مصحوبا بمؤشر نسبة رأس المال السوقي، غير أن مؤشرات بورصة عمان وتونس اختلفتا عن سابقتها، إذ نلاحظ أن الاتجاه المتزايد الذي شهده مؤشر نسبة رأس المال السوقي بالنسبة لبورصة عمان لم تشهده المؤشرات الأخرى، أما بالنسبة لمؤشر بورصة تونس فقد اختلف في اتجاهه عن باقي المؤشرات، من هنا نرجع إلى ما أشارنا إليه سابقا أن أداء السوق المالي من خلال مؤشرات الاستقرار والتقلبات، يعكس الوضعية الاقتصادية لهذه الدول، وكنتيجه لهذه التغيرات في المؤشرات ستنجم عنها تقلبات في العوائد، والتي تعد من الجزئيات التي يوليها المستثمرون أهمية بالغة في قراراتهم الاستثمارية في السوق المالي.

3. الطريقة والأدوات:

1.3 متغيرات الدراسة ومصادرها

اعتمدنا في دراستنا على البيانات السنوية المنشورة في قاعدة بيانات البنك العالمي، فيما يتعلق بعوائد مؤشر السوق للبورصات العربية الحدودية وفق تصنيف MSCI، لكل من البحرين، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، عمان، وتونس، أما فيما يخص المكونات الفرعية لمخاطر البلد الاقتصادية تم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن الدليل الدولي لمخاطر البلد، وهذا للفترة الزمنية الممتدة ما بين سنتي 2007 و 2017.

1.1.3 عائد مؤشر السوق: هي التغيرات الحاصلة في قيمة مؤشر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار الأسهم في السوق بشكل عام، ورمز له اختصاراً بـ (R_m)، ومن الطرق التي يعتمد عليها في حسابه الصيغة الآتية: $R_m = \frac{Index_t - Index_{t-1}}{Index_t}$ (مشرقي و الشهاب، 2014، صفحة 39)

2.1.3 مكونات مخاطر البلد الاقتصادية

- **معدل التضخم السنوي (Infl):** التغير كنسبة مئوية في المتوسط غير المرجح لمؤشر أسعار المستهلك.
- **الناتج المحلي الإجمالي للفرد (Gdpph):** مقدر بالدولار الأمريكي، ويتم التعبير عنه كنسبة مئوية من متوسط الناتج المحلي الإجمالي المقدر لجميع البلدان التي يغطيها الدليل الدولي لمخاطر البلد.
- **معدل النمو الاقتصادي الحقيقي (Gdpgr):** يُعبر عن التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالأسعار الثابتة لعام 1990 لبلد معين، زيادة أو انخفاض كنسبة مئوية.
- **(عجز/ فائض) رصيد الميزانية الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Bdgb):** يُعبر عن رصيد ميزانية الحكومة المركزية المقدرة (بما في ذلك المنح) لسنة معينة بالعملة الوطنية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، المقدر لتلك السنة بالعملة الوطنية.
- **وضع الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (Cacgdp):** الرصيد المقدر في الحساب الجاري لميزان المدفوعات لسنة معينة، ويعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي المقدر للبلد المعني.

2.3 النموذج المستخدم:

لمعرفة وقياس العلاقة بين عوائد مؤشر السوق والمؤشرات الفرعية لمخاطر البلد الاقتصادية، سنعتمد على أساليب إحصائية وقياسية، بالاستعانة بالبرنامجين التحليلين الاحصائيين القياسيين (Eviews10) و (Stata16.0)، كالأحصائيات الوصفية واختبارات المفاضلة لنماذج Panel Data، أو ما يطلق عليها بالنماذج الساكنة للسلاسل الزمنية المقطعية، والتي تركز على بيانات ذات بعدين مقطعي وزماني، وتتخذ

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_i$$

من الصيغة أدناه كنموذج قياسي خطي عام:

حيث: نرمر لجميع المتغيرات التفسيرية بـ X_{it} ، تمثل المقاطع بـ $i = 1, 2, \dots, N$ والفترات الزمنية بـ $t = 1, 2, \dots, T$ ، على هذا الأساس يكون حجم العينة الكلي في دراستنا $T=77*N$ ، أي أن جميع الوحدات لها نفس عدد المشاهدات، بالتالي العينة تتضمن بيانات متوازنة (Balanced panel data)، وفي الحالة التي تفقد بعض الوحدات المقطعية لمشاهدات، تصبح البيانات المقطعية الزمنية غير متوازنة (Unbalanced panel data). (Bourbonnais, 2015, p. 346)

يتم تقدير نموذج سلاسل البيانات المقطعية الزمنية الساكنة باستخدام ثلاث نماذج مختلفة، وبالأستعانة باختبارات المفاضلة بينها يتم اختيار النموذج الأنسب لإجراء الدراسة، وتتمثل في:

1.2.3 نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model): يكتب وفق الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_i$$

ومعاملات الانحدار β_j ، لجميع الفترات الزمنية (لا يوجد تأثير للزمن)، أي أن $E(\varepsilon_{it}) = 0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \delta^2$ ، ولتقدير معلمات النموذج تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

2.2.3 نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): الهدف من استخدام هذا النموذج هو

معرفة سلوك كل بيانات مجموعة مقطعية على حدة، وهذا من خلال تضمين النموذج لمتغيرات وهمية مساوية لعدد المقاطع المكونة للعينة محل الدراسة، ويرجع هذا لوجود بعض المتغيرات غير الملاحظة الخاصة بكل مقطع، والتي تؤثر على المتغير التابع، مع إبقاء متجهات معاملات الانحدار ثابتة لكل مجموعة بيانات

مقطعية، كما يطلق على هذا النموذج اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، ويأخذ النموذج

$$Y_{it} = \sum_{d=1}^N \beta_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{ij}(it) + \varepsilon_i$$

حيث التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع β_0 ، ليصبح عدد المعلمات المقدرة في النموذج

مجموع عدد المتغيرات الوهمية (N) المرافقة لكل مقطع (بورصة)، وعدد معلمات الانحدار المرافقة لكل متغير مستقل (K) في النموذج. والتي يتم تقديرها باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

3.2.3 نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): يفترض هذا النموذج أن العلاقة

بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ليست ثابتة وإنما عشوائية، وأن التأثير الفردي لم يعد ممثلاً بالمعلمة الثابتة β_0 ، وإنما ممثلاً بالمتغير العشوائي، فهو يتعامل مع الآثار المقطعية والزمنية على أنها معلمات عشوائية، فيعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي بمعدل مقدار μ أي: $\beta_{0(i)} = \mu + V_i$ ، $i = 1, 2, \dots, N$ ، فيصبح بيان النموذج وفق الصيغة الآتية:

$$Y_{it} = \mu + V_i + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{ij}(it) + \varepsilon_i$$

حيث V_i يمثل حد الخطأ في البيانات المقطعية، في حين يعتبر ε_i حد الخطأ الناتج من دمج

السلاسل الزمنية مع البيانات المقطعية، ليصبح النموذج يحوي مركبين للخطأ، الذي يعتبر أساس تسمية نموذج التأثيرات العشوائية بنموذج عناصر الخطأ المركب (Error Components Model)، ويبنى النموذج على الفرضيات الآتية: $var(\varepsilon_{it}) = \delta_\varepsilon^2, E(\varepsilon_{it}) = 0$ ويكون حد الخطأ المركب $W_i = V_i + \varepsilon_i$

حيث إن $var(W_{it}) = \delta_v^2 + \delta_\varepsilon^2$ ، و $E(W_{it}) = 0$ ، ويتم استخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)، لتقدير معلمات النموذج بشكل صحيح.

3.3 التحليل الوصفي التمهيدي لمتغيرات الدراسة:

1.3.3 الخصائص الإحصائية للبيانات

تشير النتائج الإحصائية للسلسلة الزمنية لعوائد مؤشر السوق والواردة في الجدول (3)، عن وجود

تذبذب ملحوظ لعوائد مؤشر السوق خلال فترة الدراسة، نظراً لقيمة إنحرافه المعياري المرتفعة.

الجدول 3: الخصائص الإحصائية للبيانات خلال فترة الدراسة

Cacgdp	BdgB	GDPgr	GDPph	Infl	Rm	Variable
5.7857	10.8392	8.2673	2.4718	8.9621	1.3740	Mean
10	15	10	5	10	44.497	Max
1.875	3.5	6.125	0.5	7.25	-44.153	Min
2.4576	2.9962	0.9864	1.6415	0.6372	17.4880	Std. Dev
0.4519	-0.2175	-0.2488	0.2287	-0.3267	-0.0136	Skewness
2.0940	2.3609	2.2585	1.5404	2.7718	3.4566	Kurtosis
5.2541	1.9176	2.5585	7.5063	1.5374	0.6713	J.Bera
(0.0722)	(0.3833)	(0.2585)	(0.0234)	(0.4636)	(0.7148)	P (Value)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 10)

بالنظر للقيم السالبة لعامل Skewnes، يتضح أن شكل توزيع عوائد مؤشر السوق ملئوي نحو اليسار، مما يشير إلى احتمال تناقص عوائد المؤشر في هذه الأسواق، وأن قيمة معامل Kurtosis، فاقت بشكل طفيف قيمة الثلاثة (3) التي تقابل التوزيع الطبيعي بالنسبة لعوائد السوق، مما يشير إلى تمركز القيم حول المتوسط، في حين توزيع كل من المتغيرات Cacgdp، BdgB، GDPgr و Infl، عرف تفرطح بسيط، حيث اتبعت هذه المتغيرات التوزيع الطبيعي وهو ما تؤكدته احتمالية (Jarque Bera) الأكبر من 0.05، باستثناء المتغير GDPph الذي لم يتبع التوزيع الطبيعي، متخذاً شكل مفرطح و ذلك بتشتت القيم عن المتوسط، و هو ما تؤكدته قيمة معامل Kurtosis التي قدرت بـ 1.5404، وقد يعود هذا لتباين نصيب الفرد من الدخل الإجمالي بين الدول محل الدراسة.

2.3.3 تحليل نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات

يظهر الجدول رقم (4) نتائج معامل الارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الجدول 4: الارتباط بين مكونات مخاطر البلد الاقتصادية ومؤشر عوائد السوق خلال فترة الدراسة

المتغيرات	Infl	GDPph	GDPgr	BdgB	Cacgdp
معامل الارتباط	0.2027	-0.1792	0.2158	0.1257	0.1070

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 10).

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل الارتباط بيرسون بين مخطر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي (GDPph) وعوائد مؤشر السوق (Rm)، يظهر علاقة عكسية ضعيفة جدا بين المتغيرين حيث بلغت قيمته (-0.1792)، أما باقي المتغيرات (Cacgdp، BdgB، GDPgr، Infl)، فقد أظهرت معاملات الارتباط

بينها وبين عوائد مؤشر السوق علاقة طردية ضعيفة جدا، حيث أعلى معامل ارتباط بينها كان لمخطر النمو الحقيقي للدخل الإجمالي (GDPgr) بقيمة 0.2158، و أدنى قيمة ارتباط طردي كان لمخطر وضع الحساب الجاري إلى الدخل الاجمالي (Cacgdp) بقيمة 0.1070 .

4.3 نتائج تقدير نماذج سلاسل البيانات المقطعية الزمنية

نلخص نتائج التقدير وفق نماذج بانل الثلاث؛ نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، نموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، ونموذج التأثيرات العشوائية (REM) في الجدول الآتي:

الجدول 5. نتائج تقدير المتغيرات المدروسة خلال فترة الدراسة وفق نماذج نماذج بانل

المتغير التابع: Rm (عائد مؤشر السوق)						
الفترة: 2007-2017 T=11 N= 7 مجموع المشاهدات: 77=7*11						
المعلومات		نموذج الانحدار التجميعي		نموذج التأثيرات الثابتة		نموذج التأثيرات العشوائية
قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة	مستوى المعنوية	قيمة المعلمة
C	0.0414	-69.4974	0.0732	-83.5562	0.0116	-96.7046
Infl	0.0820	5.3029	0.0257	8.0046	0.0254	7.4196
GDPph	0.0163	-3.9022	0.0309	-13.5268	0.0397	-4.9247
GDPgr	0.4542	1.7341	0.2922	2.6237	0.2894	2.5343
BdgB	0.4201	0.9904	0.1435	0.5200	0.7914	0.3402
CaccGDP	0.2232	1.1923	0.1735	2.0230	0.1142	1.9224
معامل التحديد R ²	0.1652	0.2942	0.1877			
احتمالية F	0.0225	0.0121	0.0100			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج (Eviews 10).

1.4.3 المفاضلة بين النماذج المقدرة

تجرى عدة اختبارات للمفاضلة بين النماذج الساكنة لسلاسل البيانات المقطعية الزمنية، إذ نستخدم اختبارات الآثار الثابتة، للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات الثابتة، وللمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، سنستخدم اختبار مضاعف لغرانج للتأثيرات العشوائية، أما المفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية فإننا نعتمد اختبار هوسمان.

أولا/ المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج الانحدار التجميعي: باستخدام اختبار الأثر الثابت أو ما يطلق عليه اختبارية الاحتمال الأعظم.

الجدول 6. Redundant Fixed Effects Tests

Redundant Fixed Effects Tests Equation: Untitled Test cross-section fixed effects			
Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.980307	(6,65)	0.0812
Cross-section Chi-square	12.926947	6	0.0442

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10).

الملاحظ في الجدول رقم (6) أن احصائية Cross-section F = 0.0812 أكبر 0.05، أي ليس لها

معنوية إحصائية، بالتالي نقبل فرض العدم H_0 بعدم وجود التأثيرات الثابتة للمقاطع، أي الحدود ثابتة بالنسبة لجميع البورصات، بالتالي نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

ثانيا/ المفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية ونموذج الانحدار التجميعي: باستخدام اختبار مضاعف لغرانج للتأثيرات العشوائية.

الجدول 7. Lagrange Multiplier Tests for Random Effects

Lagrange multiplier (LM) test for panel data Date: 01/21/21 Time: 01:01 Sample: 2007 2017 Total panel observations: 77 Probability in ()			
Null (no rand. effect) Alternative	Cross-section One-sided	Period One-sided	Both
Breusch-Pagan	0.007839 (0.9294)	28.73301 (0.0000)	28.74085 (0.0000)
Honda	0.088540 (0.4647)	5.360318 (0.0000)	3.852924 (0.0001)
King-Wu	0.088540 (0.4647)	5.360318 (0.0000)	3.352508 (0.0004)
GHM	—	—	28.74085 (0.0000)

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

بالنظر إلى الجدول رقم (7) يتبين أن كل اختبارات مضاعف لاغرانج ليس لها معنوية إحصائية، مما يجعلنا

نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، بوجود التأثيرات العشوائية بالنسبة للمقاطع والزمن، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

ثالثا/ المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية: باستخدام اختبار هوسمان.

الجدول 8. Hausman Test

Correlated Random Effects - Hausman Test Equation: Untitled Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	4.569062	5	0.4707

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال الجدول (8) لاختبار هوسمان، نلاحظ أن مستوى المعنوية تساوي 0.4707 أكبر من

0.05، منه نقبل فرضية العدم H_0 ، أي أن نموذج التأثيرات العشوائية متنسق وفعال وهو الأنسب في الدراسة.

الجدول 9. تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Dependent Variable: MB				
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
Date: 01/31/21 Time: 21:40				
Sample: 2007 2017				
Periods included: 11				
Cross-sections included: 7				
Total panel (balanced) observations: 77				
Swamy and Arora estimator of component variances				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-95.70498	37.34199	-2.589704	0.0116
INFIL	7.418517	5.034557	1.473731	0.1452
ODFOR	-4.924795	2.359995	-2.087359	0.0394
CACDGP	1.922484	1.274082	1.508255	0.1452
BDGB	0.340247	1.281555	0.2655465	0.7814
Effects Specification			S.D.	Rho
Cross-section random			7.589235	0.1955
Idiosyncratic random			15.58582	0.3142
Weighted Statistics				
R-squared	0.187729	Mean dependent var	9.733341	
Adjusted R-squared	0.139717	S.D. dependent var	19.03457	
F-statistic	3.281648	Sum squared resid	17908.76	
Prob(F-statistic)	0.010985	Durbin-Watson stat	2.255176	
Unweighted Statistics				
R-squared	0.145278	Mean dependent var	1.374025	
Sum squared resid	19956.35	Durbin-Watson stat	2.018915	

المصدر: مخرجات برنامج (EViews 10)

2.4.3 اختبار جودة النموذج

لفحص مدى إمكانية الاعتماد على نتائج النموذج في تفسير المتغير التابع (عوائد مؤشر السوق)، نعتمد على بعض الاختبارات التشخيصية للقوة الإحصائية للنموذج، حيث من بين شروط قبول النموذج المقدر لابد أن يتوزع المتغير العشوائي توزيعاً طبيعياً، بالإضافة إلى عدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي.

الجدول 10. نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار	الإحصائية المحسوبة	الاحتمال
Jarque- Bera	0.1420	0.9314
Wooldridge Test : F(1, 6)	0.924	0.3736

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج (Eviews 10) و (Stata 16.0)

من خلال الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية أن القيمة الإحصائية لاختبار Jarque-Bera غير معنوية عند مستوى 5%، بالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً. كما يشير اختبار Wooldridge Test إلى عدم وجود الارتباط الذاتي التسلسلي. وبالتالي فإن النموذج المقدر صالح لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة وخال من المشاكل القياسية.

4. مناقشة النتائج

من خلال نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية لسلاسل البيانات المقطعية الزمنية المبينة في رقم (9) نلاحظ أن:

- القيمة الاحتمالية للحد الثابت C، تساوى 0.0116 أقل من 0.05، أي أن المعلمة لها معنوية إحصائية خلافاً للصفر عند مستوى المعنوية 5%، وقد أخذت القيمة الإحصائية لمعامل الحد الثابت الإشارة السالبة، مما يفسر وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، فعندما تكون قيم

المتغيرات المفسرة معدومة فإن عوائد مؤشر السوق للبورصات العربية الحدودية يكون في حدود القيمة - (96.70469).

• القيمة الاحتمالية لكل (Infl) و (GDPph) تساوي على التوالي 0.0264 و 0.0397 و هي أقل من 0.05، أي أن المعلومات لها معنوية إحصائية خلافا للصفر عند مستوى المعنوية 5%، وأن هناك علاقة موجبة (علاقة طردية) بين مخطر التضخم وعوائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية محل الدراسة، خلافا لمخطر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي الذي أظهر أثرا (سلبيا) عكسيا على عوائد مؤشر السوق، أما القيمة الاحتمالية لمعلمة كل من $BdgB$, $GDPgr$ و $CaccGDP$ كانت أكبر من 0.05 أي أن المعلومات لم تكن لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، بالتالي هذه المتغيرات ليس لها تأثير على عوائد مؤشر السوق في البورصات محل الدراسة.

• قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.1877$ ضعيفة جدا، مما يدل على أن جودة التوثيق والارتباط ضعيفة جدا، أي أن مخطري التضخم ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي يفسران عائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية بنسبة 18.77%.

• القيمة الاحتمالية لإحصائية Fisher تساوي 0.0100 أقل من 0.05 أي لها معنوية إحصائية عند مستوى المعنوية 5%، بالتالي النموذج له معنوية إحصائية كلية فهو مقبول إحصائيا.

5. خاتمة.

حاولنا في هذه الدراسة قياس أثر مكونات مخاطر البلد على عوائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية باعتبارها أسواقا فتية، تستقطب المستثمرين المحليين والأجانب وهذا خلال الفترة الزمنية 2007-2017، باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية وخلصت الدراسة إلى أن:

- منهجية تصنيف مخاطر البلد وفق الدليل الدولي لمخاطر البلد (ICRG) على الأثر الذي يعكسه المكون الفرعي لمخاطر البلد على المتغيرات أو العوامل الاقتصادية، السياسية، أو الاجتماعية لأي بلد في العالم دون استثناء، حيث يرتبط المكون ذو الأثر الإيجابي وتصنيف خطره بعلاقة عكسية فكلما كان الأثر إيجابيا

تكون المخاطر منخفضة، أما المكون ذو الأثر السلبي يرتبط بتصنيف مخطره بعلاقة طردية، كلما ارتفع الأثر السلبي للمكون كلما كان تصنيف مخطره عاليا.

— قبول الفرضية بالنسبة لمكونات مخاطر البلد الاقتصادية لكل من التضخم ونصيب الفرد من الدخل الإجمالي، لوجود تأثير ذو دلالة معنوية إحصائية على عوائد مؤشرات السوق، في حين نرفض الفرضية بالنسبة لباقي مكونات مخاطر البلد الاقتصادية.

— مخاطر التضخم لها تأثير معنوي طردي على عوائد مؤشر السوق في البورصات العربية الحدودية محل الدراسة، وهذه العلاقة ترجع للتأثير المباشر للتضخم على قيمة النقود وأسعار الصرف التي تشكل القيمة الحقيقية للعوائد، كما أن لمخاطر نصيب الفرد من الدخل الإجمالي تأثير معنوي عكسي على عوائد مؤشر السوق حيث انخفاض تصنيف المخاطر يدل على ارتفاع نصيب الفرد من الدخل الإجمالي، والذي يعد من العوامل المساعدة والمشجعة للأفراد للبحث عن الفرص الاستثمارية من بينها استثمار أموالهم في البورصات سعيا للحصول على المزيد من العوائد لتحقيق الثروة والرفاهية، و يفسر هذان المكونان لمخاطر البلد الاقتصادية التغير في عوائد مؤشر السوق بنسبة ضعيفة جدا 18.77 %، هذا راجع إلى جود أسباب و متغيرات أخرى تؤثر على عوائد مؤشر السوق، والتي نرجح أن تعود لمخاطر البلد السياسية والمالية وحتى سلوكيات المستثمر، حيث أن فترة الدراسة شهدت العديد من الأحداث السياسية والأزمات المالية والاقتصادية، كأزمة الرهون العقارية 2008، الثورات العربية في تونس، والاحتجاجات العارمة والمحدودة في كل من البحرين، الأردن، المغرب، عمان، الكويت ولبنان وهذا سنة 2011، وكذا التذبذب وانحيار أسعار النفط المتكرر خلال الفترة موضوع الدراسة، مما يؤثر على الدخل الإجمالي للدول محل الدراسة التي تعتمد في اقتصادياتها على النفط أو تلك التي تستورده، والذي يؤثر بشكل غير مباشر على أداء هذه البورصات. و من أجل اتخاذ القرار الأمثل للاستثمار في البورصات العربية الحدودية باعتبارها فرص فنية للاستثمار، نرى من الأجدر بالمستثمر أو متخذ القرار ألا يكتفى بدراسة أثر مخطر من مخاطر البلد سواء السياسية، الاقتصادية، والمالية منفردة دون قياس أثر المخاطر الأخرى، وهذا لتأثر أداء البورصات ومؤشراتها بكل الظروف المحيطة والسائدة في البلد سواء سياسية، اقتصادية أو اجتماعية، وكذا انتهاج استراتيجية

التنوع في المحافظ الاستثمارية في بورصات البلدان محل الدراسة للتقليل من أثر المخاطر البلد المحتملة والمتباينة بين هذه الدول، لتحقيق المزيد من العوائد.

6. قائمة المراجع:

- علي بن الضب، محمد شبيخي. (2017). الاقتصاد القياسي المالي و تطبيقاته في الأسواق المالية. الأردن: دار الحامد للنشر و التوزيع. الصفحات 75-76.

- غنية ساعد، جمال الدين سحنون. (2018). الأسواق الحدودية، الخطوة التمهيديّة لدخول نادي الأسواق الناشئة: حالة بورصة الكويت. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 08(15 مكرر)، الصفحات 169-188.

- مشرقى حسن، الشهاب أيمن. (2014). تحديد أثر المؤشرات الاقتصادية الكلية على عائد مؤشر السوق المالي في الأسواق الناشئة (حالة سوقى دمشق و عمان الماليين. مجلة جامعة البعث، 11(36)، الصفحات 9-51.

- Bourbonnais, R. (2015). Econometrie: cours et exercice corrigé. Paris: Dunod.p 364.

- Esen , K. and Lale, K. (2015). The effect of country risk on stock prices: An application in bursa Istanbul. The journal of faculty of economics and administrative sciences, 20(01): 225-239.

- Jelena, t, Tatjana, S. and Algita , M. (2014). Comparison of country risk, sustainability. (VilniusTech, Ed.) Business: Theory and Practice, 15(1): 1-10.

- M. Kabir, H., Neal C, M., Hassan, M. E.-S., and Ahmad, T. (2003). Country risk and stock market volatility, predictability, and diversification in the Middle East and Africa. Economic Systems, 27: 63-82.

- Suhejla, H., and Michael, M. (2004). An Empirical Assessment of Country Risk Ratings and Associated Models.) Journal of Economic Surveys, 18(4): 539-588.

- M Cermeño, Rodolfo and Suleman, Muhammad Tahir. (2014). Country Risk and Volatility of Stock Returns: Panel-GARCH Evidence for Latin America. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2482038>

- MSCI. (2020). market classification, from: <https://www.msci.com/market-classification>, Consulted on 17/06/2020.

- MSCI. (2019). from: <https://www.msci.com/index-methodology>, Consulted on 20/06/2020

- The PRS group (2017).from: <http://prs.devbucket.me/about-us/our-two-methodologies/icrg>, Consulted on 20/06/2020.

Marketing Ethics and Competitiveness: an Empirical Study of Small and Medium Sized Enterprises (SMEs) in Algeria

Hadjira CHIGARA, University of Boumerdes, h.chigara@uni-boumerdes.dz*

Leila METALI, University of Boumerdes, l.metal@univ-boumerdes.dz

Received: 01/06/2021

Accepted: 16/09/2021

Published: 27/09/2021

Abstract:

In recent years, business ethics (honesty, responsibility, fairness, respect, transparency, citizenship) have gained great importance in marketing practices, as ethics programs can be profitable and help build long-term marketing relationships. The main purpose of this study is to examine the influence of applying marketing ethics on competitiveness among the small and medium sized enterprises (SMEs) in Algeria. To achieve this goal, a questionnaire was administered to a sample of (431) managers of SMEs, using the SPSS program to ensure the statistical analysis of the data.

The results have shown the presence of a statistically significant influence of marketing ethics on the competitiveness of the Algerian SMEs.

Keywords: marketing; ethics; values; small and medium sized enterprises (SMEs); competitiveness.

Jel Classification Codes: M14, M30, M31, M37

* Corresponding author

1. INTRODUCTION

Ethics commonly means the set of rules or principles that define the right and the wrong. In business, ethics refer to a code of conduct that businesses are expected to follow while doing them. However, companies often try to attract consumers to their brands and products by means of a variety of marketing tactics and may attempt unethical behavior such as produce low quality goods, unfair pricing, misleading advertising, and deceptive packaging, while it has been observed that unethical practices eventually harm their reputation. Thus, most companies increasingly fear the damage of their reputation, associated with unethical practices and are more

engaged in enhancing business ethics based on moral principles as honesty, fairness and trust in all marketing practices in order to protect their long-term interests. In the light of this, we have formulated the following problematic: **What is the influence of applying Ethical Marketing on competitiveness of the SME in Algeria?**

So, the following secondary questions are developed:

- 1) What is meant by marketing ethics?
- 2) What are the values and norms designed to promote marketing ethics?
- 3) Which ethical issues are related to competitiveness?
- 4) Do the SMEs managers in Algeria adopt the ethical marketing?

The aim of this paper is to answer the previous questions by clarifying the concept of ethic in marketing and present ethical norms and values established to improve competitiveness.

2. Review of Literature

In this section, we will present the literature review that deal with marketing ethics as well as the ethical norms and values for marketers to increase competitiveness.

2.1 Definition of Marketing Ethics

Kotler and Zaltman (1971) were the first to advocate the embodiment of social and moral dimensions in marketing science (Kotler ,

Zaltman, 1971, p. 57). The social marketing sense was developed by encouraging marketers to benefit society with the inclusion of social ideas and causes in the marketing campaigns (Vassilikopoulou, 2008, p. 51)

Although the concepts of marketing ethics and social responsibility are often used interchangeably, it is important to distinguish between them. Marketing ethics is the systematic study of how moral standards are applied to marketing decisions, behaviors, and institutions (Dumea, 2010, p. 10) , whereas social responsibility deals with the total effect of marketing decisions on society. The two concepts are interrelated because a company that supports socially responsible decisions and adheres to a code of conduct is likely to have positive effects on society. Because ethics and social responsibility programs can be profitable as well, an increasing number of companies are incorporating them into their overall strategic market planning (Pride, 2014, p. 123). Furthermore, marketing ethics goes beyond legal, regulatory and marketing issues which help build long-term marketing relationships (Dincer, 2014, p. 151)

The literature on marketing ethics can be differentiated between descriptive and normative approaches. Descriptive approaches include attempts to describe or model ethical decision making (e.g., Ferrell and Gresham 1985; Hunt and Vitell 1986) and empirical studies of the ethical attitudes and/or behavior of different populations, such as marketing researchers (e.g., Akaah and Riordan 1989) or salespeople (e.g., Bellizzi and Hite 1989). Normative approaches to ethics identify moral principles and methods of moral reasoning that justify judgments of what is right and wrong. It is normative marketing ethics that are concerned with prescribing what managers "ought to do" when faced with an ethical issue (Dunfee, 1999, p. 14). Therefore, ethical marketing from a normative perspective approach is defined as "*practices that emphasize transparent, trustworthy, and responsible personal and organizational marketing policies and actions that exhibit integrity as well as fairness to consumers and other stakeholders*".

Moreover, the marketing ethics should be considered from an

individual and organizational perspective. From the individual perspective personal values and moral philosophies are the key to ethical decisions in marketing. Honesty, fairness, responsibility, and citizenship are assumed to be values that can guide complex marketing decisions in the context of an organization. From the organizational one, organizational value, codes, and training is necessary to provide consistent and shared approaches to making ethical decisions (Dincer, 2014, p. 152) .

2.2 Increasing Competitiveness Via the Ethical Norms and Values for Marketers

Globalization has brought about greater involvement with ethical considerations and most importantly achieving competitive advantage through business ethics (Azmi, 2006, p. 4). And contemporary organizations focused on the goals and principles, values and ethics in the development of the performance of individual workers, who are now the best resource for the organization and represent the intellectual capital (cognitive), the focus is on them and their construction according spiritually and intellectually by providing them with the knowledge, skills, abilities and behavior in the framework of the organization culture, , which has become a trend in which organizations and managers about the work ethic through individual behavior and the organization behavior, this requires them to keep up with the change that is happening in the external environment (Kasasbeh, Harada, Bin Osman, Aldalayeem, 2014, p. 271). The American Marketing Association (AMA) commits itself to promoting the highest standard of professional ethical norms and values for its members (practitioners, academics and students). Thus, marketers are expected to embrace the highest professional ethical norms and the ethical values toward multiple stakeholders (e.g., customers, employees, investors, peers, channel members, regulators and the host community) (AMA, 2010). Values represent the collective conception of what communities find desirable, important and morally proper. There are six marketing ethics that the marketers have to follow (Krishna, 2016, p. 195):

- ✓ **Honesty:** be forthright in dealings and offer value and integrity towards customers.

- ✓ **Responsibility:** accept consequences of marketing practices and serve the needs of customers of all types, while being good stewards of the environment.
- ✓ **Fairness:** the terms “fairness”, “justice” and “equity” are often used interchangeably. The trust consortium chose the term “fairness” in the belief that it would be the most widely understood globally (Schroeder, 2019, p. 20). Balance buyer needs and seller interest fairly, and avoid manipulation in all forms while protecting the information of the consumers.
- ✓ **Respect:** acknowledge basic human dignity of all the people involved through efforts to communicate, understand and meet needs and appreciate contributions of customers.
- ✓ **Transparency:** create a spirit of openness in the practice of marketing through communication, constructive criticism, action, and disclosure.
- ✓ **Citizenship:** fulfill all legal, economic, philanthropic and societal responsibilities to all stakeholders as well as giveback to the community and protect the ecological environment.

However, the existence of a code of ethics well-constructed is not sufficient to ensure ethical behavior, and will not of itself bring about change in culture and behavior (Harris, 2011, p. 7). It is important to design an ethics program that is perceived by employees to be first and foremost about shared organizational values and about guiding employees to act on their ethical aspirations. Ethics program that guides the process of value creation within a company in a unique way is actually a critical source of competitive advantage (Azmi, 2006, p. 3). When a company is implementing a value creating strategy not simultaneously being implemented by any current or potential competitors, then we can say the company has a competitive advantage. And when potential or actual competitors are unable to duplicate the benefits of this strategy, then we can say that the company has a competitive advantage that derives from business ethics (Azmi, 2006, pp. 3,4).

The following section presents the methodological scheme which was followed in conducting the current research, the way the raw data was collected and how the researchers would analyze the results in accordance with the hypotheses and objectives.

3. Methodology

3.1 Research Design

In order to achieve the objectives of the study, the researchers have chosen the quantitative approach to test the hypotheses and to answer the research questions. To be clear, we have administered a questionnaire to 500 managers of firms in different sectors in Algeria where their responses have been analyzed statistically and in details. Here, we have described the influence of adopting marketing ethics on the level of competitiveness among enterprises in Algeria. The results are clarified in the tables and graphs below.

3.2 Data Collection

We have chosen the questionnaire to be the tool of the study. The questionnaire consists of two main parts: the first part is the demographic variable which takes into account the demographic information of the sample of the study, and the second one contains questions regarding the variables of ethics marketing. The used scale in the current research study is Likert 5 scale on which the answers of the study sample were based on (strongly agree 5 – agree 4 – neutral 3 – disagree 2 – strongly disagree).

The population consists of managers of Algerian SME's. A convenient sample of study was set to be initially (500) managers of firms in different sectors in Algeria. The total sample which responded to the questionnaire reached in its final version (431) respondent which means that the response rate was 86.2 % that is a statistically acceptable response rate. A reliability test was carried out using Cronbach's alpha, the result showed a value of (0.963) for the all items as well as alpha for each variable is greater than accepted percent 0.60, which is a reasonable value indicating the tool consistency that enhanced its use for the study. The demographic variables, consisted of gender, occupation and education, are as follows:

Table 1. Sample characteristics according to gender of the Algerian managers

Gender	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Male	274	63.6	63.6	63.6
Femele	157	36.4	36.4	100
Total	431	100	100	-

It can be noticed, according to table 1 above, that most of the sample of the study was male managers with a frequency of 247 and a percentage of 63.6% compared to the percentage of females 36.4% which gives an indication that more than half of the sample who responded to the questionnaire were males.

Table 2. Sample characteristics according to gender of the Algerian managers

Educational level	Frequency	Percent	Cumulative Percent
High school or less	66	15.3	15.3
Diploma	140	32.5	47.8
Bachelor	189	43.9	91.6
Postgraduate studies	36	8.4	100
Total	431	100	-

Table 2 shows that 43.9% of managers who answered the questionnaire have a bachelor degree with a frequency of 189 followed by managers who have a diploma with a percentage of 32.5%. The least percentage came for managers who had postgraduate studies with a percentage of 8.4%. In general, the results indicate that managers who responded to the questionnaire are educated and had the needed awareness in regard to the

core idea of the study.

Table 3. Sample characteristics according to SME's sector

Sectors	Frequency	Percent	Cumulative Percent
Agriculture & fish	139	32.3	32.3
BTPH	206	47.8	80.0
Manufacturing	46	10.7	90.7
Services	40	9.3	100
Total	431	100	-

Table 3 shows that 47.8% of managers who answered the questionnaire were activated in the BTPH followed by managers working in the Agriculture with a percentage of 32.3%. However, the least percentage came for managers who were working in Services with a percentage of 9.3%. The results reveal that almost half of the sample was acting in the BTHP.

3.3 Hypotheses and Model of the Study

In order to address the problem of the study and to achieve its goals, the following hypothesis was formulated: There is a statistically significant influence of applying marketing ethics on competitiveness. In order to test this hypothesis, we have formulated these six sub-hypothesis:

H01: There is no statistically significant influence of honesty on competitiveness;

H02: There is no statistically significant influence of Responsibility on competitiveness;

H03: There is no statistically significant influence of Fairness on competitiveness;

H04: There is no statistically significant influence of respect on competitiveness;

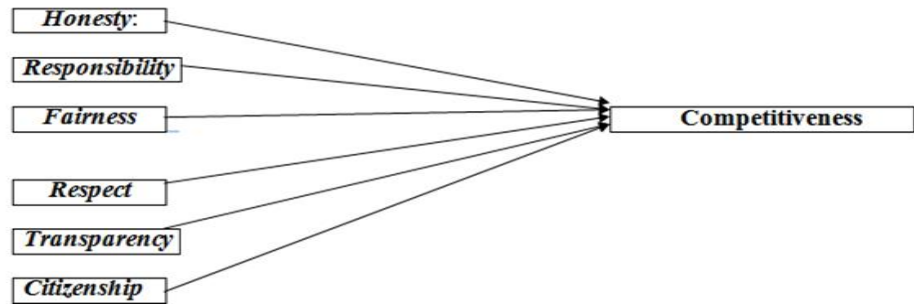
H05: There is no statistically significant influence of transparency on competitiveness;

H06: There is no statistically significant influence of citizenship on

competitiveness.

According to the six sub-hypotheses, the following model was designed:

Fig.1. The Proposed Model of the Research



Source: designed by the researchers

3.4 Results

In order to know if the Algerian managers practice really the marketing ethics to increase the competitiveness of their firm, we have asked them the following question: do you always adopt marketing ethics to increase the competitiveness of your firm? And the results were as follows:

Table 4. Adopting marketing ethics to increase competitiveness in the SME in Algeria

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Yes	431	100	100	100
No	000	00	00	-
Total	431	100	100	-

We can notice that all the informants' managers practice the marketing ethics to increase the competitiveness of their firms according to our results. The table below shows the descriptive statistics variable analysis:

Table 5. Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Honesty					
Be forthright in dealings	431	1.00	5.00	3.9814	1.13491
offer value	431	1.00	5.00	3.3666	1.12692
integrity	431	1.00	5.00	3.3782	1.14257
Responsibility					
Accept consequences of marketing practices	431	1.00	5.00	3.1856	1.12390
serve the needs of customers of all types, while being good stewards of the environment.	431	1.00	5.00	3.3921	1.09834
Fairness					
Trust is understanding	431	1.00	5.00	3.5708	1.14282
Avoid manipulation in all forms while protecting the information of the consumers.	431	1.00	5.00	3.4872	1.10146
Balance buyer needs and seller interest fairly	431	1.00	5.00	3.4756	1.10758
Respect					
Understand and meet needs	431	1.00	5.00	3.3944	1.08793
Appreciate contributions of others	431	1.00	5.00	3.4455	1.09169
Transparency					
Create a spirit of openness in the practice of marketing when communicating	431	1.00	5.00	2.6381	1.51699
Accept constructive criticism, action and disclosure	431	1.00	5.00	2.4130	1.46151
Citizenship					
Fulfill legal responsibilities to all stakeholders	431	1.00	5.00	2.0719	1.23963
Fulfill economic responsibilities to all stakeholders	431	1.00	5.00	2.2993	1.43575
Fulfill societal and philanthropic responsibilities to community	431	1.00	5.00	2.4316	1.52020
Protect the ecological environment.	431	1.00	5.00	2.3480	1.55054

Examining the above table, it can be seen that there are negative attitudes towards the paragraphs which are under the variables of

(transparency and citizenship) because their means are less than mean of the scale (3) whereas there are positive attitudes from participants towards the rest of questions. This appeared through the mean of the paragraphs which scored higher than 3.00 referring to the paragraph as a good indicator.

We test in the following our main hypothesis which is: There is a statistically significant influence of applying marketing ethics on competitiveness.

Table 6. Model summary of applying marketing ethics on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.962 ^a	.926	.924	.26265

a. Predictors: (constant), applying Marketing Ethics

Table 7. ANOVA ^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	362.343	8	45.293	656.541	.000 ^b
	Residual	29.113	423	.069		
	Total	391.455	431			

Multiple regression was used to test this hypothesis, it was found that R (0.962) is the correlation of the independent variables and the dependent variable. Also it was found that the F value of (656.541) is significant at (0.05) level. Thus, there is a statistically significant influence of applying Ethics Marketing on Competitiveness within the Algerian SME's. The following presented the testing of the sub-hypotheses:

H01: There is no statistically significant influence of Honesty on Competitiveness

Table 8. Model summary of Honesty on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.766 ^a	.586	.585	.61451

a. Predictors: (constant), honesty

Table 9. Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1(Constant)	.722	.119			6.089	.000
Honesty	.805	.333	.766		24.650	.000

Linear regression was used to test this hypothesis; it was found that R (0.766) is the correlation of the independent variable and the dependent variable. Also it was found that the t value of (24.65) is significant at (0.05) level. Thus, there is a statistically significant influence of Honesty on Competitiveness.

H02: There is no statistically significant influence of Responsibility on Competitiveness.

Table 10. Model summary of Responsibility on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.777 ^a	.603	.602	.60175

a. Predictory: (constant), Responsibility

Table 11. Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1(Constant)	.667	.117			5.719	.000
Responsibility	.837	.033	.777		24.536	.000

Linear regression was used to test this hypothesis it was found that R (0.777) is the correlation of the independent variable and the dependent variable. Also it was found that the value of (25.536) is significant at (0.05) level. Thus, there is a statistically significant influence of Responsibility on Competitiveness

H03: There is no statistically significant influence of Fairness on Competitiveness.

Table 12. Model summary of Fairness on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.798 ^a	.636	.637	.57512

a. Predictory: (constant), Fairness

Table 13. Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1(Constant)	.575	.112			5.141	.000
Fairness	.842	.031	.798		24.468	.000

Linear regression is used to test this hypothesis; it was found that R (0.798) is the correlation of the independent variable and the dependent variable. Also it was found that the t value of (27.468) is significant at (0.05) level. Thus, there is a statistically significant influence of Fairness on Competitiveness

H04: There is no statistically significant influence of Respect on Competitiveness.

Table 14. Model summary of Respect on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.903 ^a	.816	.816	.40960

a. Predictory: (constant), Respect

Table 15. Coefficients ^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(Constant)	.228	.079		2.902	.000
Respect	.942	.022	.903	43.638	.000

Linear regression was used to test this hypothesis; it was found that R (0.766) is the correlation of the independent variable and the dependent variable. Also it was found that the t value of (24.65) is significant at (0.05) level. Thus, there is a statistically significant influence of Respect on Competitiveness.

H05: There is no statistically significant influence of Transparency on Competitiveness.

Table 16. Model summary of Transparency on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.086 ^a	.008	.006	.95144

a. Predictory: (constant), Transparency

Table 17. Coefficients ^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1(Constant)	3.392	.119		34.627	.000
Transparency	.064	.035	.089	1.853	.065

Linear regression is used to test this hypothesis; it was found that R (0.089) is the correlation of the independent variable and the dependent variable. Also it is found that the t value of (1.853) is not significant at (0.05) level. Thus, there is no statistically significant influence of Transparency on Competitiveness

H06: There is no statistically significant influence of Citizenship on Competitiveness.

Table 18. Model summary of Citizenship on Competitiveness

Model	R	R Squares	Adjusted Square	Std Error of the Estimate
1	.077 ^a	.006	.004	.95240

a. Predictory: (constant), Citizenship

Table 19. Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1(Constant)	3.426	.091			37.471	.000
Citizenship	.054	.034	.077		1.601	.110

Linear regression was used to test this hypothesis; it was found that R (0.077) is the correlation of the independent variable and the dependent variable. Also it was found that the t value of (1.601) is not significant at (0.05) level. Thus, there is no statistically significant influence of Citizenship on Competitiveness.

3.5 Discussion

The current research aims at understanding the influence of marketing ethics on competitiveness within the Algerian SMEs. The rational of this study sought to examine the adoption of the marketing ethics in the Algerian SME's and how can the concept of marketing ethics influence the competitiveness. So, we sought to examine whether the Algerian managers are aware of the notion of marketing ethics and did it influence the competitiveness of their firm?

Through the analysis, the respondents had the needed awareness of the idea of marketing ethics and it did influence on the way to reach; among all the suggested elements of the marketing ethics there appeared (transparency and citizenship) to be the most influential factors that may have a role in increasing or decreasing competitiveness.

Back to the results of the study, and going through the analysis of the variables and their influence within the responses of the sample of the study it can be seen that there appeared a positive influence among respondents towards the variables of honesty, responsibility, fairness and respect, given that their means were above the scale of (3); however, the variables of (transparency and citizenship) appeared in a negative attitude as the means were below the mean of the scale (3) which indicated that both

variables had no influence on the attitude of the sample of the study. This result can be attributed to the fact that managers do not care that much about the issues of transparency and citizenship. In other words, the variables of transparency and citizenship are seen to be not very important and are not considered as much strategic items in increasing competitiveness in the Algerian SMEs.

4. CONCLUSION

The current study aims at examining the influence of marketing ethics on competitiveness. The sample of the study consisted of (431) managers of SMEs in Algeria. A self-administered questionnaire was distributed.

The results of the study indicated that there is an influence of marketing ethics on the competitiveness of the Algerian SMEs (Honesty, Responsibility, Fairness, Respect, Transparency, Citizenship). Generally speaking, there appeared a positive influence of competitiveness regarding the marketing ethics making sure that it depends on the behavior of the manager and his intention to apply the ethics in marketing in a firm. This can influence the competitiveness, and can be seen as an approach in management given that most organizations nowadays are taking much care in increasing the level of applying much more ethics in their way of management.

As for the beneficiaries of the firms; through the study and the application of the questionnaire have shown a good degree and understanding of the idea of marketing ethics and they were able to identify their stand point in regard to competitiveness.

It is recommended through the study that the management should increase the awareness among its employees of the difference between the marketing as operational things in performance of products and the introduction of the ethics in marketing and how each element of marketing ethics is important in increasing competitiveness.

Through the analysis, it appeared that transparency in addition to citizenship were the variables which had no influence on competitiveness according to the Algerian managers, so, it is recommended that the

managers have to create a spirit of openness in the practice of marketing and have also to fulfill societal responsibilities and protect the environment in order to reach a higher level of competitiveness. Also, it's recommended that the model could be used in future researches.

5. Bibliography List:

1. Books

- Bryman, A. (2001). *Social Research Methods*. New York.: Oxford University Press.
- Pride, W. M. (2014). *Marketing*. Michigan: 17th Edition, Cengage Learning.

2. Journal Article

- Dincer, C. D. (2014). An Overview and Analysis of Marketing Ethics. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, November, Vol. 4, No. 11, 151-158.
- Dumea, A. C. (2010). The marketing spirit from the perspective of moral values. *MPRA Paper 39300* (pp. 8-20). Germany: University Library of Munich.
- Dunfee, T. W. (1999). Social Contracts and Marketing Ethics. *Journal of Marketing* Vol. (63), 14-32.
- Harris. (2011). Making Business Ethics a Competitive Advantage., *Hawke Institute Working Paper Series (13)*, University of South Australia., 23-34.
- Kasasbeh E. A., H. Y. (2014). The Impact of Business Ethics in the Competitive Advantage (in the cellular communications companies operating in Jordan). *European Scientific Journal*, (10), (10), 269-284.
- Kotler, P. (1971). Social Marketing: An Approach to Planned Social Change. *Journal of Marketing*, 35 (3) 3-12
- Krishna, R. P. (2016). Marketing Ethics. *International Journal of Management and Applied Science*, 2 (11) 194- 196
- Schroeder, D.. (2019). A Global Code of Conduct to Counter Ethics Dumping. *Springer Briefs in Research and Innovation Governance.*, 236-252.

Vassilikopoulou, A. S. (2008). The Ethical and Unethical Dimensions of Marketing. *Management Review: An International Journal*, 3 (2) 49-60

3. Internet Websites:

AMA. (2010). *Association American Marketing*.

<https://www.ama.org/codes-of-conduct/> (Retrieved in January 2021)

Azmi A, R. (2006). *Business Ethics as Competitive Advantage for Companies In the Globalization Era*.

[https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1010073)

[abstract_id=1010073](https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1010073) (Retrieved in January 2021)

La dynamique territoriale à l'ère du numérique : quel rôle pour les entreprises ? Cas du cyber parc de Sidi Abdellah
Territorial dynamics in the digital age: what role for companies?
Case of the cyber park of Sidi Abdellah

ALILAT Amel*, Université de Bejaia (Algérie),
alilatameluniv.bejaia@gmail.com

Reçu le:20/05/2021

Accepté le:16/09/2021

Publié le:27/09/2021

Résumé :

Cet article expose la transformation des territoires sous l'égide des TIC dont les entreprises spécialisées se lancent dans un processus de localisation pour un but de développement. Dans le cadre algérien, le pays se lance, dans cette trajectoire de développement territorial par la création des technopoles spécialisés dans le numérique, et souhaite engager une stratégie d'émergence axée sur la politique de création des cybers parcs. Le texte se base sur une démarche *hypothético-inductive* expose une revue de littérature sur la transformation numérique des territoires, présente les TIC comme facteur de la dynamisation des territoires fini par le rôle des entreprises technologiques dans le contexte du parc de Sidi Abdellah.

Mots clés : TIC, territoire, entreprises numériques, technopole, Sidi Abdellah

Jel Classification Codes : O10. O30. R10

Abstract:

This article proposes the transformation of territories under the aegis of ICTs, whose specialized companies are embarking on a process of localization for the purpose of development. In the Algerian context, the country is embarking on this trajectory of territorial development through the creation of technopark specialized in digital technology, and wishes to engage in an emergence strategy based on the policy of creating cyber parks. The text is based on a hypothetical-inductive approach and presents a

* Corresponding author

literature review on the digital transformation of territories, presents ICTs as a factor in the revitalization of the territories finished by the role of technology companies in the context of the park of Sidi Abdellah.

Keywords: ICT, territory, digital companies, technopark, Sidi Abdellah.

Jel Classification Codes : O10. O30. R10

1. Introduction :

Les travaux empiriques ont démontré que les activités économiques sont spatialisées et assez immobiles, leur localisation repose sur des forces de convergence et de divergence qui expliquent l'existence des villes, des métropoles et des régions denses provoquées par des phénomènes de délocalisation et relocalisation des activités industrielles dans une politique visant à accroître la compétitivité et l'attractivité des territoires.

Parmi les forces de convergence, sont mis en avant les rendements croissants dans la production (économies d'échelle), l'accès aux marchés et aux clients, fournisseurs ou concurrents, ce qui favorise l'échange d'idées et l'innovation, qui détermine par la suite les forces de divergence et influence les disparités d'agglomération des activités économiques dans des zones différentes. Les facteurs sont diverses et souvent expliquées par la rareté foncière, le prix du logement, la hausse des coûts de la construction et bien d'autres, auxquels se joint récemment la multiplication d'innovation et du poids considérable pris par l'immatériel, dont l'information, dans les activités économiques et sociales, mais aussi la nouvelle économie qui se reconnaît aussi dans deux phénomènes nouveaux interconnectés: l'extension irréprouvable de l'économie de marché et la mutation du système économique et social tout entier.

A une échelle globale, la compétitivité territoriale engage un processus incitant les acteurs à trouver une harmonie par rapport aux autres territoires pour mieux exercer leurs projets et en assurer la viabilité.

Dans ce contexte de globalisation vertigineuse, l'enjeu est de décrire la mise en relation des éléments situés sur un territoire qu'il s'agisse d'institutions, produits, espace lui-même, entreprises, etc. Le but est de

garantir l'implantation d'une activité sur un espace donné pendant une période assez élargie afin d'évoquer une compétitivité souvent exprimée dans les externalités et la formation d'agglomération. (J.Lombard et al, 2006, p. 40)

Ce concept d'externalités positives prend une place primordiale dans la littérature économique et la théorie territoriale, développé par A. Marshall, elles résultent de la diffusion des activités économiques dans l'intérêt de créer un effet « *boule de neige* » afin d'attirer un nombre croissant d'agents économiques et de déboucher sur une diversité des activités.

Repris dans les années 50 afin de décrire une grande variété de situation, deux catégories d'externalités ont été mentionnées par Scitovsky : « *externalités technologiques* » (appelées aussi des retombées) résultant des interactions non marchandes, et « *externalités pécuniaires* » issues de l'interaction du marché impliquant des échanges entre les différents agents économiques. (Nathalie BERTA, 2008, p. 3)

Ainsi, pour de nombreux économistes, une grande partie de la compétitivité d'un territoire est le résultat de la compétitivité des entreprises et des individus due à leur interaction. Lucas en 1988 l'explique en parlant d'externalités technologiques comme un avantage supplémentaire pour les territoires de dégager une créativité et faire face au paradigme de la concurrence (M.Fujita & J F. Thisse, 2002, p. 13)

Dès lors, nous posons la problématique suivante : dans quelle mesure la dynamique des territoires impulsés par les externalités technologiques est soumise à la force de la localisation des entreprises ?

Pour répondre à cette question, nous commençons par la transition numérique des territoires en mettant en lumière l'introduction des TIC comme acteur d'une transformation continue et radicale des territoires, puis nous mettons en évidence le lien entre les TIC et la dynamique des territoires en faisant référence au rôle primordial joué par les entreprises pour finir par le cas des entreprises présentes au sein de Sidi Abdellah et leur impact sur la transformation de ce territoire.

Nous avançons l'hypothèse que le développement des territoires dépend de plus en plus de sa dotation en technologiques qui constitue elle-même un facteur pour la localisation des entreprises, à mesure que ces dernières se concentrent sur un secteur d'activité et s'agglomèrent dans un territoire, la transformation de celui-ci se fait nécessairement. Pour cela, nous nous basons dans démarche *hypothético-inductive* tout au long de cet article.

2. La transition numérique des territoires

Face à cette mutation profonde de la conjoncture économique mondiale, et du rôle central qu'a pris le territoire faisant guise de multitude de travaux sur la nouvelle géographie économique, l'interconnexion des réseaux insère la planète dans un maillage de plus en plus serré, partant de la liaison routière, aérienne, télécommunications, satellites, réseaux électriques, électroniques, financiers, l'intervention d'Internet comme facteur essentiel pour le bon fonctionnement de cette synergie devient une condition nécessaire de n'importe quelle activité dans n'importe quel domaine qui entraîne des effets positifs sur développement des territoires.

La proximité spatiale n'est plus un facteur décisif dans la localisation ou la délocalisation des activités, mais plus l'introduction des TIC qui en découle l'explication « *principale* » d'une tendance de relocalisation dans des territoires essentiellement dotés en moyens technologiques.

La nécessité de repenser le territoire vient en synergie avec la montée exclusive des TIC. Ce qui signifie, voir la redéfinition elle-même du concept du territoire suite à l'introduction des TIC et proposer une organisation continue et pour le moins radicale des territoires ainsi que l'émergence d'une nouvelle forme de territoire communément appelée de « *ville intelligente* ». (J.Diaz & S.Breux, 2017, p. 4)

La montée des données numériques produites chaque jour montre à quel point les TIC ont infiltré même les domaines les plus banales de la vie quotidienne des individus. L'ère du big data n'est pas étrangère aux différentes formes de stockage et traitement des données, une redéfinition des sociétés orchestrée continuellement au travers d'algorithmes

informatiques quantifiant le monde dans lequel nous vivons est incessamment mesuré. Ces gisements de données sont de plus en plus exploités pour repérer des régularités, établir des corrélations et extraire de nouveaux niveaux d'informations facilitant les prises de décisions ou l'anticipation de certains problèmes, promettant de nouvelles formes d'organisation et de régulation de la vie par les datas. La tendance conjecturale parle de la transformation des territoires sobre en territoires intelligents notamment avec l'émergence de la nouvelle forme de villes intelligentes.

Certes, la digitalisation des territoires est aujourd'hui une priorité pour de multiples raisons, quelques unes peuvent être citées en démonstration des profondes transformations que connaissent les sociétés d'aujourd'hui :

- Tout d'abord parce que cela peut être perçu comme un effet de mode correspondant à un mouvement de société dont les individus sont de plus en plus connectés, à titre d'exemple, pour 2019 près de 27 milliards d'appareils sont connectés à Internet dans le monde montrant l'ampleur de la dépendance quotidienne aux réseaux numériques, les simulations stipulent qu'ils devraient dépasser les 75 milliards en 2025 (S.O'Dea, 2020). Un chiffre relativement énorme illustrant l'infiltration des TIC dans de nombreux domaines mêmes les plus insolubles d'entre eux, tel que la présence des tablettes et des Smartphones sur les chantiers bâtiments permettant ainsi une facilitation du suivi de l'état d'avancement du chantier, un gain de temps et une gestion optimale des tâches administratives...
- Une impulsion politique avec des projets de numérisation des territoires, tels que l'accélération du déploiement de la fibre optique et 4G, création d'un écosystème hétérogène suite aux différents programmes d'internet des objets...
- Par un processus de digitalisation du territoire un impact environnemental, une accessibilité au contenu numérique (*open data*) en tant que bien public, accroissement de l'économie et fluidité des systèmes d'informations seront entraînés (P. Fortoul et al, 2018, p. 6).

Assurément, la transformation des territoires basiques en territoires digitales représente une fenêtre d'opportunités pour ces derniers, les décideurs travaillent sur la numérisation continue des territoires en mettant en place des services toujours plus innovants en rapport avec les modes de fonctionnement relationnel et communicationnel avec les différentes sphères de la société. On assiste aujourd'hui à la montée d'emblée de territoires connectés dans leur ensemble compris dans un phénomène de compression du temps et de l'espace illustré par (Jeremy RIFKIN, 2000) qui remet en question l'unité du temps, du lieu et de l'action dans une économie de plus en plus tributaire des réseaux technologiques

« Dans une économie de réseaux, on ne trouve plus des vendeurs et des acheteurs, mais des fournisseurs et des usagers. Sur un marché, on acquiert un bien, sur un réseau on achète le temps d'expérimenter ce qu'on désire ; les marchés sont discontinus : on vient on achète et on s'en va ; sur le réseau au contraire les transactions sont continues » (J.RIFKLIN, 2002, p. 60).

Désormais, pour les défenseurs de la « société numérique » le territoire représente une ressource à saisir dans la mesure où son aménagement ne se limite plus aux rubriques classiques de la localisation industrielle et en infrastructures de transport mais ouvre le champ des outils technologiques et de l'Internet en particulier qui détermine peu à peu la base organisationnelle de son développement numérique.

Toutefois, aboutir à un territoire connecté nécessite la mise en place d'un écosystème digital planifié pour l'utilisation massive des TIC. Un schéma peut être proposé pour retracer l'insertion des TIC dans les différents rangs de la société partant de la planification jusqu'à l'amélioration du cadre de vie sociétal, ce climat ne peut être garanti sans la participation des décideurs publics dans le bon fonctionnement d'un système numérique.

Mandement, aboutir à une nouvelle organisation des territoires basée sur l'utilisation massive des outils technologiques entend sans doute le réinvestissement sans cesse à l'intérieur de ce territoire permettant ainsi

l'émergence d'une nouvelle culture numérique, c'est-à-dire l'émergence de valeurs et de règles, de normes et d'usages, de modes et de sociabilités fortement conditionnés par les supports numériques (D.Pagès, 2010, p. 103).

L'idée retenue de la transition numérique des territoires est surtout liée aux incidences des réseaux informatiques puis numériques sur l'aménagement des territoires, elle tente d'appréhender avant tout la réappropriation des infrastructures et des réseaux matériels en intégrant des supports numériques chose qui ne peut être réalisable sans un accompagnement intentionnel et une bonne planification politique tentant d'articuler d'une manière efficace des différentes pratiques numériques.

3. TIC comme facteur de la dynamique d'un territoire

L'interdépendance des économies notifie une corrélation entre les différents champs d'activités, les acteurs, les composants ainsi que les territoires. « *La société mondiale se fabrique dans les aéroports, dans les districts financiers des mégalo-poles, dans les communautés virtuelle de l'Internet* » (G.Lacono, 2004, p. 103). D'aussi lointain que la littérature le permet, la localisation des activités se représente de plus en plus comme une maille géographique pertinente de la réussite, et de ce fait chaque région engage des politiques de renforcement de leur compétitivité pour favoriser une synergie entre le tissu économique et l'ensemble des territoires pour une meilleure adaptation face aux changements économiques.

Une nouvelle forme de mutations économiques a vu le jour incitant les secteurs à avoir une innovation profonde dans leur modèle d'affaires, notamment suite à l'introduction des technologies de l'information et de la communication, plusieurs secteurs ont été contraints de migrer vers l'immatériel afin d'assurer la survie de leurs activités.

Invariablement, les technologies ont introduit de nouvelles formes d'industries au détriment des anciennes. L'exemple simple de la transformation de l'industrie téléphonique avec l'éruption de l'industrie Appel suite au lancement de l'iPoD et de son application iTunes pour le téléchargement de la musique en ligne marque la fin de l'époque du CD et du disque, laissant place à une nouvelle forme de gérer des activités via des

applications digitales disponibles sur Internet. L'exemple est tant parmi d'autres illustrant la révolution du modèle de consommation induit par les TIC, d'autres secteurs sont profondément corrélés par celles-ci en passant d'un modèle d'affaires classiques à un modèle d'affaires innovant, partant des services informatiques d'IBM jusqu'à la consommation des produits agroalimentaires, tout est aujourd'hui devenu tributaires des technologies (J.Beaudoin & L-P. Légaré, 2011, p. 9).

Certes, il y a eu et continu d'être, tout un débat autour du rôle central qu'occupent les TIC dans l'organisation des activités économiques. Porter les défend négativement sous l'argument que ça éloigne les acteurs de leurs activités fondamentales pendant que Solow déclare que « *les ordinateurs sont partout sauf dans les statistiques* » (Nathalie.Greenan & Yannick.L'Horty, 2002, p. 33) de productivité, notamment expliqué par le fait que les TIC ne cessent de se développer de plus en plus alors que les gains de productivité ont ralenti dans la plupart des pays industrialisés mais aussi du fait que les principaux pays producteurs des TIC ne sont pas ceux où les niveaux de croissance et de productivité sont les plus élevés.

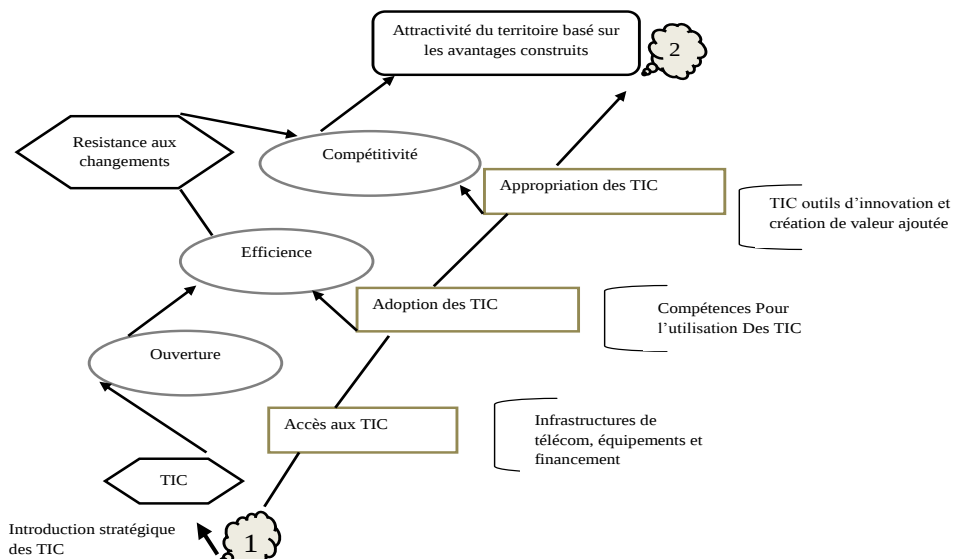
Plusieurs auteurs, dont Tapscott, Magretta et Chesbrough, militent du côté positif en fondant leur position sur l'essor des TIC, et plus particulièrement d'Internet qui oblige les territoires à définir un modèle de compétitivité, ce dernier apparaissant comme un élément essentiel pour articuler la stratégie d'affaires se doit désormais d'assurer l'intégration des TIC. Les auteurs avancent que c'est notamment à travers les nouveaux modèles d'affaires que les marchés les plus traditionnels ont pu s'adapter à la révolution commerciale accompagnant l'essor des nouvelles technologies, en proposant des solutions nouvelles et originales à leurs clients, fournisseurs et partenaires. Magretta avance même qu'il devient capital pour les territoires qui tiennent à se positionner et demeurer parmi les actifs de l'économie mondiale, de mettre en place et de capitaliser sur un processus systématique et stratégique d'innovation de modèle d'affaires.

Pour les territoires, les TIC sont perçues comme étant un moyen plus rapide, accessible et efficace de communiquer ouvrant de nouvelles

possibilités de développement. E. Castel déclare que « *Les progrès de l'informatique et des télécommunications ont permis à une obscure technologie, qui n'avait pas d'application pratique en dehors de l'informatique, de devenir le levier d'une société de type nouveau : la société en réseau* » (E. Castel in N.Curien & P.A. Muet, 2004, p. 10). Pour lui, les TIC permettent une nouvelle forme de faire les affaires.

A mesure que l'intégration des territoires s'accélère, les besoins en connaissance et en informations s'accroissent jour après jour, les relations internationales ont radicalement changé durant ces 50 dernières années où l'invasion des nouvelles technologies, de l'innovation a fait évoluer la demande et transformé les modes de production et les échanges commerciaux entre les territoires ce qui a permis à de nombreux d'entre eux de faire leur apparition en économie mondiale. Aujourd'hui encore, l'enjeu est de taille, face aux changements technologiques, les territoires se retrouvent en constante concurrence et doivent maintenir leur attractivité pour garantir leur survie.

Schéma 1 : Relation TIC et attractivité d'un territoire



Source : Etabli par nous mêmes à partir (N.Fabry, 2005, p. 6)

L'accès aux TIC constitue la base de l'attractivité de chaque territoire elles permettent à celui-ci de s'aligner au modèle mondial en renforçant la mise en place des infrastructures de télécommunication et des équipements

informatiques, ce qui représente une étape permettant aux acteurs locaux d'adopter les TIC et les intégrer dans leurs activités en vue d'améliorer l'efficacité de l'économie. A mesure de l'utilisation des TIC, les acteurs sont sensés développer des compétences à condition qu'ils soient dotés de volonté et de non résistance aux changements au risque de causer un freinage et une marginalisation progressive et inattendue (schéma1).

Ceci dit, l'ultime étape reste l'appropriation des TIC comme outil d'innovation et création de valeur ajoutée, ainsi les TIC deviennent des outils de compétitivité et placent l'attractivité d'un territoire sur ses avoirs créés et construits (N.Fabry, 2005, p. 6). A l'heure actuelle, l'enjeu n'est plus de fabriquer des biens manufacturés provenant de telle ou telle région mais développer et fournir des services propres à chaque territoire, à l'heure où ils ont pris une place aussi importante que celle de l'emploi, la production de services relatifs aux TIC est passée d'environ 55% du PIB mondial au milieu des années 70 à environ 70% en 2014 (UIT, 2014, p. 7) et 95% en 2019 (Julien DEUR, 2019)

4. Etude empirique de la numérisation du pôle de Sidi Abdellah

Selon la définition de Giffinger et al. (2007) *Une ville intelligente est une ville performante en six caractéristiques, construite sur la combinaison intelligente des dotations et des activités de citoyens auto décideurs, indépendants et conscients* » au stade actuel de Sidi Abdellah, il est plus qu'urgent de prendre en considération l'utilisation efficace des infrastructures TIC et la capacité innovante des entreprises ainsi que les retombées de celle-ci dans un but de développement territorial de la région

Nous avons voulu dans ce sens voir les raisons de la création des entreprises au sein du cyber parc de Sidi Abdellah ainsi que leur appréciation sur l'impact des TIC dans le développement de la région. Nous avons mené une enquête sous forme de questionnaire réparti sur un échantillon aléatoire de 80 entreprises présentes dans le cyber parc, 20 d'entre elles nous ont répondu sur le lien de sphinx campus, pour chaque question les répondants peuvent choisir plusieurs réponses à la fois. Arriver à saturation de l'information, ce nombre de répondant nous a suffi pour

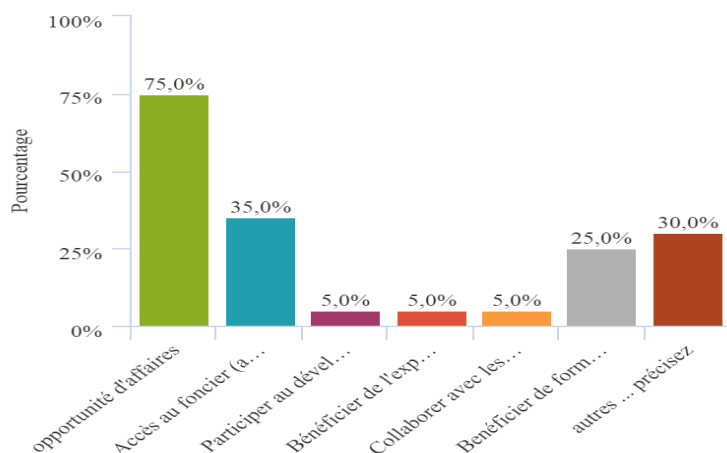
passer à l'analyse des résultats. Les réponses brutes collectées ont été traitées par les outils présents sur sphinx campus et par Excel. Voici quelques-uns des résultats en relation avec le présent article

Tableau1 : Raisons de la création de l'entreprise dans la zone de Sidi Abdellah

	<u>N</u>	<u>%</u>
opportunité d'affaires	15	75,0%
Accès au foncier (accéder au site de Sidi Abdellah)	7	35,0%
Participer au développement de la région algéroise	1	5,0%
Bénéficier de l'expertise de Microsoft, IBM, CISCO, etc	1	5,0%
Collaborer avec les laboratoires de recherches et de développement	1	5,0%
Bénéficier de formations en TIC	5	25,0%
autres ... précisez	6	30,0%
Total	20	

Source : établi par nous-mêmes à partir de Sphinx campus

Figure1 : Raisons de la création de l'entreprise dans la zone de Sidi Abdellah



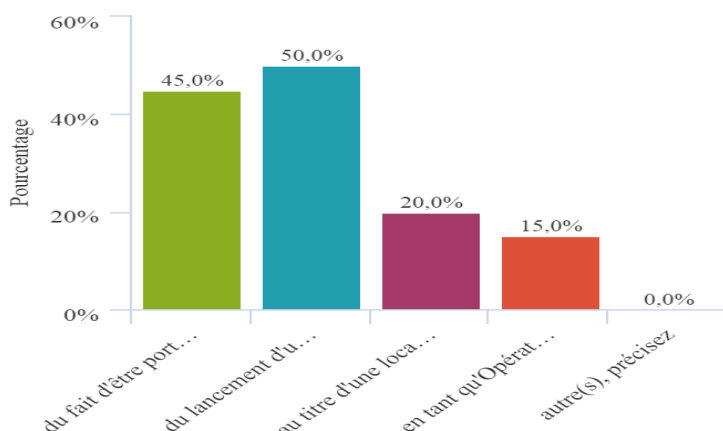
Population étudiée : Echantillon total Taille de l'échantillon : 20 réponses

Commentaire : les entreprises choisissent le territoire où se localiser en fonction des avantages concurrentiels. Dans ce cas présent, les opportunités d'affaires provenant du développement d'un nouveau produit, d'une nouvelle façon de produire ou d'offrir ses services ou encore dans la volonté de créer sa propre entreprise justifient le taux de 75% des répondants. En référence à Perroux (1964), la recherche d'opportunité à laquelle se réfère ces acteurs est exclusivement économique, et néglige les sentiments d'appartenance au territoire. Autrement dit, l'investisseur délaisse son appartenance identitaire au territoire pour finalement déceler les possibilités de placements à court ou à long terme (P-A. Julien, 2010, p. 8). Ces opportunités se remplissent dès la prise en conscience du développement potentiel du marché des TIC en Algérie. Néanmoins, étant des entreprises de petite taille, leurs ressources financières ne leur permettent pas de se développer dès le départ ce qui explique les informations supplémentaires de l'avantage d'accès au foncier (le site de Sidi Abdellah) poussé par la dynamique territorial d'A Marshall, ou encore, bénéficier de la circulation des informations en TIC et la possibilité de les transformer en valeur sur le marché.

Tableau2 : type d'entreprises présentes dans le cyber parc :

	<u>N</u>	<u>%</u>
du fait d'être porteur d'un projet	9	45,0%
du lancement d'une Start-up	10	50,0%
au titre d'une location (vous êtes locataire)	4	20,0%
en tant qu'Opérateur domicilié dans le bâtiment multifonctions	3	15,0%
autre(s), précisez	0	0,0%
Total	20	

Source : établi par nous-mêmes à partir de Sphinx campus

Figure2 : type d'entreprises présentes dans le cyber parc :

Population étudiée : Echantillon total

Taille de l'échantillon : 20 réponses

Commentaire : l'essor d'Internet et des technologies a donné vocation à de nombreux profils d'entreprises d'entrer sur le marché de la concurrence. Pour les pays qui cherchent à s'intégrer dans la chaîne mondiale des services technologiques mais ne disposent pas de moyens financiers pour les grandes technologies, s'orienter vers la petite entreprise constitue le moyen de valorisation du secteur et de création de valeurs ajoutée puisque celles-ci ont la possibilité d'offrir une gamme de services diversifiés dans la perspective de la création d'un écosystème. La diversité

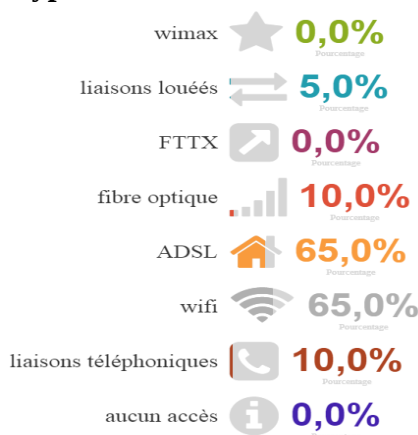
des profils des entreprises constitue le tissu économique du territoire de Sidi Abdellah.

Tableau 3 : type de réseau de télécommunication utilisé

	<u>N</u>	<u>%</u>
wimax	0	0,0%
liaisons louées	1	5,0%
FTTX	0	0,0%
fibre optique	2	10,0%
ADSL	13	65,0%
wifi	13	65,0%
liaisons téléphoniques	2	10,0%
aucun accès	0	0,0%
Total	20	

Source : établi par nous-mêmes à partir de Sphinx campus

Figure3 : type de réseau de télécommunication utilisé



Population étudiée : Echantillon total

Taille de l'échantillon : 20 réponses

Commentaire : la construction d'un écosystème technologique sous entend sa dotation au préalable en infrastructures de télécommunications ambitionnant la facilitation le développement des activités en relation avec le tout numérique.

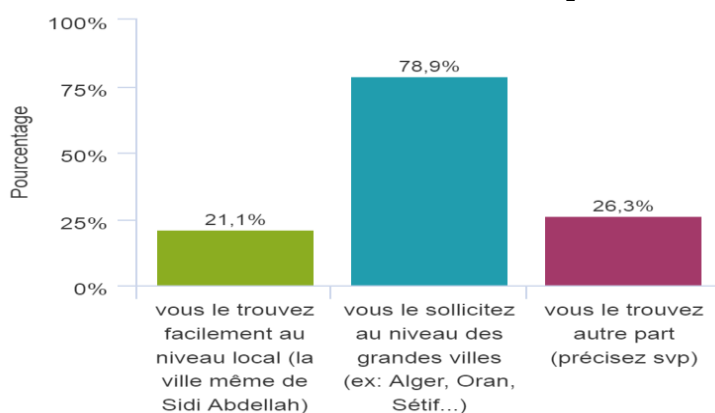
C'est dans cette optique que nous avons voulu vérifier, l'existence, l'état des lieux et le réseau le plus répandu au sein du cyber parc. 65% des entreprises enquêtées déclarent être dotées en ADSL et réseau Wifi comme liaison internet le plus répandu.

Etant une région isolée en transport, avec une forte négation routière directe, les entreprises comptent sur ces autoroutes de l'information pour transcender les contraintes liées au temps et à l'espace. La dotation en télécommunications avancées du cyber parc se soumet à la vision de Torre et Rallet (1999) pour qui la proximité organisationnelle est plus importante que la proximité géographique. (Nathalie.Bertrand, 2001, p. 18) Les entreprises sont intéressées par l'échange d'informations et de connaissances sans pour autant éprouver la nécessité d'être géographiquement proches des marchés. C'est sans doute en relation avec le type de services technologiques proposés par ces entreprises.

Tableau4 : territorialisation des services TIC des entreprises de Sidi Abdellah.

		<u>N</u>	<u>%</u>	par nous- de Sphinx
Source : établi mêmes à partir campus	vous le trouvez facilement au niveau local (la ville même de Sidi Abdellah)	4	21,1%	
	vous le sollicitez au niveau des grandes villes (ex: Alger, Oran, Sétif...)	15	78,9%	
	vous le trouvez autre part (précisez svp)	5	26,3%	
	Total	19		

Figure4 : territorialisation des services TIC des entreprises de Sidi Abdellah



Population étudiée : Echantillon total

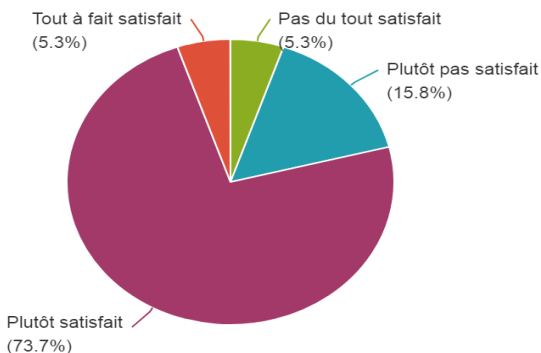
Taille de l'échantillon : 19 réponses

Commentaire : pour évoquer le développement stratégique du secteur des TIC, la nécessité porte sur le rapport de l'entreprise avec son milieu local et la territorialisation des ressources liées à son activité au sein de ce territoire. Dans ce cas présent, près de 79% des entreprises enquêtées déclarent que l'achat des services TIC de l'entreprise, tel les logiciels, matériel de maintenance... se fait dans les grandes villes Alger, Oran, Sétif... 26.3% font appel aux technologies étrangères surtout pour les logiciels de protection des données des clients, d'autres attestent qu'en tant que représentant d'une marque étrangère, l'entreprise assure elle-même la distribution. Et enfin, 21% soutiennent trouver facilement ces services dans la localité de Sidi Abdellah.

Dès lors qu'on pense à la territorialisation des entreprises, on pense à une reconfiguration de *localisation* à une logique d'*ancrage* territoriale. Ce modèle consiste justement à examiner les logiques spatiales des entreprises comme des processus compétitifs et dynamiques de co-construction et d'activation de ressources et de compétences territorialisées. Une activation facilitée par un contexte des proximités plurielles (Zimmermann, 2008) où les rapports territorialisés entre les entreprises créent un *milieu* local compétitif selon les travaux de Maillat. (A. Saives et al, 2011, p. 7)

La proximité *organisationnelle*, est la plus présente au sein du territoire de sidi abdellah puisqu'elle favorise l'intensité et la qualité des relations intra ou inter-organisationnelles des entreprises.

Figure5 : degrés de satisfaction des entreprises localisées au sein du cyber parc



Source : établi par nous-mêmes à partir de Sphinx campus

Commentaire : les entreprises enquêtées déclarent à 73.7% être plutôt satisfaites par rapport aux résultats obtenus dans leurs activités depuis leur présence au sein du cyber parc. Etant des entreprises majoritairement de petite taille, les différents programmes d'accompagnement et d'aide aux entreprises constituent un avantage pour le développement de leurs activités. L'épanouissement de ces entreprises renforce leur compétitivité et entraîne nécessairement un impact positif sur le développement du cyber parc.

5. Conclusion

L'analyse des phénomènes économiques permet de prendre en compte l'hétérogénéité des territoires surtout dans la création et la localisation des entreprises pour tirer profit d'un ensemble d'externalités positives et assurer leurs compétitivités telles que la génération des profits liés au transport, la recherche de nouveaux marchés des biens et services spécialisés ou même bénéficier d'un réseau d'information présent.

Dans cette optique, la création de zones spécialisées dans les technologies passe par l'étape des parcs technologiques englobant une concentration des entreprises dans le domaine numérique. Cette décision

purement étatique soulève la question de la compétitivité des régions dans lesquelles ces parcs sont présents.

Les questions touchant au territoire suscitent de nombreuses hypothèses, qu'elles soient pertinentes ou insignifiantes, elles se rabattent directement sur le terrain physique : qu'il s'agisse de délocalisation d'activités avec les retombées sur l'emploi qu'elles peuvent engendrer notamment par le transfert vers les régions à bas salaires, de la création d'une nouvelle forme d'emploi résidant dans un télétravail ou un travail à distance qui permet de redéfinir le concept lui-même de la géographie de l'emploi ou de l'opportunité de rattrapage pour les régions périphériques ou enclavées tirée par la déréglementation des télécommunications, la montée en puissance de la PME dans le domaine technologique constitue la réponse à réfléchir pour les territoires soumis au développement. (M.Savy, 1998, p. 156)

En effet, pour des économies qui souhaitent s'aligner aux tendances internationales et enclencher un processus de développement axé sur un secteur à forte valeur ajoutée, la création d'emplois constitue une bonne stratégie de développement et à tendance à s'orienter vers la création d'entreprises surtout à vocation technologique.

En Algérie, le développement du secteur des TIC s'inscrit dans la volonté de l'Etat de transiter d'une économie à faible apport technologique plus axée sur les ressources naturelles vers une économie à moyenne et à haute technologie. L'Etat considère que ceci peut se concrétiser suite au développement soutenu des services TIC et de leur généralisation au sein des entreprises, des administrations et des citoyens. C'est pourquoi, il s'est chargé de la mise en réseau du territoire national.

Les résultats obtenus lors de notre enquête démontrent l'intérêt que porte l'Algérie pour le secteur des technologies par sa récente stratégie de création des cybers parcs, mais aussi, l'engouement des entreprises vers ces territoires se justifie par une curiosité scientifique et technique pour l'acquisition de l'outil numérique. Un enthousiasme primaire pour les TIC émane, donc, d'une initiative privée de la part des entreprises pour l'outil

numérique. Le territoire de Sidi Abdellah demeure dans la phase de l'appropriation des TIC et n'arrive pas à transiter vers le développement des services propres à lui. Les retombées sur la numérisation de Sidi Abdellah persistent au stade de la dotation infrastructurelles et les retombées économiques émanant des entreprises se font partiellement.

Bibliographie :

Ouvrages

G.Lacono. (2004). *Gestion des ressources humaines*. Ed : Casbah.

J.Beaudoin & L-P. Légaré. (2011). *Livre blanc: l'innovation et les technologies de l'information et des communications*. Quebec, Canada: CEFRIO.

M.Fujita & J F. Thisse. (2002.). *Economics of Agglomération Cities, Industriel Location and Regional Growth*. Cambridge UniverstyPress.

Articles de revues

A. Saives et al. (2011). Modèles d'affaires, proximités et territorialisation des entreprises: Le cas de l'agroalimentaire au Québec. *Revue française de gestion* , v.213 (n°4), pp.57-75.

D.Pagès. (2010, Printemps). Les territoires numériques : au-delà de l'information localisée, l'hospitalité au fil des écrans. (L. é. l'Homme, Éd.) *Quaderni: Communication, technologies, pouvoir* (n° 72), pp.101-111.

J.Lombard et al. (2006.). La mondialisation côté Sud, acteurs et territoires. *Cahier Géographie Quebec* , v.52 (N°146), pp.363–364.

J.RIFKLIN. (2002). L'âge de l'accès. La révolution de la nouvelle économie. *Inte. Art actuel* , hiver (83), pp.60-61.

M.Savy. (1998). TIC et territoire: le paradoxe de localisation. *Les Cahiers Scientifiques du Transport* (N° 33), pp. 129-146.

Nathalie Bertrand. (2001, février). Technologies d'information et de communication : quel rôle dans les dynamiques territoriales de développement ? ». *Revue d'Économie Régionale & Urbaine* (n°1), pp.135-152.

Nathalie Greenan & Yannick L'Horty. (2002, juillet). paradoxe de la productivité. *Travail et Emploi, DARES* (n° 91), pp.31-42.

P-A. Julien. (2010). Opportunités, information et temps. *Revue de l'Entrepreneuriat* , Vol. 9 (n°1), pp.29-49.

Rapports

E. Castel in N.Curien & P.A. Muet. (2004). *la société de l'information*,. Paris,: Conseil d'analyse économique,.

J.Diaz & S.Breux. (2017). *LA VILLE INTELLIGENTE Origine, définitions, forces et limites d'une expression polysémique*. Montréal. Québec: Institut national de la recherche scientifique Centre - Urbanisation Culture Société.

Nathalie BERTA. (2008). *Le concept d'externalité de l'économie externe à«l'interaction directe» : quelques problèmes de définition*. CES - Centre d'économie de la Sorbonne. Maison des Sciences Économiques.

P. Fortoul et al. (2018). *La transformation digitale des territoires enjeux, leviers et plan d'action pour les intercommunalités*. Rapport ADGCF, BearingPoint et Orange.

UIT. (2014). *Mesurer la société de l'information: résumé analytique*. UIT.

Conférences et séminaires

N.Fabry. (2005). Le rôle des TIC dans l'émergence des territoires en transition : le cas du Tadjikistan. 4e Ile Rousse. *Journée sur les systèmes de l'information élaborée*. Ile Rousse. France: www.isdm.univ-tln.fr.

Sites Web

Julien DEUR. (2019, Décembre 10). *TIC - Classements internationaux*. Consulté le Août 11, 2020, sur Ministère de l'Economie des Finances et de la Relance. Direction générale du trésor: <https://www.tresor.economie.gouv.fr/Articles/2019/12/10/tic-classements-internationaux>

S.O'Dea. (2020, juillet). *Volume de données des connexions Internet des objets (IoT) dans le monde en 2019 et 2025*. Consulté le octobre 2020, sur www.statista.com: <https://www.statista.com/statistics/1017863/worldwide-iot-connected-devices-data-size/>